



محمد علي حلويت
ذكريات اجتماعية وسياسية
تحت

أحمد نجيب حمدي جمال الدين مهنا

ناهد مصطفى مرزوق

أشرف وتعليم

د. عاصم الدسوقي

محمد على علوبة

ذكریات اجتماعية وسياسية

تحقيق

أحمد نجيب أحمد حمدي . جمال الدين أمين مهنا

ناهد مصطفى مرزوق

إشراف وتقديم

د. عاصم الدسوقي



مهرجان القراءة للجميع
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة / سوزان مبارك

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

الإشراف الطباعى

محمود عبد المجيد

الفلاف والإشراف الفنى

صبرى عبد الواحد

تقديم

- منذ خمسة عشر عاماً أطلقت السيدة الفاضلة سوزان مبارك فكرتها الرائدة عن مشروع القراءة للجميع، هادفة إلى إتاحة فرصة القراءة لجميع أفراد الشعب، بعد أن كانت أسعار الكتب قد وصلت إلى أرقام كبيرة لا تحتملها ميزانية كل راغب في القراءة والمعرفة.
- ولاشك أن أى مؤرخ للحركة الثقافية في مصر سوف يتوقف كثيراً عند فكرة هذا المشروع، وأثره الكبير على الثقافة والمثقفين في مصر في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين.
- وقد أسهمت الهيئة المصرية العامة للكتاب في هذا المشروع «بمكتبة الأسرة» التى تصدر بانتظام منذ أحد عشر عاماً، وتستعد لخطوة أخرى من التطوير فى عامها الثانى عشر.
- لقد قدمت هيئة الكتاب على مدى السنوات من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤ ومن خلال مكتبة الأسرة بسلاسلها المختلفة

٣١١٣ عنواناً فى مختلف فروع المعرفة، طبعت منها أكثر من ٣٧ مليون نسخة وطرحتها فى الأسواق بأسعار زهيدة فى متناول الجميع، تبدأ من عشرة قروش وتتدرج، ولا تزيد عن ثلاثة أو أربعة جنيهات للكتب الكبيرة الحجم، أو متعددة الأجزاء.

● وهذه الأرقام تعطى دلالة لعدد المستفيدين من القراء، ولعل جزءاً كبيراً منهم من القراء الجدد.

● ولكن المستفيد لم يكن القارئ وحده فقد عادت الفائدة أيضاً على مجموع الكتّاب الذين أسهموا فى مكتبة الأسرة، وقد بلغ عددهم ١٣٦٨ كاتباً كما عادت الفائدة أيضاً على المطابع، ودور النشر الأخرى التى شاركت فى المشروع. وبالتالي فالفائدة قد عمّت كل الأوساط الثقافية المهتمة بالكتاب.

● وقبل انطلاق مكتبة الأسرة لعام ٢٠٠٥م خلال الشهر القادم نعيد طرح حوالى مائة عنوان فى ثوب جديد، ويُعتبر ذلك مقدمة لانطلاقة أخرى لمكتبتنا.

● فإلى اللقاء مع مكتبة الأسرة ٢٠٠٥م الشهر القادم بإذن الله.

ناصر الأنصارى

القاهرة

مايو ٢٠٠٥

تصدير

عندما وضع مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر خطته لعام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ م تضمنت فيما تضمنت تحقيق ونشر مذكرات الزعماء السياسيين الذين لعبوا دورا على مسرح الحياة السياسية المصرية منذ مطلع القرن العشرين ، اعتمادا على المذكرات والأوراق الخاصة بهم والمودعة بدار الوثائق القومية بالقلمة . وكانت الخطة تقتضى نشر مذكرات وأوراق كل من : مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، وعبد الرحمن فهمي ، ومحمد علي علوية .

وقد استطاع المركز منذ ذلك التاريخ نشر الجزء الأول من أوراق محمد فريد عام ١٩٧٨ بعنوان « مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ - ١٩١٩ » ، والجزء الثاني منها بعنوان « المراسلات » عام ١٩٨٦ ، ومراسلات مصطفى كامل عام ١٩٨٢ وخطبه عام ١٩٧٤ ، ثم الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول عام ١٩٨٧ عن الفترة من عام ١٩٠٢ الى ١٩٠٨ .

ورغم ان مذكرات محمد علي علوية قد اعنت للنشر بعد التحقيق والدراسة في اواخر عام ١٩٨٠ الا انه لم يقدر لها النشر آنذاك لأسباب خارجة عن ارادة الباحثين بالمركز . فقد تعاقب على المركز ثلاث ادارات مختلفة لكل منها فلسفة خاصة ورؤية للعمل الأكاديمي نتج عنها اعانة ترتيب الأوراق وترتيب الأولويات ، فتضمنت مشروعات بحثية ، وتراجعت أخرى فتأخر صدور هذا العمل قرابة ست سنوات . ولو ان أحدا من شيعه محمد علي علوية موجود على ساحة العمل السياسي في مصر الآن ، لاتهم المركز بأنه يعادي الراحل الكريم ، ولقال ان حريا شرسة تشن ضده رغم مرور أكثر من ثلاثين عاما على وفاته وأكثر من خمسين عاما على خروجه من اطار العمل الحزبي في مصر . والحق ان تأخير نشر المذكرات حتى هذا الوقت يؤكد مقولة عامة عند علماء السياسة والادارة مؤداها ان الادارة البيروقراطية تستطيع خنق الأهداف العليا اذا لم تكن على مستوى هذه الأهداف .

على أن تأخير نشر مذكرات علوية طوال هذه الفترة (منذ عام ١٩٨٠) خدم بطريق غير مباشر وجهة نظر استاذنا المرحوم الدكتور محمد أحمد أنيس الذي قال لى يوما ما خلال العمل بالمذكرات ، انه لا يصح نشر مذكرات علوية دون نشر مذكرات سعد زغلول نظرا لأن علوية اقام مذكراته على النيل من وطنية ونزاهة سعد زغلول والأفضل أن تنتشر مذكراتها معا حتى لا ينظر القارئ لسعد زغلول بعيون علوية .

وهذا يقودنا الى القول بأن نشر مذكرات أى سياسى من السياسيين برمتها كما تركها ودون تحقيق ودراسة لا يفيد البحث عن الحقيقة ، اذ من السهل على القارئ العادى أن يقع فى أسر الشخصية المبهرة التى يقرأ أعمالها ، ويتصور أن كل اقوالها سديدة ، وانها لم تنطق سوى الحكمة ، ولم تتصرف سوى العدل ، ولم تسلك الا سلوك العقلاء . وهذا غير صحيح لأن بعض الشخصيات تجعل من مذكراتها وقائع تبريرية لتصرفاتها ، الأمر الذى يفرض على الباحث الا ينزلها منزل القداسة من نفسه او يتركها تسيطر على تفكيره وتوجه قيادته . والأفضل فى هذه الحالة أن تعامل المذكرات كأحد المصادر ، أى تخضع للمناقشة والتحليل والمقارنة وخاصة فى النقاط الخلافية .

وإذا كان هذا هو حال المذكرات الخاصة للزعماء السياسيين فإن قراءتها بحثا عن الحقائق وتحقيق وقائعها لا تحتاج الى باحث متعاطف كما يرى البعض . ذلك أن هذا التعاطف سوف يحول صاحب المذكرات الى بطل معبود . وانما يحتاج الأمر الى باحث عقلانى يطرح وراء ظهره أى ميل عاطفى ، حبا أو كراهية ، للشخصية أو للفترة التاريخية منعا لتحكيم المعايير الأخلاقية فى التقويم ، ذلك ان وصم اتجاه ما بأنه خطأ أو وصم آخر بأنه صواب طبقا لمعايير الأخلاق سوف يجعل التقويم نسبيا فى النهاية وهذا ضد المعرفة العلمية . ولكن اذا نظرنا الى سياسة الزعيم فى ضوء الظروف الموضوعية المسائدة ، وفى ضوء ابعاد عملية التحول التى تحدث داخل المجتمع ، وقارنا بالاتجاهات والسياسات المعاصرة له يصبح فى الامكان وضع سياسته فى الموضع الصحيح . ومن ناحية أخرى فان تقدير صاحب الاتجاه أيضا يكون فى تقدير البيئة التى نبت منها وعاش فيها ولها وبهذا تتكامل النظرة الى حد ما .

على كل حال . . فان مذكرات محمد على علوية أصبحت الآن امام القارئ محققة تسبقها مقدمة دراسية عن شخصية علوية من خلال حياته السياسية وأعماله الفكرية للاستعانة بها على فهم المذكرات وصاحبها .

ويقتضى الواجب بالتنويه بالجهد الذى قام به المحققون فى جمع مادة التحقيق وصياغتها وهم الباحثون : أحمد نجيب أحمد حمدي ، وجمال مهنا ، وناهد مرزوق • كما يقتضى الواجب أيضا التنويه الى الجهد الذى قام به الباحثون : أحمد نجيب أحمد حمدي ومحمود زهدى ، وكمال أحمد محمود فى مطابقة صورة المذكرات على النسخة الأصلية المودعة بدار الوثائق حيث حملوا مشقة الصعود الى القلعة اياما مختلفة لضبط حروف الكلمات المتأكلة • كما لا يفوتنى تقديم الشكر الى السيدة / ملكة محمد حامد التى نقلت المذكرات على الآلة الكاتبة قبل العمل فى تحقيقها •

والله من وراء القصد ..

القاهرة فى مارس ١٩٨٧

د • عاصم الدسوقي



محمد بن علوية

تقديم المذكرات :

ليس من المعروف على وجه الدقة متى املى محمد على علوبة نكرياته على كاتبها محمد عبد الهادى ؟ ، الموظف بجمعية التقريب بين المذاهب . ولكن هناك اشارة بهذه النكريات تفيد انها اُمليت خلال عامى ١٩٥٤ / ١٩٥٥ . فعنما يشير علوبة الى زواجه يقول انه « زواجا موقفا مضى عليه الآن اكثر من خمسين سنة اذ عقد العقد فى ١٠ مارس ١٩٠٤ (١) » . وعنما يشير الى التعليم فى مصر يقول ان نسبة المتعلمين بلغت ٣٠٪ فى عام ١٩٥٥ (٢) ولما كان محمد على علوبة قد توفى فى عام ١٩٥٦ (٢٥ مارس) فهذا يعنى انه املى هذه النكريات قبيل وفاته بوقت قليل . ولاشك ان املاء النكريات فى مرحلة متأخرة من العمر يفرض اسلوبا معيناً فى التعامل معها .

لقد اطلق علوبة على ما املاه من صفحات « نكريات اجتماعية وسياسية » ، فهى بهذا « نكريات » وليست مذكرات (٣) ، وهى اجتماعية لأنها تتناول جانبا من الحياة الاجتماعية فى مصر فى فترة حياة صاحبها ، وسياسية لأن السياسة المصرية موضوعها الرئيسى منذ تكون الوفد المصرى فى عام ١٩١٨ . « ونكريات » هى انسب تسمية لما املاه علوبة فقد تم تسجيلها بعد وقوع الأحداث المعنية بفترة طويلة ، وخاصة تلك المتعلقة بتشكيل الوفد المصرى ، والخلاف بين سعد زغلول وعبدى يكن .

(١) المذكرات ، ص ٤٥ .

(٢) المذكرات ، ص ٧٩ .

(٣) انظر مقممتنا التوطيعة للمذكرات محمد فريد التى نشرها مركز وثائق وثلايق

مصر المعاصر ١٩٧٨ .

وعندما يكتب السياسى تذكياته بعد فترة طويلة من الزمن فالكتابة هنا تصبح نوعاً من التأليف التاريخى الذى يقوم على التحليل ويخضع للمناقشة واختلاف وجهات النظر . ولو أن كل سياسى عنى بتسجيل يومياته عن الحدث عقب وقوعه مباشرة لكان هذا أفضل وأكثر فائدة للمعالجة التاريخية . أما الكتابة بعد ابتعاد العهد وهدوء الأطراف المتصارعة ، تعتمد على إجهاد الذاكرة لاستخراج ما قد يكون قد استقر فيها من معلومات وتفصيلات ومن ثم فمن المتوقع وجود بعض الثغرات وإهمال بعض النقاط عن عمد أو سهو .

وتذكريات علوية من ذلك الطراز فيماعد الفترة من ٢٥ يولييه ١٩٢٠ الى ١٩ يناير ١٩٢١ التى كتبها على شكل يوميات ، وهى فترة مقاضات الوفد مع اللورد ملتر بانجلترا . وقد أوضح انه ينقل من « مذكراته » ما يخص موضوع المفاوضات . ومن السهل التشكيك فى أن هذه اليوميات قد كتبت بالشكل المتعارف عليه لليومية ، أى يوماً بيوم مع الحدث نفسه حيث نلاحظ ما يلى :

... انه فى يومياته عن ٥ سبتمبر ١٩٢٠ يظهر استيائه من سعد زغلول من حيث علاقته بعلى ، وفكرة المفاوضات قائلاً أن سعداً طعن على « وطنيته وكرامته » ، ويعقب قائلاً « سياتى تفصيل ذلك » (٤) . وليس من المعقول أن الحدث اليومى يسجل بهذه الطريقة .

... فى نفس تلك اليومية (٥ سبتمبر ١٩٢٠) يقول أن سعداً أرسل خطاباً سرى الى أعضاء الوفد فى مصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيفى وويصاً واصف ويخبرهم انه (يخالف ما جاء بنداؤه العلنى للشعب) ، وهو النداء المرسل من فيشى ، وأنه يعتبر المشروع المعروض حماية (٥) . الخ ، ثم يقول أن هذا الخطاب المصرى (لم يكن له من تأثير فإن الأعضاء الثلاثة - وكانوا من أشد أنصاره - عرضوا مشروع ملتر الأخير بإخلاص كما سمعنا) (٦) ويلاحظ هذا من اختلاف صيغة الخطاب المرسل منهم الى سعد بتاريخ ٢ يناير ١٩٢١ والمكتوب فى صفحة ٢٤٥ من المذكرات . والغريب فى هذا الأمر أن الملاحظة السابقة كتبت قبل أن يصل الوفد الرباعى (محمد محمود ، عبد اللطيف المكياتى ، لطفى السيد ، على ماهر) الى مصر لينضم الى الأعضاء الثلاثة المشار اليهم لعرض مشروع ملتر .

(٤) المذكرات ، ص ٢١٨ .

(٥) المذكرات ، ص ٢١٦ .

(٦) نفسه ، ص ٢١٨ .

لأنه يذكر في يومية ٧ سبتمبر ١٩٢٠ • وحمل مندوبو الوفد الأربعة الى الاسكندرية فقبلوا أحسن استقبال •

— في يومية ٧ سبتمبر تلك يقول ان مندوبى الوفد الأربعة قبلوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للحفاوة بهم برئاسة « المرحوم » أحمد يحيى باشا • فكيف يتحقق ذلك •

— تحت يوميات ١٢ نوفمبر ١٩٢٠ يقول ان هذا « اليوم عيد تكوين الوفد وقد مضى على تأليفه سنتان فاحتفلت به الأمة المصرية في القاهرة وغيرها ، وكان من المحتفلين بهذا العيد في القاهرة حسين رشدى والى خطابا في ذلك اليوم قال فيه — ٠٠٠ • وهذا — في رأينا — استباق للحوادث لأنه لا يمكن أن يسجل ماحدث بالقاهرة في ذات اليوم وينقل نص الخطبة في ضوء ظروف اتصالات ومواصلات الفترة •

— تحت يوميات ٨ يناير ١٩٢١ يشير الى ان جريدة الأخبار نشرت في عندها الصابر اليوم (٨ يناير ١٩٢١) حديثا بين مندوبها في باريس وبين سعد زغلول • ثم يقول ان مندوب الأخبار هذا كتب « بعد ذلك بلاشهر ، أى في ٢١ يولييه ١٩٢١ انه لم يأخذ حديثا في ٨ يناير ١٩٢١ من سعد • • هذا فضلا عن أن يومياته تلك تنتهى في ١٩ يناير ١٩٢١ وليس عند شهر يولييه ١٩٢١ •

— تحت يوميات ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ يشير الى تقرير كتبه عبد العزيز فهمى عن مشروع ملتر في أكتوبر ١٩٢٠ ويقول ان التقرير « نشر نصه في جريدة الأهرام بتاريخ ٢ مارس ١٩٢١ • وهذا أيضا استباق للحوادث وملاحقة للأخبار يتتالى مع صيغة اليوميات •

يضاف الى ذلك ان أسلوب هذه اليوميات لا يختلف عن أسلوب الذكريات ككل ، والمفترض انها لايد وان تختلف لأن المنكرات كتبت في منتصف الخمسينات بينما اليوميات — كما هو ثابت — سجلت في مطلع العشرينات من القرن •

فما هو وجه الخداع في هذا الاختلاف ؟ • هل يمكن القول بأن هذه خدعة من علوية لو وصم سعد زغلول بما وصمه ميرزا ذلك انه ينقل عن مفكرته آنذاك ، وأنه لم يتأثر بالخلاف الذى نشب بين سعد وعدلى فيما بعد وبهذا يضفى أهمية خاصة على ما قاله ضد سعد خاصة وان المنكرات كلها تقريبا تقوم على التقليل من شأن سعد زغلول ؟ أو أنه وهو

ينقل عن مفكرته كان يضيف بعض العبارات ويعدل من الأخرى بما يخدم خطه في تشويه سعد والهجوم عليه . أو أنه وهو يملأ كاتب المذكرات من مفكرته كان يعلق ويشرح ، وكان الكاتب يسجل كل ما يملأ عليه دون تفرقة بين الخبر والتعليق عليه .

الحق أن القارئ يلمس هذا الاحساس الأخير من متابعة المذكرات - فالخطابات أو التقارير المرفوعة من الوزراء (عدلى يكن مثلا) الى السلطان بشأن المفاوضات أو بشأن تقديم الاستقالات ، والتي حرص علوية على تسجيلها بنكرياته ، تنتهى بعبارة « .. واني .. الخ » ولا يمكن بحال أن يختتم رئيس الوزراء أو أحد المسؤولين خطابا بهذا الشكل ، ولكن من السهل أن نفهم أن علوية وهو يملأ المذكرات كان يقول للكاتب عند مثل هذه النقاط « .. واني الى آخر العبارة المعروفة .. فكان الكاتب يكتب ما يملأ عليه حرفيا فأنشأ بهذا صدقه وأمانته وغفلته في أن واحد (٧) . ويبدو أن علوية لم يقرأ المذكرات بعد إكمالها ، ولو أنه فعل ذلك لتدارك مثل هذه الأمور ولصح بعض الكلمات ، وأعاد كتابة ما سقط منها سهوا ، وهو ما يلمسه القارئ في مكانه من المذكرات دون جهد كبير .

أما الجانب السيامي في المذكرات فهو يتناول بالتحديد الفترة التي اشترك فيها علوية في الحركة الوطنية منذ انضمامه للحزب الوطني ، ثم منذ تشكيل الوفد المصري في ١٩١٨ وقيام ثورة ١٩١٩ ، والانشقاق بين أعضاء الوفد ، والظروف المرتبطة والمصاحبة لكل ذلك الى أن ترك هذا المجال في عام ١٩٢٤ وقبل توقيع معاهدة ١٩٢٦ ، وإن لم يمنعه ذلك من إبداء الرأي في المعاهدة .

ويذكر علوية أنه سجل هذا الجانب من حياته لأنها « نكريات ومشاهدات » اشترك فيها ، مبررا عدم الحاجة الى الحديث عن الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، أو الحديث عن أعمال أية حكومة أخرى إلا ما كان له علاقة به (٨) ثم أنه يحكم القارئ في الخلاف الذي نشب بين سعد زغلول وعدلى يكن تاركا له ، أي القارئ ، أن يقرر « أسباب الشقاق وعلى من تقع مسئوليته ، فهو حر فيما يراه ويستنتج من الحقائق التي بسطناها (٩) »

(٧) انظر على سبيل المثال صفحات رقم ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ من المذكرات .

(٨) المذكرات ، ص ٤٣٣ ، ٤٧١ .

(٩) نفسه ص ٤٧٢ .

وعلوية بهذا يريد أن يعطى للقارئ انطباعا بأنه قدم الحقيقة الموضوعية في أسباب هذه الخصومة السياسية . ولكنها حقيقة رياضية في نظرنا لأن النتائج القديمة مشتقة من فرضيات وأساباب وضـمها المؤلف اختيارا وبالتالي فهي متسقة وفقا للمنهج المستخدم . ولاشك أنه تجاهل أسبابا أخرى قد تكون في جانب خصوم عدلى . ولا يجب أن ننسى في هذا المجال أن علوية من غلاة الناصريين لعدلى في خصومته مع سعد حتى لكان مذكرات علوية تؤرخ لعدلى أكثر مما تؤرخ لصاحبها .

تحتوى المذكرات على كثير من الخطب والتقارير والبرقيات المتبادلة مع الجانب البريطانى والمرفوعة للمسئولين ، ومعظمها منشور بصحافة الفترة ، وهى تستغرق أكثر من ثلث اجمالى المذكرات (حوالى ٢٠٠ صفحة من اجمالى المذكرات وعددها ٥٢٢ صفحة) . ولقد أرفق علوية بالمذكرات ملحقا من كراستين بعميزانية الوفد (ايرادات ومصروفات) عندما كان بباريس في الفترة من نوفمبر ١٩١٩ الى يناير ١٩٢١ باعتباره ، أى علوية ، امينا للصندوق آنذاك .

هاتان الكراستان مكتوبتان بخط يد علوية نفسه وليستا مملاتين مثل المذكرات . ويبدو أنه احتفظ لنفسه بهذه البيانات لاستخدامها عند اللزوم ، ربما لتبرئة ذمته اذا ما فكر أحد من خصومه في التشهير به . وكان واجب الوظيفة يقتضى تسليمها لرئاسة الوفد أو ان تولى امانة الصندوق بعده خاصة وأنه ترك الوفد كلية ، فضلا عن الصفة الرسمية لهذه البيانات .

ومن هاتين الكراستين نعرف أن الموقف المالى كان يتلى في جلسات الوفد كل فترة معينة يصدق بعدها المجلس على ما جاء من بيانات ويكتب سعد زغلول بخطه موقعا تحت كل قائمة « . . . تلى الحساب المبين اعلاه بجلسة الوفد المنعقدة بتاريخ (كذا) وتمصدق عليه . . » .

ولعل أهم ما يلفت النظر في بيان مصروفات الوفد اثناء وجوده بباريس ارسال برقية مستعجلة الى محمد محمود باشا في ٥ يناير ١٩٢٠ عندما كان موجودا بواشنطن يسعى للقضية المصرية . ومضمون هذه البرقية كما أورده علوية في كراسة المصروفات هو « . . . تكتيبا لما أشيع من الوفد من أن معالى رئيسه قال بأن مصر تلجأ للقوة اذا لم تحصل على استقلالها بالطريق السلمى » . وفى هذا اللقاء مزيد من الضوء على موقف قيادات ثورة ١٩١٩ من العمل الثورى ضد الاحتلال البريطانى والتزامها

بصيغة التوكيل القائمة على السعى بالطرق السلمية المشروعة (١٠) .

وجدير بالذكر أن طاهر الطنحى نشر أجزاء من هذه المذكرات في المقدمة التى قدم بها كتاب محمد على علوية عن « فلسطين والضمير الإنسانى » المنشور عام ١٩٦٤ ، والمعتقد أنه اطلع على المذكرات ونقل منها فقرات معينة وإن لم يذكر ذلك صراحة ، ولكنه يقول على سبيل المثال فى صفحة رقم ١٠ وما بعدها عن اشتغال علوية بالحاماة أمام المحاكم الشرعية ، أن ثمة حادثا جعله يبتعد عن هذه المحاكم فيقول « .. حدثنى (يقصد علوية) عن هذا الحادث وعن حالة الحاماة والقضاء وقتئذ حديثا طريفا أترك له رحمه الله أن يرويهِ كما حدثنى به .. » ثم يذكر نفس العبارات بنفسها عن هذا الموضوع كما ورد بالمذكرات مما يؤكد اطلاع الطنحى عليها واستخدامها ، لأنه لا يعقل أن يحدث تطابق بهذا الشكل . ثم أنه يضيف من عندياته عبارات لم يذكرها علوية نفسه فى مذكراته . وهى اضافات يبدو أنها متعمدة فى مواقع معينة خاصة بالنشاط السياسى وتعطى لعلوية دورا معيناً . فمثلا يقول عن علوية أنه زار مع محمد فريد تركيا واجتمع برجال الحكومة وأعضاء مجلس المبعوثان عام ١٩٠٩ سعيا لاعطاء مصر حقوقها الدستورية (ص ١٩) بينما مذكرات علوية (ص ٥٦) لا تشير الى هذا السعى ، لأن الزيارة كانت يقصد مشاركة الأتراك بعودة الدستور ، وقد ذكرها محمد فريد فى مذكراته (ص ٢٠) بهذا المعنى أيضا . والأغرب من ذلك أن علوية نفسه فى كتابه « فلسطين والضمير الإنسانى » الذى قدم له الطنحى يذكر هذا الموقف (ص ٩٩) كما ورد عند محمد فريد فى مذكراته .

وعلى هذا فليس من المفهوم الغرض الحقيقى من وراء الاضافات التى أوردها الطنحى .

أما حياة محمد على علوية السياسية فيمكن تقسيمها الى مرحلتين الأولى : وتتمثل فى العمل السياسى الحزبى من خلال عضويته بالحزب الوطنى ، ثم الوفد ، ثم الأحرار الدستوريين . وتبدأ هذه المرحلة بانضمامه للحزب الوطنى تحت زعامة محمد فريد وتنتهى فى عام ١٩٢٤ باستقالته

(١٠) انظر تحليلا لذلك فى كتابنا « ملك الأرائى الزواجية ودورهم فى المجتمع

المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، الفصل الرابع » .

من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين (١١) •

والخاتمة : تتمثل في شغل المناصب الحكومية بعيدا عن الأطر الحزبية •
وتبدأ هذه المرحلة في عام ١٩٣٦ بتعيينه وزيرا للمعارف في وزارة على
ماهر ، وتنتهى في يناير ١٩٥٠ باستقالته من وزارة الخارجية كسفير فوق
العادة ومفوض لدى حكومة باكستان • ويلاحظ أن هذه المناصب الرسمية
التي تولاهم علوية كانت في وزارات الأقلية (١٢) •

ويذكر علوية أنه استقال من هذا المنصب الأخير (سفير مصر
بالباكستان) احتجاجا على وزارة المعارف ووزارة الخارجية لعدم تقدير
جهوده في انشاء المدارس لتعليم اللغة العربية ببلاد الباكستان ، ورغبته في
أن يتم ذلك على نفقة الحكومة المصرية • ويذكر أيضا أنه بهذه الاستقالة
« انقطعت صلتى بأى عمل حكومى كما انقطعت صلتى من قبل بأى حزب
من الأحزاب » (١٣) وقد يكون هذا هو سبب الاستقالة ، وقد يكون السبب
شيئا آخر إذا ما ربطنا بين الاستقالة وبين اعتلاء الوفد الحكم في ١٢
يناير ١٩٥٠ وعدم رغبة علوية في التعاون مع الوفد ، أو عدم رغبة الوفد
في التعاون معه • وهكذا أراد علوية أن ينال من الوفد ، خصمه القديم ،
حتى في آخر أيامه • ذلك أنه ليس من المتصور أن وزير المعارف طه حسين
في هذه الوزارة ، يقف ضد مطلب انتشار اللغة العربية بالباكستان وهو
عميد الأنسب العربى • وعلى كل حال هذه مسألة تحتاج الى التوثيق
والاطلاع على مذكرة الاستقالة ، وموقف الوزارة • الخ ، مما ليس متاحا
الآن •

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (١١)

ويذكر طاهر طناسى أنه اعتزل الأحزاب والحزبية والتحزب في عام ١٩٣٦ : «

ص ٢٢ •

٢١٢) كانت هذه المناصب على النحو التالي وزير معارف (١٩٣٦/١/٢٠ -
١٩٣٦/٥/٩) بوزارة على ماهر ، وزير دولة للشئون البرلمانية (١٩٣٦/٨/١٨ -
١٩٤٠/٦/٢٧) بوزارة على ماهر ، وزير الأوقاف (١٩٤٦/١٢/٩ - ١٩٤٧/٢/٢) في
وزارة النقراش وقد استقال من هذا المنصب في ذلك التاريخ لأن الوزارة استمرت حتى
١٩٤٨/١٢/٢٨ تاريخ اغتيال النقراش ، وزير مفوض من الدرجة الأولى (١٩٤٨/١٠/٢٨
الى ١٩٥٠/٢/٢٧) حيث تولى السفارة الكلية بالباكستان ثم سفيرا فوق العادة ومفوضا
لدى حكومة الباكستان في ١٩٤٩/٨/٢٣ •

انظر ملف مصافى محمد على علوية بدار المحفوظات المصرية تحت رقم

١٦١٤٢ - ٤٠١٢ - ٢٨٢ - ٢ •

١١٣) المذكرات ، ص ٥١٢ •

وهناك مرحلة أخرى في حياة علوية متداخلة زمنيا مع المرحلتين السابقتين ، وهي تتمثل في اهتماماته ببعض القضايا العامة في مصر ، وقضايا الحروب والاسلام ، وقضية فلسطين على وجه الخصوص .

عندما كان وزيرا للأوقاف في عام ١٩٢٥ بذل نشاطا مكثفا لالغاء الوقف الاهلي ، فانثار بذلك الملك فؤاد الذي قيل له ان علوية يرمى بذلك الى حل الأوقاف الملكية(١٤) . كما انه اعترض على نظام الخلافة مؤيدا في ذلك الشيخ على عبد الرازق ، وكانت وجهة نظره التي ابلغت للملك فؤاد : « ان طلب الخلافة الاسلامية يؤدي الى تنازع ملوك المسلمين عليها وبالتالي يؤدي الى تقاطع الشعوب الاسلامية وهذا ليس بمصالح المسلمين » (١٥) . ويبدو ان موقفه هذا يستند الى تصويره لدور رجال الدين في المجتمع الذين « يناصبون غالبا الفرد الحاكم ، وان الأوقاف التي ينفق منها على رجال الدين من خيرات او موقوفات كانت في يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء » (١٦) .

وله ايضا جهود تذكر في مجال تقييد حق الطلاق وتعدد الزوجات (١٧) ونشر اللغة العربية في الباكستان (١٨) فضلا عن اشتغاله بالحمامة وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية .

ويمثل عام ١٩٢٩ منعطفا في اهتمامات علوية بالقضايا العربية الاسلامية ، حيث اهتم بقضية البراق الشريف بالقدس ، وحيث أصبح عضوا مؤسسا للجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي . وفي عام ١٩٣٣ سافر

(١٤) المذكرات ، ص ٤٨٢ . انظر ايضا

F.O. 407, Sir M. Lomson to Mr. Eden April 1937

(١٥) ويذكر لامبسون في تقريره السالف ان علوية استقال من وزارة الأوقاف (في وزارة زيور ، مارس سبتمبر ١٩٢٥) مع زملائه الاحرار الدستوريين احتجاجا على طرد عبد العزيز لهي باشا وزير الحفانية لانه يباغ في فصل الشيخ على عبد الرازق من وظيفته بالقضاء الشرعي .

(١٦) المذكرات ، ص ٥٤ من تعليقته على حزب الإصلاح ورئيسة على يوسف

كازمري .

(١٧) المذكرات ، ص ٤٩٩ ، ٥٠١ وذلك عندما كان مقبولا بمجلس الشيوخ (١٩٣٦ - ١٩٤٧) . ومجلس النواب (١٩٣٦ - ١٩٣٨) (في لجنة الحفانية ولجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ولجنة الشؤون الدستورية) .

(١٨) المذكرات ، ص ٥٠٦ .

إلى الهند ممثلاً لهذه اللجنة (١٨) . وفي هذا المجال تولى علوية رئاسة جمعية الاتحاد العربي ، وجمعية الدراسات الإسلامية ، وجمعية اصلاح الأسرة ، وجمعية انقاذ الطفولة المشردة ، ولجنة البيان العربي ، وجمعية التقريب بين المذاهب وجمعية انقاذ فلسطين ، كما كان عضواً بالجمعية الخيرية الإسلامية (١٩) .

ورغم أن علوية ينكر أنه ابتعد عن الحياة الحزبية ، وكان هذا في ١٩٢٤ باستقالته من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين كما سبقت الإشارة ، إلا أن الوثائق البريطانية في عام ١٩٢٧ ترجح أن له صلة قوية بالحزب الوطني وجمعية مصر الفتاة وبعض العناصر المتطرفة الأخرى (٢٠) .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الوثائق تجمع على نزاهته ، وذكائه وقدراته ، وسعة أفقه ، وحتى عندما وصفته بأنه « وطني غير » قالت « ولكنه مع ذلك عنصر طيب » (٢١) . وكان هناك تناقضاً في عرف السياسة البريطانية بين أن يكون الإنسان وطنياً غيراً وعنصراً طيباً في نفس الوقت ، لأن التطرف قرين الوطنية من وجهة النظر البريطانية .

فيما يتعلق بالجانب السياسي من حياة علوية ، وهو موضوع المذكرات الأساسية ، فنحن نعرف منه أن حياته السياسية بدأت بدخوله الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل « بقليل » ، أي تحت زعامة محمد فريد . ولا تكشف المذكرات الأسباب الموضوعية لهذا الانضمام خاصة وأن الحزب الوطني لم يكن هو الحزب السياسي الوحيد في مصر آنذاك . فقد كان هناك حزب الأمة ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ،

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (١٨)

(١٩) محمد على علوية ، فلسطين والضمير الإنساني . ص ٢٠ ، والمذكرات ،

ص ٤٨٠ .

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (٢٠)

F.O. 371, Vol. 1964/15262, Report from Ministry of (٢١)

Interior Advisor's Office : Note on the first elections for the Egyptian Legislative Assembly by Ronald Graham, Dec. 29, 1913; F.O. 407/301 Lord Llaoyd to Sir Austen Chamberlain, May 23, 1927; F.O. 407/452, Sir, Sir P. Lorain to Mr. A. Henderson, Jan. 14, 1930; F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937.

وأحزاب أخرى أقل شأنًا ، إلا إذا كانت أهداف الحزب الوطني في « جلاء المحتل جلاء كاملاً ناجزاً » (٢٢) هي التي شجعت علوية على الانضمام اليه . وقد يرجع من هذا أن علوية يصف حزب الأمة بأنه يرغب في « النهوض بالشعب عن طريق التطور لا عن طريق الثورات » (٢٣) ، وأن حزب الإصلاح تألف « ليحافظ على مركز الخديو ضد تطرف رجال الحزب الوطني الذين قطعوا صلتهم بالخديو بعد أن تم الائتلاف بينه وبين جورست » ، وأن جريدة الحزب قد « لأن أسلوبها مع الانجليز بعد هذا الائتلاف » (٢٤) . ولا ينكر علوية شيئاً كثيراً عن نشاطه بالحزب الوطني سوى سفره إلى الأمستاتنة عام ١٩٠٩ مع محمد فريد مشاركة للأتراك في احتفالهم بعودة الدستور ، أو القائه خطبة في احتفال الحزب بأمسيوط . ثم يشير بعد ذلك إلى دخوله الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ نائباً عن بندر أمسيوط ، ووقوفه في صف المعارضة مع سعد زغلول . كما أنه لم يشر إلى كيفية خروجه من الحزب الوطني . أو انتهاء صلاته به ، وحتى في تعليقه على وفاة محمد فريد لم يذكر شيئاً عن علاقاته القديمة بالحزب (٢٥) ولكنه حتى مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨ المشهورة يذكر أنه عضو يمثل الحزب الوطني في الوفد الذي شكل عقب وضع صيغة التوكيل ومعه عبد اللطيف المكباتي (٢٦) .

ثم هو ينتقل بنا بعد ذلك إلى الكلام عن العمود الفقري لهذه المذكرات وهو مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وأحداث ١٩١٩ ، والخلاف بين الأطراف المشاركة (عدلى وسعد) . الخ . وهو يشعرنا أنه فكر في مثل هذه المقابلة كمواطن عادى ، فتأثر بمبادئه ولمس الأربعة عشر ، بادر بالاتصال بسعد زغلول في ٨ نوفمبر ، وقابله في ٩ نوفمبر قائلاً له أنه يتعين عمل شيء لمصلحة البلاد اعتماداً على مبادئه ولمس وذلك « بتكوين جمعية تسعى في تحقيق ماتصبو إليه البلاد » (٢٧) . واجابه سعد بأنه يتشاور مع بعض الزملاء في نفس هذه الفكرة .

(٢٢) المذكرات ، ص ٥٦ . من الأحزاب السياسية في هذه الفترة انظر ، يونان لبيب ، الحياة الحزبية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

(٢٣) المذكرات ، ص ٥٥ .

(٢٤) نفسه ، ص ٥٤ .

(٢٥) نفسه ، ص ١٦٤ .

(٢٦) نفسه ، ص ١٠٤ .

(٢٧) المذكرات ، ص ٩٣ .

ومنذ البداية يشعر القارئ أن صاحب المذكرات يقف مع بعض الزملاء في نفس هذه الفكرة .

ومنذ البداية يشعر القارئ أن صاحب المذكرات يقف مع عدلى يكن ضد سعد زغلول على طول الخط ، فلم يحظ سعد منه بكلمة انصاف واحدة . لم يذكر ايجابياته وسلبياته ، والمصالة عنده اما ابيض واما اسود دون ظلال بين الجانبين ، وأن الناس عنده صنفان نبلاء الاصل وغير نبلاء .

ففى تعليقه على مقابلة ١٢ نوفمبر (بداية الوفد) يبدى اعجابه بأسلوب على شعراوي في حديثه الى سير ريجنالدونجت وأنه يعد « رائعا وجديرا برجل وطني شجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة الى أن يواجه سير ونجت بما لم يقله سواه » . كما أبدى اعجابه بمنطق عبد العزيز فهمى القائم على « الحكمة والقانون باعتباره محاميا ويريد السماح بالسفر وعرض القضية في الخارج » . وعلى العكس من ذلك ، أبدى نفورا من أسلوب سعد زغلول لأن سعدا أبدى استعداده لأن يكون لانجلترا « حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء » ، والدخول في محالفة مع انجلترا وتقديم « ماتستلزمه المحالفة من الجنود » (٢٨) . وعلوية يعتبر هذا تقريرا من جانب سعد في حق البلاد ، والتكلم في أمور خطيرة دون الاتفاق عليها مسبقا مع زملائه . ولو أن علوية كتب هذه الذكريات على شكل يوميات مع الحدث أولا بأول ما كان قال ذلك ، ولوصف سعد زغلول بالحكمة على أساس أن سعدا لوح لبريطانيا بالمصالح التي تجعلها تتمسك باحتلال مصر وهى أهمية قناة السويس في طريق المواصلات الى الهند ، درة التاج البريطانى . وهذا في العرف السياسى نوع من التكتيك والمرونة في مواجهة الخصم القوى . الخ . ولا ننسى أن معاهدة التحالف قد وقعت بعد ذلك بسنوات (١٩٣٦) وتضمنت مثل هذا « التنازل » بصورة أو بأخرى . ولكن علوية كتب ما كتب بعد الخلاف الذى نشب بين عدلى وسعد ، وانضمام علوية الى جانب عدلى وولائه له . وهذا تكمن خطورة الذكريات ، المتأثرة بالذات أكثر من الموضوع .

ونحن نستطيع أن نفهم أسبابا للخلاف الذى نشب داخل الوفد ، ومن ثم الانشقاق ، حين يذكر علوية حوارا دار يوما ما بين سعد زغلول وعلى شعراوي في باريس ، وأن سعدا جرح شعراوي بقوله له « أنت في الوفد لثروتك ، وكان سعد قد طلب من شعراوي بعض المال ولكن شعراوي تردد

(٢٨) نفسه ، ص ١٠٤ وما بعدها .

في اجابة طلبه • ويقول علوية ان هذا الموقف اسماء الى شعراوى كما اسماء الى اصدقائه وهم محمد محمود ، وعبد العزيز فهمى ، ولطفى السيد وان شعراوى ترك الوفد في باريس غاضبا لكرامته ، وان اصدقاءه ناصرته (٢٩) •

واذا كان علوية يفسر بهذه الرواية الانشقاق داخل الوفد ، وتكوين حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، فان هذه - في رأينا - ليست اسبابا مقنعة لحركة الأحداث عندما يكون الرأى أو الخلاف الشخصى سببا ، خاصة وأن هذا الخلاف لم يكن على المسألة الوطنية ، وإنما هو على أسلوب الحوار ولا يبعد أن تكون هناك أسباب جوهرية حول أسلوب عمل الوفد في معالجة المسألة الوطنية ، وتعارض بعض المصالح • الخ ، وكان الحوار بين الطرفين (سعد وشعراوى) بهذا الشكل تعبيرا عنها • وإذا كان اصدقاء شعراوى ناصرته في هذا الموقف ، وتركوا باريس غاضبين ، وهم هناك من أجل قضية وطنية ، فهم ليسوا ثوارا ، وليسوا موضوعيين في خصومتهم •

وانطلاقا من نفس المفهوم ، يرجع علوية الخلاف داخل الوفد الى نزوع سعد زغلول نحو الزعامة الشخصية على حساب القضية المصرية ويدلل على ذلك بقوله ان اللورد ملنر أكد انه سوف يسمع ملاحظات الوفد فقط تمهيدا للمفاوضة الرسمية • وليس للوفد ان يتعاقد وإنما التعاقد يكون بين وزارتين رسميتين • وهنا - كما يقول علوية - اسقط في يد سعد وأدرك أن المعاهدة اذا وقعت فسوف توقع بدونه ومن ثم تمسك بأنه وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية ، وأعلن • انه سيحارب كل شخص مهما كان مركزه يفاوض ليوقع • (٣٠) •

ويوميات علوية عن فترة المفاوضات مع ملنر ابتداء من ٢٥ يولييه ١٩٢٠ وحتى ١٩ يناير ١٩٢١ ، تدور تقريبا حول اثبات تشيبت سعد بالزعامة ، وبأن المفاوضات يجب أن تكون به ، وأنه هو الذى يجب أن يوقع المعاهدة • ويعرب علوية عن دهشته ازاء تمسك سعد بهذا الموقف رغم علمه ، أى سعد بصعوبة تحقيق ذلك لأن السلطان احمد فؤاد لم يكن يرغب في أن يولى سعد رئاسة الوزارة حتى يكون على رأس المفاوضين • وهذا الموقف يقسر لعلوية لافتمال سعد زغلول الخلافات ووضع العقبات أمام طريق المفاوضات حيث كان يرفض ما يقبله المفاوضون ، ويقبل ما كانوا يرفضون ، ويظهر لهم أنه يوافقهم ، ويصرح في الخارج انه ليس كذلك •

٢٩] المذكرات ، ص ١٦٦ - ١٧٠ •

٣٠] نفسه ، ص ١٨٥ - ١٨٦ •

وزعامة سعد هذه لم تكن مقبولة من جانب علوية ، أو من جانب الجماعة التأسيسية للوفد . وتقدير ذلك عند علوية ، أن هناك فرقا بين الجماعة التأسيسية للوفد (ثمانية أو سبعة) التي رتبت مقابلة ١٢ نوفمبر وقامت بصياغة التوكيل ، وبين من انضم الى الوفد بعد ذلك مثل مصطفى النحاس وحافظ عفيفي . وهو دائما يشير الى أن المنضمين (الصف الثاني بتعبير عصرى) هم الذين سيطروا على الوفد وعلى رئيسه سعد زغلول لأنهم « اتباع » ، بينما المؤسسون الأنداد لا يعاملون سعدا الا معاملة اللد للند . وكانت هذه المعاملة تقريبا غير مقبولة من جانب سعد .

وهذا استمرار للتفسير الشخصى ، الذى اتبعه علوية ، وإهمال للعوامل الأساسية فى حركة الأحداث . فكما سبقت الإشارة ، لابد أن تكون هذه ظواهر أو عوارض تعكس الخلاف الحقيقى حول طبيعة المفاوضات والتنازلات التى لم يشر اليها علوية . أما اذا قبلنا تفسير علوية للانشقاق داخل الوفد ، أى أنه خلاف شخصى ، أو بسبب تشبث سعد بالزعامة ، فهذا يثبت من ناحية أخرى أن الأحزاب المصرية ، أو على الأقل حزب الأحرار الدستوريين ، قامت على أساس نزعات شخصية .

وعلوية يرى أن زعامة سعد ومكانته بين الأمة لم يكن لها ما يبررها . فهو يقول أن سعدا كان أول المنهزمين فى العمل الوطنى عقب اعتراف الرئيس ولسن بالحماية على مصر فقد قال سعد ، كما يذكر علوية ، « أنه لا أمل لنا فى شيء وأن واجبنا قد انحصر فى تنظيم هزيمتنا وأن علينا أن نرجع الى مصر متفرقين بعد أن نعمل هنا على تنظيم الهزيمة حتى لا تقع علينا مسئولية الفشل (٣١) » . وفى النهاية لا يعترف علوية بأن سعد زغلول من مؤسسى الوفد عندما يقول أن مؤسسى الوفد واصدقائهم فكروا فى تأليف حزب (الأحرار الدستوريين) يسعى فى تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة (٣٢) .

ومحاولة استئثار سعد بالزعامة أمر وارد لدى أى باحث ، ولكن من الصعب أن يكون ذلك سببا وحديا يفسر الانشقاق الا وسط قوم كل منهم يبحث عن زعامة لنفسه . وعندما يركز علوية على هذا فهو يريد أن يوضح أن سعدا خرج عن الترتيب المتفق عليه بشأن تشكيل وفد رسمى حكومى يرأسه عدلى يكن وحسين رشدى ، وفرد آخر شعبى يرأسه سعد

(٣١) المذكرات ، ص ٣٦١ - ٣٧٢ .

(٣٢) نفسه ، ص ٢٤٢ .

على أن يعتمد الوفد الحكومى على ضغط الوفد الشعبى فى المفاوضة (٣٣) .
وهذا التوضيح من جانب علوبة - إذا صح - يبدد غموض الصراع بين
عدلى وسعد حول الزعامة .

على هذ المنوال تصير ذكريات محمد على علوبة من حيث توجيه
النقد واللوم لأسلوب سعد زغلول وأحيانا لشخصه ، والإقاضة فى بيان
محاسن وعظمة عدلى يكن ، حتى لكان القارئ يشعر أن علوبة يؤرخ
لعدلى أكثر من تسجيله لذكرياته الشخصية والسياسية كما سبقت
الإشارة .

ورغم أنه خرج من الحياة السياسية باستقالته من سكرتارية حزب
الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٤ ، إلا أنه استعاد نشاطه السياسى ومواقفه
القديمة تجاه الوفد الذى تزعم القوى السياسية لإبرام معاهدة ١٩٣٦ مع
بريطانيا . فقد نقد المعاهدة بمرتها (٣٤) ، موضحا أن مشروع ملتر ١٩٢٠
ومشروع مفاوضات ١٩٣٠ ، أفضل بكثير من معاهدة ١٩٣٦ فيما يتعلق
بالجانب العسكرى ووضع السودان ، وهذا بخلاف القيود المفروضة فى
حالة قيام الحرب . وهو يربط فى نكاه بين تسليم وفد المفاوضات المصرى
باليقود السياسية والعسكرية مقابل إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وكيف أن
الجانب البريطانى « قد لمح هذه الرغبة وقدرها فسمى فى ائخال مسألة
الامتيازات فى موضوع المعاهدة حتى يتسنى له بذلك حمل الجانب المصرى
على قبول ما لم يكن يقبله من أمر الاحتلال على حساب الأمل فى إلغاء
الامتيازات » (٣٥) . وفى الوقت الذى كان تأييد المعاهدة والترويج لها هو
البضاعة السائدة ، وقف علوبة ضد هذه المعاهدة - سواء من واقع
كراهيته للوفد أو بدافع الوطنية البحتة - معلنا أن المعاهدة لم تقدم غير
الوعود ، وأن التزامات مصر فيها واضحة ، وحقوقها غامضة ، وهى فوق
ذلك « تبرير للاحتلال وتثبيت له وتمخير مصر فى السودان لمصلحة
الاستعمار » (٣٦) .

(٣٣) نفسه ، ص ١٠٩ .

(٣٤) محمد على علوبة ، بحث فى المعاهدة . ويذكر المؤلف أن هذا الكتيب أصله
خطبة منح من القائما بالإسكندرية يوم ١٩ أكتوبر ١٩٣٦ . وقد قامت لجنة تسمى
« اللجنة القومية للاستقلال التام » بطبع هذه الخطبة فى ١٤/١٠/١٩٣٦ وتوزيعها بهذا
الترويج لرفض مشروع المعاهدة عند مرصه على البرلمان . وقد وصفت اللجنة فى
مقدمة الكتيب علوبة بأنه « الوطنى الصادق » .

(٣٥) محمد على علوبة ، بحث فى المعاهدة . ص ٤٤ . انظر تحليلنا لذلك فى كتابنا
كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤/١٩٥٢ ، الفصل الرابع .
(٣٦) محمد على علوبة ، بحث فى المعاهدة . ص ٥١ - ٥٢ .

إذا تركنا الجانب السياسى فى حياة علوية الى الجانب الفكرى .
 فسوف نلمس أن علوية مفكر من الطراز الموسوعى الذى شهدته مصر
 خلال النصف الأول من القرن الحالى ، صاحب الراى فى مجالات مختلفة ،
 ويصعب تصنيفه تصنيفا حادا تبعا لمنهج معين . ورغم هذا فمن الممكن
 القول أنه فى مجموعه مفكر اسلامى ، فمن الاسلام يستمد رؤياه لكثير من
 القضايا باستثناء بعض المسائل التى نظر اليها نظرة وضعية . وفى
 الصفحات التالية محاولة للتعرف على محمد على علوية مفكرا من خلال
 كتاباته فى مجالات مختلفة .

لم يوافق علوية على شكل الديمقراطية اليونانية كما حددها ارسطو ،
 لأنها فى نظره ديموقراطية محلية ، الحرية فيها مكفولة للأحرار اليونانيين
 دون غيرهم ، وليست ديموقراطية انسانية بالمعنى الذى يجب أن تفهم به
 اليوم (٣٧) . والحركة الديمقراطية التى قامت فى اوربوا الحديثة ابتداء من
 المائنة كارتا عام ١٢١٥ بانجلترا ، وكتابات روسو (العقد الاجتماعى) ،
 ومونتسكيو (روح الشرائع) . الخ تندرج فى نظره علوية تحت
 الديمقراطية المحلية ايضا (٣٨) .

ولكننا لا نعرف على وجه الدقة ماذا يقصد بالديموقراطية الانسانية .
 يبدو أنها تعنى النظم التى تمنع الاسترقاق ، والتفاضل بين الأجناس
 والألوان والمذاهب والعناصر ، وتقوم على مساعدة الضعفاء ، والنهوض
 بهم فى سبيل الحضارة والمدنية (٣٩) . وقد تكون فكرة السلام العالمى ، التى
 دعا اليها كيلوج بريان رئيس الوزراء الفرنسى فى أعقاب الحرب العالمية
 الأولى لتحقيق سلام عالمى باتفاق أوربى ، أو تلك التى نودى بها فى أعقاب
 الحرب العالمية الثانية ، قريبة من معنى الديمقراطية عند علوية . ولكن
 مما أضعف من هذه المحاولات فى نظره ، أنها كانت تقوم على التغنى
 بالديموقراطية والدين وإرادة الله وبالعادل الانسانى فى أيام المحن
 والشدائد فقط (٤٠) .

(٣٧) محمد على علوية ، الاسلام والديموقراطية . ص ١٣ . عندما كان علوية
 باشا سفير مصر فى باكستان طلب اليه بعض الأساقفة ، ومنهم الأستاذ طيم مدير
 جامعة السند أن يكتب كلمة فى موضوع الديمقراطية فى الاسلام فرحب علوية بهذا
 الأمر لأن « الباكستان تعمل على وضع دستورها وقوانينها على المبادئ الديمقراطية
 التى تتفق والقواعد الاسلامية وروح الدين الحنيف » . وقد نشرت لجنة البيان العربى
 هذه الكلمة عام ١٩٥٠ فى كتيب بعنوان « الاسلام والديموقراطية » .

(٣٨) علوية ، الاسلام والديموقراطية ، ص ١٥ .

(٣٩) نفسه ، ص ٢٢ .

(٤٠) نفسه ، ص ٣٦ .

وهو لا يربط بالضرورة بين الديمقراطية والجمهورية كما ذهب مونتسكيو،
فثمة بلاد ملكية أكثر ديموقراطية من بعض الجمهوريات . ويرى علوبة
مثلا ، أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية يتمتع بسلطة أقوى
من سلطة ملك إنجلترا حيث أن الوزراء مسئولون أمامه لا أمام البرلمان ،
بخلاف الحال في إنجلترا . والمهم عنده أن يكون الشعب مصدر السلطات
بغض النظر عن أن تكون السلطة العليا ممثلة في ملك أو في رئيس
جمهورية(٤١) .

ومع أن الديمقراطية المحلية مرفوضة من جانب علوبة ، كما سبق
الإشارة ، إلا أنه يرى في استقرارها واستمرارها وسيلة لتهيئة الشعب
لادراك واجباته ، والارتقاء عن مستوى التفكير الذاتي ، وتقديس
التشريعات الصادرة من البرلمان . وفي هذا التطور تامين للأمة من الفساد
والرشوة والمحابة واستغلال النفوذ ، ومساعدتها على الرقى ، بالتطور
الهادئ الثابت ، وليس بالعنف والثورات التي تهدم دون أن تبني ،(٤٢) .
وهو بهذه الكلمات الأخيرة يضع يدنا على مفتاح هام في شخصيته وتكوينه،
وهو أنه ضد العنف الثوري وأنه مع التدرج والاعتدال . فهل في هذا ما
يفسر اتخاذ جانب المعتدلين في انشقاقات ثورة ١٩١٩ على نصر ما هو
معروف ؟

ويعد أن يبدى علوبة رأيه في الديمقراطية اليونانية والنظم المتأثرة
بها ، يشير إلى الاسلام وما أتى به من نظم ودستور للحكم والتعامل ،
وينتهي إلى أن « الاسلام أوجد ديموقراطية عالمية » ، وتقذما بين الجماعة
عندما ساوى بين الأشراف والأرقاء ، وبين أفراد الجنس البشرى . وهذا
في رأيه مخالف لمضمون الديمقراطية المحلية(٤٣) .

إذا انتقلنا من معنى الديمقراطية عند علوبة إلى تفسيره للتاريخ
فسوف نلاحظ أن له تصورا خاصا لحركة التاريخ يصعب وضعه في إطار
أحدى النظريات المعتمدة حتى الآن أن لم يكن يختلف معها كلية . وهو في
هذا قد يكون مبدعا حاول وضع نظرية لم تساعد الظروف على استكمالها،
وقد لا يكون كذلك . ويبدو أنه توصل إلى هذا التفسير انطلاقا من دراسته

[٤١] علوبة ، الاسلام والديموقراطية ، ص ١٨ .

[٤٢] نفسه ، ص ١٦ .

[٤٣] نفسه ، ص ٢٢ .

للمسألة الفلسطينية من حيث علاقة اليهود بفلسطين • فهو يقول(٤٤) •
لأن دين اليهود يحضهم على امتلاك الأراضي من القرات الى النيل ، ولأنهم
قلة مشتتة في الأرض ، رأوا تكوين هيئة سرية عالمية لتحقيق أغراضهم •
والماسونية ، هي تلك الهيئة التي تكونت تحت شعار الاخاء الانساني ،
وليس الاخاء الديني. أو الوطني كما يتصور علوية ، الذي يضيف أن
الماسونية تقضى على العقيدة الدينية عندما تربط بين الدين وبين التأخر ،
وهي وراء مبدأ « الأديان أفيون الشعوب » •

ويقول علوية انه لا يمكن تحديد تاريخ قيام الماسونية تحديدا قاطعا ،
ولكن من المؤكد لديه انها قامت من زمن بعيد ، وأن أغراضها كانت
ولا تزال ضد المسيحيين أولا ، ثم ضد العالم أجمع • ثم يذكر دون اقامة
دليل أو برهان ، أن بعض المشتغلين بالسياسة العالمية رأوا وجود ارتباط
وثيق بين أعمال الماسونية العالمية ، وبين الثورات المتتالية التي قامت في
فرنسا ١٨٤٨ ، ١٨٧١ ، وفي البرتغال ١٩٠٥ ، وفي تركيا ١٩٠٨ ، وفي
الصين ١٩١١ ، وفي روسيا ١٩١٧ ، وفي المجر والمانيا ١٩١٨ ، وفي اسبانيا
١٩٣٦(٤٥) •

وهكذا فجميع الثورات التحررية التي قامت في العالم ، سواء اكانت
اشتراكية أو غير اشتراكية ، وفقا لهذا المنهج ، قامت بتأثير الماسونية أو
الصهيونية • وفي هذا اسقاط لعوامل الثورات بالمعنى المفهوم • بل أن الحرب
العالمية الأولى والثانية ، في رايه ، لا تخرجان عن كونهما تدابير الماسونية
العالمية(٤٦) •

والأغرب من هذا ، أن نصوص معاهدة فرساي التي انتهت الحرب
العالمية الأولى ، كما يقول علوية ، تم التوصل اليها قبل ابرامها بوقت
طويل عن طريق « ••• مفاوضات خافية على الرأي العام ••• » ، أجريت
في مؤتمرات ماسونية مثل المؤتمر السري المشهور الذي عقدته الجمعيات
السرية للحلفاء والدول المحايدة بمحفل الشرق الأعظم ببائريس في أيام
٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، يونية ١٩١٧(٤٧) • أما الحرب العالمية الثانية، فقد قامت
بفضل « الدماء الماسوني » ، الذي نتج عنه تحالف الشيوعية الشرقية

(٤٤) علوية ، فلسطين والضمير الانساني • ص ٧٨ •

(٤٥) علوية ، فلسطين والضمير الانساني ، ص ٨٢ •

(٤٦) نفسه •

(٤٧) نفسه ، ص ١٢٦ - ١٢٧ •

مع الرأسمالية الغربية وتخاصم المسيحيين واقتتالهم(٤٨) .

ويذكر علوية أن غرض الماسونية النهائي من تلك التدابير «الجهنمية» هو القاء العالم في جحيم مستمر يقضى عليه ، ويقوم على انقاضه نظام تهدف اليه الماسونية اليهودية بقيام دولة عالمية صهيونية أساسها الذهب والفن والاضطرابات(٤٩) .

إذا صح هذا التحليل ، فهل لنا أن نتساءل عن كيفية إقامة هذه الدولة العالمية والصهيونية بعد تدمير العالم ، ولنا أن نتساءل أيضا ، لقد كان محمد فريد عضوا بالمحفل الماسوني(٥٠) وكان علوية صديقه فهل هذا يعني أن نشاط محمد فريد في الحركة الوطنية كان تنفيذا لتعليمات ماسونية . وهل اشتراك علوية نفسه في ثورة ١٩١٩ تدبير ماسوني ؟؟ . ونتيجة لهذا التفسير الديني أو الطائفي ، أو الأسطوري للتاريخ عند علوية ، نجده يبدى عجبه واسفه في نفس الوقت من تعاطف المسيحيين البريطانيين مع اليهود في مسألة تصريح بالفور فيقول « لليهود أن يفكروا كما يشاءون ، وأن يحاولوا اغتصاب ما يريدون . لكن البلاء الأعظم أن يتواطأ المسيحيون من السياسة البريطانيين مع الصهيونية»(٥١) .

على أساس هذا التفسير ، عالج علوية المسألة الفلسطينية . ومن الملاحظ أنه ارتبط بهذا التفسير منذ اتصاله بالمسألة وتعرفه عليها . ولقد بدأ اتصاله بفلسطين عام ١٩٢٠ حين اشترك في اللجنة التي تشكلت بمعرفة عصبة الأمم للفصل في النزاع الذي نشب بين العرب واليهود على مكان « البراق » الملاصق للمسجد الأقصى(٥٢) . ومنذ هذا التاريخ واتصاله بالمسألة ينمو في خط متصاعد لخدمة وجهة النظر الإسلامية أو العربية الإسلامية كما هو وارد أحيانا . وفي العام التالي (ديسمبر ١٩٢١) ، أسهم في إقامة المؤتمر العالمي بالقدس . ولما تقرر إقامة جامعة عربية بالقدس أسوة بالجامعة اليهودية ، وذلك تنفيذا لقرارات أحد المؤتمرات العربية بالقدس سافر علوية مع السيد محمد أمين الحسيني ، مفتي فلسطين ، إلى بغداد لتكوين لجان تجمع تبرعات مالية لفلسطين ، كما سافر إلى كراتشي (١٥ مايو ١٩٢٢) ليكون لجانا من مسلمي الهند لنفس

(٤٨) نفسه ، ص ١٢٥ .

(٤٩) نفسه ، ص ٨٢ .

(٥٠) انظر مذكرات محمد فريد ، ص ٢٥ .

(٥١) علوية ، فلسطين والضمير الإنساني ، ص ١١٦ .

(٥٢) نفسه ، ص ٢٠٧ .

الغرض (٥٣) . واهم المؤتمرات التي اسهم في عقدها فيما بعد هي : مؤتمر بلودان بسورية (١٩٢٧) ، والمؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية (١٩٢٨) ، وتكوين « هيئة وادي النيل العليا لاتقاذ فلسطين » في اعقاب حرب ١٩٤٨ (٥٤) .

ومن الطريف ان نشير الى ان علوية دخل في حوار (١٩٢٨) مع يوسف قطاوى باشا ، رئيس الطائفة الامرائيلية في مصر ، حول موقف يهود مصر مما يجرى في فلسطين . وكان علوية قد عقد اجتماعا بمنزله بمصر الجديدة حضره عدد كبير من اعضاء البرلمان المصري (مجلس النواب والضيوخ) لهذا الشأن وعلى اثر هذا الاجتماع ارسل قطاوى خطابا الى علوية يقول فيه ان « . . الطائفة اليهودية في مصر تضم اجناسا مختلفة لا تجمعهم الا الرغبة في تنظيم اعمالهم الثقافية والخيرية ، ومن ثم يبتعد بهم قادتهم المسئولون عن المناقشات السياسية . اما اليهود المصريون ، كما يقول قطاوى ، فانهم . . كمواطنين منظمين يرون انه لا يمكنهم القيام بواجباتهم نحو وطنهم على الوجه الاكمل الا بالمسير مع الحكومة للمصلحة العامة في كل مسألة سياسية خارجية ثم يضيف ان جميع يهود مصر باختلاف جنسياتهم يتمنون التوصل الى تقاهم قلبي واخوى يقضى على الحالة العصبية القائمة (٥٥) . »

ويبدو ان علوية قد ادرك ان يوسف قطاوى في قوله ان الواجب الوطني لليهود المصريين يتمثل في السير مع الحكومة في السياسة الخارجية انما يستند الى ادراك قطاوى عزم ايجابية الحكومة المصرية تجاه ما يحدث في فلسطين آنذاك ، ومن هنا أكد علوية في رده على قطاوى ان « . . للأمة وجودا بجانب الحكومة ، فاذا كانت الحكومة لاعتبارات لا تخفى عليكم مضطرة الى شيء من التحفظ فان الأمة ليست مضطرة اليه » . كما أكد ان الروابط التي تربط المصريين بعرب فلسطين تتجاوز « رابطة الجوار » الى رابطة « القرابة » التي ترتكز على وحدة المثل العليا والتقاليد ، واللغة في ظل الاسلام (٥٦) . وفي هذا الصدد نشرت

[٥٣] نفسه ، ص ١١٩ ، ١٢٠ .

[٥٤] نفسه .

[٥٥] المقلم في ١٩٢٨/٧/١ .

[٥٦] نفسه .

المقطع رأيا لأحد اليهود المصريين^(٥٧) ، يؤكد على الانتماء العربي الكامل
كمعامل وحدة بين سكان فلسطين على اختلاف الأديان ، ويعترض على
الصهيونية ، ويطلب « .. بالعمل على أن يعيش الجميع اخوة متحابين
كما كانوا من قبل » .

وقد ظل علوية محافظا على هذا التصور إزاء المسألة الفلسطينية ،
مخلصا في تأييد حق العرب ضد اليهود والعرب عنده هم أهل البلاد
الأصليون من الكتعانيين ومن عاش معهم تحت حكم الامبراطوريات المختلفة
الذين كانوا وثنيين ثم مسيحيين ثم مسلمين ومسيحيين . كل ما هنالك
أن العرب مكثوا في فلسطين نحو أربعة عشر قرنا من الزمان ، وأن
فلسطين كانت ، قبل فتح العرب ٦٣٦ م ، خاضعة للرومان ، ثم لبيزنطة
نحو ٥٠٠ سنة . وكانت قبل الرومان خاضعة من قديم لملكة آشور ثم
بابل ثم الفرس ثم اليونان ثم للبطالة . وهؤلاء السكان هم الذين شردوا
وأصبحوا لاجئين في السنين الأخيرة . أما اليهود عند علوية أيضا فهم
هؤلاء (الأعراب) الذين دخلوا فلسطين ولم تكن لهم صلة بها سوى أنهم
« .. اغاروا عليها في الماضي البعيد وحكموها قهرا فترة قصيرة » (٥٨) .

وعلوية لا يترك المسألة بدون حل . والحل عنده ينطلق من مقولة أن
« خلق دولة إسرائيل وضع شاذ » ، واستمرار وجودها يعني استمرار
اعتدائها على جاراتها ساخرة بقرارات هيئة الأمم المتحدة ، ومطمئنة الى
رضا الدول الاستعمارية . وعلى هذا فالحل الوحيد هو « .. أرجاع
اليهود الى أوطانهم أو توزيعهم في الأقطار المختلفة » ، ويشترط أن يكونوا
مواطنين مخلصين في هذه الدول . ويقول علوية أيضا أنه « .. لا يصح
أن يقال أن إسرائيل أمر واقع لا يجوز إزالته ، فإن إسرائيل وليدة جريمة
ونتيجة مؤامرات اثمة » (٥٩) .

ولما كانت الدعوة الى الوحدة العربية مثار مناقشة بين المثقفين في

(٥٧) كان زكي عريبي المحامي اليهودي المصري قد أرسل خطابا الى علوية
في ١٩٢٨/٧/٤ ويشير الى غموض رسالة يوسف قطاوى . وقد نشرت المقطع الرد
في ١٩٢٨/٧/١١ .

(٥٨) علوية ، فلسطين والضمير الانساني . ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٥٩) نفسه ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ . ويذكر الطنحى (ص ٢٤) الذى قدم لهذا
الكتاب ان علوية طبع الكتاب في البداية طبعت مطبوعة امداها الى رؤساء الدول
العربية والإسلامية ورجال السياسة ، وكان الرئيس جمال عبد الناصر ضمن هؤلاء ،
قالى اى مدى تأثر عبد الناصر برؤى علوية في علاجه للمسألة الفلسطينية .

مصر وخارج مصر منذ مطلع الأربعينات ، وخاصة بعد تصريح أنتوني ايدن في ١٩٤١ (٦٠) ، فقد أدلى علوية برأيه في هذه المسألة عندما نشر كتابه مبادئ في السياسة المصرية عام ١٩٤٢ . وبلغت النظر في رؤية علوية ، أنه اعتمد النظرية الألمانية في القومية ، وهي النظرية التي ترى في اللغة الواحدة المقوم الأساسى في بناء القومية (٦١) . يقول علوية أن العرب أمة واحدة ، ويؤلفون عدة شعوب ودول ، لكنهم يتكلمون لغة واحدة هي اللغة العربية . وأن كثيراً من علماء الاجتماع اتفقوا على أن عناصر الجنس البشرى متداخلة ، ومقياس العنصر الواحد لا يمكن تحقيقه إلا باللغة التي توجد طرق الفهم ، كما وجدت وسائل الثقافة والعادات والتقاليد والاحساس بحيث أصبحت عند سائر الناس ، أصل العنصر وعلامته المميزة (٦٢) . ثم يقول بعد ذلك ، أن الحركات القومية تريد أن « تحقق الحق بتوحيد كل مجموعة من الأمم التي ترجع إلى عنصر واحد ، أى إلى لغة واحدة ، لتتألف منها كتلة واحدة على النهوض بالإنسانية » (٦٣) . ثم يختتم دراسته بقوله أن الشعوب العربية أولى بالعمل على تأليف « كتلة » واحدة منها حيث قد اجتمع لها من أسباب الامتزاج فوق رابطة اللغة ، روابط أخرى . والمسألة عند علوية بعد ذلك ليست البحث في أسباب وعوامل « الامتزاج » أو « الرابطة » العربية ، ولكنها الكيفية التي يتم بها هذا « الامتزاج » الذي يسميه بعضهم حلقة عريباً أو جامعة عربية أو مملكة عربية أو جامعة اسلامية . (٦٤) .

ومع أن علوية استعرض مقومات الوحدة العربية بين الشعوب العربية من وحدة اللغة والأصل والدين الاسلامى بالنسبة الى الغالبية بطريقة توحي بأنه من أنصارها ، إلا أنه رفض قيام الدولة العربية الواحدة تحت لواء واحد سواء أكانت مملكة أو امبراطورية ، وأعلن أن مشروعاً من هذا النوع « كان من تفكير الأزمنة الغائبة » ، وأنه مقتنع بعدم إمكان تحقيقه اقتناعه بأن « ضرره أكثر من نفعه بل لا نفع فيه على الإطلاق » .

(٦٠) حول موقف التجمعات السياسية من فكرة الوحدة العربية في مصر في الأربعينات انظر كتابنا من « مصر في الحرب العالمية الثانية » الفصل الرابع ، طارق البشرى ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

(٦١) لزيد من التفاصيل عن النظرية القومية ، انظر ساطع الحصرى ، ما هي القومية .

(٦٢) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٢١٢ .

(٦٣) نفسه .

(٦٤) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٢١٤ .

والغريب أنه يرجع عدم امكانية تحقيق الوحدة الى انها تتعارض مع استقلال وسيادة كل دولة (٦٥) وهو بهذا ينسى أن الوحدات التي تحققت في العالم قامت على أساس التنازل عن استقلال الجزء في سبيل الكل في إطار واحد سواء تم هذا بالتراضي أو بالقوة . ولو أن علوية قدم أسبابا موضوعية غير فقدان الاستقلال والسيادة ، تتصل باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية . الخ ، لكان أكثر واقعية . إذ كيف ينادى بالوحدة ويتشبث بما يقابلها من استقلال وسيادة الجزء على حساب الكل . وهو يرى أن التمسك بالدولة الواحدة بهذا المعنى يخلق أسبابا « للشقاق والنزاع بين تلك الأمم بدلا من توثيق عرا المودة والاخاء فيما بينها » . وتناديا لذلك يكتفى بتحقيق (تضامن بين الشعوب العربية وتعاون في المجالات الثقافية والتجارية والصناعية والدفاع بشرط عدم المساس باستقلال كل دولة عربية سياسيا أو جغرافيا ، ونموذج هذا التضامن عنده هو ما بين إنجلترا والبلاد الناطقة باللغة الانجليزية أو بلاد الامبراطورية البريطانية كاستراليا ونيوزيلندة ، وكندا وجنوب افريقيا (٦٦) وهذا خلط واضح بين نظام الكومنولث Commenwelth وبين نظام الوحدات القومية كما عرفت الشعوب نظريا وواقعيا .

ويبدو أن علوية يستثنى مصر من حركة الوحدة بمفهومه ، لأنه يطلب لها الزعامة « على الأمم العربية والإسلامية » ومقومات هذه الزعامة تتمثل في الموقع الجغرافي وكثرة السكان والثروات الطبيعية والثقافية ، وهي زعامة « يطلبها لها الجميع » (٦٧) .

ومن الصعب التوفيق بين مفهوم الزعامة ، وما يتطلبه من سيادة وتفوق على الجميع بدرجة أو بأخرى ، وبين حرص علوية على عدم المساس باستقلال وسيادة أى بلد عربي أو إسلامي . ما هو مجال هذه الزعامة إذن (٦٨) ؟

أما نظرتة الى علاقة مصر بالسودان فتختلف عن هذا التصور . وهي نظرة مستمدة مما كان يطلق عليه « حقوق مصر في السودان منذ

(٦٥) نفسه .

(٦٦) نفسه ، ص ٣١٥ .

(٦٧) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٣١٢ .

(٦٨) انظر أفكار مشابهة : (مصر فوق الجميع) التي ظهرت في مطلع الأربعينات في

كتابنا « مصر في الحرب المالية الثانية » ، الفصل الرابع .

بناها محمد على في مطلع القرن التاسع عشر . ومن المعروف ان هذه الحقوق ، كانت تشكل محورا اساسيا في سياسة مصر الخارجية وعلاقتها مع بريطانيا (اتفاقية ١٨٩٩) ، كما كانت جزءا جوهريا في مبادئ الأحزاب السياسية في مصر وخاصة الحزب الوطني ، كما نشأت حول تلقيب ملك مصر بلقب « ملك مصر والسودان » كثير من المشكلات مع الادارة البريطانية في مصر (٦٩) .

وحين وضع دستور ١٩٢٢ ، كانت لجنة وضع المبادئ العامة (١٩٢٢) تناقش علاقة مصر بالسودان بين تبعية السودان لمصر أو فصله عنها . وقد اقترح علوية ، وكان عضوا باللجنة ، ان ينص في الدستور « على أن السودان جزء من مصر ونظام الحكم فيه يقرر بقانون » ، مشيرا الى وجوب تقرير حقوق مصر على السودان بطريقة ايجابية اساسية ، وان تظهر اللجنة بوضوح رغبتها في ذلك . فلما سأله رئيس اللجنة (حسين رشدي) عن مكان مثل هذا النص من الدستور ، اجاب علوية بأنه عند « بيان اجزاء المملكة المصرية » لأن هذا من شأن الدساتير كما حدث بالنسبة لدستور مملكة رومانيا (٧٠) .

وقد اقترب علوية من المشكلة الاجتماعية في مصر كما انتهت اليها في مطلع الأربعينات . وقد حاول ، كغيره من المعاصرين ، ان يجد لها حلا عبر عنه في كتابه « مبادئ في السياسة المصرية » الذي صدر في عام ١٩٤٢ (٧١) . وقد أدرك علوية المشكلة في ابعادها الاقتصادية ومدى خطورتها على تطور النظام الاقتصادي الاجتماعي ، ومن هنا حرصه على ابداء الرأي واقتراح الحلول . وقد كان علوية في اقتراحاته اصلاحيا ، يعمل على ترميم النظام القائم في حدود ، شديد الخوف والحذر من هبوب رياح التغيير في ثوب الاشتراكية ، موزعا بين القيم الدينية الخالدة والقيم العلمانية من حيث التوصل الى الحلول المناسبة ، معجبا الى حد كبير

(٦٩) راجع هذه المشكلات أثناء اعداد دستور ١٩٢٢ وما بعده .

(٧٠) محاضر لجنة وضع المبادئ العامة . جلسة رقم ١٢ في ٦ مايو ١٩٢٢ .

(٧١) ذكر علوية ان هدفه من نشر هذا الكتاب ان « يكون توجيهيا في حياتنا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية » وهو يؤمن تماما بكل المبادئ والآراء التي أوردتها لأنه يستمد سلامتها وقائمتها . ويقول ايضا انه اذا كان في بعض هذه المبادئ ، كنوائد القروض واسلح الوقف « ما ينبو عن بعض الاقسام فلا ذنب على هذه المبادئ .. وسيأتي يوم ترى فيه الأمة ان ما نصص بتطرفه من بعض هذه المبادئ ان هو الا غاية في الاعتدال » . ص ١٢ .

بالنموذج اليابانى التوسعى فى التطور والى حد ما بالنموذج الالمانى والايطالى (الفاشى) القائم على فكرة المجال الحيوى فى رؤية المشكلة الاجتماعية . واكثر من هذا فهو يعالج المشكلات من نتائجها دون النظر الى الأسباب . وهو فى هذا كله امين مع تكوينه الثقافى ، متمسك مع تكوينه الاجتماعى ، مخلص لطبقة اصحاب رؤوس الاموال التى ينحدر منها وخاصة فى جناحها الزراعى .

ويتلخص المشكلة الاجتماعية عنده فى هبوط متوسط دخل الفرد فى مصر سنة بعد اخرى فهو ٢١ جنيها فى عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، بينما اصبح فى عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ تسعة جنيهات فقط وان نصيب الفرد من الأرض الزراعية لن يزيد عن نصف فدان بافتراض استصلاح كل الاراضى البور وذلك نظرا لازدياد عدد السكان بالنسبة لمساحة الأرض ، ومن هنا لابد من العمل على حل المشكلة « واتقاء الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة التى يدفع اليها هذا الواقع المروع » (٧٢) ولقد دعا علوية الى « النهوض العام والاصلاح القومى دون تشجيع النظريات التى تناقض الأوضاع الطبقيه والتى خلقت نزاع الطبقات وعداوتها المستمرة » (٧٣) .

وعدم التماسك بين السكان ومساحة الأرض لا يشكل مشكلة بالنسبة لمصر عند علوية اذا ما أخذ بفكرة « المجال الاقتصادى » ، او « المجال الحيوى » . وهى تقوم على اساس الابقاء على زيادة النسل والاحتفاظ ببقاء العنصر كاملا ثم « البحث عن مجال يتسع له ويضمن الحصول على المواد الأولية وفتح اسواق التجارة مساعدة للرقى الصناعى » تماما كما فعلت كل من ايطاليا والمانيا واليابان التى « بسطت سلطانها بجهود جبارة على كوريا ومنشوريا » . اما المجال الحيوى الذى يطلبه علوية لمصر بهذا المعنى فهو السودان ذلك المجال الذى ليس لمصر « سواء منذ القدم » . وحتى لا يتهم الرجل بأنه استعمارى نازى فى وقت تحالفت فيه الأنظمة للرأسمالية والاشتراكية ضد الفاشية يقول مستدركا ان المسألة بعيدة عن أن تكون « قححا » او تطرفا فى الوطنية او مجازاة « لمواطن شاردة » او « محاكاة » لأساليب الغير وانما « هى ضرورة من ضرورات حياتنا » . وحده مصر والسودان « (٧٤) » .

[٧٢] علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية ، ص ٢١ ، انظر رابطة بين الظواهر الاجتماعية (العلم والجهل ، الفقر والغنى ، الصحة والمرض) والحالة الاقتصادية ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

[٧٣] علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ١١٤ .

[٧٤] نفسه ، ص ٢٧ ، ٢٩ .

وهو لا يرى في تحديد الملكية الزراعية طريقة مثلى في حل مشكلات مصر الاقتصادية . وبالتالي فهو يعترض أشد الاعتراض على الذين ينادون بذلك في الصحف والكتب والمحاضرات العامة . والغريب أن اعتراضه مبنى على أن مصر « ديموقراطية » ، ومن ثم يتعين المحافظة على « حرية الفرد ومجال نشاطه وتفكيره » ، والاستعاضة عن توزيع الأرض بالاشراف على الصناعة والتجارة « اشرافاً أبويًا حكيمًا » كما فعلت اليابان ، وبدون تقييد الاتجاه للملكية الأرض . فإذا أخفقت الحكومة في تشجيع الناس نحو الاستثمار الصناعي والتجاري لدرجة اليأس ؟ أصبح من المعقول الاتجاه الى تحديد الملكية الزراعية حتى تجبر الناس على الاتجاه نحو الأعمال الصناعية والتجارية (٧٥) . ومن ناحية أخرى لا يمانع من توزيع الأراضي البور ، التي تملكها الدولة ، بعد استصلاحها وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وإعطاء بعضها لمشركات مصرية بحتة . وفي هذا توفير الأراضي للفلاح وتمكين له من تربية الماشية وزراعة البرسيم والفلل حتى يحصل على « غذاء كامل يليق بانسان يعمل » (٧٦) .

ولقد دعا علوية الى انشاء بنوك ومصارف وطنية بدلا من الأجنبية كعلاج للأزمة الاقتصادية . ولكنه وجه بمشكلة تكييف الفائدة ، وهل هي في حكم الربا أم لا . وقد ناقش المسألة من باب الاجتهاد قائلا ان الفقهاء وان اختلفوا في تعريف الربا ، اهو الأضعاف المضاعفة لرأس المال أم هو كل زيادة عليه قلت أم كثرت ، قد أجمعوا على قاعدة شرعية لا جدال فيها وهي ان الضرورات تبيح المحظورات . . ويضيف أن دين الله يسر يسائر كل زمان ومكان . من هنا فإذا كان المسلمون أمم حائنين ، أن يتعاملوا بالفوائد أو يهلكوا ، كان الواجب الديني والوطني يجعلنا نعتقد أن التعامل بالفوائد ضرورة يبررها الدين وتحض عليها الوطنية الصادقة (٧٧) .

على أن رأى علوية في الربا والفائدة أقدم من هذا التاريخ (١٩٤٢) ، فقد سبق أن دعا في عام ١٩١١ (٧٨) الى تأسيس مصرف أهلى ، واتهم

(٧٥) نفسه ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٧٦) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٩٢ ، ٩٥ .

(٧٧) نفسه ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٧٨) في عام ١٩١١ عقد المؤتمر المصرى الأول بيهيويوليس (٢٩ أبريل - ٤ مايو ١٩١١) لبحث ما كان يعرف « بمطالب الاقباط » في غضون أزمة الفتنة الطائفية المعروفة آنذاك . وقد قدم علوية ، الذى كان في مقعة العاملين لمقد هذا المؤتمر ، بحثا بعنوان « الربا الفاحش : تأثيره في الحالة الاقتصادية والاخلاق والامن العام » -

معارضى الفكرة بأنهم حجر عثرة أمام نهضة البلاد ، وقال مناديا : قولوا لمن يقفون عثرة أمام نهوضنا ان حكومتنا وهى حكومة اسلامية ، قررت التعامل بالفايدة « المعتدلة » فى قوانينها الرسمية ، وان شيخ الاسلام فى دولة الخلافة (يقصد تركيا) افتى مسلمى البوسنة بانشاء مصارف شرعية وان خليفة المسلمين اباح ذلك فى معاملة الدولة وأفراد الرعية ، وان « أمة الفرس وهى اشد الأمم احتفاظا بدينها اياحت لهذه الضرورة انشاء مصرف للدولة » (٧٩) .

لقد كان علوية واعيا الى ان عدم حل الضائقة الاقتصادية يولد المسخط عند الفقراء على الأغنياء ، وفى هذا تكون الفرصة مواتية لظهور « الاشتراكيين بل الفوضويين العدميين » (٨٠) وفى النهاية يرى علوية ان حل المشكلة الاجتماعية فى مصر ان يتأتى الا برفع المستوى المادى عن طريق انماء الثروة العامة ، والتوسع فى مشروعات الأعمال الحرة لاستيعاب العمالة المتزايدة فى المدن والقرى ، ورفع المستوى الأدبى فى نفس الوقت عن طريق نشر قيم « الكرامة » التى تدفع الشعب لتجنب التسول والتشرد والحقاء (٨١) .

وانطلاقا من تصوره للمشكلة الاجتماعية أكد ان البلاد فى حاجة الى التوجيه الصالح الذى يبعدها عن مبادئ الصراع الطبقي . ولهذا فقد نادى بوجود حزبين كبيرين فقط فى مصر متفقين على مبادئ قومية عامة لامناس من اقرارها ، ولا يجوز لواطن انكارها ، ومختلفين فى مبادئ او مسائل ثانوية ، لكل فريق وجهة نظر تخالف الفريق الآخر . وهذه المبادئ الثانوية فى رايه ، تقوم عليها معارك المؤسسات النيابية . وهو فى هذا يرفض تعدد الأحزاب « حتى لا تتعدد الصراعات الشخصية » . ومن الواضح ان نمونجه فى هذا هو الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا (٨٢) .

وقد أملى نماذج من التعامل بالرأى فى دائرة أسبوط وما جاورها ، مركزا على دور مزارى القرى الذين يستغلون ضائقة الفلاح . ويبدو أنه يريد القول ان المزارعين هم من غير المسلمين بدليل هذه العبارة « لم يقتصر فتنك الرأى على الشبان وبطناء الفلاحين بل كاد يلتم الطبقه المفكره من المسلمين وهم زهوة الأمة ومعدنها عند الشدائد » .

(٧٩) علوية ، الرأى الفاحش : « تأثيره فى الحالة الاقتصادية والاخلاق والامم الصام » مجموعة أعمال المؤتمر المضرى الاول المنعقد بيليوبوليس ٢٩ ابريل - ٤ مايو ١٩١١ .

(٨٠) نفسه .

(٨١) علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ٢٢١ .

(٨٢) نفسه ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

ذكریات اجتماعية وسياسية

القسم الأول

نشأتي

حدثني أبى - طيب الله ثراه - أن جده لأبيه ، واسمه محمد ، عربى من أهل الحجاز ، ينتمى الى قبيلة هناك اسمها قبيلة حسام الدين ، وأمه هاجر الى مصر ، ويغلب أن يكون أبى من جده الى القصير ثم اتجه شمالا الى مديرية جرجا واستوطن بلدة جهينة نسبة الى قبيلة جهينة العرب الاقحاح ويقيم فيها بطن من قبيلة حسام الدين . ولا أدري أن كان رزق فيها بجدى أو انه أتى به معه من الحجاز ، ولكنى عرفت أن جدى - وكان يطلق عليه اسم السيد محمد الجهينى - نزع الى منفوط وفيها رزق بأبى ثم انتقل الى اسيوط ، ولا علم لى بمثوى الجد وان كان يغلب على ظنى انه دفن فى منفوط .

أما أبى فقد عاش منذ طفولته فى اسيوط ، وحفظ القرآن وتلقى عن بعض شيوخها العلوم الدينية وكان آخرهم المرحوم الشيخ على الطويجى ، ثم مارس فن الخط فى المجالس المملوكة حتى حسن خطه وكان ملما بقواعد اللغة كلفا (١) بحسن التعبير يستشهد بآيات من القرآن الكريم ويتمثل يشعر بعض الشعراء . وفى اسيوط تزوج بوالدتى ، وأبوها من أسرة سلام وأما من أسرة من الاشراف تدعى بأسرة الصلاحى يلبس بعض أفرادها عمامة خضراء . وقد عرض على أحد هؤلاء - وأنا فى مدرسة الحقوق - أن أثبت نسبى كشرىف ، وأضاف أن لديه حجة شرعية بالنسب وما على إلا أن أثبت

(١) شخولا .

فيها اسمي ، قرضت ذلك موضحا له ان هذا النظام - نظام الانساب - فاسد وان الناس عند الله سواسية لا يتميزون الا باعمالهم وان الشرف في اعتقادي لا يكون بالنسب وانما يكون بالعمل الصالح .

تقدم ابي في معلوماته وحسن تعبيره وجودة خطه وتوظف في الحكومة ثم اصبحت رئيسا لكتاب مجلس مديرية المنيا - وهو يماثل محكمة المنيا الابتدائية الحالية - وكان المرحوم حسن الشريعي (بك) رئيسا لهذا المجلس . ولدت انا بالمنيا في حي يسمى «درب الشجرة» لا يزال اسمه باقيا . كما سمعت - وبعد ستة اشهر من ولادتي نقل المرحوم حسن الشريعي الى اسيوط رئيسا لمجلس استئناف وجه قبلي وكان هذا المجلس بمثابة محكمة استئناف لجميع قضايا الوجه القبلي من الجيزة الى اسوان - واختار حسن الشريعي (باشا) والدي رئيسا لكتاب هذا المجلس العالي ، فانتقلنا الى اسيوط ، وظل في منصبه هذا مدة رئاسة الشريعي ومن خلفه ، الى ان ترك خدمة الحكومة واشتغل بالأعمال الحرة من زراعية وصناعية . واصبح من اعيان بندر اسيوط ومن اعضاء مجالسها المحلية والجمعية . وانعم عليه بالرتبة الثالثة .

وكنت وانا في الكتاب اذهب احيانا الى المجلس لانتظر ابي واتبعه الى البيت ، وعلقت بذهني صورة لم يمحها الزمن ، وقد لاحظت ان والدي كان يذهب احيانا الى حجرة كبيرة تضم رؤساء الاقلام والكتبة والتلاميذ الذين يتمرنون على اعمال للتفتيش عليهم او للاستعلام عن مسألة ما ، فوجد مرة تلميذا من هؤلاء ترك عمله وظل يداعب بعض زملائه ، فاخذته ابي من فوره الى مركز المديرية - وكان قريبا - وهناك طلب معاقبته بالضرب فعد وضرب بالعصا على قدميه ، ويظهر ان الضرب كان اجراء عابيا حتى ان هذا الشخص ظل يلوذ بوالدي بعد تركهما خدمة الحكومة والفاء المجالس القديمة ، وانتهى امره بان اصبحت وكلا مكتبي في اسيوط بعد ان غدت محاميا ، وكان يذكرني دائما بعتك « العلقه » التي تلقاها من والدي ايام مجلس الاستئناف .

كيف بدأ تعليمي :

- في الكتب -

ارسلني ابي الى كتاب بمدينة أسبوط يقع في سوق الخضر بجوار مسجد القاضي ، وكان عبارة عن حجرة واحدة فوق دكاكين ، يجلس بها الفقيه - المرحوم الشيخ محمد طه - والعريف ويكتب فيها الأطفال من مختلف الطبقات ومعهم بضع بنات فقيرات كتيفات يتعلمن تلاوة القرآن للتكسب بها . وكنا نخلع أحذيتنا ونضعها في ركن لدى مدخل الكتاب . ونجلس على حصير متلاصقين والفقيه يمسك بيده غابة طويلة يقرع بها راس أي طفل مشاغب ليلفته الى النظام فإذا لم يرتدع أو لم يحفظ اللوح المكلف بحفظه أمر بعده في الفلقة وضربه بالعصا على قدميه . وكنا نستعمل في الكتابة الواحاً من الصفيح ثم ارتقينا وصبرنا نكتب في الواح من الارثواز .

تعلمت الحروف الأبجدية ، ثم بدأت لحفظ قصار السور حتى اذا ختمت جزء دعمه نفع والدي الفقيه بشيء من المال وكذلك كوفء عندما ختمت جزء متباركه ولم يكن لنا من عمل في الكتاب سوى حفظ اللوح وكتابته وكنت أضيق ذرعاً بهذا العمل المل الذي لا يعدو تمرين قوة الحافظة . وكان هذا الطور من حياتنا طورياً مضمناً مرهقاً ليس فيه شيء من التيسير في الكتابة ولا في اكتساب معلومات في الحساب أو غيره .

وزهدني في الكتاب ، فوق ذلك ، ان مدخله الخارجي كان متربياً تلقائياً فيه البراغيث وقت الشتاء وتعذبنا بلدغاتها طول مدة وجودنا فيه ، ولم يكن لدغات واحد أو عشرة أو عشرين وانما كنت أجدما حين اكشف عنها كرات من براغيث لا حصر لعددها .

وكان اذا مات ميت ويبدأ لأمله أن يحتفوا بجنازته استأجروا أطفال الكتاب ليسيروا امام نعشه يرتلون بعض محفوظات يعرّفونها ، ولا أخفى انني كنت أقترح أشد الفرح عندما كنت اسمع بموت ميت يتفق أهله مع الفقيه على تشييعه لأننا كنا نعفي من القراءة على أن الفقيه كان يأخذ لتشيع الجنائز أبناء الفقراء فقط ويترك أبناء الأعيان ، فلم أشتكر لا أنا ولا أبناء عائلة خشبة مثلاً في مثل هذا الأمر وانما نرجع الى بيوتنا فرحين .

وعندما ختمت سورة « يس » قدم والدي للفقيه مكافأة سخية ، ولم يكف بهذا بل اعترّم - من تلقاء نفسه أو بنصح من أصدقائه - أن يزفني بالموسيقى ، واحاط بي اترابي ونفر من أصدقاء والدي واقاربي واجتازوا

بى القيسارية(٢) كلها ، وكلما مررنا بتاجر من الأصنفاء وقف مهلا مهنتا ، ولعل السبب فى ذلك انى كنت وحيد أبوى - ولم يكن رزق بأخوتى بعد - وللوحيد مكانة خاصة ورغبة فى تكوينه تكوينا يرضى والديه وأهله .

بقيت على هذه الحال اعانى حفظ القرآن بلا تفهم الى ان ختمته بدياة وعيادة وعن لوالدى ان اتقنه فى الدين واللغة فأرسلنى الى شيخه الذى علمه النحو والصرف والتفسير المرحوم الشيخ على الطوبجى ، ويلوح ان أبى كان يؤهلنى للاتحاق بالأزهر وكانت هذه نزعة الكثيرين فى ذلك الوقت حتى ان احدى قريباتى - وكانت زوجة لتاجر ثرى - تمنّت ان يهبها الله اربعة اولاد لتلحقهم جميعا بالأزهر الشريف كى يصبح احدهم عالما حنفيا والثانى مالكا والثالث شافعيًا والرابع حنبليًا ، وذلك كان فى رأيها منتهى الكمال ، ولكن الله سبحانه رزقها بولدين درس احدهما الطب فى انجلترا واشتغل طبيبا فى الحكومة والثانى فى مدرسة البوليس وغدا ضابطا كبيرا .

تلمذت على الشيخ على الطوبجى ، فكنت اذهب الى منزله صباحا مع اربعة صبية آخرين ، وتتبعه بعد الظهر الى مسجد من مساجد امسيوط . وكما كانت دهشتى عظيمة والى بالغا حين وجدته يبدأ تعليمنا الاجرومية بتدريس الاعراب مبتدئا بسورة الفاتحة مستفتحا بقوله : ان بسم الله الرحمن الرحيم تقرأ على عشرة اوجه ٠٠ ثم يشفع هذا بدرس فى التفسير وكان يكلفنا نحن الخمسة جلب الماء من بئر زاوية مجاورة ورش فناء داره ، وهكذا انحصرت اعمالنا نحن التلاميذ فى الاجرومية والتفسير وجلب الماء ورش فناء الدار . ومضى شهر وثان وثالث واغلظ الشيخ لنا القول ذات يوم ، فلم اطلق البقاء ، وذهبت الى أبى باكيا راقعا علم العصيان والثورة قائلا انى غير قادر على الاستمرار فى هذا التعليم ، وانى ارجب فى الالتحاق بمدرسة امسيوط الابتدائية فهذا من روعى وكتب من فوره الى ناظر المدرسة .

١٧١ وجمعها قياس ، السوق المستوفة ، واطلقت ايضا على الخان او الوكالة ، اى البناء الذى يحتوى على غرف ومخازن للتجار ، ويلوه طباق للسكنى بارتفاع دورين او ثلاثة .

(د. سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المالىكى فى مصر والشام ، الطبعة الاولى : دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤٤١) .

في المدرسة الابتدائية

قبلت في السنة الأولى ولم يكن باقيا على الامتحان النهائي سوى ثلاثة أشهر ، وكانت السنة الدراسية هجرية تنتهي في شهر شعبان .

ولاحظت أن الضرب من وسائل التأديب في المدرسة أيضا فيخلع حذاء التلميذ ويضرب بالعصا على قدميه ، وكان مدرس اللغة العربية يسرف في ضرب بعض التلاميذ ، ولم انج من هذا الاضطهاد يوم شكى طفل بانى اعاكسه قامر معلم اللغة العربية بخلع حذائي وطرحت أرضا وضربت على قدمي بالعصا ، تلك كانت أحوالنا في السنة الأولى ، وابتداء من السنة الثانية منع ضرب التلاميذ .

اللغة العربية :

كانت اللغة في الكتاب أو المدرسة ثقيلة على نفوسنا ، يرى المعلم ان تقدير التلاميذ لقيمة علمه يزداد كلما صعب عليهم فهمه ، فيصرف في التعجيز ويوغل في التعقيد ، حتى أصبحت اللغة العربية مع الأسف أصعب العلوم واثقلها على نفوسنا . فهل أن لنا أن نقبل على تيسير لغتنا كما فعل الغربيون بلغاتهم ، ونرغب التلاميذ فيها بشتى الوسائل من قصص جذابة ورسوم لطيفة وتعبيرات سهلة صحيحة ترتاح لها النفس وتستسيغها أفهام الصغار ؟ ان هذا لا شك يحتاج الى وجود المعلم القدير وأنا لاحظ مع الأسف عجز نفر من المعلمين ولى على ذلك دليلا :

الأول : ان مدرسا من خريجي مدرسة عبد العزيز الأولية جاءني منذ بضع سنين يشكو حاله ويدعى أنه لم ينل من الترقية مايناسب مدة خدمته وكان يلبس أحسن اللباس ويقبض مرتبا شهريا يقرب من الثلاثين جنيها كما ذكر . وتصادف ان كان أمامي كتاب فطلبت اليه أن يقرأ على شذرات منه فكان يخطئ ويلحن في كل سطر ومما قراء (قال الزمخشري)* بدل (الزمخشري) المعروف لكل انسان متوسط الثقافة كما قرأ (وعن ابن القيم**) بدل (ابن القيم) فإيقنت أن مثله لا يؤتمن على تعليم ابنائنا اللغة العربية .

ولما أفضيت بأمر هذا المدرس الى أحد المفتشين قال : لا تعجب . وذكر انه ذهب مرة للتفتيش في إحدى المدارس الابتدائية للبنات واطلع على كراسية لتلميذة كتبت فيها « الحجرات لها نوافذ » ولاحظ

(★) يسكون اليم والنين .

(★★) يكرس القاف وفتح الياء .

اشارة من المعلم بالحبر الاحمر على كلمة « لها » وصمحتها بكتابة « لهم »
كلنا الحجرات جمع عاجل ، وبهذا تبلبل فكر التلميذة طبعا او جنت الى
الخطا الذى لقنها المعلم اياه .

هذا ما يحدث فى بعض المدارس المصرية . اما المدارس الاجنبية فى
مصر فان بعضها يعمد الى تنفير التلاميذ والتلميذات من اللغة العربية
وترغيبهم فى اللغة الاجنبية حتى اصبح المصريون فيها اقوى فى اللغة
الاجنبية منهم فى لغتهم العربية وصاروا يؤثرون الاجنبية ويمقتون لغة
آبائهم واجدادهم ، وتستعين تلك المدارس على تسهيل اللغة الاجنبية
انجليزية او فرنسية او غيرها بوضع كتب سهلة مصورة مشوقة تناسب
عقلية الطفل وتتدرج معه كلما كبر وتضع فى نفس الوقت كتباً عربية يلمس
صعوبتها من اطلع عليها ، وقد رأيت بنفسى فى سنة ١٩٥٢ كتاباً قررته
احدى تلك المدارس - وهى بلاشك قد اوجت بوضعه - اطلعتنى عليه احدى
حفيداتى وكانت فى الثانية الابتدائية وعمرها لا يجاوز ثمانى
سنوات وسألتنى تفسير بعض الكلمات وردت فيه طلب منها
وضمها فى جمل ، والكلمات هى : مشن - ثجاجة - قطيلة - وعجبت كيف
تكلف بمثل هذا طفلة لا تعرف معنى اكبر الكلمات المتداولة اليس فى هذا
تعسف ظاهر وتصميم واضح على تنفير ابنائنا من لغتهم ؟ لقد سألت غير
واحد من رجال الأدب واساتذة العربية عن معنى هذه الكلمات فلم يحيروا
جوابا وفهمت من الطفلة بعد ايام ان المعلم اخبر تلميذاته بان المشن يعنى
دش الحمام ، والثجاجة تعنى السيفون والقطيلة تعنى الفوطه ، كان العرب
الاقدمين كانوا يستعملون الدش والسيفون فى خيامهم .

ونجم عن هذا ان الطفلة كرهت اللغة العربية وانصرفت بكليتها الى
الفرنسية وهى الآن تتكلمها بيسر وتقرأ الروايات الفرنسية بشغف وتفهمها
بسهولة ولا تطيق الاطلاع على الكتب العربية . وليس هذا شأن تلك الطفلة
وحدها بل هو شأن جميع الصبية المصريين فى جميع المدارس الاجنبية .
فالطفل المصرى فيها يقوى فى لغتها والاحساسات الاجنبية والمعلومات
الاجنبية والانواق الاجنبية تلصق بعقله الظاهر وترسب فى عقله الباطن
وتلازمه متى شب وكبر . وقد ظهرت آثار ذلك فى كثير من رجال مصر
والشرق وبدا التباين بينهم ، فهذا انجليزى الطبع والذوق وذلك فرنسى
النزعة والمسلك .

ومما يوجب الحسرة ان المدارس الاجنبية تلزم بنائنا وابنائنا مطالعة
ما يسمونه بالتاريخ المقدس وهو تاريخ الانبياء من سيدنا ابراهيم الى

سينا عيسى ولا ينكر فيه تاريخ النبي محمد ، ورايت بنفسى هذه الكتب مع حفيده لى ، كما ان طفلا من احفادى كلفه مدرس اللغة الانجليزية حفظ قطعة يينية غير اسلامية هى عبارة عن صلاة وتضرع قابى الطفل وشكا الى والده فلفت هذا نظر المدرس وهذه ولولا ذلك لألزم الولد بحفظها .

ان اطفالنا يلقتون في تلك البيئات التبشيرية ما يضعف احساسهم القومى ويعدمهم عن دينهم ويقربهم الى بيئات اجنبية ودول اجنبية ، وآثار ذلك ملحوظة ظاهرة فيمن تخرجوا من تلك المدارس اذ ليس بينهم واحد او واحدة - الا من عصم ريك - يعطف على ديننا او وطننا او قوميتنا حتى وصل الامر الى ان وزيرا سابقا مصريا مسلما تربى في المدارس الاجنبية سالنى حين اعزت السفر الى القدس سنة ١٩٣٠ - للدفاع فى قضية البراق الشريف (٣) ضد الصهيونيين امام لجنة عينتها عصبة الامم لنظر تلك القضية - سالنى عن سبب اعتزامى السفر فاجبته ان السبب هو الرغبة فى تخليص محل البراق الشريف الملوك للمسلمين والمتنازع عليه بين العرب واليهود ، فلم يكن منه الا ان جابهنى بقوله انه لا ضرورة للذهاب وتحمل المشقة فليس يعنينا ان ياخذ اليهود محل البراق او يتركوه ولا ضرورة للدفاع عنه وسواء عنده حكمت اللجنة للعرب او لليهود وان هذا امر تافه لا يليق بى ان اتعب نفسى من

(٣) البراق يطلق على مكان ملاصق لجدار الحرم الشريف فى القدس نسبة الى المكان الذى دخل منه النبي محمد عليه الصلاة والسلام فى اسرانه من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى رابعا الدابة المعروفة فى هذه التقاليد بالبراق . ويقس اليهود هذا الجدار باعتباره من بقايا هيكل سليمان . ومنذ عام ١٩١٩ أخذ اليهود خطوات تدريجية لتثبيت حقوقا واسمة لهم فى هذا المكان ، فعملوا على شراء المنطقة الواسعة المحيطة بمكان البراق وحائط المبكى والطرق الموصلة اليه . وفى مناسبة عيد الفجران عام ١٩٢٨ أقاموا الحفلات بالمنطقة فأثار هذا رئيس المجلس الاسلامى ودعا المسلمين الى الاحتجاج . وقد تدخلت السلطات البريطانية ومنعت اليهود من الاستمرار فى ذلك . وفى أعقاب هذا الحدث شكل المسلمون جمعية عرفت باسم « جمعية حراسة المسجد الأقصى » ومهمتها تنبيه المسلمين الى الخطر المحقق بالامكان القدسة . وفى مناسبة عيد الفجران التالى (١٩٢٩) قام اليهود بمظاهرات صاخبة واشتبكوا مع المسلمين فى أحياء القدس وبافا . وقد هزت هذه الأحداث العرب والمسلمين خارج فلسطين حيث احتج أمير شرق الأردن وملك السعودية ، واتدلت المظاهرات فى سوريا والعراق والأردن ، وتضامنت اللجنة التنفيذية العربية فى فلسطين رغم ما بين أعضائها من خلاف لواجهة الموقف . وفى الصام التالى شكلت عصبة الامم لجنة للنظر فى تلك القضية .

أجله • ولم استغرب صدور هذا من رجل تربى في مدارس التبشير وحقق
بسمومها • وهذا الرجل أصبح فيما بعد سفيرا مصر في الخارج •

وثمة ظواهر أخرى لاحظتها في مواطننا الذين شبوا في أحضان
مدارس التبشير ، هي أنهم برعوا في الرقص ولعب الميسر ومعاقرة
الخمور ، وفقدوا الاحساس القومي الذي بدونه لا تقوم للأمة قائمة •

والذين يرسلون أبناءهم ويناتهم الى مدارس التبشير يعملون هذا
بأسباب منها :

اتقان اللغات الأجنبية ، وقد أصبحت ضرورة لا غناء عنها تمكن
الطالب من الاستزادة في العلوم من منابعها بدل الوقوف عند الاطلاع على
تراجم عربية لا تغنى قليلا •

ومنها : ان النظام في المدارس الأجنبية أرقى منه في المدارس المصرية •
وان التلميذ في الأولى يكون محل عطف وتقدير بينما هو في الأخرى مهمل
لا اهتمام بشأته • وقد اطلعت على شهادات مدرسية لأطفال في المدارس
الأجنبية لم يتجاوزا العاشرة فإذا اسماؤهم تسبق بكلمة « مسيو آى
السيد » بخلاف ما نراه في المدارس المصرية التي تكتب اسم التلميذ مجردا ،
فضلا عما نسمعه من أن المعلمين في بعضها يهينون التلاميذ ويسبونهم
ويجرحون احساساتهم ، أضف الى ذلك ان سلوك الأطفال في المدارس
المصرية لا يخلو من مهاترات وشتائم بسبب ضعف الرقابة عليهم في فناء
المدرسة ، وهندامهم لا يعتنى به كذلك ، ويقال ان بعض المعلمين يشجعون
تلاميذهم على الاضرار بطلاب للراحة متكررين بذلك لواجباتهم نحو
أوطانهم •

والحق ان المدرسة لا يصح أن تباهى بكثرة التلاميذ وانما يجب أن
تباهى بقدرة المعلم ونظام التعليم ، فهذهن يمكن تكوين المواطن الصالح
الذى يعتبر أساس رقى الشعب ودعامة نهضة الأمة •

ومن الواجب ان ندرك ان المدارس الأجنبية في بلادنا لا تقل خطرا
عن الاحتلال الأجنبي ، فالاحتلال طفيان مادي اما التعاليم الأجنبية فهي
احتلال العقول والنفوس والعواطف جميعا •

ولقد ادرك الصهيونيون خطورة التربية الأجنبية فمتنعوا اليهود من
غشيان مدارس اجنبية في اسرائيل ، وحتعوا كذلك انشاء أية مدرسة

اجنبية جديدة ، وحين اعطى وزير معارفهم تصريحاً بانشاء مدرسة اجنبية قاموا في وجهه ، واضطرت الحكومة الى الفاء التصريح .

فهل لنا أن نفكر في هذا الخطر ، ونسعى بعد الغاء الامتيازات ولاء المحتل في منع هذا الأذى عن بلادنا فإذا تعذر منعه فلنمنع المصريين على الأقل من اللباز بهذه المدارس . ولنبتذل غاية الجهد لرفع مستوى مدارسنا وتيسير التعليم فيها وتنظيم ادارتها .

والمعروف ان كثيراً من نوى اليسار يرسلون أبناءهم وبناتهم الى المدارس الأجنبية متحملين نفقات باهظة لاعتقادهم ان مدارسنا لا تحقق لابنائهم التعليم والتربية الصحيحين .

وسبيل الوصول الى ما نبتغيه يتحقق بعاملين أساسيين :

الأول : اعداد المعلمين الصالحين في علومهم وسلوكهم .

الثاني : الاكثار من المدارس ذات المصاريف - تخفيفاً عن ميزانية الدولة - على أن تكون نمونجا صالحا للتربية والتعليم .

لقب علوية

كيف اتخذت لعائلتي لقب علوية ! ان هذا اللقب غريب ومستحدث فما مصدره ؟

أخبرني والدي أنه حين كان طفلاً يلعب مع أترابه في الحي الذي درج فيه وسط مدينة أسيوط كانت والدته أحد زملائه تتأديه وتدله بكلمة « علوية » وهي تحوير لكلمة « على » ولصق هذا الاسم بالوالدي ، وأصبح جمهور الأسيوطيين يدعونه « على علوية » كأنهما اسمان مختلفان ، وكنت اسمع الناس يقولون لبعضهم انهم ذاهبون الى طاحون علوية .

وخطر ببالي بعد سنوات عديدة ان نتخذ لقباً يجمع أفراد أسرتنا ، وترددت بين اختبار لقب علوية أو الجهيني ، ولاحظت ان الجهيني هو نسبة الى بلد ويشاركتنا فيه كثير ، أما لقب علوية فليس في القطر من يشاركتنا فيه وهو الذي اشتهرنا به . لهذا صممت وأخوتى على اختياره ، وسجلته باشهاد بمحكمة مصر الشرعية تاريخه ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ . ويمكن أرجاع هذه الكلمة لغويا الى مادة « علب » ومعناها اشدت وصلب .

في المدرسة الثانوية

اتممت دراستي الابتدائية في مدرسة امسيوط ، ولم تكن الشهادة الابتدائية وجدت بعد - فقد تقررت في السنة التالية لخروجي - وكان النظام يقضى باجراء امتحان قبول في المدارس الثانوية لمن يريد الالتحاق بها . ولم تكن في القطر المصري في ذلك الحين سوى ثلاث مدارس ثانوية ، الخديوية والتوفيقية في القاهرة ورأس التين في الاسكندرية .

واذيت امتحان القبول في المدرسة الخديوية الكائنة بدرب الجامعين وحارة السادات ونجحت فيه - وكانت فصول السنة الاولى قسمين ، قسم فرنسي به خمسة فصول وقسم انجليزي به ثلاثة فصول - وكان ناظر الخديوية في اول الامر مصرياً هو المرحوم محمد نظيم بك ، ثم تغيرت الحال وتعاقب عليها نظار من الانجليز .

ومما يجدر ذكره ان التنافس بين فرنسا وانجلترا كان اشد ما يكون ظهوراً في الوسط القاهري مما اوجد فينا نحن التلاميذ - وعياً خاصاً اخذ ينمو بمرور الزمن ، هو كراهية الاحتلال الانجليزي .

وكان السير ايفلين بارنج - اللورد كرومر فيما بعد - ممثل انجلترا والمستشارون الانجليز في الوزارات اذا اشاروا بأمر وجبت طاعتهم ، وكنا نعلم مما اعلنه وزير خارجية انجلترا في ذلك الحين ان الوزير المصري مكلف بتنفيذ مشورة مستشاريه الانجليز والا وجب عليه ترك الوظيفة .

اما وزارة المعارف - وكان مقرها بجوار المدرسة الخديوية فقد كان على رأسها وزير مصري - هو المرحوم على باشا مبارك^(٤) ثم غيره من بعده - وكان وكيلها ارمينيا متمصراً هو يعقوب ارتين باشا وكبير مفتشيها مندوب^(٥) الانجليزي المعروف ، قاتل التعليم في مصر والذي رقى مستشاراً

(٤) على مبارك (١٨٢٢ - ١٨٩٢) مؤرخ ووزير مصري ولد في قرية برنبال بمديرية الدقهلية ، وبعد ان حفظ القرآن تعلم العلوم الرياضية وتخرج من مدرسة المهندسخانة وارسل في بعثة الى فرنسا . وبعد عودته تنقل في وظائف عدة في الهندسة والتعليم الى ان تولى ديوان الاشغال وديوان المدارس فأنشأ الكتبخانة الخديوية (دار الكتب) ودار العلوم لتخريج المعلمين . وضع « الخطط التوفيقية » وهي تكملة لخطط القريزي ، كما ألف رواية باسم « علم الدين » وهي سلسلة من المسامرات (الوسومة اليسرة . ص ١٢٢٢) .

(٥) كان مندوب مفتشاً بنظارة المعارف المصرية ثم عين سكرتيراً عاماً لهذه النظارة في ٨ مارس ١٨٩٧ (مصطفى النحاس) جبر سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ، ص ٤٨) .

فيما بعد وكان صاحب الأمر المطلق ولامعقب لحكمة في شئون التعليم • وكان اللورد كرومر يجتمع بالمستشارين الانجليز من أن لآخر فرادى أو مجتمعين ويلقى اليهم بتوجيهاته فتتبع • وكان الوزراء بتوقيعاتهم منفذين لما يأمر به المستشارون الانجليز • وكانت الأمور تأخذ شكلا رسميا ظاهره مصرى وحقيقته انجليزية •

انتقلت الى السنة الثانية في سنة ١٨٩٢ وهي السنة التي مات فيها الخديو محمد توفيق باشا وحضر ابنه عباس حلمي باشا من أوروبا ونصب خديويا وكانت الفرقة عامة شاملة ، فان المصريين كانوا ييغضون الخديو توفيق لأنه رفض مطالب عرابي (٦) ورفاقه من انشاء مجلس نيابي ومساواة المصريين بالأتراك والجراسمة - رفض ذلك وقال لهم كلمته الماثورة (كيف تجرؤون على هذه الطلبات وأنتم عبيد احساناتنا) ، ولأنه استعان بالانجليز واحتفى بهم ولجا هو واصحابه الى بارجة انجليزية في الاسكندرية • ثم كان أن ضرب الانجليز الاسكندرية بالقنابل واحتلوا البلاد في سنة ١٨٨٢ • وأمل الناس أن يقاوم الخديو الشاب الانجليز ويخلص البلاد من الاحتلال ولم يكن مضى عليه سوى عشر سنوات •

من أجل ذلك فرح الناس بمقدم الخديو الشاب الذي لم تتجاوز سنة ثماني عشرة سنة ومسندكر طوقا من حكم عباس في حينه •

وفي هذه السنة نفسها حدث شجار بين تلاميذ السنوات النهائية في المدرسة ، فأغضب ذلك الضابط الأول ، وأرتأى أن يكون - وأنا في السنة الثانية - باشجاويشا على تلاميذ القسم الداخلي جميعا • فأحسست بالخرج من اسناد هذا المنصب الى ، ومن أن أصبح رئيسا أراقب حركة التلاميذ الكبار في الماكل والذاكرة والنوم ، وصارحتهم بأن الفصيل بيني وبينهم هو القانون ، ورجوتهم المحافظة على النظام والا اضطررت الى ابلاغ الضابط ، وبذلك هدأت نفوسهم • وحرصت على حفظ النظام في

(٦) هو أحمد بن محمد وآفي بن محمد غنيم هراي الحسيني المصري زعيم الثورة العربية (١٨٨١ - ١٨٨٢) • ولد بقرية هرية بؤنة بمديرية الشرقية عام ١٨٤١ • وقد جاور بالأزهر لمدة عامين ثم انتظم جنديا بالجيش وترقى الى أن بلغ رتبة لواء ثم أصبح وزيرا للحربية • وبعد حوادث الثورة نفى الى جزيرة سيلان وبقي بها لمدة ١٦ عاما ، ثم عاد الى القاهرة حيث توفي عام ١٩١١ • من آلهه : مذكرات الثورة العربية وقرير من حالة الجيش المصري في عهده • (محمد رضا كحالة) معجم المؤلفين ، ج ٢ • ص ١٥٤ •

حجرة المذاكرة ليلا الى وقت النوم وجعلت من التلاميذ دوريات أربع في عنابر النوم كل دورية من تلميذين وفراش ولدة ساعتين افتش عليها أحيانا، لمنع التلاميذ من المذاكرة في عنابر النوم خشية الحريق لأن التلميذ كان يستعيز عن الكهرباء بشمعة يوقدها ويربطها في عامود سرير . . وكان بأكثر الأسر كلات (ناموسيات) .

أما المعلمون فكانوا من الفرنسيين والانجليز والسويسريين والسوريين والمصريين . وكان المصريون يدرسون اللغة العربية والرياضة والطبيعة والكيمياء والترجمة ، والأجانب يدرسون اللغة الأجنبية والتاريخ والتاريخ الطبيعي والجغرافيا والقشعرافيا أى الفلك باللغة الأجنبية .

ومما يلفت النظر أن التاريخ كان يدرس بغير لغة البلاد وكان أهم جزء فيه ينحصر في تاريخ البلاد الأجنبية وعظمة الدول الغربية وعظماء الرجال الغربيين . أما تاريخ مصر وعظماء الاسلام فلم يعط منه سوى نتف صغيرة لا تغنى ولا تثمر . وكان مدرسو التاريخ سويسريا غير كفاء كما كان مدرسو القشعرافيا أيضا ضعيفا في مادته كذلك كانت دراسة الجغرافيا ، لا تمتاز فيها جغرافية مصر على جغرافية البلاد الأجنبية .

وأمام هذه الحالة جنح التلامذة المجدون الى اقتناء كتب اجنبية في مستوى كتب المدارس الثانوية الفرنسية في التاريخ الطبيعي والجغرافيا والرياضة كي يزيّدوا معلوماتهم ويكملوا بجهودهم الخاصة - ما نقص منها - ومما ساعدنا على التفرغ لتحصيل العلوم اتنا كنا غرياء عن القاهرة لا نبارح المدرسة الا يوم الخميس لنعود صباح السبت وربما يعود أكثرنا للمبيت فيها كذلك كانت مرتباتنا من املينا ضئيلة . وفوق ذلك فلم يكن في القاهرة معمارح سوى مسرح الشيخ سلامة حجازي ، أما أماكن اللهو (الكاباريهات) فكانت تكون محرمة على التلاميذ ومأكنا في خروجنا نفكر في غير الجلوس على مقهى من مقاهى باب الخلق لنتناول الخشاف أو الشاي أو القهوة . وانكر اتنا ونحن نسمر ذات ليلة تطرق الحديث الى سيرة زميل لنا فاثنيّا عليه وامتنحنا سلوكه لكن أحدنا وهو المرحوم محمود بسيونى بادرنا بملاحظة هي انه يأسف ان رأى يوما جالسا في خمارة متاتيا . مع ان متاتيا مقهى لا يختلف عن مقاهى باب الخلق الا في انها تباع خمر لمن يطلب ولم يسترض أحد على هذه الملاحظة التي يراد بها الصاق شبهة بتلميذ لجرد جلوسه في مقهى به خمر ، وهذا يدل على تمسك تلاميذ ذلك العصر بالتقاليد السائدة فيه . أما التدخين فكان

معصوما بين التلاميذ الا قلة من كبار السن ، وانا شخصيا لم اُسنخ مطلقا طول مدة الدراسة وانا عرفت التسخين بعد تخرجى من مدرسة الحقوق باعوام متأثرا ببيئة المحامين في اسبوط .

وكان تلميذ المدرسة الثانوية لا ينقل من سنة الى اخرى الا اذا حاز ١٢ درجة من ٢٠ الى ٦٠٪ في كل علم فاذا لم يحصل هذه الدرجة ولو في علم واحد كالخط أو الرسم رُصب وأعاد دراسة السنة ، ولم تكن هناك ملاحق ولا مظاهرات ولا احتجاجات . لهذا كان التلاميذ يقبلون على تزويد أنفسهم بالدراسة المتصلة . والذين يخطئهم التوفيق في الامتحانات يلتحق كثير منهم بالمدرسة الحربية أو مدرسة البوليس وكانت الدراسة فيهما هينة لينة وامتحان القبول فيهما بسيطا .

ثم ان امتحان البكالوريا كان يتناول مناهج السنوات الخمس وكان الالام بهذا كله مرهقا متعبا . ولذلك صرحت وانا باشجاويش الداخلية لتلاميذ البكالوريا بايقاد الشموع في العنابر بشرط ابعاد الكلات عنها ، فكان بعضهم يواصل المذاكرة ليلا الى الثانية او الثالثة صباحا تحت ملاحظة دوريات انتلاميذ . وكانت الرقابة في الامتحانات العامة شديدة لا تمكن من الغش باية صورة من الصور .

نلت شهادة البكالوريا سنة ١٨٩٥ ولم تكن المناهج الثانوية المقررة تمد الطالب بعلم وفير أو تربية قومية متينة ، وانا كانت تكفل اعداد موظفين في الحكومة أى الات تكفى لسير اداة الحكم على النمط الذى يريده اللورد كرومر ، وكانت تقاريره العديدة التى تطبع وتوزع باللغتين الانجليزية والعربية تشعر بانه هو وحده المتولى ادارة الحكم في البلاد وكانت ادارة جريدة «المقطم» ومجلة «المقتطف» تطبع تقارير اللورد كرومر والنشرات التى تريد انجلترا توزيعها . كما كانت جريدة « الاهرام » تميل الى السياسة الفرنسية التى تعاكس النفوذ الانجليزى . وكان للصراع بين القوتين الفرنسية والانجليزية اثره في تنبيه بعض المصريين الى حقوقهم كما كان له اثره في تغذية الشعور الوطنى ومبفصل ذلك عند الكلام عن الخديو عباس حلمى والاستعمار الانجليزى .

في مدرسة الحقوق :

كان على بعد ان نلت شهادة الثانوية ان التحق باحدى المدارس العالية - ولم تكن الجامعة وكلياتها انشئت بعد - واتجه تقكيري الى اختيار احدى مدرستين الطب أو الحقوق . وفكرت مبدئيا في الالتحاق

بالطب لأنى واقعى بطبعى أميل الى دراسة الحقائق الثابتة ، ودراسة الانسان كجسم قائم وما يعتريه من امراض امور ثابتة والناس في العالم متشابهون في تكوينهم وديقاتى اجسامهم ، والعقاير أدوية عالمية تصلح لجميع البشر والجراحة في الانسان واحدة . فمن نبيغ في علم من علوم الطب سواء في مصر أو غيرها . يصبح عالميا لا يتغير علمه بتغير الوسط . ولكن صرغنى عن دراسة الطب امران : (احدهما) انى اشمئز من تشريح الجثث وأعاف رؤية القروح والدعامل والصيد وفحص ما يخرج من المعدة أو الامعاء (وثانيهما) أن الطبيب عادة تحت رحمة المرضى ، وواجبه يقتضيه أن يلبي كل طلب ولو كان بعد منتصف الليل فيترك فراشه ويرتدى ثيابه ويغادر منزله ولو في ليالى الشتاء القارص .

والتحقت بمدرسة الحقوق وفي ظنى أن حفظى للقرآن ودراستى للعربية سنوات عدة سيساعداننى في المستقبل على أن أكون محاميا قادرا على شق طريقه في العمل . واعترف انى أصبت في السنتين الأولى والثانية بخيبة أمل . فلم استسغ دراسة مقدمة القوانين والقانون الرومانى وقانون العقوبات وتحقيق الجنايات لأنها كانت نصوصا جافة تختلف في وضعها التقديرات ولم تكن علوما تغذى العقول . والفرض منها تكوين محامين أو قضاء يطبقون ما يؤمرون به دون أن يكون لهم مجال في تفكير شخصى أو تقدير ذاتى . لكن نظرتى الى هذه القوانين تغيرت بعد أن دخلت السنة الثالثة وبدأنا ندرس القوانين المدنية وقانون المرافعات وغيرها على أساتذة نوابغ ، منهم : ناظر المدرسة الأستاذ تيسو الفرنسى وكان أستاذا كبيرا في كلية الحقوق بجامعة « جرونويل » بفرنسا يمتحن الفرنسيين الراغبين في نوال درجة الأستاذية ، وله مقالات علمية قانونية في المجلات الفرنسية ومنهم المرحوم الشيخ محمد زيد أستاذنا في الشريعة الاسلامية ، والمرحوم سلطان بك محمد أستاذنا في أدب اللغة العربية والمنطق ، والمرحوم سلطان بك محمد حبيب الى دراسة المنطق وآداب العربية ، والمرحوم الشيخ محمد زيد كان علما من اعلام الشريعة الاسلامية ، يرجع كل قاعدة الى العقل والى حالة المجتمع والى ما يصح أن يوضع له من حدود . أما الأستاذ تيسو فكان يشرح قانوننا المصرى ويقارنه بالقانون الفرنسى ويقواعد الشريعة الاسلامية ويعطى للشريعة الاسلامية حقها ويفضل بعض قواعدهما في كثير من الأحوال على قواعد القانون الفرنسى ، فكان في الواقع يلقي علينا دروسا في الشريعة المقارنة ، ثم أنه كان عالما راسخا القدم في بحث أصول التشريع وفهم روح المشرع عند وضعه قواعد القانون لهذا تغير رأيى وبدأت أدرك أن دراسة القوانين ليست دراسة نصوص

جافة ، وانما هي تاهيل للشباب كي يصبح مشرعا قادرا على وضع قوانين تتفق وحالة الانسان وروح المجتمع ، واعتقدت ان الشارع انما هو طبيب للمجتمع ، ويجب ان يكون ملما باخلاق بيئته ربما تحتاجه من علاج . وان الطبيب البشرى الذى يعالج الاجسام لا يمتاز على الشارع وهو طبيب انساني اجتماعى يسمى فى رفع النفوس ويدفع الناس الى الاقتلاع عن الجرائم والآثام حتى يكونوا مواطنين صالحين . وبهذا الاعتقاد تفتحت امام عينى واجبات المشرع وما يلزم له من سعة الاطلاع وما يستحقه من احترام وتقدير لانه ضرورة فى الحياة الاجتماعية والانسانية فازداد شغفى بدراسة القوانين واسباب اختلافها واقبلت عليها اقبالا .

بعد التخرج من مدرسة الحقوق

نلت اجازة الحقوق سنة ١٨٩٩ ولم ارد الاكتفاء بها ، ورغبت فى الحصول على الدكتوراه من فرنسا او بلجيكا وكشفت لوالدى عن رغبتى فلم يعترض وجهزت نفسى واستعددت للسفر . وفى صيف تلك السنة قابلت بالصنفة ناظر مدرستنا مسير « تيسو » امام مصلحة البريد بالقاهرة ، فهش فى وجهى وسألنى عما اعتزمته فاخبرته بعزمى على السفر لا حصل على الدكتوراه فما كان منه - وهو من ممتحنى الكاترة فى القانون من الفرنسيين للحصول على درجة استاذ - الا ان يادرنى بقوله « اياك والذهاب الى أوروبا فان وقتك هناك سيكون ضائعا لقد كنت ادرس لكم القانون المدنى المصرى مقارنا مع القانون المدنى الفرنسى والشرعية الاسلامية ، وكانت المادة التى اشرحها لكم اوسع بكثير مما يحتاجه طالب الليسانس فكنت اعطيكم فى الواقع مواد شهادة الدكتوراه وانتم حصلتم الكثير من الشريعة الاسلامية وقواعدها وهى لاتدرس فى أوروبا فما الذى تقيده من الذهاب الى هناك لتعيد دراسة بعض ما اعطيته لكم مضافا اليه القانون الادارى الفرنسى مثلا ولستم بحاجة اليه لاختلاف نظام الادارة هنا عن النظام المصرى وانت اذا اشتغلت فى مصر الآن بالقضاء او المحاماة فانه تستفيد علما ومارنا اكثر مما تقيده بأوروبا فى ثلاث سنوات او اربع .

وكان لتلك الكلمات من رجل عظيم احبه واحترمه وقع عظيم فى نفسى فقلت له على الفور انى الآن وقد اقتنعت بقوله قد صممت على مزاوله المحاماة فى مصر فشجمنى واقرقتنا .

في المحاماة

في المحاكم المختلطة :

حين اعتزمت الاشتغال بالمحاماة مفضلا اياها على التوظف بدا لى ان انخرط في سلك المحاماة امام المحاكم المختلطة لآزداد احاطة باللغة الفرنسية بعد ان نلت منها قسطا لا بأس به في مدرسة الحقوق بجانب ما اقبلته من مدرسة الحقوق الفرنسية وكنت اغشاها بعد انتهاء اليوم الدراسي من الرابعة بعد الظهر الى السابعة ولم انقطع عنها الا بعد ان احسست بارهاق شديد خفت منه على صحتي .

وكانت المحكمة المختلطة ذات شأن عظيم ، لها مجالات قضائية واحكامها تعتبر نبراسا للمحاكم الاهلية ، وقضااتها الاجانب من كبار الاساتذة في بلادهم او من مستشارى الحاكم العليا فيها ، وكانت الحكومات الاجنبية تتبارى في اختيار كبار علمائها لتولى القضاء فيها ، بينما الحكومة المصرية مع الاسف كانت تختار العاطلين من قضاتها للجلوس مع هؤلاء الكبراء الاجانب على منصة القضاء اللهم الا قلة من القضاة المصريين الكفاء .

ويجب التنويه بان سمعة المحاكم المختلطة ماكانت تخلو من منات ، فقد كانت تعدى على اختصاصات المحاكم الاهلية وتتوسع في اختصاصاتها بتفسيرات للقانون لا تخلو من خطأ كما كان شائعا ان قضاتها يتحرون العدالة اذا كان المتخاصمون امامهم ينتمون الى دولة واحدة اما اذا اختلفت الجنسية فان كل قاض اجنبى ينقلب الى قنصل لدولته يسعى في الحكم لمصلحة مواطنيه واذا كان الخصم مصرية فالويل له اذ المعروف انه يكون ضحية لخصومه الاجانب .

ورايث ان التحق بمكتب احد كبار المحامين الاجانب للتمكن من اللغة الفرنسية في المرافعة بنوع خاص ولتحصيل معلومات اغزر مما يكون عليه المحامى امام المحاكم الاهلية . وكان المحامى البلجيكي الشهير « كارتون دى فيار » صاحب اكبر مكتب للمحاماة في القاهرة ، فاتصل بالذى بالمرحوم احمد بك فتحمى زغلول وكان رئيسا لمحكمة مصر الاهلية ومن اشهر رجال القضاء فاتصل بدوره بالاستاذ كارتون دى فيار ثم صحبتنى الى هناك والحقنى بالمكتب وكان الافوكاتو « مرزباخ » هو نائب الاستاذ كارتون دى فيار في مكتبه وهو الذى حل محله بعد وفاته .

وكان أكبر همى الاطلاع على مذكرات الاستاذ كارتون دى فيار قديمها وحديثها لأعرف ما فيها من مبادئ قانونية • ورافقته يوما الى المحكمة المختلطة وكان مقرها بالمعتبة الخضراء حين ذهب ليطرافع بنفسه أمام قاضى الأمور المستعجلة فى قضية رفعتها أميرة من الأسرة الخديوية ضد امرأة ايطالية استأجرت من الأميرة منزلا للسكنى فجعلته محل دعارة وقد طالب بأخراج المرأة الإيطالية من المنزل بعد أن قامت الأدلة على أنها استعملته فى غير حدود عقد التأجير وحضر عن الإيطالية محام ايطالى طلب تأجيل القضية لسبب قاهر هو أن موكلته حامل لا تستطيع مغادرة فراشها وليس فى مكتبها أن تدلى بملاحظاتهما وما كان الأستاذ كارتون دى فيار - رغم استعجال القضية - يستطيع معارضة طلب التأجيل لمثل هذا السبب • لكنى لاحظت أن سيدة فى الجلسة كانت كثيرة الاهتمام بالقضية فرجحت أن تكون هى المدعى عليها وافتت نظر الأستاذ كارتون دى فيار الى ذلك فطلب الى القاضى أن يسأل هذه المرأة عن علاقتها بالقضية فإذا هى المدعى عليها وليست حاملا وليست ضعيفة جاءت من منزلها وصعدت الى الدور الثانى بالمحكمة وكان محاميا غير صادق فيما اخترعه من سبب للتأجيل • ونظرت القضية وحكم فيها بطلبات الأميرة •

والحق أن هذا الحادث أثر فى نفسى وفى تقديرى لبعض المحامين فى المحاكم المختلطة • وبعد أشهر ثلاثة رأيت من الأوفق لى أن اذهب الى اسبوط موطنى وأمارس المحاماة باللغة العربية بعد ما تبين لى صعوبة منافسة المحامين الأجانب الذين احتكروا المحاماة فيها بلغاتهم الأجنبية •

فى المحاكم الأهلية

فى أوائل سنة ١٩٠٠ ذهبت الى اسبوط واشتغلت تحت التمرين بمكتب المرحوم حسين بك فهمى ولم يكن يحمل شهادة الحقوق ولكنه كان رجلا خلق يتمتع بمركز لائق محترم ومن أشهر المحامين فى البلدة ولم يكن هناك من حملة الليسانس سوى المرحوم محمود بسيونى الذى تخرج قبلى بعامين ويتمرن هو الآخر فى مكتب حسين فهمى بك أما باقى المحامين فكانوا يزاولون المهنة بتصريح من لجنة امتحنتهم فى نصوص القوانين امتحانا سهلا ، وكان منهم النائب والعامل وبعضهم من كتيبة المجالس اللغاة أو ممن قضوا بعض الوقت فى الأزهر أما القضاة فكانوا خليطا من خريجي الحقوق - فى مصر أو أوروبا - أو ممن أمضوا بضع سنوات فى الأزهر وهذا الخليط يدل على أن مستوى القضاة لم يكن عاليا • ثم انضم الى

محامي أسيوط المرحوم مرقص حنا والأستاذ أحمد رمزي - المحامي الآن -
الذين تركا النيابة للاستقلال بالمحاماة .

ومثل هذا الوسط من محامين وقضاة كان يسمح بنبوغ المحامي في
مهنته اذا كان متمكنا من اللغة العربية وعلى شيء من الذكاء دون حاجة
الى التعمق في القانون والشروحات . ولهذا كان اكبر المحامين في أسيوط
أقدرهم على الخطابة والتأثير .

وكان الجمهور لا يابه بالأمور القانونية وانما كان يعجب في المحامين
بذلاقة اللسان ويزنهم بهذا الميزان ومن الوقائع التي لا أنساها والتي تدل
على عقلية الجماهير في ذلك الزمن اني ذهبت الى محكمة ملوى الجزئية
موكلا عن شخص مدع بحق مدني في قضية جنحة ضد آخر زور عليه عقدا
ببيع قدر صغير من الأطنان . حضرت عن المجنى عليه مطالبا بتعويض
وكان محامي الخصم أضعف المحامين في أسيوط حتى قيل فيه انه كان
عرضا لجيا أمام المجالس الملقاة . ترافعت بما يقتضيه واجب القانون
وعرضت أدلة التزوير بإيجاز وطلبت التعويض بعد الحكم على المتهم دون
ان أتعرض طبعا لشخصه او أخرج عواطفه . ثم قام محامي المتهم وترافع
بصوت جهورى وبالله العامية مرافعة طويلة ليس فيها شيء من الأدلة
على البراءة وجعل همه الطعن في شخص موكلى المجنى عليه وقد حكم
القاضى بما طلبت من تعويض وبحبس المتهم ستة أشهر فكان ذلك نصرا
مبيننا لى . وذهب وكيلى يهنئ موكلى ثم رجع الى وأخبرنى ان الموكل
غاضب وانه كان يقمى لو خسرت القضية وجعلنا همنا في المرافعة سب
المتهم وتجريحه فان هذا أفضل عنده من كسبها دون قذف المتهم وشتمه .

وأمر آخر اثر في نفسى من مسلك بعض القضاة فقد كان يسكن بندر
أسيوط قاض من حملة الليسانس عين للفصل في قضايا محكمة « أبى تيج »
وكان يذهب اليها بقطار الصباح ثم يعود . وذات يوم ذهبت وبعض
المحامين في القطار الذى يستقله هذا القاضى وجلسنا في نفس العربى التي
يجلس فيها وعلى مرأى منه لتتولى الدفاع في قضايا مدنية ينظرها هو
هناك . ولم يكن بمحطة أبى تيج سوى عربى واحدة وكان اللائق أن يستقلها
القاضى الى المحكمة ثم تعود لتتقلنا اليها ، وكما كانت دهشتنا عظيمة
عندما رأيناها تعود بالقاضى نفسه بعد ان طلب القضايا وشطب قضاياها
لعدم حضور المحامين الذين لم يحضر موكلوهم اعتمادا عليهم . نعم
رجع القاضى الى المحطة وأخرج لسانه لنا تعبيراً عن انه لعب لعبته كي
يتمكن من ادراك القطار العائد من الجنوب ليكون في أسيوط في الساعة

الحادية عشرة صباحا وترتب على هذا التصرف اننا نحن المحامين دفعنا من جيوبنا رسوم اعادة القضايا التي حكم بشطبها وكان يمكن ان نكون عرضة للمؤاخذة اذا امتنكى ارباب القضايا واتهمونا بالامال وعجزنا عن اثبات حضورنا رسميا في قضاياهم .

هكذا كان يفعل بعض القضاة مغترين بسلطة خولها لهم القانون تسمح لهم ان يحكموا بالحبس اربعة وعشرين ساعة على المحامي نفسه بتهمة التشويش في الجلسة أو القبض عليه اثناء المرافعة بتهمة الاعتداء على مقام القاضي . وقد استغل بعضهم هذا الحق فاوقف امامه في محكمة اسيوط محاميا من اقدر المحامين واشرفهم هو المرحوم احمد محمد خشبة الذي أصبح بعد سنوات وزيرا - مهندا بحبسسه ، وتكرر مثل هذا مع بعض المحامين حتى ضيقنا ذرعا وانتهى الأمر بان اضرب المحامون مرة عن العمل وتركوا القضايا لاعتداء قاض على محام كبير بمحكمة ملوى وكان لهذا الاضراب اثره في وزارة الحقانية وبين القضاة أنفسهم حتى انقشعت هذه الغمة وصيحت حقوق المحامين بقانون وأصبح القاضي يفهم ان المحامي انما هو زميله ونده وانتهى الأمر بان تبادل القضاة والمحاماة العون وأصبح القاضي يشرف بان يصير محاميا كما نبغ من المحامين قضاة زانوا بقدرتهم وباتساع معارفهم مناصب القضاء حين شغلوها .

وفي بضع سنوات أصبحت فئة المحامين في اسيوط من اقدر المحامين في القطر المصري ومن اكثرهم علما وكفاية بعد ان كثر عدد حملة الشهادات فيهم . ولا أنكر ان المحاماة في اسيوط كانت تدر على المحامين مغام كثيرة عقب تصفية المجالس اللغاة وتحويل قضاياها الكثيرة الى المحاكم وكانوا جميعا في بحبوحة من العيش ومكاتبهم عامرة بالقضايا والمتقاضين .

في المحاكم الشرعية

في سنة ١٩٠٠ وأنا ازاول المحاماة بمكتب المرحوم حسين بك فهمي قيدت اسمي محاميا امام المحاكم الشرعية وكلفنا صاحب المكتب ان نباشر انا والمرحوم محمود بسيوني قضية امام محكمة اسيوط الكلية الشرعية للدفاع عن سيدة كانت ناطرة وقف زوجها ضد مدع من الوجهاء ومن اقارب صاحب الوقف يطلب عزلها عن النظر لخيانة ادعاها .

حضرنا امام المحكمة وكانت تشكل من رئيسها ومفتى المحكمة عن يمينه واحد القضاة عن يساره وقام محامى المدعى بشرح ادعائه ويطلب عزل موكلتنا . وطال الاملاء من المحامى الشرعى واحسن رئيس المحكمة بشئ من الظما ويدل ان ينادى الحاجب بنق الجرس - وهو في نظره مكروه شرعا - صفق اثناء المرافعة فحضر الحاجب فطلب اليه احضار ثلاثة اكواب من شراب الخرنوب ليطفىء هو وزميلاه ظمائم وشربوا هنيئا بصوت مسموع . وشكره زميلاه على اريحيتيه فاستغفر الله واضاف انه سيحضر لهم غذا ان شاء الله شراب السوييا . واستمر محامى المدعى الى ان حان وقت الظهر فصفق الرئيس وحضر الحاجب فطلب منه احضار الطمست والابريق وجعل يتوضا على مقربة منا في الجلسة ، ولاحظ عضو اليسار ما عرانا انا ومحمود بسيونى من استغراب اترك الرئيس كرسيه وقت المرافعة وناداه وهو يتوضا وقال له يافضيلة الرئيس ربما يقال انك تركتنا وقت المرافعة فاجابه رحمة الله انا لست معكم والبركة فيكم واستمر في وضوئه ثم اخذ يصلى فما كان من عضو اليسار الا ان نهض وجلس في كرسي الرئيس ليتولى الاشراف على المرافعة وترك مكانه شاغرا . ثم بدا على عضو اليمين شئ من الاعياء والكسل وداعبه النعاس فكان يفتح عينيه ويغضضهما تباعا لارتفاع صوت المحامى وانخفاضه وبذلك اصبحت المحكمة مكونة من عضو واحد هو عضو اليسار الذى جمع في شخصه الهيئة كلها . ثم ان عضو اليسار هذا جعل يساعد محامى المدعى في التعبير بما اقتنعا بمآلاته له . وكل هذا فيه مفاجاة لواجب القاضى وعدل المحاكم فضلا عن ان هذه محكمة شرعية يجب ان تكون اسمى من غيرها لأنها تنطق احكامها باسم الله الرحمن الرحيم وبقوة الدين والايمان واعتقدت بضرورة رد المحكمة طبقا لقانون المحاكم الشرعية نفسها لكنى لحدائث عهدى بالحماة رايت تكليف محمود بسيونى وله في المحاكم اكثر من سنتين ان يتقدم هو بطلب الرد والاحت عليه حتى تشجع وطلب في استحياء الى القاضى ان يسمح له بقبول طلب وارد في القانون وفهم القاضى الغاية فبادره بقوله: ما الذى تطلبه ؟ فاجاب محمود بسيونى بان القانون يا فضيلة القاضى يقرر في المادة كذا ما ياتى ٠٠ وقرأ عيله نص المادة ، وعضو اليمين في سباته فما ان سمع عضو اليسار ذلك حتى قال : ما هذا يا محمود بسيونى ؟ هل يصح هذا والدك صديقنا ٠٠ فاجابه بان هذا امر قانونى يا فضيلة الشيخ فقال : قل ماشئت . سطرنا هذا الرد في محضر الجلسة ثم استمعوا الى دفاعنا وانتقلوا للمداولة وبعد بضع

دقائق حكم اصحاب القضيـلة برفض الرد وبـعزل موكلتنا من النظر . ثم ذهب عضو اليسار الى منزل الوجيه المدعى بهنـثـه بالحكم وتعشى معه في داره .

ولم يكن منى بعد الذى رأيتـه سوى أن قدمت طلبا بنقل اسمى من جدول المحامين الشرعيين الى جدول المحامين غير المشتغلين فيها ونحمد الله فقد ألغيت المحاكم المختلطة واندمجت المجالس الحسينية والمحاكم الشرعية والمجالس المالية في المحاكم الوطنية .

الزواج

في سنة ١٩٠٢ تقرر قبولى محاميا امام محاكم الاستئناف ، ولم يكن يشاركنى هذا الامتياز سوى اثنين أو ثلاثة من المحامين القدامى غير الحاصلين على شهادة الحقوق فأتسع نطاق عملى .

ورغب اهلى في تزويجى وتريدنا كثيرا في اختيار الزوجة وبحثوا في بندر اسبوط وضواحيه ثم عزموا على البحث في القاهرة فاستأجر أبى منزلا في شارع جامع عابدين نزل فيه أفراد عائلتى نحو ستة أشهر وكنت قد طلبت اليهم الا يتعجلوا والا يجعلوا لثروة أسرة الزوجة أو لارستقراطية أهلها دخلا في اختيارها بل يجب أن تكون من عائلة حسنة السمعة وأن تتفق وطبعى في الحياة .

وشاءت الصدفة أن اتصل في اسبوط بمفتش إحدى الشركات ويموظف في وزارة الأشغال يأتى اسبوط لما لفحص الآلات البخارية ، وكان الأول من اقارب الأسرة التى صاهرتها والثانى صديقا لها وجارا ، واقترحا على والدى مصاهرتها ، ثم اتصلوا بوالد العروس وحصل التزاور بين أفراد أسرتى في القاهرة وبين تلك الأسرة ، وتمت الخطبة بين والدى وبين والد العروس .

وهنا قامت مشكلة هى أن التقاليد في القاهرة تمنع العروس الحق في رؤيتى من خلال النافذة الخشبية دون أن أراها ، واعترضت وأنا في اسبوط على أن ترانى دون أن أراها ويعد أخذ ورد أقتنعا والـدها بأن تطمئن لأنه رأتى بنفسه .

ولقائل أن يقول أن هذا التقليد عقيم ، إذ كيف يرتبط اثنان برباط الزوجية دون أن يرى أحدهما الآخر ودون أن يقف أحدهما على طباع الآخر قبل الزواج ، ولهذا التقليد القديم انتصاره الى الآن وخاصة في الوجه

القبلى وهم يقولون أن البنت يجب أن ترضع لمشيئة أبويها ، فهما أقرب الناس إليها وأحرص الناس على سعادتها وأقدر منها على تقدير مكانة الزوج وأهليته دون تأثر بعاطفة الحب والغرام التى قد تطفئ على التقدير الصحيح .

ويقولون أيضا أن الحب المتبادل بين الخطيبين قد يطفىء الزواج لهيبه ، أما الزواج بهذه الطريقة فالحب يبدأ بالزواج نفسه ، ويسوقون الأدلة على ذلك بما يشاهدونه في كثير من حالات الزواج على الطريقة الأوروبية .

تلك اقوال لا أحبها ولا أعارضها وإنما هي تقاليد متوارثة ربما اقتبسناها من بعض البلاد الشرقية ورسخت في نفوسنا وخاصة في بلاد الصعيد حتى أصبح من العسير الفكك منها وواضح أنها تغاير التقليد الغربى كما أنها تخالف ما يراه الشرع من إباحة رؤية الزوج وجه خطيبته ويديها وسماح صوتها والزمن كفايل بمعالجة هذه الحالة .

وقد بلغ من تحكم هذه التقاليد في الصعيد وقت زواجى ان صديقا حميما لى من عليا القوم واثريائهم تزوج بصعيدية من طبقته من بلدة تجاور أسيوط ، تزوج بها دون أن يراها ، وأقامت معه في منزل الزوجية ببندر أسيوط لا تخرج منه ولا تبادل أترابها الزيارات ، وإذا رغبت في زيارة أهلها أقلتها ليلا إلى قريتها عرية أسدلت على نوافذها الستائر ثم ترجع ليلا على نفس الحالة ، وأغرب من ذلك أن شقيقه وزوجته كانا يسكنان معهما في منزل واحد ومع ذلك لم ير أحد الشقيقين زوجة أخيه . وكان صديقى يحبذ هذا التقليد ولا يرى مبررا لأن يرى زوجة أخيه أو أن يرى شقيقة زوجته .

ومما يثير العجب أن تلك الزوجة التى لم تكن تبرح منزلها قد تبذل مسلكها بعد التطور السريع في حالتنا الاجتماعية ، فأصبحت سافرة ، واندمجت في الجمعيات الخيرية وصارت عضوا بارزا فيها تتصل بالصيدات والرجال ، ولم يثر ذلك أية غرابة بين الناس تأثرا بالتقاليد الحديثة ، وكذلك زوجتى أصبحت سافرة وعضوا في جمعيات خيرية وهى الاتحاد النسائى (٧) من أيام المرحومة هدى شعراوى .

(٧) هي السيدة/ احسان أحمد .

ويبدو أن تطورنا كان سريعا بعد السفور الذى بدأ فى أيام الثورة المصرية سنة ١٩١٩ والذى نادى به المرحوم قاسم أمين من قبل ونرجو الله ألا تقضى هذه الحرية على تقاليدنا القومية الطيبة ، وأن يقترب تقدم المرأة بالمعرفة والخلق القويم حتى يصبح لنا تقليد قومى عام لا شائبة فيه يشخص قوميتنا لا تقليدا نتلقفه من هنا وهناك يجعلنا والعياذ بالله كالغرباب الذى أراد أن يقاد الطاووس قلم يعد طاووسا ولم يبق غربابا .

ومن غريب تقاليدنا المصرية أن والدئى هو الذى قام عنى بدفع المهر رغم علمه بأن الحمامة كانت تدر على ريحا وفيرا . واغرب من ذلك أنه بنى على نفقته جناحا خاصا لسكنائى يتصل بمنزل الأسرة كذلك هو الذى عقد العقد نيابة عنى كما ناب والد الزوجة عنها . ثم هو الذى نقل العروس ومن معها من القاهرة .

وعندما وصلت العروس المحجبة الى أسيوط استقبلها أصدقاءنا تتقدمهم الموسيقى واصطف الهوارة على خيولهم بقناء المحطة ومشوا فى مقدمة الزفة يرقصون بخيولهم والأصدقاء يستوقفونهم ويقدمون لهم الشربات الى أن أوصلوا العرية المسدلة الستائر الى المنزل . ثم كانت ليلة الفرح أحياءها مغن حضر بتخته من القاهرة وعائلة شهيرة جاءت فى نفس القطار لتزف العروس . وكان زواجنا بحمد الله زواجا موافقا مضى عليه الآن أكثر من خمسين سنة إذ عقد العقد فى ١٠ مارس سنة ١٩٠٤ فى بيتنا بأسيوط .

علاقة الولد بابيه

بقيت فى منزل الأسرة لا أساهم فى نفقات البيت رغم إرادئى كمحام - إلا بقدر ضئيل ، وهذه العادة لا تفضل العادة الغربية التى تحبذ الاستقلال والسكنى المنفردة مع استبقاء رابطة الود بالوالدين والأهلين .

لقد بهرتنى حادثة رايتها حين كنت فى الولايات المتحدة استشفى سنة ١٩٤٧ تظهر بوضوح الفارق العظيم بين ما نحن عليه فى الشرق من عادات وما عليه الغرب وخاصة أمريكا . فقد دعانى ذات ليلة أحد أصدقاءنا وكان فى بعثة زراعية يدرس فى جامعة باحدى البلاد القريبة من بحيرة متشيجان ، كما دعى معى عميد

كلية الزراعة هناك • وصهرنا هذا كان يسكن طابقا من مبنى يملكه امريكى يشغل الطابق الأول منه • وبعد تناول العشاء صعد الينا فتى هو ابن صاحب المبنى ، وطلب الى عميد كلية الزراعة أن يستخدمه للعمل في مزارع الكلية فسأله العميد عن سنه فقال أربعة عشر عاما • فاخبره العميد بأن القوانين لا تسمح باستخدام من لم يبلغ الخامسة عشر ويمكنه ان يرجع اليه بعد عام للنظر في أمره • وسأل صهرى هذا الفتى عن سبب طلبه الاستخدام بأجر • فأجاب أنه وهو تلميذ يريد أن يربح ما يخرجه لمستقبله حتى يتمكن حين يبلغ الثامنة عشرة ويلتحق بالجامعة أن يدفع مصاريفها ، فذكر له قرييى أن والده ثرى يملك عمارة ومصنعا للأخشاب والآلات (الموبيليات) ، ويمكنه أن يدفع له بيسر نفقات الجامعة فأجابه الصبى : اليس من العيب أن أحمل والدى نفقات الكلية بينما أنا قادر على العمل بعد الظهر وانخار هذه النفقات ؟ •

وتركت كلمات الفتى في نفسى أثرا عميقا ، وتجسسم امامى الفارق الشاسع بين ما هم عليه في امريكا وما نحن عليه ، وتذكرت كيف يتراكل شبابنا على أبنائهم في نفقات المدارس والجامعات بل كيف يأخذون من أبنائهم نفقات بعد التخرج من الجامعات وبعد التوظيف والزواج وبعد أن يصبح الواحد منهم رجلا له أيراده ومسئولا عن حياته •

ويظهر أن حالتنا هذه متأثرة برواسب قديمة انحدرت الينا من النظام القبلى القديم وكمنت في أعماقنا • ولعل متاعب العيش وانتشار العلم ينتهيان بنا بعد زمن الى شىء من الاستقلال الذاتى ، فيحس الفرد بأنه مسئول عن نفسه ويحفزه هذا على العمل فيزيد النشاط ويزداد التفكير ويزداد الانتاج وتقرب من تلك الأمم النشيطة التى تستغل كل مرافق الحياة أحسن استغلال •

كثيرا ما نسمع أن اصحاب الملايين في أوروبا وامريكا يدفعون بأولادهم الى المصانع وغيرها كعمال أو كموظفين بأجر يتناسب ومؤهلاتهم يزداد بحسب ما يستحقونه فإذا جاء الوقت الذى يحلون فيه محل والديهم كانوا اكفاء قادرين على حمل الأعباء وصانوا مؤسساتهم ثم سلموها لأبنائهم من بعدهم فيستمر مجد العائلة وتبقى على الزمن ، بعكس ما نراه في بلاد الشرق من تدهور بيوت الصناعة والتجارة وانحلال الأمر بعد موت مؤسسيتها المعصامين لأن أبناءهم من بعدهم عجزوا عن الاحتفاظ بها فانهارت وضاعت • والذنب في ذلك يقع على الآباء الذين أهملوا أبناءهم

ولم يدفعوا بهم الى المدارس والمؤسسات العلمية والصناعية كى يشبوا مزودين بالعلم والمعرفة مقدرين لواجباتهم ومسئولياتهم . وكل منا يذكر عائلات من حوله ضاعت بهذا الهمال وانتهى امرها واصبحت في خبر كان .

وفياة والدى

ذكرت ان والدى اشتغل بالزراعة والصناعة فقد انشا في بندر اسيوط مصنعين لطحن الدقيق وصنع الثلج وامتلك مساحة من الأطنان الزراعية منها قدر لا يباس به يحيط بجزء من بندر اسيوط ، ويصلح لاقامة المباني كما اشترى أطيانا بورا لاصلاحها - ويظهر ان اصلاح الاراضى البور متوارث فينا - وهكذا اتسع مجال نشاطه وتشابكت أعماله وارتبط نتيجة لذلك ببعض البنوك واصبح مدينا لها فلما حدثت أزمة سنة ١٩٠٦ وكانت مفاجئة طاحنة عانى كغيره كثيرا من الصعوبات . وقد توفى في ٧ مايو ١٩٠٧ واقيم الماتم ستة أيام في اسيوط كما هى العادة في ذلك الحين . وكان على ان انفرد بحمل العبه بعده لأن اخوتى كانوا تلاميذ صغارا وثانى يوم الوفاة خاطبني أحد رجال البنوك وأخبرنى ان والدى مدين يسند وطلب الى توقيعه لأضمن بشخصى دفع المبلغ في ميماده ، وفعل غيره مثل ذلك ، فعمجت لمسلكهم وطلبت اليهم ان يصبروا حتى تتم أيام الماتم .

وفي هذه الاثناء جاءنى أحد وجهاء اسيوط وكان صديقا لوالدى كما كان من عملاى كمحام ونصحنى بالامتناع عن توقيع أية ورقة لدائتى والدى قائلا ان حرصه على مصلحتنا يدفعه الى التشديد على في ذلك فقد تكون ديون والدى كثيرة وهو يخشى ان تذهب الديون بالتركة كلها وأنا وان وقعت اصبحت مسئولا بثروتى الخاصة عنها فلاداعى لأن أورط نفسى في هذا المازق واشغل نفسى بمسئوليات هذه التركة المثلثة بينما انا قادر على ان أعيش انا واخوتى وابنائى في راحة وطمانينة بما حبانى الله من مكتب يدر على أرباحا وفيرة ورجائى ان احصى الديون ثم افكر كثيرا فيما يجب اتخاذه فقد تكون النتائج وخيمة اذا انا ضمنت بشخصى دفع الديون .

ومع اعتقائى بصديق رغبته في تجنبنا أخطارا مالية فقد قلت له : اننى سأوقع سندات الدين ثم افكر بعد ذلك فدهش وسال : كيف تفكر بعد التوقيع وماذا تكون فائدة ذلك ؟

فاجبته بان أبى ترك لى ثروة لا اعرف قيمتها كما ترك سمعته فكيف اتحلل من المسئولية المالية - اعتمادا على القانون الذى لا يلزم الوارث

الا بمقدار ما يرثه مع أن سمعة أبى لا تفارقنى ولا تفارق العائلة فهل ترضى أن أكون جحودا وأن أمس سمعته وسمعتنا بالتورب مما تعاهد عليه ؟ وكيف يمكن أن أحتمل المناداة باسم الوريثة في المحاكم أو بيع منزل الأسرة ؟ اننى افضل أن أضمن الديون ولو ضاعت ثروتى الشخصية ، لا لأحتفظ بمال وانما لأحافظ على سمعة أبى الذى اتفق على من ماله وأحسن تربيته حتى أصبحت محاميا مرموقا كما تقول فقال : أنت حر فيما تفكر فيه • ولكننى أبيت وأجب النصيحة • وبعد انتهاء أيام الماتم وقعت بضمانتى الشخصية ومسئوليتى وحدى على كل ما تعاهد عليه والدى من ديون •

وعينت وصيا على اخوتى الصغار ووكيلا عن والدى وأختى وجعلت أسند الديون من مالى الخاص ومما بعته من أطياني وعن بيع بعض أملاك أبى الى أن سددت كل المطلوبات ثم استرددت ما دفعته من التركة •

وكان أبى قد تعاهد لأصلحتى - منذ كنت تلميذا - مع شركة تأمين بمبلغ أربعة آلاف جنيهها لمدة عشرين سنة وتولى هو دفع الأقساط ، فلما وإفاه الأجل استعمرت في دفع الأقساط الباقية وبعد استلامى التأمين دفعت لأهلى ما خصهم في جميع ما دفعه والدى على •

كذلك كان رحمه الله قد رفع قضية شفعة يطالب فيها بحديقة اشتراها عمدة أسيوط المرحوم عيد الرحمن النميمسى بأشأ وكان صديقا لوالدى ثم تنكر له • فكلمته تليفونيا برغبته في زيارته وكانت مفاجأة له ، وذهبت الى منزله وكان يضم جمعا وقلت له اننى أعرف ما كان بينك وبين والدى من صداقة قديمة طال أمدها وأنكر كيف كنت تدللنى وأنا طفل وتركبني جوانك أيام مولد سيدى جلال الدين السيوطى - وهو المولد الكبير في أسيوط - وطرا بينك وبين والدى سوء تفاهم ، وأنا أرث أبى فيما ترك لكننى لا أرث العداوة بينك وبينه وتأييدا لذلك أقرر لك انى عن نفسى وباعتبارى وكيلا ووصيا على ورثة أبى قد تنازلت عن القضية الأهلية والمختلطة وانى اتحمل جميع مصاريف القضيتين ولا أطالبك بشئ مما دفعه والدى • فدهش وقال : حتى المصاريف هذا لا يمكن • قلت : أحضر ورقة ودواة ، وكتبت تنازلى وتنازل أهلى - نون أن استشيرهم - عن القضيتين • وحاول أن يدفع المصاريف فلم أقبل ثم انصرفت • ومن هذا الوقت أصبح صديقا لى الى أن توفى رحمه الله • وقد وافق أهلى فيما بهد على هذا التنازل بلا تردد •

تكوين احزاب سياسية بمصر

لم تعرف مصر الأحزاب السياسية بالمعنى المعروف قبل الاحتلال وبعده بسنوات . وإنما كان فيها شعور شعبى يتزعمه أمثال المرحوم السيد عمر مكرم أيام الحملة الفرنسية . كما تملك نفوس المصرى شعور شعبى أيام اسماعيل باشا وتوفيق باشا تزعمه رجال من أمثال المرحوم السيد جمال الدين الأفغانى ، ثم كانت فترة التهاب فيها هذا الشعور بزعامة أحمد عرابى والجيش المصرى ، فقامت ثورة كان من نتيجتها أن لجأ الخديو توفيق هو وشيعته الضئيلة الى الانجليز وانتهى الأمر بان ضرب هؤلاء الاسكندرية واحتلوها فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ثم زحفوا الى القاهرة وبخلوها فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ ثم احتلوا القطر المصرى بأسره .

بعد ذلك أخذ الشعور القومى يستيقظ ويبدأ يلهب بسبب الاحتلال ويسبب ما قام به المحتلون وانذابهم من أعمال منكرة ومكثت تقع آثارها على الشعب مما ستركه فيما بعد . وقد بذل المرحوم مصطفى كامل جهودا اقيمت صحته وهو فى مقتبل العمر ، واصبح بذلك زعيما شعبيا واصدر جرائد ثلاث بالعربية والفرنسية والانجليزية باسم اللواء المصرى ثم انشا الحزب الوطنى ١٩٠٦^(٨) وبعد ذلك تآلف حزب الاصلاح فى ابريل ١٩٠٧ ، ثم حزب الأمة فى سبتمبر ١٩٠٧^(٩) وكانت جريدة « المؤيد » لسان حزب الاصلاح . وجريدة الجريدة لسان حزب الأمة . والذى يعنينا هو ان نتعرف الاسباب التى دعت الى تكوين هذه الأحزاب وكيف تكونت وممن تكونت .

الحزب الوطنى :

أما الحزب الوطنى - أى حزب مصطفى كامل - فقد كان الرأى العام فى تلك الأوقات يفهم أنه يسعى فى اخراج الانجليز بلا قيد او شرط على أن تبقى السيادة الرعوية للمسلطنة العثمانية أى لخليفة المسلمين . ولم ير

(٨) الثابت تاريخيا أن الحزب الوطنى لم يؤسس فى عام ١٩٠٦ ، فقد ألقى مصطفى كامل خطابا فى ٢٢/١٠/١٩٠٧ ، أعلن فيه برنامج ومبادئ الحزب الوطنى . ثم انعقدت أول جمعية عمومية فى ٢٧/١٢/١٩٠٧ ، وتم انتخاب مصطفى كامل رئيسا للحزب ، ومحمد فريد واحمد فتى وكيلين للرئيس .

(٩) عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال الرى ١٩٠٧ - ١٩١٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، آداب القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٤٩ - ٥٢ .

(٩) أعلن قيام حزب الأمة فى ٢١ سبتمبر وحزب الاصلاح طم المبانيه الدستورية فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ (يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٥٥) .

الحزب الوطنى بأما من الإبقاء على هذه السيادة الرمزية لأنها لم تكن ذات سلطة فعالة فى مصر حتى قبل الاحتلال . ولم يكن على مصر سوى أن تدفع جزية لسلطان تركيا وخشى المسلمون باحتمالها مؤقتا خشية أن تنضم تركيا الى الانجليز فى تثبيت الاحتلال ، ولكى تبقى تركيا - صاحبة السلطة الشرسية الرمزية على البلاد - مع كتلة الدول التى تعارض الاحتلال ومنها فرنسا ، وكان يرجى من وراء معارضة هذه الكتلة تحقيق الجلاء عن مصر . وكان يشايح مصطفى كامل جميع الشبان المثقفين من تعلم منهم فى مدارس مصر أو فى معاهد أوروبا .

حزب الإصلاح :

أما حزب الإصلاح فقد عرف عنه أنه الف ليحافظ على مركز الخديو ضد تطرف رجال الحزب الوطنى الذين قطعوا صلتهم بالخديو بعد أن تم الائتلاف بينه وبين سير « جورست » المعتمد البريطانى ، ويعد أن شاح أن الخديوى انقطعت صلاته بمصطفى كامل . ولا يخفى أن الشيخ على يوسف - زعيم حزب الإصلاح - كان أزهريا معهما وكان يعاونه فى تحرير جريدة « المؤيد » بعض الأزهريين ، بل أن الكثير من أنصار المصراى وحزب الإصلاح كانوا من هذا الطراز . ورجال الدين فى كل بلد يناصرون غالبا الفرد الحاكم وربما يكون سبب ذلك أنهم ليسوا من أرباب السياسة أو أنهم يؤثرون طمانينة العيش أو رفعة الشأن فى ظله ، أضف الى ذلك أن الأوقاف التى ينفق منها على رجال الدين من خيرات أو مرتبات كانت فى يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء ، فكان الخديو مطلق اليد فى هذا كله باعتباره ناظر الأوقاف المصرية ، ومن الاتصاف أن نذكر أن جريدة «المؤيد» كانت غنية بالمواد العلمية والثقافية ، وأنها كانت تتناصب الانجليز العداء وقت أن كان سوء التفاهم قائما بين الخديوى واللورد كرومر . فلما عزل اللورد وتصافى الخديو مع سير ، جورست « خلفه لأن أسلووبها مع الانجليز » .

حزب الأمة :

أما حزب الأمة فكان معروفا عنه كراهيته لطغيان المصراى وسعيه فى منع استبدادها والحد من سلطانها ، ورغبته فى النهوض بالشعب عن طريق التطور لا عن طريق الثورات ، وحرصه على المطالبة بالامستور ، كى يصل الى تأليف برلمان - متفقا فى ذلك مع ما ينادى به الحزب الوطنى -

تضيق السلطات في يده ، وبذلك ترتفع الأمة وينضج وعيها وينبع من بينها الكثيرون ، ويأتي يوم تحقق فيه مصر استقلالها دون ظفره ودون التجاء الى الاخلال بالنظام . وكان المهيمون على حزب الأمة من سرادة الشعب ووجهاته أمثال رئيسه المرحوم محمود باشا سليمان والمرحوم علي شعراوي باشا والمرحوم حسن عبد الرازق باشا والد الشهيد حسن عبد الرازق باشا . ولا يظن فيهم انهم يسعون الى الحكم وكان يطلق عليهم اصحاب المصالح الحقيقية . كما كان يرأس تحرير جريدتهم « الجريدة » الاستاذ احمد لطفي السيد (١٠) .

انضمامي الى الحزب الوطني

مات مصطفى كامل في ١٩٠٨ وكان موته ماتما عاما . وقد شعر الناس ان انصار هذا الحزب كانوا مخلصين لمبادئهم راغبين في جلاء المحتل جلاء كاملا ناجزا ، وكنت انا من انصار هذا الحزب ، ثم اندمجت فيه بعد وفاة مصطفى كامل بقليل ، ومساهمت في انشاء مطبعة جديدة لجريدة « اللواء » واصبحت صديقا للمرحوم محمد فريد ، كما أصبحت عضوا في مجلس ادارة الحزب ، فكنت احضر جلساته في القاهرة ثم ارجع الى مقر عملي في اسبوط .

سفرى الى الاسكندرية

بعد قيام الدستور في تركيا ١٩٠٨ ، اقمتا مهرجانا كبيرا في بندر اسبوط طاف بالمدينة ، كما اقمتا سرايقا القيت فيه الخطب ، وكنت فيه من الخطباء . ثم قرر الحزب الوطنى سفر فريق من اعضائه الى تركيا لتهنئة رجال الثورة بالدستور فسافرت في صيف ١٩٠٩ مع المرحوم محمد فريد

(١٠) ولد عام ١٨٧٢ وتوفى ١٩٦٣ . حصل على ليسانس الحقوق عام ١٨٩٤ ثم التحق بخدمة القضاء وترقى فيه الى وظيفة مساعد نيابة عام ١٨٩٦ فوكيلا للنيابة واستقال من منصبه عام ١٩٠٥ . اشتغل بالسياسة حيث شارك في تأسيس حزب الأمة . وتولى رئاسة تحرير « الجريدة » (١٩٠٦ - ١٩١٤) . عاد للعمل بالقضاء ثم عين مديرا لدار الكتب (١٩١٥ - ١٩١٨) فمديرا للجامعة المصرية ١٩٢٥ فوزيرا للمصارف ١٩٢٨ . عاد الى ادارة الجامعة ١٩٣٠ ثم استقال عام ١٩٣٢ . وفي يولية ١٩٣٨ عاد للمرة الثالثة مديرا للجامعة . عين عضوا بمجمع اللغة العربية ١٩٤٠ فريسا له (١٩٤٥ - ١٩٦٣) . عين وزيرا للخارجية عام ١٩٤٦ فثانيا لرئيس الوزراء وعضوا بمجلس الشيوخ . شارك في عدة مجامع وجمعيات علمية . ترجم لأرسطو فيلسوف اليونان . نال جائزة العولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام ١٩٥٨ . (محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة . ص ٦٢) .

به رئيس الحزب وبعض الأعضاء في باخرة الى « الآستانة » ، وكان في استقبالنا بعض رجال الحكومة العثمانية ونزلنا في فندق « بيرابلاس » .

وبعد وصولنا بيوم أو يومين ذهبنا الى البرلمان أثناء انعقاده وكان يدعى بمجلس المبعوثان ، يرأسه رجل مهيب الطلعة طويل القامة اسمه أحمد رضا بك . وقد امدسنا في لوج السفراء ، وهناك رايت أعضاء المجلس خليطا من رجال يختلفون في الزي واللغة والعنصر ، فمنهم التركي واليوناني والأرمني بملابسهم الأفرنجية ، وفيهم العرب من حجازيين ونجديين ويمثيين بملابسهم الوطنية يتشجون بالعبادة والمقال . وسمعت أثناء الجلسة عضوا من العرب يعال زميله عما يدور في المناقشة لأنها كانت باللغة التركية وهو لا يفهمها ، وكان موضوعها كما عرفنا هو احتجاج نفر من الأعضاء اليونانيين على مشروع قانون يجعل للدولة حق مراقبة المدارس سواء كانت يونانية أو غيرها .

وبعد قليل رأى رئيس المجلس تكريما لنا ان يرفع الجلسة ، ودعانا لمقابلته في مكتبه ، واستقبلنا أحسن استقبال ، وقدم لنا وزير المالية « جاويد بك » قائلا : اقدم لكم وزيرنا الشاب جاويد بك وهو من «الدونمة» أى اليهود الذين طوردوا في اسبانيا وآوتهم تركيا وسكن غالبهم في مقدونيا واعتنقوا الاسلام ، وكان هذا الشاب يشتهر بالكفاءة في الشؤون المالية .

ثم زرنا بعض الوزارات ، وكنا نقابل فيها بحفاوة وتكريم ، كذلك دعينا لشاهدة عرض عسكري في ميدان « تقسيم » حضره السلطان محمد رشاد الخامس - الذى خلف السلطان عبد الحميد - وطاف بوحدات الجيش في عربتيجرها جوادان . وبدأ لى أن أזור وزير الحربية الجنرال محمدشوكت باشا الذى قاد جيش الثورة أيام عبد الحميد وزحف من مقدونيا ودخل الآستانة ظافرا ، وهو عربى عراقى - زرتة في وزارة الحربية فوجدته رجلا نحيفا حاد البصر ذكيا متواضعا ، رحب بى ايما ترحيب ، ودار بيننا الحديث في موضوعات شتى منها مسألة سكة حديد الحجاز ، فانتقد النفقات الباهظة التى صرفت على انشائها ، وكان من رأيه أن يكفى بمد خط حديدى من ينبع الى المدينة المنورة وآخر من جدة الى مكة المكرمة ، عوضا عن انشاء سكة طويلة من دمشق الى المدينة أو مكة يتعذر صيانتها لطولها وتمرضها للمواصف الرملية ، وتؤثر على أرزاق الفقراء الذين يعيشون على القوافل . ولفت نظرى إليه الجم حين ختم نقده هذا بقوله : « ولكن هذه كانت ارادة حضرة شاهنشاه السلطان المعظم » ويقصد بذلك السلطان المعزول ولم يمنعه عزل الخليفة من الاحتفاظ له بكرامته ، وهذا يدل على ان هذا الثائر كان من طبقة راقية .

أقمنا في الآستانة عشرين يوما زرنا فيها جزءا من آسيا الصغرى على ضفاف البسفور . ولم تبهرنى الآستانة لأنها لم تكن أكثر روعة من القاهرة لا في مبانيها ولا في شوارعها ، كما لاحظت كثرة الكلاب في شوارعها . ولم تبهرنى قوة جيش أو حسن مندام يمتاز عن جيش مصر وإن كان الجيش التركي أكثر عددا . ولاحظت أن الشعب كان خليطا من الأتراك والروم والعرب والأرمن وغيرهم مما جعلنى اعتقد أن الدولة غير مستقرة وأنها مقبلة على أحداث يفتقر التغلب عليها فوقما كنت أعرفه من أن سلطان تركيا كان يلعب بالرجل المريض . واعتقدت أن بقاء اسطنبول ومضايقتها في يد الأتراك مع وجود القوة الروسية الهائلة بجوارها : مرجعه تنازع الأوروبيين فيما بينهم ، لا القوة الذاتية لتركيا .

ثم رجعنا إلى مصر فنعمل في الحزب الوطنى ولجانه .

في الجمعية التشريعية

قامت في مصر حركة وطنية تطالب بقيام دستور وبرلمان والغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللذين أوجدهما الاحتلال (١١) . اوشدت الحركة إلى أن اضطروا للسيطرون على الحكم إلى التفكير في إيجاد هيئة تحل محل الهيئتين المذكورتين تكون أوسع اختصاصا . لكنهم لم يريدوا إقامة برلمان بالمعنى الصحيح ، أو وضع دستور يعطى للأمة حقوقها كاملة ، فعمدوا إلى إنشاء مجلس باسم « جمعية تشريعية » وقد رأيت أن أرشح نفسى لعضوية هذه الجمعية نائبا عن بندر أسيوط باعتبارى محاميا فيه ومن أهاليه .

(١١) عرفت مصر النظام النيابى بإنشاء مجلس شورى النواب في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ في عهد الخديوى اسماعيل . ولا ذلك إنشاء مجلس النواب بموجب أمر عال صادر في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ وبدأ اجتماعاته في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وفي ٢٦ مارس ١٨٨٢ عقد آخر جلساته وذلك بسبب أحداث الثورة المرابية والاحتلال البريطانى .

في أول مايو سنة ١٨٨٢ صدر أمر عال بإلغائون النظامى ، وقد انشئ بموجب مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

في أول يولية سنة ١٩١٢ صدر القانون النظامى الذى انشئت بموجبه الجمعية التشريعية وقد عقدت أول اجتماع لها في ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ وانقضى دور انعقادها في ١٧ يونية سنة ١٩١٤ وكان الأخير بسبب قيام الحرب العالمية الأولى - وما تلاها من فرض بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأحداث ثورة ١٩١٩ . ظلت أعمال الجمعية التشريعية معلقة حتى صدور دستور ١٩٢٣ في ١٩ إبريل سنة ١٩٢٣ وبشكل بموجب البرلمان مجلسيه : الشيوخ والنواب . وقد ظل هذا النظام النيابى حتى ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

وزاحمنى في الانتخاب وجيهان يكبراننى سنا ومن اسرة لها مقامها هناك هى اسرة خشبة ، وكانا من اصدقاء المرحوم والدى وشجعنى على مزاحمتها ما تمتعت به من مركز ملحوظ في مدينة اشتغلت فيها محاميا ثلاث عشرة سنة .

ولهذا الترشيح قصة طريفة لايأس من ايرادها . فقد كانت مصر في تلك الاوقات اى في سنة ١٩١٢ تحت الاحتلال البريطانى كما نعلم ، وكان اللورد كتشنر المعتمد البريطانى في البلاد له شهرة واسعة ومقام ملحوظ في العالم كله وفي انجلترا بنوع خاص . كان جنديا وسردارا للجيش المصرى ، اعاد فتح السودان ، وطبقت شهرته العالم في حرب الترנסفال ضد البوير . ورجل كهذا مكلل باكاليل النصر وله شخصيته العسكرية لا يستغرب وقد عين معتمدا لبلاده فيمصر ان يصبح الحاكم بأمره فيها خاصة وقد انبث المفتشون الانجليز في كافة ادارات الحكومة بالمدن والاقليم يعملون ارادتهم ويتصرفون في الادارة حسب مشيئة السلطة الانجليزية فهذا مفتش للرئ وذلك للمالية وآخر للداخلية وهكذا حتى اصبح اولئك المفتشون في المديرية هم ملوكها فعلا تحت اشراف وامرة المستشارين في الوزارات الذين يحكمون الوزراء .

دخلت انتخابات الجمعية التشريعية وانا من رجال الحزب الوطنى اما منافسائى فلا ينتميان الى حزب وانما كانا من الاعيان وذوى المنزلة في المديرية . واجريت عملية الانتخاب ولم يفز احدا بأغلبية مطلقة فاعيد الانتخاب بينى وبين أحد الاثنين ودبر منافسى امرا لو نجح فيه لقضى على منافستى ، ذلك انه قبيل الانتخاب سافر اللورد كتشنر الى اسوان ، فاتفق منافسى مع مستشار الداخلية في القاهرة ، بعد صدور اذن من اللورد كتشنر وهو في اسوان ، ان ترسو باخرة اللورد في اسبوط عند رجوعه ، فيفتتح مدرسة في ابنوب ويحضر مهرجانا يقيمه له منافسى في اسبوط .

وقد ارسل منافسى بطاقات دعوة مذهبة لجميع الناخبين . كما دعا الهوارة بخيولهم ، واقام سرايكا كبيرا . وكان لهذا التدبير اكبر تأثير على الناخبين ، ومن من الاميين - وهم الكثرة الساحقة من الناخبين - تأثر على الناخبين ، ومن من الاميين - وهم الكثرة الساحقة من الناخبين - رجال الحزب الوطنى .

فكرت في دفع هذا البلاء ، وارتأيت ان اتصل بمدير المديرية ، فتنصل محتجا بان الامر في يد مفتش الداخلية ، فذهبت اليه وصارحته بان هذا الاحتفال يضر بالانتخابات . فقال لى بكبرياء انه لا يمكن معارضة هذا الامر فانه صائر من مستشار الداخلية بأمر من فخامة اللورد بقبول الدعوة .

كان على بعد ذلك ان اتخذ اجراء آخر . فارسلت برقية الى مستشار الداخلية بالقاهرة وخطابا مسجلا باللغة الانجليزية ذكرت فيه ان هذه الدعوة تخفي وراءها غرض منافسى في الفوز في الانتخابات ، وان اللورد كتشنر لو علم بالحقيقة لتنازل عن قبول هذه الدعوة والغاها . ولا يصح ان يتخذ اسم اللورد كتشنر من حيث لا يدري وسيلة للضغط على الناخبين فان الواجب يقضى بان تكون حرية الانتخاب مصونة سليمة . ورجوته ان يخطر اللورد برأى هذا .

وكان للبرقية والخطاب وقع عظيم على المستشار - وهو سسير جراهام - وعلمت انه ارسل صورتها الى اللورد كتشنر محبذا رأى مقترحا تأجيل الاحتفال الى ما بعد الانتخابات . وقد كان واخبر المستشار مفتش الداخلية في اسيوط ليخطر منافسى بأمر من اللورد بانه ارتأى تأجيل الحفلة الى وقت آخر يحدد فيما بعد وان الباخرة لن ترسو في اسيوط وسيكتفى اللورد بافتتاح مدرسة ابنوب دون أن يعرج على اسيوط . وارسلت المديرية الى جميع الناخبين بالغاء الدعوة ، ثم هدم السرايق وانزلت الاعلام والمصابيح ورجع الهواة بخيلهم الى قراهم .

وكانت النتيجة ان انعكست الآية ، وقال الناس وقتئذ ان محمد على منع اللورد كتشنر من النزول باسيوط . ثم اجريت عملية الانتخاب فكتب لى الفوز واصبحت نائبا عن بندر اسيوط .

وفى بدء انعقاد الجمعية التشريعية دعا الخديو اعضاءها لمائدة . ثم دعاهم اللورد كتشنر لحفلة شاي في سرايه بقصر الدويارة ووقف اللورد يستقبل الاعضاء وحوله نفر من موظفيه يقدمون له كل عضو باسمه كى يصافحه ، وعندما جاء دورى هز يدى وهو يتشم وقال لى : انى لم اذهب الى اسيوط فشكرته وقلت له : ان اسيوط مستعدة لاستقباله في اى وقت يشاء .

ولابد هنا من التنويه باننا رغم التنافس الشديد بينى وبين الاخوين ، لم نسمع ايام معركة الانتخاب بطنن في الاشخاص ولا بكلمات نابية من احدا ضد الآخر ، بل كان الاحترام متبادلا بيننا ابان المعركة ، وظللنا بعد الانتخابات اصفاء كما كنا .

واكثر من ذلك ان اخا ثالثا لمنافسى ، كان صديقا لى ، اتخذ ايام الانتخابات خطة الحياء الكامل ولم يكلف نفسه الدعاية لأخويه ضدى ، ولم يقم بينه وبين أخويه اى سوء تقاوم بسبب هذا الحياء .

كذلك اسجل ان الأخ الأكبر الذى لم يقل العدد الكافى من الأصوات
فى الجولة الأولى قال لمن زاروه فى منزله ان انتخاب محمد على كان عملا
عادلا فهو أولى منا نحن الاثنين بعضوية الجمعية التشريعية وأقدر منا
على خدمة بلاده فى هذا المضمار وخير من يكون ممثلا لبندر اسبوط .
فهل تسود هذه الاخلاق السامية ثانية الانتخابات العامة فى بلاندا .
ونرى الأصدقاء والأقارب يقدرون الواجب ويحفظون كرامة المتناقصين
ويقترفون عن المهارات واختلاق الأكاذيب حتى لا تنتهى هذه المعارك
بعداوات القت بنا فى وحدة الحزبية الجامعة الضارة .

فى الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ يناير ١٩١٤ ، والقى فيها
الخدوي عباس الثانى بنفسه خطبة الافتتاح . وعين الراحل أحمد مظلوم
باشا رئيسا للجمعية . وكان النظام يقضى بان يكون لها وكيلان ، أحدهما
تعيينه الحكومة وقد عينت على يكن باشا ، والآخر تنتخبه الجمعية واتفق
أغلب الأعضاء على انتخاب سعد زغلول باشا وزير المعارف السابق
لاعتقادهم أنه موثوق من الخديو بسبب اقصاده أياه عن الوزارة ، وموثور
من الانجليز لأنهم لم يسعوا فى ارجاعه ، ويرجع سبب اقصاده عن الوزارة
الى أنه ضرب الطاولة بيده فى جلسة مجلس النظار بحضور الخديو ،
فاعتقد هذا ان سعدا فعل ما فعل ، اعتزازا بمصاهرته لمصطفى فهمى باشا
رئيس النظار السابق وصديق الانجليز الحميم ، واعتمادا على اللورد
كرومر الذى اشار بتعيينه وزيرا ومنحه فى تقريره السنوى المرفوع الى
حكومته .

وتزعم سعد المعارضة فى الجمعية التشريعية ، وناصره كثير من
الأعضاء وخاصة من ينتمون الى الحزب الوطنى . وكان اشد المعارضين
معه فى الجمعية على شعراوى وعبد اللطيف الصوفانى وعبد العزيز
فهمى (١٢) وعبد اللطيف المكباتى وعلى الشمسى وعبد الخالق مذكور وأنا .

(١٢) من قدامى الساسة المصريين . ١٨٧٠ - ١٩٤٨ . اشتغل بالحامية ثم
انتخب عضوا بالجمعية التشريعية فى عام ١٩١٤ ثم تقييا للمحامين . اشترك مع
سعد زغلول وعلى شعراوى فى مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بدار الحماية البريطانية
للمطالبة بالجلاد . اشترك فى عضوية الوفد المصرى منذ تأسيسه الى عام ١٩٢١ حين
انفصل عنه . عين عضوا بلجنة دستور ١٩٢٣ . عمل رئيسا لمحكمة الاستئناف ومحكمة
النقض . عين وزيرا للحقانية من ١٢ مارس ١٩٢٥ الى ٥ سبتمبر ١٩٢٥ ، ووزيرا للدولة
من ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ الى ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ . قريبا لحزب الأحرار الدستوريين
فى عام ١٩٤١ بعد وفاة محمد محمود باشا (الوسوسة الميسرة : ص ١١٨٣ . محمد فريد ،
مذكراتى بعد الهجرة ، ص ٧٤ النظرات والوزارات المصرية ، ج ١ ص ٥٨٢) .

و انتخب سعد وكيلاً ، وحصل نقاش فيمن يعتبر الوكيل الأول ويكون له حق التقدم في التشريعات ورئاسة الجلسات ، وجعلنا نثبت الدعوة لتقديم سعد زغلول على عدلى يكن دون أن نمس أحداً بتجريح ، وكانت حجتنا أن من ينتخبه نواب الأمة يجب أن يقدم على من تعينه الحكومة وتم ما أردنا ، واعتبر سعد زغلول الوكيل الأول .

وقد ادى المعارضون واجبههم كاملاً . وكانوا اصحاب الصوت العالى فى الجمعية . وهى وان كانت جمعية استشارية الا أن قراراتها كان لها اثرها تحترمها الحكومة وتنفذها كأنها برلمان ذو سلطة . وبلغ من تشددنا نحن المعارضين أن أحد النظار وهو المرحوم محمد محب باشا (١٣) اشترك فى مناقشة دون أن يقف ، فما كان حنى الا أن اعترضت على أن يتكلم الوزير وهو جالس وان الواجب ان يقف احتراماً للهيئة ، فاعتذر ووقف واكمل كلامه .

وقد اصبحت الجمعية التشريعية قوة يحسب لها حساب لأنها لم تكن فيها اقلية واكثرية بالمعنى البرلمانى الصحيح ، ولم يكن فيها احزاب ، ولا يؤخذ من اعضائها من يقولون الوزارات ولا يخشى منها على الثقة لى عدم الثقة بالوزير فان الخبير كان يعينه دون الرجوع الى الجمعية . فكان لاستقلال الوزراء وعدم فتح باب المطامع الشخصية أمام الأعضاء ، اثرهما فى أن اصبحت للجمعية احترام خاص وثقة كاملة بأن العمل يجرى فيها للوطن والمصلحة القومية دون غيرهما .

فهل تكون لنا فى المستقبل برلمانات واحزاب يعمل اعضاؤها للوطن وحده ، ويحرصون على تطبيق قواعد العدل والانصاف ولا يكون لمصالحهم الشخصية أى تأثير على المصلحة العامة ؟ اننا بهذا وحده فننهض ببلادنا ونرفع من شأنها ، ونعوض ما فاتنا ، ونسير بها قدما فى طريق الرقى والتقدم والكمال .

الرغبة فى تعيينى مستشاراً بمحكمة الاستئناف :

كنا فى الجمعية التشريعية نكون معارضة متماسكة وكان مقعدى فيها بجانب سعد زغلول باشا وحدث فى ايام انعقادها وفى شهر مايو ١٩١٤

(١٣) تولى أكثر من منصب وزارى منذ عام ١٩١٢ وكان قبل ذلك التاريخ يشغل منصب مديرالغربية . تولى الوزارات الآتية : الزرامة (١٩١٢/١١/٢٠ - ١٩١٤/٤/٥) . الأوقاف (١٩٢٤/٤/٥ - ١٩٢٤/١٢/١٩) السالية (١٩٢٤/٢/١٥ - ١٩٢٣/٨/٦) المعارف العمومية (١٩٢٣/٨/٦ - ١٩٢٣/٨/٨) (نظر : النظرات والوزارات المصرية ، جمع فؤاد كرم . ص ٦٠-٦١ : .

على ما انكر ان سعد باشا اخبرني ان حسين رشدي باشا رئيس الحكومة وقتئذ يرغب في تعييني مستشارا بمحكمة الاستئناف وقامحه في ذلك بصفته رئيسا للمعارضة ويصفتي صديقا له . ولا اخفى اني اغبطت بتقدير حسين رشدي باشا لي وكنت اذ ذاك محاميا لم يعض على تخرجي خمسة عشر عاما ورغم ان منصب المستشار في اكبر هيئة قضائية هو حلم شاب مثلي ولم تكن محكمة النقض والابرار قد انشئت فقد اردت ان يدلى الى سعد برأيه في الموضوع لكنه بدوره طالبني بابداء رأيي لأن الموضوع خاص بي - فقلت له ان رشدي باشا لم يعرفني الا بسبب وجودي في الجمعية التشريعية وقد اختارني الناخبون نائبا عنهم فيها . فلا يجوز لي ان اتخلي عن عضوية الجمعية وا طرح ثقة الناخبين ثم ان قبولي لهذا المنصب قد يتيح للناس ان يقولوا ويزعموا ان طلبى لمحكمة الاستئناف يكون لاجراي من المعارضة وفي هذا ما فيه من الساس بشخصي وطلبت الى سعد باشا ان يتوسط ويخبر صديقه رشدي باشا باعتذاري مع الشكر ففعل .

احداث سنة ١٩١٤

في اغسطس ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الاولى ، ولم يكن مضى على الجمعية التشريعية سوى بضعة اشهر - اذ بدأت انعقادها في ٢٢ يناير ١٩١٤ واوقفت اعمالها في يونيه ١٩١٤ . ثم اعلنت انجلترا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ بحجة صيانة مصر او لضرورة الحرب ، كما اعلنت انتقال حقوق تركيا اليها لأن تركيا دخلت الحرب مع المانيا ضد انجلترا وحلفائها . كذلك عزلت الخديو عباس الثاني عن عرشه في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ - وكان نزولا في القسطنطينية - ومنعته من الرجوع الى مصر . وكان المرحوم حسين رشدي باشا رئيسا لمجلس الوزراء في ذلك الحين . ورغم ان الخديو عباس لم يكن محبوبا من المصريين فانهم نظروا الى مسألة عزله نظرة وطنية اكثر منها شخصية ، واعتبروا تنصيب اي رجل محله طعنة في حقوق مصر واجمعوا على عرقلة كل مسمى يقضى بتنصيب رجل آخر تحت الحماية البريطانية اذ الواجب في نظرهم ان ينصب خديو مصر بفرمان عثمانى من السلطان وهو خليفة المسلمين .

لكن انجلترا كانت تستند الى قوة السلاح وتستعين بالامسالب السياسية اللتوية وشاع في ذلك الوقت ان المصريين ان لم يقبلوا حاكما يلقب بالسلطان من عائلة محمد على فان الانجليز يلجأون الى تعيين رجل اجنبي في هذا المنصب ، كما شاع انهم سيحضرون زعيما مسلما

ينصبونه سلطانا على مصر هو « اغاخان » . وفي اثناء هذا التبليل عرض الامر على المرحوم الامير حسين كامل عم الخديو واكبر الامراء سنا فقبل المركز خيفة اقضاء العائلة الخديوية عن حكم مصر .

لكن هذا لم يمنع سحق الشعب على الامير حسين كامل الذي اصبح سلطانا تحت حماية الانجليز ، رغم انه كان اقرب الامراء الى قلوب المصريين ، لم يزل عطف المصريين رغم تطوفه بالبلاد وكرمه المعروف الفلاح ، ورغم انه لم يتصف بالجشع في اقتناء المال وظلم الفلاحين المصريين ، لم يزل عطف المصريين رغم تطوفه بالبلاد وكرمه المعروف عنه ، وقد القيت عليه قنبلة في اوائل ايام حكمه .

ولاحظ الانجليز ضعف صحة السلطان فعرضوا راية العهد على الامير كمال الدين حسين كي يتبوا السلطنة بعد وفاة ابيه ويقال ان كمال الدين رفض بحجة انه لا يقبل تاج مصر من يد الانجليز المحتلين الذين اعلنوا الحماية على مصر .

ومن بداية الحرب سيطر المحتلون على مرافق البلاد واستولوا على مصصولاتها ومواشيها وكانوا يأخذون الفلاحين عنوة وقسرا للخدمة في ميادين الحرب باسم متطوعين فازداد سحق الاهالى على الاحتلال الى درجة ان الشعب كان يقمى انتصار الألمان وحلفائهم ومعهم تركيا في تلك الحرب الطاحنة .

ونظرا لأنى عاصرت حكم عباس من يوم ان قام الى ان انتهى وهو حقبة من الزمن طويلة تطورت فيها نفسية المصريين وتطورت فيها الحركة الوطنية رأيت من الواجب ان أبسط شيئا مما حدث في تلك الأوقات .

عصر الخديو عباس الثاني

كان المصريون يرفضون الخديوى محمد توفيق - كما ذكرنا - لتشيعه للأتراك والجراكسة وغيرهم من الاجانب الذين احتكروا المناصب في البلاد ، ولأنه رفض منح المصريين حقوقهم الشرعية ولجا الى الانجليز واعتبرهم حماية ضد الشعب المصرى .

كان هذا احساس المصريين عامة يوم رجع عباس الثانى من أوروبا اثر وفاة ابيه وتولى حكم مصر في ١٨٩٢ . وكان شابا في الثامنة عشر بهى

الطلعة شجاع عنه أنه قال للمحيطين به « أما أن أكون خديويا بالمعنى الصحيح وأما أن أجعل حقيقتي » (أى يترك الحكم) . كذلك شايع رغبات المصريين وأمالهم وظهر بمظهر الوطنى القيور ففرح الناس به وتوسموا الخير في حكمه وأحبوه غاية الحب لدرجة أنه بعد أن أدى الصلاة يوما في مسجد سيدنا الحسين وخرج ليركب عريقته أحاط به نفر من شباب مصر بزعامة رجال ممن تربوا في مصر وفي أوروبا منهم المرحوم الدكتور عثمان غالب وفكروا الخيول من العرية وجروها بأنفسهم .

وقد صدق حدسهم فإن هذا الأمير الشاب كان في السنوات الأولى من حكمه مناهضا للاحتلال معارضا فيما يسمى الى مصر . لكن المسير ايفلين بارنج - الذى أصبح فيما بعد لورد كرومر - كان له بالمرصاد وكان قوى الشكيمة نافذ الارادة يث الموظفين البريطانيين في الوزارات والمصالح كى تصبح مصر اداة طيعة تنفذ كل أوامره .

حادث الحدود :

ومما حدث بينهما ان الخديو عباس سافر في شهر يناير ١٨٩٤ الى منطقة الحدود في رحلة يتفقد اثناءها الجيش المصرى المرباط في أسوان وجنوبها ، وصحبه عدد من كبار الموظفين المصريين منهم عمه الأمير أحمد فؤاد كبير ياورانه ومحمد ماهر باشا وهناك استعرض الخديو القوات المصرية ، واثنى على بعض الوحدات وأبدى انتقادا على أورتنتين يقودهما ضباط انجليز . فعز ذلك على هؤلاء الضباط وعلى سردار الجيش المصرى كتشنر ، واطهروا امتعاضهم لكن الخديو بعد أن عرف من سرداره بامتعاض الضباط عز عليه أن يغير رأيه وتمسك بحقه كرئيس أعلى للجيش له أن يبدى ملاحظاته التى يراها لمصلحة الجيش نفسه ولمصلحة بلاده . ولم يلبث كتشنر ان طير خبر الحادث الى اللورد كرومر في القاهرة وكانت علاقته بالخديو متوترة فقرر أن ينتقم منه ويستتدله وفوجيء الخديو في رجوعه عند رسو يخفه في جرجا بحضور رياض باشا رئيس النظار ومعه بطرس غالى باشا وزير المالية ، وأبدى للخديو غضب اللورد كرومر وأنه أخبرهما أن يطليا الى الخديو تقديم الاعتذار والثناء على الضباط الانجليز والا فانه يعزله وتمسك الشاب بحقه كحاكم للبلاد ، ولم يشفع لدى الانجليز برقية أرسلها رياض باشا الى وزير خارجية بريطانيا يثوه فيها ببساطة المسألة وان الخديو لا ينكر ما قام به الضباط الانجليز من اعمال تستوجب الثناء . لم تكف انجلترا بتلك البرقية ، وتركت اللورد

كرومر يشدد في طلباته ويعنف ، حتى اذا وصل الخديو الى القيوم ومعه رياض باشا وغيره منع من مواصلة السفر الى القاهرة الا اذا اعتذر ، وكان من ارادت سلطة الاحتلال (١٤) ، واعلن الخديو سروره بنظام الجيش المصري كله وثناءه على جميع الضباط الانجليز ونشر هذا في الجرائد الأجنبية والعربية ، وبذلك كفر الخديو عما اعتبروه اساءة لهم ، وسمحوا بمواصلة السفر وبخول القاهرة بعد ان تمت المذلة التي ارادوها لشاب يناوئ احتلالهم ويعارض سلطاتهم .

معاونة الخديو لمصطفى كامل :

ورغم ذلك فقد استمر الخديوي في معارضته وساعد فيما بعد مصطفى كامل ، وكان هذا يحرك بخطبه الشعور الوطني في مصر ، ويسافر الى أوروبا حيث ينادي باستقلال بلاده ويطالب بجلاء المحتلين ، ويتصل بكثير من كبار الفرنسيين ومنهم سيدة ذات مقام ملحوظ هي مدام جولييت آدم وكانت فرنسا في ذلك الوقت هي العدو اللدود لاحتلال الانجليز مصر بعد ان رفضت الاشتراك معهم في غزوها حين دعت اليه خشية التورط في اعمال حربية بعد ان انهكتها حرب السبعين وفضلت الاحتفاظ بقواتها في اراضيها خيفة ان تنقض عليها المانيا على غرة .

وكان من اثر التناقص بين فرنسا وانجلترا ان قام رجال من الفرنسيين مثل بلونكل وغيره ينامضون الاحتلال ويوزرون مصر ، فالتهب شعور المصريين ودوت سمعة مصطفى كامل وانشأ الحزب الوطني وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والانجليزية والفرنسية باسم « اللواء المصري » . واشتد نضاله وكفاحه حتى حاز ثقة المصريين وانفرد حزبه بتأييد جميع المثقفين - ولو لم ينضموا رسميا اليه - اعتقادا منهم انه الهيئة الوحيدة التي تدافع باخلاص عن الوطن .

(١٤) أرسل الخديوي برقية الى كرومر بالاعتذار وهذا نصها :

« قيل ان ابرح الوجه القبلي عثلا الى مصر يهمني ان اكرر عظيم اهتمامي ووافر انطباعي نحو الجيش الذي تفقدته في الحدود ويهمني كذلك ان أثبت عظيم الامتنان الذي قد عبرت لك عنه بشأن حسن نظامه وتربيته وديروقتي ان اعني الضباط سواء المصريون والانكليز الذين يقودونه وان اشاهد الخدم التي اداها الضباط الانكليز في جيشي وادجوك يا سردار ان تبلغ هذا للضباط والجنود » (عباس حلمي)
(محمد فريد : مخطوطة تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ مصرية ، حوادث ١٨٩٤) ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

الاتفاق الودى :

ومما زاد في كراهية الاحتلال وأوجد اليأس في نفوس كثير من المصريين ، ذلك الاتفاق الذى تم بين إنجلترا وفرنسا ١٩٠٤ وسمى بالاتفاق الودى ، ومفاده ان تكف فرنسا عن معارضة إنجلترا في مصر وتسكت إنجلترا على اطلاق فرنسا يدها في مراكش فان هذا الاتفاق قوى مركز إنجلترا ومنع فرنسا من مناهضة احتلالها لمصر ، وأتاح لفرنسا فرصة تنفيذ اغراضها الاستعمارية في مراكش فأحتلت أراضيه وانهى الأمر بإعلان الحماية الفرنسية على مراكش ١٩١٢ .

حادث دنشواى :

على ان الاتفاق الودى المذكور لم يؤثر في نشاط مصطفى كامل ومن معه ، وظل هذا الزعيم يسير في جهاده الوطنى الى ان حدثت مأساة دنشواى ١٢ يونيو سنة ١٩٠٦ وخلاصتها ان فرقة من جنود الانجليز كانت تمر بالقرى وراق لبعض أفرادها ان يصطادوا الحمام بينادقهم من أبراج قرية دنشواى^(١٥) ، ولا يخفى ان الحمام المستأنس يعتبر ثروة خاصة لبعض الفلاحين فضلا عن ان سيد الحمام بالأعيرة النارية يعرض المنازل والأجران للحريق ، وقد جرحت امرأة واشتعلت النار في أحد الأجران ، وثار سكان القرية لهذا الاعتداء الصارخ ، فكانت مطاردة أو شبه مطاردة بين الفلاحين والجنود الانجليز ، مات فيها ضابط انجليزى من اثر ضربة الشمس ، فأعتبر الانجليز هذا العمل من الفلاحين امانة للجيش البريطانى واعتداء عليه مع ان الطبيب الانجليزى اثبت في تقريره ان وفاة الضابط كانت بضرية الشمس لا من أية آلة حادة .

ورغم ذلك انشئت محكمة خاصة لمعاقبة اولئك الفلاحين الذين اجترأوا على مطاردة المعتدين وتآلفت هذه المحكمة المخصوصة بريامة المرحوم بطرس غالى باشا وعضوية بعض الانجليز والمرحوم أحمد فتى زغلول ، وقبل ان تصدر احكامها نصبت المشائق في القرية امام بيوت المتهمين ، ثم صدر الحكم بصفة مستعجلة بشنق أربعة امام بيوتهم وبجلد آخرين ، فكان العويل والبصراخ وكانت القصة التى ليس بعدها قصة .

وانتهز مصطفى كامل الفرصة وذهب الى اوربوا وجعل يخطب في الناس وينتد بهذا الظلم الفادح والجبروت الذى ليس بعده جبروت وينشر في المسحف الفرنسية والانجليزية وغيرها كل ما يتعلق بهذه الفضيحة

(١٥) احدى قرى محافظة النوبية .

السياسية ويفيض في شرح المظالم البشعة التي ارتكبها الانجليز والقسوة البالغة والتنكيل بالفلاحين ، حتى ضج الرأي العام هناك واشماز من هذه الفظائع . وكانت النتيجة اقالة لورد كرومر بسبب ما ارتكب ، وأخرج من مصر في أول ابريل ١٩٠٧ فعم المصريين قرح شامل وعين مكانه مسير « النون جورست » واتخذت انجلترا سياسة جديدة أساسها اللين والمهادنة والتقارب بين هذا العميد الجديد وبين الخديو عباس .

المهادنة مع مسير جورست :

باعد بين الشعب والخديو تهادنه مع مسير جورست خلف كرومر ، واتفاقه معه على التعاون في ادارة البلاد . ومعنى اوضح رضى الخديو بعدم عرقلة مطالب الانجليز مقابل اغضائهم النظر عن بعض تصرفاته . فلم يكن من مصطفى كامل ازاء ذلك سوى ان ارسل الى الخديو بما يفيد قطع الصلة به (١٦) .

بيع الرتب والنياشين :

انتشرت شائعات لم تلبث ان تاكبت ان الخديو يبيع الرتب والنياشين وانه ياتي اعمالا يبتغى بها منفعة الخاصة . فامتعض المصريون ولم يفتقر له الشعب بيع الرتب والنياشين رغم ما قيل من انه كان ينفق هذه الاموال على الحركة الوطنية .

بعض اثار الاحتلال :

الحق ان الاستعمار البريطاني لم يترك عملا يؤلم المصريين الا قام به ، فقد كان اللورد كرومر - من آن لآخر - يرمينا بما يؤلنا قبيل كل عيد اسلامي ، ويتخذ اجراءات غريبة تولد الحزن في نفوسنا وكان المتعلمون هم اكثر الناس امتعاضا لهذه الاجراءات . وبينما كانت السياسة الاستعمارية تنامي بنشر العدل ، وتدعى ان الانجليز هم حماة اصحاب الجلايب الزرقاء ضد الظلم والاستبداد ، كان المعتمد البريطاني في العاصمة هو الحاكم بامرهم ، كما كان المستشارون في الوزارات والمفتشون في الاريات والمهيمنون في المصالح وفي الجيش كلهم من الانجليز ، وما كان لمصري اى اثر فعال في ادارة بلاده وتوجيهها وجهة قومية حتى ان المنير

١٦٧ يذكر الرافعي ان خطاب مصطفى كامل الى الخديو بما يفيد قطع صلته به كان في ٢٤ اكتوبر ١٩٠٤ . انظر نفس الخطاب ملحق رقم (١) ص ٢٠٨ .

في مديريته وصاحب أكبر مركز فيها عندما كان يسمع بقدم مفتش انجليزي يهرع ومعه الوكيل والحكماء وجنود البوليس لاستقباله على رصيف الحطة . ولم يثن على هذا التقليد - فيا أعلم - سوى المرحوم عدلى يكن . وكان مديرا لاحدى مديريات الوجه البحرى وتربى تربية غربية دفعته الى نيل هذا السلوك . ولا ننكر ان الانجليز عملوا على حفظ النظام وتحسين الرى لكنهم حرصوا كذلك على تنفيذ امرين هامين هما : الحيلولة دون انتشار التعليم ودون ازدهار الصناعة والتجارة بين المصريين .

معارضة التعليم في مصر :

ففى التعليم عندما سعى المصريون في زيادة عدد المدارس العالية وانشاء جامعة ، صرح لورد كرومر ان التعليم العالى غير ضرورى للبلاد وان الأفضل انشاء كتاتيب تكفى لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن . وحجتهم في ذلك ان الغرض من المدارس يجب ان يكون تخريج موظفين كافين للعمل في الوزارات والمصالح . ويكفى للدلالة على اتجاه سيااسة الاحتلال الى عرقلة التعليم ان الانجليز عندما احتلوا مصر ١٨٨٢ كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٨٥٪ وبعد خمس وأربعين سنة من احتلالهم وطبق احصاء ١٩٢٧ كانت نسبة المتعلمين ٨٣٪ وهذا دليل قاطع على شدة حرص المستعمر في عرقلة بقطة الأمة وتقدمها ليستقر امر الاحتلال .

ولما تمتعت مصر ببعض الحرية بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أمكنها ان تتوسع في انشاء المدارس والجامعات فوصلت نسبة المتعلمين في ١٩٥٥ الى ٢٨ سنة الى ما يقرب من ٣٠٪ رغم استمرار زيادة السكان .

مناهضة الصناعة والتجارة :

اما عن الصناعة والتجارة فيكفى لمعرفة هدف الاحتلال منهما ان بعض المصريين فكروا لأول مرة في انشاء مصنع ميكانيكى لنسج القطن ، يكون نواة لمصانع اخرى لأن مصر هي بلاد القطن ، وعملت الدعاية اللازمة ، وتكونت شركة برأس مال كبير وانشأت مصنعا واشترت آلاته ومعداته من انجلترا وبدأ عمله وبعد قليل رأت سلطة الاحتلال ان هذه البقطة الصناعية فيها خطر على مصانع « لانكشير » وعلى المنسوجات التي ترد منها ، وخشيت مزاحمة مصنع مصرى يعمل فيه عمال بأجر زهيد، فأرغموا الخديو بعد نحو ثلاث سنوات من قيام المصنع على اصدار

ذكرتو في ١٣ ابريل ١٩٠١ (١٧) يقضى بأن يدفع المصنع عن منتجاته ضريبة تساوى الضريبة الجمركية المقررة على المنسوجات الواردة من الخارج ونجم عن هذا الاجراء الغريب ان تعطل المصنع وبيعت الآلة بأبخس الأثمان لرجل من اعيان الاسكندرية اسمه راسم بك نقلها الى تركيا وأقام بها مصنعا هناك ولم يقم في مصر بعد ذلك مصنع لتسيج القطن المصرى الا بعد الثورة المصرية ١٩١٩ ، وبعد أن أنشأ المرحوم طلعت حرب باشا بنك مصر ثم أنشأ مصنع المحلة الكبرى وبعده أنشئت مصانع أخرى .

وها قد بدأ تصنيع البلاد وكثرت المصانع المتنوعة . وأملنا أن تصبح مصر بلادا صناعية يفضل ما بها من معادن أهمها الحديد ، ويفضل الكهرباء المولدة من مساقط المياه والتي تستخدم في صهر الحديد وصنع الخصبات للمزارع المصرية . ولا يفوتنا أن نذكر ان مصر لا يمكنها ان تحتفظ بقوتها وترفع اقتصادياتها بغير التصنيع ، لأنها اكتظت بالسكان وضائق أراضيها الزراعية ويكفى أن تعلم أن الفرد فيها لا ينال الآن أكثر من ربع فدان من الأراضي المنزوعة أن وزعت على السكان . وفوق ذلك فإن الاحصاءات تدل على أن مصر من أكثر بلدان العالم تناسلا وربما كانت أكثرها جميعا ، وأن عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة ، فإذا كنا الآن نحو ٢٢ مليوناً فانتا نصبح بعد خمسين سنة أكثر من ٤٦ مليوناً، فكيف يمكن تغذية أبنائنا ورفع مستواهم بدون المبادرة بنشر الصناعة والتجارة وتوسيع رقعة الأراضي المنزوعة ؟ ان بريطانيا العظمى ذاتها لا يكفي انتاجها الزراعى السنوى أبناءها أكثر من سبعة أسابيع كما يقولون ، لكنها تعتمد على صناعاتها وتجارتها وبواخرها الكثيرة ، وتجنس من وراء ذلك مكاسب ومغانم تمكنها من تغذية أبنائها والاتفاق على جيوشها واساطيلها . وهذا مثل يرينا كيف ان الأمم تحفظ كيائها وكرامتها وقوتها بفضل العلم والصناعة والتجارة .

طلب مد أجل امتياز قناة السويس :

كان لتنفيذ حكم محكمة دنشواى المخصوصة ، وللأحداث التى سبقته، أعظم الأثر في نفوس المصريين وفي ازدياد كراميتهم للاحتلال الانجليزى . حتى أتت سنة ١٩٠٩ وفيها لمست شركة قناة السويس حاجة الحكومة الى المال ، فأبنت استعدادها لدفع أربعة ملايين من الجنيهات مقابل مد أجل

(١٧) صدر الذكريتو في ١٧ ابريل ١٩٠١ : انظر نصه بالحق رقم (٢)

الامتياز اربعين سنة - ومدة الامتياز ٩٩ سنة تنتهى في سنة (١٩٦٨) (١٨) - وكان بعض النظار في ذلك الحين يعارضون مد أجل الامتياز وفي مقدمتهم حسين رشدي باشا وسعد زغلول ومحمد سعيد باشا . ولكن الشائعات تواترت بأن المعتمد البريطاني « سير جورست » وبطرس باشا غالى ناظر للنظار كانوا يميلان الى مد الامتياز . فساد القلق الناس حتى وصل الأمر الى أن اعتدى الشاب ابراهيم ناصف الورداني على بطرس باشا وهو يغادر الوزارة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ والمحدثات جارية في موضوع مد امتياز الشركة .

وتحت ضغط الرأي العام، واشتداد المعارضة من رجال الحزب الوطني واقطاب حزب الأمة ، رُئي أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية - وكانت قائمة في ذاك الوقت - وأن يكون رأيها قاطعا في هذا الموضوع الخطير مع أن هذه الجمعية لم يكن لها رأى قطعى في أى امر طبق قانونها النظامى . وسعت الحكومة في اقناع العميد البريطانى والمستشار المالى وغيرهما لاعطاء هذا الحق القطعى للجمعية العمومية بطريق الاستثناء ، تهدئة للنفس ، وكان هذا رأى الخديو عباس أيضا ، حتى اقتنعت الحكومة الانجليزية ، واباحت عرض الأمر على الجمعية العمومية لتقضى فيه بما تشاء ، واشترط سير جورست العميد البريطانى أن يدافع سعد زغلول باشا عن مد الأجل نائبا عن الحكومة المصرية امام الجمعية العمومية .

ولقد أدهش الشعب قبول سعد باشا الدفاع عن مد أجل هذا الامتياز لما كانوا يعلمونه من أنه كان من فريق النظار المعارضين لمد الامتياز .

انعقدت الجمعية العمومية واطلعت على التقارير المقدمة لها ، وبعث المناقشة اصدرت قرارها بالاجماع في ٧ ابريل ١٩١٠ برفض المشروع فكان لهذا القرار رنة فرح عامة ، وعدلت الحكومة بذلك عن اتمام الاتفاق .

المؤتمر القبطى :

على أن المصريين لم ينجحوا في مقاومة مشروع مد امتياز قناة السويس فحسب ، بل نجحوا كذلك في مقاومة حركة داخلية دبرها المحتلون

(١٨) قدم المستشار المالى البريطانى في الحكومة المصرية مشروعا بمد أجل الامتياز الممنوح لشركة القناة حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٨ . وتضمن الاتفاق القترح انه في المدة من أول يناير ١٩٦٩ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ يقسم ساق الأرباح بين الحكومة المصرية وبين الشركة . لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخاص بقضية مد امتياز قناة السويس من ص ٧٨ الى ص ٨٤ في كتاب : مصطفى النحاس جبر : مرجع سابق) .

للتفرقة بين افراد الأمة ، الا وهى قيام مؤتمر قبلى يطالب بامتيازات خاصة كثيرة للأقباط . فهذه الفكرة الخطرة عارضها بطرس غالى باشا نفسه فى حياته كما عارضها المسلمون وفريق من الأقباط وكنت أنا والنكتور احمد السعيد نبث الدعاية فى أسيوط ضد هذا المؤتمر لكن السياسة الاستعمارية تغلبت وصرح بانعقاده فى بنتر أسيوط وانعقد فعلا فى ابريل ١٩١١ . وكان أبرز زعماء حركة انعقاد المؤتمر الأستاذ اخنوخ فانوس المحامى ومطران أسيوط ويشرى حنا بك ، وأولهم كان المحرك الأول وكان قد تعلم فى الجامعة الأمريكية ببيروت مع اصحاب « المقطم » وظل صديقا لهم طول حياته والمعروف ان اصحاب المقطم كانوا فى جريبتهم الناطقين بلسان دار المعتمد البريطانى لذلك اعتقد الناس ان هذه حركة سياسية استعمارية الغرض منها شطو الأمة شطرين متخاصمين تنفيذا للمبدأ الاستعمارى المعروف « فرق تسد » .

المؤتمر المصرى :

وترتب على حركة المؤتمر القبطى قيام مؤتمر من المسلمين باسم « المؤتمر المصرى » كانت لجانته تجتمع فى منزل رئيسه المرحوم مصطفى رياض باشا ناظر النظار السابق ، وكنت من اعضائها ثم انعقد المؤتمر فى اواخر ابريل واول ماير ١٩١١ فى محل «روكسى» بمصر الجديدة وكان يدعى « لونا بارك » وكنت من خطبائه وكان الغرض منه الرد على ما قاله زعماء المؤتمر القبطى وتهدة الحال واحمد الله ان خمدت هذه الفتنة وانتهى امرها ونجت البلاد من شرها .

ايطاليا وفتح ليبيا :

فى اواخر ١٩١١ - ومصر تحت الاحتلال وتحت السيادة التركية الاسمية عن لاطاليا ان تتملك طرابلس الغرب وتنتزعها من تركيا الضعيفة فهاجمت بقواتها البرية والبحرية هذا القطر العربى المجاور لنا ، واضطرت الحكومة المصرية تحت ضغط الاحتلال ان تقف موقف الحياد ، بيد انها لم تستطع ان تحول بين المصريين وبين معاونتهم للطرابلسيين بالمال والنخبة والمؤن . وكان شعور المصريين عاريا ازاء طرابلس ضد ايطاليا . وقد طاف بلاد القطر الاميران عمر طوسون ويوسف كمال ومعهما كثير من المصريين لجمع التبرعات والمساعدات . ولم تقو تركيا طبعاً على صد العدوان وضاعت طرابلس وسقطت فى ايدي الايطاليين وقتل من قتل من

المجاهدين الطرابلسيين ومن المتطوعين المصريين مما هو مذكور في كتب التاريخ .

والذى يعلق بذهنى وأريد أن أسطره هنا أمر له مغزاه ذلك أن كبراء العائلة الحاكمة اظهروا من النشاط ما اظهروا وجمعوا من المصريين ما جمعوا وهؤلاء بذلوا عن سخاء واريحية - ثم جاءت الأحداث أخيرا بحرب فلسطين وانقضاض الصهيونيين على العرب لانتزاع بلادهم وأموالهم وطردهم من ديارهم ، ومع ذلك لم يقم واحد من أفراد العائلة المالكة نرى الثروات الطائلة بالتبرع للفلسطينيين بشيء من المال أو المؤن ، بل لم يتكرم أحد منهم بكلمة عطف واحدة ، وسبب ذلك أن طرابلس كانت تابعة لتركيا أما فلسطين فقد انفصلت عنها بعد الحرب العالمية الأولى كباقي البلاد العربية ومن هذا نفهم أن دفاع الأمراء عن طرابلس لم يكن دفاعا عن العرب وإنما كان دفاعا عن مصلحة تركيا أما العرب فامرهم لا يهم الأمراء في كثير أو قليل .

ومما اثر في نفوس المصريين وياعد بينهم وبين الأسرة الحاكمة حتى كرهوها أن أفراد هذه الأسرة كانوا يتكلمون فيما بينهم سواء في مجتمعاتهم أو دورهم اما باللغة التركية أو اللغة الفرنسية وما كانوا يحترمون لغة البلاد ولا يودون التخاطب بها الا عند الضرورة . وكان الأمير منهم أو النبيل يخاطب أكبر مصري بأنفة وعظمة ويعتبر ذلك تفضلا منه على المصري وكانوا يعاملون بعضهم بشيء غير قليل من العنجهية وكان بعضهم يضرب الفلاحين وما كانوا يتبرعون بشيء للمنافع العامة فلم يسمع أن أحدهم قام بنبذة عائلات داهمها الدهر بقسوة . كما لم نسمع أنهم افتتحوا مدارس أو معاهد أو مستشفيات وغاية ما فهمه المصريون أن القليل النادر منهم من سيدات أو رجال أقاموا بعض مساجد واعتقادى أن ذلك كان رغبة في تخليد ذكراهم وربما كان أيضا طلبا لمغفرة الله عن سيئات ارتكبوها .

سكة حديد مريوط :

نذكرنا ان المصريين احبوا الخديو في سنوات حكمه الأولى ولكنهم بعد ذلك سخطوا على تصرفاته وكرهوه ومما زاد في سخطهم عليه بيعه الرتب والنياشين كما ذكرنا ورفعته بذلك مراكز اشخاص غير جديرين بالتكريم والتعظيم وقد بلغ شرهه تشييل المسجونين وجنود حرسه وموسيقاه في ردم وتمهيد أرض المنتزه بالاسكندرية وغيرها من املاكه كما سخرهم في اراض بجهة مريوط كما ساق الحكومة الى مساعدته في انشاء

سكة حديد مربوط وكانت خاصة به ثم فكر في ١٩١٢ في بيعها الى شركة ايطالية لتمدها الى جهة السلوم بعد ان سيطرت ايطاليا على ليبيا ، ويعمى آخر ان منفعة الشخصية كانت هي الدافع له على بيع سكة حديد مربوط الى الايطاليين مع ما في ذلك من التهديد الاقتصادى والحربى لمصر . ويتناول هذا التصرف اراضى تلك السكة وهى غير مملوكة للخديو بل هى ملك الدولة المصرية . فلما تعاقد عباس على بيعها الى شركة ايطالية اعترض اللورد كيتشنر على هذا التصرف المشين وكانت النتيجة ان رضى الخديو وسعى في بيعها للحكومة المصرية وتمت الصفقة وامتلكت الحكومة المصرية السكة الحديد وانواتها بمبلغ كبير .

التهائن بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح :

انذكر انى وقت ان كنت عضوا بمجلس ادارة الحزب الوطنى ذهبت الى الاسكندرية ايام الصيف لقضاء فترة استجم فيها هناك وكان ذلك قبل عيد من الأعياد الرسمية التى لها تشريفات وقابلى المرحوم سعيد ذو الفقار باشا سر تشريفاتى الخديو ، واخبرنى بضرورة حضورى فى رأس التين لأداء واجب التهئة بالعيد الذى سيكون بعد يومين . فاعتذرت مجيبا بانى حضرت من اسبوط للاصطياف ولم يكن معى طبعيا بدنة تشريفية . لكنه اصر على حضورى واخطرني بان هذا بأمر من سمو الخديو وكان ذلك ايام الخصومة بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح . وكنا نحن رجال الحزب الوطنى قد قاطعنا السراى فى مقابلات او تشريفات وكان الطعن مستمرا بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى ولما شدد سعيد ذو الفقار باشا والحف فى الطلب وتكلمت مع بعض رجال الحزب الوطنى الذين كانوا وقت ذاك فى الثغر وكان سعيد باشا قد ألح على ان اشترى اسطنبوليتا^(١) وما يلزم ارتداه لحضور السراى من أى محل تجارى يبيع الملابس الجاهزة وقد ارتأيت ان اشترى فعلا الملابس الضرورية حتى اكون فى التشريفه وأسمع ما يريد الخديو من هذه المقابلة الفجائية وقد اخبرنى سعيد باشا انى لن اكون مع طائفة من الناس محامين كانوا

(١٦) عبارة من زى رسمى كان يرتديه الوزراء وكبار موظفى الدولة ، وكان يطلق عليه ايضا « الاسطبولى » . وقد حل محل القفطان كرداء رسمى فى اوائل حكم سعيد باشا الذى كان اول الولاة الذين تطلعو على الطريقة الأوروبية ، والذى كانت تستويه مظاهر العادات والتقاليد الأوروبية حتى انه بدأ يدخلها فى بلاطه وفى دوائر الطبقة الأرستقراطية بوجه عام .

(جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٦٨ - ١٨٨٢ ، ترجمة -

د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٧٦ ، ص ١٥١) -

أو أعيانا وإننى ساقابل الخديوى منفردا بعد مقابلة العلماء له وقبل دخول رجال الاكليروس •

ذهبت الى السراى وكان الخديو وقتئذ على خلاف مع الانجليز ، وقابلته وحدى بعد أن خرج العلماء فاستقبلنى أحسن استقبال ثم عرض ما كان يريد قوله وهو رغبته فى الا تتطاحن الأحزاب بتلك الشستائم المتبادلة بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى وأنه ييفى بذلك اتفاق المصريين حتى يكون الجميع جبهة واحدة ضد الانجليز المحتلين فأجبته - وقد يرمى بكلامه الى شىء من المسئولية على جرائد الحزب الوطنى - بأن رجال الحزب لا يفكرون فى الطعن إنما هم يريدون على مطاعن توجهها اليهم جريدة المؤيد وإنى مقتنع بأن جريدة المؤيد لو امتنعت عن الطعن فإن جرائد الحزب الوطنى تمتنع طبعاً عن الرد • وأرجو الله أن يقطع المؤيد عن مملكه • وفى ذلك كانت اشارة منى تشعير الخديو بأن فى مكنته أن يأمر الشيخ على يوسف بذلك ، فسكت الخديو ثم قال ان شاء الله ونرجو منه التوفيق • ثم خرجت من حضرته وكانت النتيجة أن امتنعت جريدة المؤيد من غد يوم التشريفه عن السبب والطعن وامتنعت بذلك جرائد الحزب الوطنى عن الطعن فى المؤيد وصاحبه وانتهت هذه المسألة بما أَرْضَانَا جميعاً •

تأليف الوفد المصرى

أعلنت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤ ونظراً لأن تركيا دخلت الحرب مع المانيا ضد انجلترا فقباعلنت هذه الحماية على مصر وانتقال حقوق تركيا اليها ، واقامت الأمير حسين كامل سلطاناً باعتباره اكبر افراد العائلة الخديوية وهو عم الخديوى عباس الثانى •

استمرت الحرب سنوات كابد فيها المصريون ما كابدوا من جور المحتلين وأخذهم الناس بالفقر بدعوى التطوع ، واستيلاء السلطة العسكرية على محصولات البلاد ، وضغط الموظفين الانجليز على الشعب ضغطاً شديداً وسجن كثير من المصريين بدعوى أنهم قد يناوئون الاحتلال ويعرقلون تصرفاته التعسفية •

وفى تلك السنوات كنت قد نقلت سكتى الى القاهرة اثر انتخابى عضواً بالجمعية التشريعية ، وكثر اتصالى بسعد زغلول باشا بسبب اشتراكنا فى العمل واتفاقنا فى مبدأ المعارضة بالجمعية ، فلما أوقفت أعمالها صرت أنا وبعض أعضائها نتردد على منزله من أن لآخر نتداول الآراء ونتتبع الأخبار وكان منها أن الدكتور ولسمن رئيس جمهورية الولايات

المتحدة قد أعلن مبادئه الأربعة عشر التي تنص على مساواة الأمم كبيرها وصغيرها وحققها في الحرية وتقرير المصير واعتبر الناس تلك المبادئ انجيلا بين المتحاربين وعهدا صريحا بين المتحالفين ومنهم انجلترا التي صرح رئيس وزرائها مستر لويد جورج علنا باعترافه هذه المبادئ وبأن بلاده تلتزمها بعد انتهاء الحرب .

وكان لإعلان هذه المبادئ اثرها العميق في العالم كله ، وساد الاعتقاد بأنها كانت السبب الأكبر في نهو الحرب لتأثيرها في الامبراطوريتين الألمانية والنمساوية ، وفي جيوشهما أيضا ، وانتهى الأمر بتسليم ألمانيا والنمسا رغبة في حقن الدماء وأملا في أن تسود مبادئه ولحسن تصرفات الدول جمعاء وأن تتحقق حرية الأمم بحيث تكون نتيجة الحرب لا غالب ولا مغلوب ولا منتصر ولا مهزوم .

تلك كانت أيضا عقيدة الأمة المصرية وقت أن وضعت الحرب أوزارها وأعلن للناس تسليم حكومات ألمانيا وحليفاتها وأنه ستبرم معاهدة الهدنة بعد أيام قليلة .

خطر ببالي أمام هذه الاعتبارات أن أقابل سعد باشا ، فذهبت الى منزله يوم ٨ نوفمبر ١٩١٨ ولما لم أجده كررت الزيارة في اليوم التالي فالتقيت به وقلت له ان الحرب قد انتهت بظفر انجلترا وحلفائها وان الهدنة ستعلن عما قليل وقد أعلن ولسن مبادئه ، كما أعلن لويد جورج تأييد هذه المبادئ وان علينا واجبا كاعضاء في الجمعية التشريعية وكتواب عن الأمة نحو هذه الأمة ، وانت كوكيل منتخب عن الجمعية التشريعية أصبح واجبك أكبر من واجبنا فما الذي نعمله ؟

فسألني سعد ، وما الذي ينبغي أن نعمله ؟ فأجبت ان الفكرة فيما يجب أن يعمل - أي في الوسيلة - لم تتبلور في ذهني ولكن المحقق هو ان من الواجب علينا عمل شيء لمصلحة بلادنا بتكوين جمعية مثلا تسمى في تحقيق ما تصبو اليه البلاد اعتمادا على المبادئ التي أعلنها ولسن ولازلت أكرر لك يا باشا انك المسئول الأول أمام الشعب فأجابني ان بعض اصدقائنا قد فكروا في هذا الأمر وانه يتداول معهم فيما ينبغي أن يعمل وعند اتفاقهم على الفكرة يخبرني بالنتيجة حتى نكون معا في العمل لتحقيقها كما انه سيخبرهم بمساعي . تركته على هذا الأمل ثم أعلنت الهدنة يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، وفي اليوم التالي أي في ١٢ نوفمبر ١٩١٨ مساء خاطبني سعد باشا بالتليفون وطلب الى الحضور الى منزله في الساعة

العاشرة من صباح يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٨ بعد أن تم الاتفاق بينه وبين
اصدقائه ولم ينجح لي باسمائهم .

ذهبت الى منزل سعد في الموعد المحدد فوجدت في مكتبه على شعراوى
باشا ومحمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك
وبعد تبادل التحية أخبرنى سعد باننا نحن الستة قد اصبحنا هيئة نسمى
فيما كنا جميعا قد فكرنا فيه ، وانهم اتفقوا على مقابلة عميد انجلترا في
مصر سير ونجت للمصاح لنا بالسفر لأوروبا حتى نكون على مقربة من
مؤتمر فرساي نعرض عليه قضية البلاد وانهم أرسلوا الى العميد يطلبون
مقابلته وانه حدد الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم لمقابلتهم بدار
الحماية اى بعد ساعة من وصولي اليهم ، وانهم اتفقوا على أن يذهب الى
دار الحماية كل من سعد وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وان يبقى
محمد محمود وأحمد لطفى السيد وأنا في دار سعد انتظارا لرجوعهم وأن
يعرضوا علينا بعد ذلك نتيجة المقابلة .

ولابد هنا من ذكر ملاحظة طريفة لفتت نظرى ، هي أن سعدا وزميليه
الذاهبين الى دار الحماية كانوا يلبسون الرنجات السوداء استعدادا
لمقابلة سير ونجت فجيت لهذا وقلت في نفسى ان العميد ليس ملكا حتى
يرتدى اخواننا لمقابلته لباسا رسميا ، وكثمت هذه الملاحظة ، وكان الوقت
لا يسمح لمناقشة مثل ذلك ولا أدري الى الآن من من الزملاء اقترح ارتداء
هذا اللباس .

ذهب الثلاثة الى دار المنسوب السامى وقابلوه ، ودارت بينه وبينهم
محادثة ثم رجعوا الينا وكلف عبد العزيز فهمى بتسجيل ما دار في المقابلة
في محضر نشرته الصحف وسجلته كتب التاريخ وهالك نص المحضر :

محضر ١٢ نوفمبر ١٩١٨

بدا سير ونجت الحديث بقوله :

« ان الصلح اقترب موعده وان العالم يفتق بعد غمرات الحرب التي
شغلته زمنا طويلا وان مصر سينالها خير كثير وان الله مع الصابرين
وان المصريين هم اقل الأمم تألما من اضرار الحرب، وانهم مع ذلك استفادوا
حنها اموالا طائلة وان عليهم ان يشكروا دولة بريطانيا العظمى التي كانت
سببا في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم » .

فاجابه سعد باشا : « ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداية ينكرونه لها مع الشكر . وخرج من ذلك الى القول بان الحرب كانت كحريق انطلقا ولم يبق الا تنظيف آثاره وانه يظن انه لا محل لسوالم الاحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن انفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاها اكثر من أربع سنين » .

فقال سير وجنت : « حقا انه ميل لازالة المراقبة المذكورة وانه تخاير فعلا مع القائد العام للجيش البريطانى في هذا الصدد . ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه بعد اتمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ويأمل الوصول الى ما يرضى » .

ثم استمر قائلا : « يجب على المصريين ان يطمئنوا ويصبروا ويعلموا انه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر الا خيرا » .

فقال سعد باشا : « ان الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق ان يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يمنع الآن من ان يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم » .

فقال وجنت : « يجب الا تتعجلوا ، وان تكونوا متبصرين في سلوككم فان المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة » .

فقال سعد باشا : « ان هذه العبارة مبهمه المعنى ولا افهم المراد منها » .

فقال : « اريد ان اقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » .

فقال سعد باشا : « لا استطيع الموافقة على ذلك ، فانى ان وافقت انكرت صفتى ، فانى منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من اقسام القاهرة ، وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كاتشنر في انتخابى ، وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك » .

فقال سير وجنت : « انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وامثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعلق ولا روية فاضرت مصر ولم تنفعها ، فما هى اغراض المصريين ؟ » .

فقال على شعراوي : باشا : « اننا نريد ان نكون اصدقاء للانجليز
صدافة الحر للحر لا العبد للحر » .

فقال سير ونجت : انى انتم تطلبون الاستقلال .

فقال سعد باشا : « ونحن له اهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال
كباقي الأمم المستقلة » .

فقال سير ونجت : « ولكن الطفل اذا اعطى من الغذاء ازيد مما يلزم
تخم » .

فقال عبد العزيز بك فهمى : « - نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم
جنايبكم ان الحزب الوطنى اتى من الحركات والكتابات بما اضر ولم يفد
فاقول لجنايبكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت
تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر ان طريقة الطلب التى سار عليها الحزب
الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى
كل جهة فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ
مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال التام ، قام جماعة
من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات واسسوا حزب الأمة
وانشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام
وطريقتهم اخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى وذلك معروف عند
الجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض
ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لمنا مبالغين فيه ، فان امتنا ارقى من
البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما
وحديثا » .

فقال سير ونجت : « ولكن نسبة الاميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلد
الذى ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما اظن » .

فقال عبد العزيز فهمى : « ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق
باستقلال الأمم فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق فى الاستقلال التام
وهى قائمة بذاتها ، وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثير
العدد وبلادهم غنية ، وبالأجملة فشرط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ،
ومن جهة نسبة الاميين للمتعلمين فهذه مسألة لا تدخل لها فى الاستقلال كما
قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد افراد قلائل ، فانى اعرف ان
لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند اهلها ثقة كبرى بحكومتها ، فارباب
الحكومة وهم افراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى

كثير من الأحوال لشدة ثقافتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم للعاملين ، وإنما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقيموا بإدارتها كما ينبغي ، وهى مستقلة استقلالاً تاماً ، ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم في كثير من الأحيان أن التعليم زاد في البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم إذا غذى بزيادة من اللازم فاسمحوا لى أن أقول أن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا التشبيه . بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحتمال عليهم أن يمرضوا من أنفسهم موقع دائه بل هو نفسه الذى يحس بالأم الداء ويرشد إليه ، فالمصري وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفقده في الاشتغال العمومية وفي القضاء وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورة لرقينا .

فقال سير ونجت : « اتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها » .

فقال عبد العزيز بك : ان معرفة ذلك راجعة للمستقبل ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب وهى نون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر اجبر بذلك » .

فقال سير ونجت : « قد كانت مصر عبداً لتركيا افتكون احط منها لو كانت عبداً لانجلترا » .

فقال شعراوي باشا : « قد اكون عبداً لرجل من الجعليين وقد اكون عبداً للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين لأن العبودية لا ارضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت نلها ، ونحن كما قدمت نريد أن تكون اصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد » .

فقال سير ونجت : « ولكن مركز مصر حريباً وجغرافياً يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا » .

فقال سعد باشا : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطيها ضماناً معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصحلة انجلترا فنعطيا ضماناً في طريقها للهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها نون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل تحالفها على غيرها ونقسم لها عند الاقتضاء ما تسليتمه المحالفة من الجنود » .

ثم قال على شعراوى باشا : « يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزي بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي » .

فقال سعد باشا : « نحن نعترف الآن ان انجلترا اقوى دولة في العالم وأوسعها حرية وأنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التي باشرت في مصر فنطلب باسم هذه المبادئ ان تجعلنا اصديقا وحلفاءها وحقا صداقة الحر للحر ، وأنا نتكلم بهذه المطالب معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة وعند الاقتضاء نساfer للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في انجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطالعا على أحوالها ان تساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

فقال سير ونجت : « قد سمعت أقوالكم واني اعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حيية ، فاني لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد وعلى كل فاني شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير فشكره الثلاثة على حسن مقابلته وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة » .

رجع الينا زملاؤنا الثلاثة ونكروا لنا طرفا مما جرى بينهم وبين سسير ونجت . وكلفنا عبد العزيز فهمي كتابة تقرير عما دار في هذه المقابلة وقررنا فوراً تأليف الوفد منا نحن الستة ، واختارنا سعد زغلول باشا رئيساً وعلى شعراوى باشا أميناً للصندوق ولما شرعنا في كتابة توكيل نعرضه على الشعب لتوقيعه حتى نصبح بذلك وكلاء عن الأمة ، عرضت على زملائي ضم عبد اللطيف المكباتي بك وكان معنا في المعارضة بالجمعية التشريعية فقبلوا بالإجماع ووضعنا اسمه معنا في التوكيل وانتبهنا في نفس يوم ١٢ من صياغة التوكيل ونصه بعد التعديلات التي أضيفت إليه هو :

« نحن الموقعين على هذا قد اتينا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد بك على وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ولهم ان يضموا اليهم من يختارونه في ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما طبقا لمبادئ العدل والانسانية التي ترفع بريطانيا العظمى وحلفاؤها رايها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

ويلاحظ ان سعد زغلول ما كان ينتمى لأحزاب وأن على شعراوى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد كانوا من حزب الأمة واتى وعبداللطيف المكياتى من الحزب الوطنى وأن عبد العزيز قهصى كان صديقاً حميماً لأعضاء حزب الأمة وكانوا جميعاً أعضاء فى الجمعية التشريعية عدا محمد محمود وأحمد لطفى السيد والآخر كان رئيس تحرير « الجريدة » لسان حزب الأمة .

ملاحظات على ما دار فى المقابلة :

وبالاطلاع على محضر الحديث الذى دار بين الثلاثة وبين سفير ونجت والذى سطره عبد العزيز قهصى وجاءنا به يوم ١٤ نوفمبر يحق لنا ان نبدى الملاحظات الآتية :

أولاً : ان ما فاه به على شعراوى كان رائئاً وجنيراً برجل وطنى شجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة الى أن يواجه سير ونجت بما لم يقله سواء رغم أنه لم يكن تعلم فى المدارس ورغم أنه كان غنياً واسع الثراء يضار كثيراً ان تعرض لبطش الاستعمار . وقد أصبحت كلماته المسجلة فى هذا التقرير درساً وطنياً خالداً يمجده به الناس تاريخه وذكره .

أما عبد العزيز قهصى بك فقد كان وطنياً وقانونياً يريد بعلمه ومعارفه ان يقنع سير ونجت بحق الأمة المصرية فى الاستقلال وينضجها سياسياً وأمليتها للحرية ، وكان كلامه قانونياً هادئاً يريد به السماح بالسفر كى نعرض قضيتنا على من نشاء فى انجلترا أو أمام مؤتمر الصلح فى فرساي ، ولم يقيد هو ولا على شعراوى الجريء أمتهم بأى قيد .

أما سعد زغلول باشا فإنه مع طلبه الاستقلال كزميله تطوع وعرض على المندوب السامى أمورا خطيرة دون أن يتفق مع زملائه ، ودون أن يكون له تفويض منهم، وقبل أن يحصل الوعد على توكيل من الأمة . فنذكر فى كلامه ما يأتى : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فإنا نعطئها ضماناً معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطئها ضماناً فى طريقها للهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل تحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » .

وقال فى موضع آخر « نحن نعترف الآن ان انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية . وأنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرت

في مصر فنطلب باسم هذه المبادئ ان تجعلنا اصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وانا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مخصصا لهذه الدولة العظيمة . وعند الاقتضاء نساغر للتكلم في شأنها مع ولاية الأمور في إنجلترا ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطالعا على أحوالها ان تساعدنا للحصول على هذه المطالب .

انظر كيف ان سعدا سمح لنفسه ان يعرض على المندوب السامي حتى إنجلترا احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ويعرض التحالف معها في دفاع مشترك تقدم فيه مصر مواردها ورجالها ونسى ان المندوب السامي لا شأن له في المفاوضات وأن مهمة الثلاثة تنحصر في طلب السماح بالصفر .

كنا قد قبلنا ان نضيف في التوكيل أسماء من نقبلهم معنا أعضاء فانضم إلينا بعد بضعة أيام اسماعيل صدقي باشا (٢٠) وحمد الباسل باشا وحسين واصف باشا وجورج خياط بك وأردنا ان نضم إلينا مرقص حنا بك فاعتذر لعدم امكانه ترك مكتبه كمحام ورشح لنا عوضا عنه الاستاذ ويسا واصف فقبلناه ، وهذا من جانبهم اقترح ضم واصف غالى بك - ابن المرحوم بطرس باشا غالى ناظر للنظار سابقا وكان يقيم في باريس إقامة تكاد تكون دائمة وهو انيب في اللغة الفرنسية وذو ثروة تمكنه من البقاء معنا في أوروبا فقبلنا منه ان يكتب اليه خطابا بذلك ثم جاءنا بعد أيام يخبرنا بان واصف غالى اجابه بقبوله العضوية مع العلم بان مبداه قد سبق له ان اعلنه في مجلة فرنسية اسمها « ميركوردى فرانس » وقد اطلعنا على هذه المجلة فاذا هو يعلن فيها المطالبة بالاستقلال الذاتي ويمه نقاش بيننا قبلنا عضويته على أمل تقيير رأيه واقناعه عند مقابلتنا له في باريس .

(٢٠) سياسي مصري وند بالاسكتلرية عام ١٨٧٥ . نال ليسانس الحقوق ١٨٩٤ وعمل موظفا بالحكومة اختير وزيرا للزراعة عام ١٩١٤ . اشترك في الحركة الوطنية ونفى مع سعد زقلول الى مالطة في مارس ١٩١٩ . سافر مع الوفد الى باريس واختلف مع امضائه . اشترك في مفاوضات عدلى - ثيرزون ١٩٢١ . عين وزيرا للمالية في وزارة ثروت عقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . اشترك في لجنة وضع دستور ١٩٢٣ . الف الوزارة يرثاسته عام ١٩٣٠ حيث ألغى دستور ١٩٢٣ وأصدر بدله دستور ١٩٣٠ كما الف حزبا سياسيا باسم حزب الشعب . رأس الوزارة مرة أخرى عام ١٩٤٦ حيث قاوض الحكومة البريطانية (مفاوضات صدقى - بيخ) . توفى عام ١٩٤٩ . (الرسومة العربية المبصرة - ص ١٦٠) .

وقد ارتأينا ايضاً ان يكون معنا الدكتور حافظ عفيفى والاستاذ مصطفى النحاس لأنهما ينتميان للحزب الوطنى ولو ان ثانيهما قاض بالمحاكم ، وانهما كثيرا الاختلاط بالأندية ويمكن ان ينتفع بهما فى الدعاية للوفد فى الأوساط التى يؤمنانها بين الشباب المثقف .

عندما بدأ تكوين الوفد قامت عقبة يتحتم تذليلها هى أن بعضهم وخاصة انصار الحزب الوطنى قد ارتأوا الاتصال بالأمير عمر طوسون لتكوين وفد يمثل البلاد فى مصر وأوروبا تحت رياسته وبدء فعلاً فى تكوينه بعد الاتفاق مع الأمير فحشينا مغبة حدوث انقسام ، وكان من مصلحة مصر ان يكون وقدها شعبيا خالصا حتى لا يظن انه مسوق بعضو من الأسرة المالكة فتكون رغبته مشوبة .

ويعد اخذ ورد بين وسطاء الطرفين عدل الأمير عمر طوسون عن رياسة وفد جديد ويظهر ان السلطان فؤاد كان له تأثير فى هذا العدول خيفة ان يساء به الظن من الانجليز .

انتهى امر هذه المسألة وانضم الينا من كانوا مع الأمير عمر طوسون ومنهم سينوت حنايك وعبد الخالق مذكور باشا .

مور حسين رشدى :

كان حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الوزراء وقد قبل الرياسة بعد ان كان نائباً عن الخديو عباس الثانى وقت غيابه فى الأستانة واستمر رئيسا للوزارة مع السلطان حسين وبعده مع السلطان فؤاد . وقد أفهمنى زملائى ان رشدى باشا أخبرهم قبل تكوين وفدنا انه اعتزم هو وعدلى يكن باشا الذهاب بصفة رسمية كوفد يمثل للحكومة المصرية الى انجلترا للمطالبة بحقوق البلاد وأنه أوعز اليهم بتكوين وفد يمثل الشعب المصرى للمطالبة امام عصبة الأمم وغيرها باستقلال مصر دون ان يكون بين الوفدين أى اتصال فيعتمد هو كممثل للحكومة على تشدد الوفد الشعبى فى طلب الاستقلال أملا فى ان ينال بهذا للتشدد أقصى ما يمكن ان يناله من مطالب البلاد - وكرر حسين رشدى هذا الطلب لسعد وزملائه ونجم عن هذا ان محمد محمود باشا وهو خارج من جلسة مجلس ائرة الجامعة المصرية القديمة ويصحبه سعد واطفى السيد وعبد العزيز فهمى وغيرهم استوقفهم بباب الجامعة ومد عصاه امامهم قائلاً اننا لا نمشى حتى نقرر نهائيا تكوين وفد للسفر الى أوروبا ثم ذهبوا الى منزل محمد محمود باشا

وبعد الاتفاق وتحديد يوم ١٢ نوفمبر للاجتماع بمنزل سعد اخبرنى سعد
زغلول بالتليفون بموافاقته في منزله كما قلت وتم تكوين الوفد يوم ١٢
نوفمبر كما تمت المقابلة مع المندوب السامي ثم تحرر التوكيل .

عقبـات :

تحرر التوكيل للوفد المصرى باسماء الستة كما قلنا ثم اضيفت اليه
اسماء من ضموا اليه واخذنا في توزيعه على الشعب وجمع التوقيعات من
سائر اقاليم القطر فانهاالت علينا التوكيلات وكانت ايام التوقيع اياما
مشهودة رفعت من معنويات الشعب وكانت مظاهرات وحركة دائمة وتطوع
الكثير للذهاب لجمع التوقيعات وما نشعر بعد قليل الا وقد صدر الامر
من وزارة الداخلية بمنع تداول التوكيل بحجة المحافظة على الأمن ومنع
حدوث شغب في البلاد فعجبنا كيف ان رشدى باشا وهو الموعز الحقيقى
بتكوين الوفد الشعبى هو الذى يمنع توقيع التوكيل بصفته وزيرا للداخلية
فوق كونه رئيس مجلس الوزراء فارسلنا اليه الخطاب الآتى :

القاهرة في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

اتشرف بان ارفع الى دولتكم ما يلى :

لا يخفى على دولتكم انه على اثر فوز مبادئ الحرية والعمل التى
جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها ، الفت مع جماعة من ثقافة
الامة ونوابها واصحاب الراى فيها وفدا لينوب عنها في التعبير عن راىها
في مستقبلها تطبيقا لتلك المبادئ السامية لذلك شرعنا في جمع هذا الرأى
بصيغة توكيل خاص فوق ما لكثير منا من النيابة العامة فاقبل الناس على
امضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما مع السكينة والهدوء . وهذا اقل مظهر
نعرفه من مظاهر الاعراب عن رآى امة في مصيرها .

لكنه قد اتصل بنا ان وزارة الداخلية قد امرت بالكف عن امضاء
هذه التوكيلات ، ونظرا الى ان هذا التصرف يمنع من ظهور الراى العام
في مصر على حقيقته فيتعطل بذلك اجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى
وشركائها ويحرم الامة المصرية من الانتفاع بهذا القصد الجليل .

التمس من دولتكم باسم الحرية والعمل ان تأمروا بترك الناس
وحريتهم يتمون عملهم المشروع . واذا كانت هناك ضرورة قصوى الجأت

الحكومة الى هذا المنع فانى اكون سعيدا لو كُنت تخبرنى بذلك حتى نكون على بصيرة من امرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات .

وفى انتظار الرد تفضلوا يا دولة الرئيس بقبول شكرى سلفا على تأييد مبادئ الحرية للشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم ،،

الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

ولما اطلع حسين رشدى على خطابنا هذا دهش وقال انه لا علم له بالمنع ولا يقبله ولكن البلاد محكومة بالانجليز تحت الاحكام العرفية وهو مستعد ان يخبرنا بذلك بصفة رسمية .

فكتبنا اليه خطابا آخر ... نصه :

القاهرة فى _____ (٢١)

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

الحاقا لما حررت لكم امس اتشرف باخبار دولتكم ان رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ماتم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب ملية . فالفت نظر دولتكم لهذه المعاملة التى يابها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر .

وتفضلوا بقبول احترامى

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

ويادر حسين رشدى باشا بتنفيذ ما وعد به وارسل الينا الخطاب
الرسمى الآتى :

(٢١) لم يرد فى الاصل تاريخ هذا الخطاب ، ولكن يتضح من رد حسين رشدى باشا على الخطابين ، ان تاريخ تحريره فى ١٩١٨/١١/٢٤ .

رياسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٢ و ٢٤ الجارى اتشرف باحاطتكم علما انه اذا كانت صدرت اوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين وبمصادرتها عند الاقتضاء . فانما كان ذلك لان القطر لا يزال تحت سلطة الاحكام العرفية ولان مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام %

تحريرا في ٢١ صفر ١٣٢٧

٢٤ نوفمبر ١٩١٨

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وكان الشعب مندفعاً لتوقيع التوكيلات سواء الموظفين وغيرهم ولما اشتد الضغط كان كثير من الناس يعضون توكيلاتهم سرا لنا وكان من شدة الضغط ان بعض رجال القضاء اتخذوا وسيلة اخرى هي ان يكتبوا مباشرة للسلطان خطابات تفيد التوكيل ومنها صورة الخطاب الآتى موقعا عليه من اربعة من كبار مستشاري محكمة الاستئناف .

يا صاحب العظمة

نتشرف نحن الموقعين على هذا بان نعلن لعظمتكم اشتراكنا مع كل مطالب بما فيه سعادة مصر واستقلالها بالطرق السلمية المشروعة ونلجأ لعظمتكم لتحقيق هذه الاماني %

راغب بدر - عبد الرحمن رضا - يوسف سليمان - محمد صالح

تباطات السلطة الانجليزية في السماح لنا بالسفر فارسلنا الى المنسوب السامي الخطاب الآتى :

القاهرة في ٢٩ نوفمبر ١٩١٨

الى صاحب الفخامة سير ريجنالد ونجت

المنسوب السامي لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

اتشرف بأن اعرض لفخامتكم انه قد تألف وفد برنامسى يقصد السفر الى انجلترا للمفاوضة مع اولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر وقد ارسلت لرئاسة الجيش الانجليزى بتاريخ ٢٠ الجارى خطابا التمسست فيه اعطائى انا وزملائى جوازات السفر فتفضلت السلطة العسكرية باجابتى فى اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فيه فى اقرب وقت ممكن . ولما كانت المهمة التى اخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بانجلترا من غير تأخير فقد حررنا امس طالبين النظر فى ملتسنا واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن انه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها اجابة طلبنا الى اليوم وانه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع الى اجابتنا الى موضوع طلبنا .

تلقاء هذه الاجابة ونظرا الى انه من الضرورى ان يكون وفدنا بلوندره قبل الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر جئنا بهذا راجين من فخامتكم ان تفضلوا باستعمال مالكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعا وفى الوقت المناسب .

وانا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم للعالم كثيرا من الامثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية اعتمادا يجعل لنا الثقة فى ان طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلا .

وانا فى انتظار اجابة ملتسنا نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل ٤

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

غورد لنا الرد من دار الحماية وهذا نصه

القاهرة في اول ديسمبر ١٩١٨

عزيزي زغلول باشا

كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باحاطتكم علما
بوصول خطابكم المؤرخ ٢٩ نوفمبر الماضى وبإخباركم ردا عليه بأن
فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط
لدى السلطة العسكرية في هذا الموضوع .

وأضيف الى ذلك أنكم ان كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص
كيفية الحكم في مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة
الملك وأعلنتها من قبل . فالأفضل ان مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى
فخامته . وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب ميلين شيتهم الذى أرسله
بناء على أمر حكومة جلالة الملك الى المرحوم السلطان حسين عند توليته
عرش مصر .

المخلص

(ج . س . سيمسون)

السكرتير الخاص بالنيابة

ولما كان خطاب السير ميلين شيتهم الى المرحوم السلطان حسين
عند توليته عرش مصر لا يحوى سوى استبقاء الحماية والعمل على رفاهية
مصر وغير ذلك من الألفاظ البراقة التى لا تحقق مطالب الأمة المصرية في
الاستقلال فقد أرسلنا الى المندوب السامى الخطاب التالى في ٢ ديسمبر
١٩١٨ وترجمته .

صاحب الفخامة سير فرانسيس ريجنالد ونجت

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

ياصاحب الفخامة

تشرفت باستلام الخطاب المؤرخ اولاً ديسمبر ١٩١٨ الصادر من
سكرتير جنابكم الخاص ردا على خطابى المؤرخ ٢٩ نوفمبر ١٩١٨ المختص
بجوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى .

ولقد ورد في هذا الخطاب ان فخامتكم مستعدون لقبول ما يقدم لكم
من الاقتراحات المكتوبة بشأن نظام الحكم في مصر بشرط ألا تكون غير
متفقة مع الخطة التى سبق ان رسمتها حكومة جلالة الملك وردا على هذا

لا يسعنى الا ان اصرح لجنايبكم بأنه لا يسوغ لى ولا لأحد من أعضاء الوفد ان يطلب طلبات غير مطابقة لمشئنة الأمة التى عبرت عنها بالتوكيلات المعطاة لنا وانى الفت نظر فخامتكم الى أن هذه التوكيلات التى اقبل عليها كثير من علىة القوم كأعضاء الجمعية التشريعية والهيئات النيابية الأخرى ما كانت الا لتستوعب أفراد الشعب لو لم تتداخل السلطات وتمنع تداولها وتصاويرها وان سفرنا الى انجلترا لم يكن الغرض منه الا مفاوضة رجال السياسة ونواب الأمة وغيرهم ممن يوجهون الرأى العام البريطانى الذى اليه ترجع الشئون الحكومية لأننا مقتنعون بان نجاح قضيتنا يتوقف جله على ما فطر عليه هذا الرأى العام من حب العدل والحرية والانتصاف للضعفاء .

من هذا ترون فخامتكم أنه يستحيل علينا أن ندرك غرضنا بواسطة تلبغات تقدم في مصر فقط مادامت القضية التى ندافع عنها يجب عرضها بادية ذى بدء على الرأى العام البريطانى وهو لا يمكنه أن يحيط علما بتفاصيلها الا من مصادرها الطبيعية أى من ممثلى الأمة المصرية . فعدم تمكننا من السفر يقضى على المهمة التى أخذنا على عاتقنا تنفيذها طوعا لمشئنة البلاد . على أنه من الصعب التوفيق بين منعنا من السفر وبين ما تقتضيه مبادئ الحرية والعدل التى فتحت بريطانيا العظمى وشركاؤها أبوابها لخير الإنسانية وتحقيق رغبات الشعوب .

وتفضلوا فخامتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

وازاء هذا التباطؤ في التصريح بسفر الوفد أرسل الوفد برقية بواسطة رئيسه في ٤ ديسمبر ١٩١٨ الى مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بالاحتجاج على منعنا من السفر وعلى منع تداول التوكيلات وهذه ترجمتها :

« صاحب السعادة مستر لويد جورج الوزير الأول لبريطانيا العظمى

دوننج ستريت . لندن

تحدث في مصر امور مخالفة لتقاليد الحرية والعدل التى هى شعار دولة بريطانيا العظمى وللنسياسة الحرة التى لازتم أماما لها الى حد أن

المصريين أصبحوا يتساءلون عما اذا كانت التصريحات التي ما فتىء سياسة المملكة يعلنونها كل يوم لا يعنى بها الا فريق من بنى الانسان دون فريق آخر اقل استحقاقا للرعاية .

هل تقبلون معانيتكم ان صوت امة بأسرها يخفت بينما ارجاء العالم تدوى بأصوات الأمم المطالبة بما لها من الحقوق ومن حرية التصرف في مستقبلها .

وهل امتكم العظيمة وهى خارجة تحمل اكاليل النصر من حرب لم تخض غمارها الا بدفاعا عن الحرية تقبل ان يفرس باسمها أنفذ سهم في قلب هذه الحرية .

ان مصر وهى عارفة بحقوقها وواجباتها رأت ان توقف بنفسها الرأى العام الانجليزى على حقيقة حالها وان تطلعه على مطالبها القومية مؤملة في عبلة تمام تحقيقها .

فالذين بيدهم السلطة لم يكفهم ان يمتنعوا تداول التوكيلات التى قصد بها تخويل الوفد المكون لهذا الغرض وهو الدفاع عن قضية مصر بل تجاوزوا ذلك الى وضع عراقيل في طريق هذا الوفد الى انجلترا .

وهذا امر يشبه ان يكون الغرض منه اقامة سد منيع بيننا وبين الرأى العام الانجليزى فيصبح عسيرا ان يقف على الحقائق من مصادرها الطبيعية .

فبالنيابة عن الوفد المصرى أرفع هذه التصرفات لنظركم السامى وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

تم إرسال الوفد في ٦ ديسمبر ١٩١٨ نداء الى معتمدى الدول الأجنبية بمصر (٢٢) احتجاجا على الخطة التى اتخذت من جانب انجلترا لمنعنا من السفر ولتم نشر التوكيلات وعلى كل قرار يتخذ بشأن مستقبل مصر دون اخذ رأى الأمة المصرية فيه وكان هذا النداء مذيلا بامضاءات جميع اعضاء الوفد المصرى . ثم توالت النداءات والبيانات ومنها برقيات من الوفد للدكتور واسن بياريى في ١٤ ديسمبر

(٢٢) انظر نص النداء بالملحق رقم (٢) ص ٢١٢ .

١٩١٨ و ٢٦ ديسمبر ١٩١٨ و ٢ يناير ١٩١٩ بالاحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق مصر واستقلالها وطلبنا في البرقيات ان يهيء للوفد الفرصة بان يدلى بأمال مصر الشرعية وذلك بالمساعدة في سفر الوفد .

وارسل الوفد كذلك في ١١ يناير ١٩١٩ الى مسيو جورج كلمنصو رئيس الوزارة الفرنسية برقية بهذا المعنى ، واخرى في ١٣ يناير ١٩١٩ الى السنيور اورلندو رئيس وزراء ايطاليا . وارسل كذلك نداء الى رئيس مجلس العموم البريطانى في ١٤ يناير ١٩١٩ .

وتوالى ارسال البرقيات والنداءات سواء في مصر او اوروبا كما توالى الخطب في اجتماعات عقدت بالقاهرة وغيرها ، حضرها جمهور من جميع طبقات الامة وتوايها واعيانها وشبابها فحدث ذلك تأثيره وازدادت حماسة الجماهير .

ضغط الانجليز على مصر

في يوم ٢٧ يناير ١٩١٩ ارسل قائد القوات البريطانية في مصر الخطاب الآتى الى سعد زغلول :

يا صاحب السعادة .

علمت ان سعادتك تعدون اجتماعا في منزلكم بمصر في ٣١ الجارى يحضره نحو ستمائة او سبعمائة شخص وانى ارى ان مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اطلاق للامن فبناء على الاعلان الصابر تحت الاحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٤ ارجو ان تتكرموا بالعدول عن اقامة هذا الاجتماع

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

قائد القوات البريطانية في مصر

"جنرال هـ . و وطن

ثم أرسل القائد افادة اخرى ونصها :

القاهرة في ٢٨ يناير ١٩١٩

القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر

يا صاحب السعادة

الحاقا للاعلان الصادر في جريدة الاجبسيان غازيت بتاريخ يوم
الثلاثاء ٢٨ يناير ١٩١٩ بمناسبة دعوتكم لحفلة الشاي في يوم الجمعة ٢١
الجاري فلا مانع عندي من ان تنشروا اعلانا آخر تصرحون فيه ان دعوتكم
منعت قهرا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

قائد القوات البريطانية

ه . و . وطسن

احياء مشروع استعماري قديم

في ايام الحرب الاولى فكر الانجليز بزعمامة مستر برونييت -
المستشار القضائي حينذاك والمساعد الايمن للمعتمد البريطاني - في مشروع
خطير هو مشروع دستور لمصر وقوانين مدنية وجنائية تهدف انجلترا من
ورائها الى توحيد المحاكم مختلطة واهلية ، على ان تحل انجلترا محل
الدول صاحبة الامتيازات وان يكون لها مندوب له حق الاتصال بوزير
الحقانية بحيث لا يمكن اصدار قانون الا بمشورة هذا المستشار
الانجليزى .

ومن المسائل التى عرضتها انجلترا بواسطة مستر برونييت تنفيذ
لهذه القوانين المقترحة ان يكون البرلمان المصرى في المستقبل مكونا من
وطنيين واجانب وموظفين والا يقتصر على اشراك الاجانب في المحاكم
وانما يشتركون ايضا في مجالس البلديات والمجالس المحلية والقروية ،
وعقدت لجان لدراسة هذه الموضوعات وطلب منى الاشتراك في لجنة تنظر
في امر التمثيل في البلديات والمجالس المحلية والقروية ، فترددت ، لكن بعض
اخوانى رأوا ضرورة قبولى حتى اساهم في معارضة اى نص يضر بالبلاد
وخاصة بعد ان ظهرت بوادر انتصار الحلفاء على المانيا وحليفاتها .

كانت هذه اللجنة برئاسة المرحوم عدلى يكن ومن اعضائها رئيس
محكمة الاستئناف المختلة وجعفر والى باشا ومسيو بيولاكازيللى رئيس

قلم قضايا الحكومة وغيرهم - وفي إحدى الجلسات عرض موضوع اشتراك الأجانب في المجالس البلدية والقروية ، وكان رئيس محكمة الاستئناف المختلطة وهو يعلم برغبة انجلترا في أخذ تفويض من الدول الأجنبية بحلولها محلها لمراقبة القوانين والمجالس النيابية يرغب في إشراك الأجانب في المجالس النيابية، وكان بيولاكازيللي أشد المؤيدين لهذه الفكرة المتحمسين لها فعارضته وقلت له ان الأجانب اشتركوا في مجلس بلدية الاسكندرية بحكم الضرورة لأنهم كانوا ومازالوا أصحاب مصلحة كبرى في المدينة المكتظة بالأجانب ، وليس هناك ما يدعو الى إشراكهم في المجالس البلدية الأخرى أو القروية فأجابني بيولاكازيللي - الإيطالي الجنسية والموظف المصري - بلهجة عنيفة ان الأجانب هم الذين نظموا مصر كما نظموا بلدية الاسكندرية ، ولهم في البلاد مصالح كبرى وأن الرجل الأوروبي اذا وجد في مجلس بلدية ينذر أو قرية فإنه يرفع من شأنها وينظم أحوالها أكثر من الوطنيين أنفسهم فقلت له بلهجة كلهجته ما معناه أنت تريد إشراك الأجانب في القرى وليس في قرانا على ما أعلم سوى يقال رومي هو يسيطر فعلا على كثير من أهلها ويتحكم في شؤونهم لأنه ليس يقالا فحسب وإنما هو مراب وبائع خمر وكيف تقبل تغفل هذا النفوذ في قرانا ونحن نسعى في استقلال بلادنا ببرلمان مصري ومحاكم مصرية وانقضت الجلسة على شيء من الجفاء بيننا .

واستمر اهتمام المتعمد البريطاني بتلك المشاريع الى أن قامت الحركة الوطنية وتكون الوفد وارتأى مستر برسيغال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ان يلقي سلسلة محاضرات منها محاضرة عن مشروع قانون العقوبات ، القاهها بجمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع في ٧ فبراير ١٩١٩ فحضرها جميع أعضاء الوفد واكتظت القاعة بالوطنيين والأجانب ، وقال مستر برسيغال ماشاء في تمييز آرائه ويعد أن انتهى قام سعد زغلول رئيس الوفد ورد عليه وتطرق الى ذكر الحماية فكان موقفا كل التوفيق ومما قال في آخر كلمته ما يأتي :

« انكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقررون ان الحماية لا تنتج الا من عقد بين امتين تطلب احدهما أن تكون تحت زعامة الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية . فهي نتيجة عقد بين طرفين ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها مثل هذا العقد أصلا . في ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهي حماية باطلة لا وجود لها قانونا . بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب ببقية واحدة » .

وكان التصفيق حادا لهذه الكلمة ، وصافحنا سعدا وهنائاه جميعا
وخرجنا من القاعة قرحين مستبشرين وزانت هذه الكلمة في اواصر الود
والثقة بين اعضاء الوفد وبين الأمة •

استقالة رشدى وعلى :

كان حسين رشدى رئيس الحكومة قد ألح في السماح لنا بالمسفر
كما ألح في ضرورة سفره مع على كرفد رسمى ، ولما لم تقبل السلطة
البريطانية السماح بالمسفر قدم استقالته هو وعلى وكرر طلب قبولها رغم
تأجيله والالاحاح عليه في البقاء ، فقبلت في اول مارس ١٩١٩ •

تهديد اعضاء الوفد

توالى برقيات الاحتجاج منا الى الرجال الرسميين في أوروبا وأمريكا
بسبب منعنا من السفر كما عقبتنا اجتماعات عامة لانكفاء الروح الوطنية
وقامت في اتحاء البلاد مظاهرات عديدة ونتيجة لهذا دعى القائد العام
للقوات البريطانية في ٦ مارس ١٩١٩ اعضاء الوفد السبعة لمركزه بفندق
سافواى في الساعة الثالثة بعد الظهر وكان الفندق يقع على ناصية
شارعى سليمان باشا وقصر النيل ، فذهبنا في الميعاد ، وكنا سعد زغلول
- على شعراوي - محمد محمود - عبد العزيز فهمى - أحمد لطفى السيد
- عبد اللطيف المكباتى - وأنا • وصعدنا الى الدور الثانى وادخلنا حجرة
صغيرة قليلة الضوء ليس بها أحد وجلسنا فيها نحو عشر دقائق ، ثم
فتح باب جانبي ظهر منه القائد العام البريطانى الجنرال « وطسن » ومعه
ضابطان او ثلاثة بملابسهم العسكرية • فوقفنا ننتظر منه تحية لم يتكرم
بها ، والقى - والجميع وقوف - البلاغ الآتى باللغة الانجليزية ويلهجة
عسكرية :

« علمت انكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة وانكم
تقيمون العقوبات في طريق الحكومة المصرية تحت الحماية بالمسمى في منع
تشكيل وزارة جديدة •

وبما ان البلاد لاتزال تحت الاحكام العسكرية ، لذلك يتحتم على ان
انذركم بان اى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة
للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية •

وبعد القاء هذا البلاغ باللغة الانجليزية ، واعادة تلاوته باللغة الفرنسية قال « لا مناقشة » ثم تركنا ورجع وقد طلبنا نسخة من هذا البلاغ فاعطينا نسخة انجليزية وانصرفنا .

وبعد خروجنا من مقر القيادة وسماعنا تهديد القائد ، سرت في البك . شائعات ان النية منعقدة على مصادرة املاك اعضاء الوفد ورميهم بالارصاص اذا زاولنا نشاطنا .

وفي اليوم نفسه أى في ٦ مارس ١٩١٩ ارسلنا الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية برقية هذه ترجمتها :

ياصاحب السعادة

« تعلمون طبعاً ان وزارة رشدى باشا لما علقت سحب استقالتها على سفر الوفد قبلت استقالتها نهائياً وليس لذلك معنى الا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نجم فعلاً عن هذه السياسة أن أعظم رجال مصر اهلية لإدارة البلاد في هذه الظروف قد بدأوا يرفضون بتاتا تأليف وزارة تعارض مشيئة الأمة التي هي مجمعة على طلب الاستقلال . فالنتيجة الطبيعية لذلك أن تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا من هم أهل للوزارة في مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم . غير أن السلطة العسكرية عمدت الى تحميلنا مسئولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها . اعنى انها ارادت أن نكون نحن المسئولين عن أعمال الذين منعونا عن السفر فسيبوا بالمنع الأزمة الحالية لأن السلطة العسكرية انذرتنا اليوم باننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة وتوعدتنا بأشد العقاب العسكري . على انها لا تجهل اننا نطلب الاستقلال التام ونرى الحماية غير مشروعة كما تعلم بالضرورة اننا قد أخذنا على عاتقنا واجباً وطنياً لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك وحسبنا ان نذكركم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتعبد حتى تفكروا في حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب » .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

القبض على بعض أعضاء الوفد

بعد الإنذار الذي وجه اليه من قائد القوات العسكرية ويعسد ما حررناه لرئيس وزارة بريطانيا ، قامت مظاهرات في القاهرة والأقاليم تطالب بحق مصر في الحرية والاستقلال . ورات السلطة العسكرية ان هذه الأعمال من الشعب لا تدل على شيء من الاستقرار الذي يبتغيه الاحتلال ، فصدر الأمر في ٨ مارس ١٩١٩ من السلطة العسكرية بالقبض على أربعة منا هم سعد زغلول - محمد محمود - اسماعيل صدقي - حمد الباشا وأرسلوا الى بورسعيد ومنها نفرو الى جزيرة مالطة . ولعل اختصار السلطة لهؤلاء الأربعة يرجع الى انهم جميعا باشوات فهم في نظرها في مقدمة أعضاء الوفد .

سعد زغلول هو رئيس الوفد ، وهو الذي يوقع المكاتبات والبيانات وهو الذي يتكلم باسم الوفد ، وكان زعيم المعارضة في الجمعية التشريعية ، والمعروف عنه انه كان موثورا من الانجليز بسبب تخليهم عن معاونته في الرجوع الى الوزارة بعد اخراجه منها ترشيح للخديو عباس الثاني .

اما محمد محمود فيغلب ان يكون السبب في القبض عليه انه وهو الذي تولى في جامعة اكسفورد وترقى الى ان صار محافظا للقناة ثم مديرا للبحيرة قامت جفوة بينه وبين الانجليز حين رفض للرضوخ لهم فيما ياباه ضميره ، حتى وصل الأمر الى رفع قضية جنائية ضد حكمدار البحيرة دافعت فيها انا شخصيا عن الحكمدار أمام محكمة الجنايات وشعرت عند اطلاعي عليها ان السلطة كانت تود اسخال المدير في القضية لولا انعدام أى دليل أو شبهة ضده . ونتيجة لهذه المطاردة ترك محمد محمود وظيفته . ثم هو الذي التح على سعد وغيره في تكوين الوفد عند خروجهم من باب الجامعة المصرية القديمة . كما ان اجتماعات الاصدقاء الذين ألفوا الوفد بنات في منزله وكل ذلك كان معروفا للسلطة .

واما اسماعيل صدقي باشا فكان وزيرا أيام الجمعية التشريعية ممن لا يعارضون الحكومة بل كان متضامنا معها وقد انضم الى الوفد وظهر نشاطا ملحوظا وقدم تقريرا للوفد عن السودان وكل هذا يعارض سياسة الانجليز .

واما حمد الباشا فانه ينتمى الى قبائل عربية له فيها زعامة . وقد عقد الوفد في منزله اجتماعات عامة حضرها كثير من الناس وألقيت فيها خطب نشرت في الصحف .

وفي ٩ مارس ١٩١٩ أرسلنا الى السلطان فؤاد الكتاب الآتي
بامضاءاتنا جميعا :

يا صاحب العظمة

يتشرف الموقعون على هذا اعضاء الوفد المصرى برقع ما يلى لقام
عظمتكم السامى :

« قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا فلما فهمنا ان هذا
ريما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم
الأسيف . وانه حل لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية ان يقبل
تأليف الوزارة مادام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما على أمر
سفر الوفد . وقد عرضنا لصدتكم العلية متضرعين ان تتصرفوا راي الأمة
قبل البت نهائيا في هذا الأمر وأن تعيدوا النظر في الخطة التى اختطها
مستشاروكم . وأن تبدوا للأمة آية من آيات ما جيلتكم عليه من حياء
فتكونوا في صفها مدافعين عنها لقتال غرضها . تضرعنا بذلك الى مولانا
وليئنا متطلعين بكمال الثقة في ان ابن اسماعيل الجالس على عرش محمد
على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل .

غير انه لم يمض الا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية في
٦ مارس وأبلغتنا انها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع
البحث . واننا نلقى العراقيل في سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية
بمحاوله منع تشكيل الوزارة . وأنفرتنا بالعقاب العسكرى الشديد ان
اتينا عملا يرمى الى تعطيل سير الادارة . ثم منعتنا عن مناقشتها في هذا
البلاغ .

لم تصب السلطة في رايها فان هذه الحماية باطلة . ولكل انسان
الحق المطلق في ان يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية . واما عدم
نجاح الحكومة في تشكيل الوزارة فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التى
اتخذت في مسألة سفر الوفد . فان كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة
ان يقبل الوزارة في هذا الظرف من غير ان يستهين بمشئته امته ومنفعة
بلاده .

لم يقف الأمر عند هذا الانذار بل قبضت السلطة امس على رئيسنا
سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا
واسماعيل صدقى باشا وزجورهم في قصر النيل ثم سيق بهم الى بورسعيد

قالى حيث لا نعلم وذنبتنا فى ذلك اننا نطلب حريتنا السياسية طبقا للمبادئ
الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة والتى قبلتها انجلترا
نفسها . وبينما اننا لم نتعد حدود القانون فلم نهيج فى البلاد طائرا ولم
نحرك ساكنا بل قبلنا توكيل الشعب ايانا ان نصدع بأمره ونسعى لتحقيق
مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق فى العالم شعب سيد وشعب مسود
بل العالم فى الاخاء الاتسانى سواء .

على هذه الاعتبارات يصعب علينا يا مولانا ان نفهم مبررا لهذه
الخطا القاسية التى جرت عليها السياسة الانجليزية تحت ثوب الاحكام
العسكرية ، تلك الاحكام التى لا ندرى ما يسوغ وجودها الى الآن بعد
الهدنة بأربعة أشهر . ويعد ان امتحنت مصر فى اشد ظروف الحرب حرجا
فلم يكن منها الا طاعة للأوامر العسكرية من غير بحث ، واخلاق الى
سكنية لم يوجد مثلها فى بريطانيا نفسها .

اليكم يا صاحبا العظمة وانتم تتبأون اكبر مقام فى مصر وعليكم
اكبر مسئولية فيها نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسى فان شعبكم
الآن يحق له ان يعتبر هذه الطريقة بأدرة تخيفه على مستقبله . كما يحق
له ان يكرر الضراعة لستكم العلية ان تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيتته
العادلة .

واننا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات اخلاصنا الى مقام عظيمكم
الكريم .

اعضاء الوفد المصرى

ثورة ٩ مارس ١٩١٩

اعتقدت السلطة العسكرية ان القبض على الزعماء الأربعة يكتب
الحركة الوطنية . لكن الأمر كان على عكس ما اعتقدوا ، فما كاد نبا القبض
عليهم ينتشر حتى انفجر الاحساس العام ، وقامت مظاهرات صاخبة فيها
غير قليل من العنف وحدثت تخريبات وقطع سلك الحديد والتليفونات
واعتداءات على وسائل النقل من ترام وغيره ، كما وقعت مصاصمات بين
الجنود الانجليز والشبان المصريين ، وانعزات المديرية تقريبا عن القاهرة ،
وترامت اليها الاخبار بان جمهورية تكونت فى مديرية المنيا كما قامت ادارة
مستقلة فى قنا ، وبنات المحاكمات العسكرية ضد بعض الاهالى وبعض
الموظفين وحصلت منبجة كما قيل فى مصطى ديروط ودير مواس بمديرية

استيوط حيث اعتدى الأملون على قطار يقل جنودا من الانجليز وقتل بعضهم • وبالجملية فقد اضطريت الأحوال في مصر اضطرابا شديدا أدى الى انقطاع المواصلات النهرية بعد انقطاع المواصلات البرية •

واتهم الانجليز الوفد بأنه سبب هذه الاضطرابات بعد نفى زملائنا الأربعة • ومع ذلك لتتخبنا على شعراوى باشا وكيلنا للوفد واجتمعنا مرارا ثم حررنا تقريرا في ٢٩ مارس ١٩١٩ الى اللورد اللتبي الذي حل محل سير ريجنالد ونجت ، والذي كان قائدا عاما للحلفاء في ميدان الشرق الأدنى ابان الحرب وافتتح فلسطين وغيرها وأصبح في نظر الانجليز البطل الأول المكلل بأكاليل الغار وصاحب النفوذ الكبير في الدولة البريطانية وماله نص التقرير :

فخامة المندوب السامي

اجابة لدعوتكم يوم ٢٦ مارس الحاضر يتشرف الموقعون على هذا اعضاء الوفد المصري ان يقدموا الى فخامتكم هذا التقرير ببيان الأسباب التي اوجبت استياء المصريين • ولو اننا تلقاء تصريحات اللورد كرزون في مركز خاص بالنسبة لأسباب هذا الاضطراب الواقع في البلاد حالا الا ان هذا الموقف لا يثنينا عن اقدس واجبات الوطنية والانسانية بان نساعد فخامتكم في الوقوف على أسباب هذا الاضطراب ونرجو ان تزيلوها بحكمتمكم لتزول مسبباتها •

ان هذا الاضطراب العام الذي لم يكن في حسيبان أحد من الذين يشتغلون بسياسة مصر ليس مصنعه في نفوس المصريين احساس عداوة للبريطانيين بوجه عام ، كما قد يفهم من العبارة التي عبر بها اللورد كرزون من اننا نريد طرد أكبر مملكة في الدنيا من بلادنا • بل جميع الأسرة التي تتخذ من سلوك المصريين نحو بريطانيا العظمى منذ احتلالها مصر الى هذا اليوم لا تدل الا على ان الذي في نفوس المصريين ليس هو العداوة بأي نوع كان • بل هو الاحساس الطبيعي لكل أمة أن تشتغل بشئونها مختلطا بالرجاء في عطف الشعب البريطاني الكريم أن يساعدنا على الاستقلال ، باعتبار ان الفرصة التي كان يتشدها اللورد سالسبورى بتصريحه في ٣ نوفمبر ١٨٨٦ قد حان وقتها • فان من المستحيل أن يرد على خواطر الأمة المصرية - التي هي أهدأ الأمم في سلوكها - ان تفكر في اغضاب بريطانيا العظمى في حين انها تتكل عليها في مساعدتها على نيل استقلالها فان الساسة البريطانيين في مصر لا ينكرون حسن استعداد

المصريين في بدء هذه الحرب لأن تعاون مصر بقدر طاقتها بريطانيا العظمى في الدفاع عن قضية العدل وحرية الشعوب الصغيرة متى اعترفت لها الامبراطورية باستقلالها ، كما لا ينكرون ان بعض رجال مصر المسؤولين قد اظهروا هذا الاستعداد عند دخول تركيا الحرب .

ولقد اظهرت الأمة في سلوكها طول مدة الحرب انها تنتظر من بريطانيا العظمى معاملتها على هذا السلوك المستقيم . وعلى الضحايا الكبرى التي غرمتها بما تستحق من الرعاية فتعترف لها بالاستقلال بعد زوال السيادة التركية عنها .

ثم ان الوفد المصرى الذى وكل لهذه الغاية قد جعل فاتحة برنامجهم ان يتجه الى الشعب البريطانى قبل كل شيء لنيل عطفه على مصر والمصريين ، وليبين للرأى العام هناك ان النقطة التى نلتقى فيها منافع بريطانيا العظمى واستقلال مصر ليست نقطة معدومة ، بل ايجادها في حيز الامكان ، معتمدا في ذلك على شهادة فخامتكم للمصريين التى اعلنتوها بعد ان احرزتم الظفر وتوج جهادكم بالنجاح .

كل ذلك ينفي بقاتنا ان هذه الحركة نتيجة عداوة في النفوس - وان كانت في الجملة بعض نتائج اليأس وخيبة الرجاء .

(١)

لما اعلنت الحماية على مصر تساءل المصريون مع الدهشة كيف يمكن ان نكون مع البريطانيين الأحرار اقل حظا بكثير من جهة حريتنا منا مع الأتراك . ولكنهم لم يصدقوا هذا الفهم ، وظنوا ان الحماية ضرورة استدعتها الظروف الحربية فقط . ولا شك ان تآثر الطبقة المتتورة بهذا الشأن كان أكثر جدا من تآثر غيرها الا ان طبقة العمال لم تلبث ان لاقى من تصرف الحكام الاداريين في امر التطوع والتكاليف الأخرى من الامانات ما انحرفت به نفوسهم وتعداهم هذا الانحراف الى الطبقات المرتقية عنهم وظهرت آثاره في حواش رسمية وزاد هذا الانحراف بما كان يهدد به الشباب الانجليز المفتشون بعض الأهالى المسؤولين من سوء المعاملة متى تم لهم الأمر على مصر . غير ان أنتظار تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين في الحرية كان ملطفا لتلك الحال . وكان رجاء الناس يزداد يوما فيوما بمقدار ما يقرأونه في الصحف من خطب رجال

السياسة في بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحدة وبما يطالبونه بشغف عظيم من الخطب التي كان يلقيها الدكتور ولسن في حرية الشعوب وان لا يكون بعد الآن شعب سيد وشعب مسود بل كلهم في الاخاء الانساني سواء .

غير ان هذا الرجاء كان يكثر صفوه الوقت بعد الوقت في الأوساط المتعلمة بما كان ينشر وما كان يقال عن حركة التشريع الجديد أى حركة أعمال لجنة الامتيازات فان هذه الحركة لم ترض البلاد سواء في ذلك المصريين والأجانب . ولكن الحكومة لم تأبه لهذا الامتناع ولا شك في ان من يرقب مجريات الحال في مصر عن قرب لا يستطيع ان ينكر ان هذه الحركة قد أزعجت المصريين على مستقبلهم لما راوا فيها ان كل مصلحة في مصر ترعى الا مصلحة اهل البلاد ولم يكن بعيدا عليهم ان يعتقدوا ان رجاءهم الذي علقوه بعطف بريطانيا العظمى اوشك ان يخيب .

ثم قفى هذا التشريع بمشروع قانون نظامى روحه متسقة مع روح التشريع الذى وضع لتوحيد السلطات القضائية وليس فيه رائحة لاعتبار المصريين شيئا آخر الا كمية عاطلة ليس لهم في ادارة بلادهم نصيب . فحيم الحزن على نفوس المصريين ولكنهم اعتقدوا ان ذلك من عمل حزب الاستعمار وان الشعب البريطانى الحر لا يرضى بهذا التصرف . ومازالوا يعلقون آمالهم بالرأى البريطانى العام وبمؤتمر السلام الذى وضعت قواعده بفضل الأمم الحرة الأربع البريطانية والأمريكية والفرنسية والايطالية على أسس من الحرية والحق والعدل .

لما نشرت هذه القواعد تألف الوفد المصرى وليس اعضاؤه من غير المسئولين ولا غير المعبرين عن الرأى العام كما يقال . بل انه فضلا على ما لرئيسه وبعض رجاله من صفة النيابة عن الأمة قد وكله اكثر من ثلاثة ارباع نواب الجمعية التشريعية غير الوزراء . كما وكله اعضاء الهيئات النيابية الأخرى (مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية) وكثير من الأفراد اولى الرأى والنفوذ في البلاد .

طلب الوفد الترخيص له بالسفر الى انجلترا وفرنسا فلم يرخص له بذلك فلما طال به الانتظار رفع شكواه الى المندوب السامى وقتئذ ثم الى رئيس الوزارة البريطانية وصار يطرق كل باب ليتمكن من السفر . وفى هذه الاثناء استقالت وزارة رشدى باشا لمنع عضوين منها من السفر في الوقت الذى اراداه . ولم يكن لمنع المصريين من السفر الوزراء وغيرهم

الا النتيجة الطبيعية لذلك وهى الظن العام بان السياسة البريطانية لا تريد ان تحقق رجاء المصريين في مساعدتها اياهم . وكاد هذا الظن يصل الى درجة الاعتقاد لولا ان مسير روجنالد ونجت لما رأى ان الوزارة علفت سحب استقالتها على اياحة للسفر للمصريين وعد الوزراء بأنه سيتراجع في ذلك امام الحكومة البريطانية بنفسه وانه شديد الأمل في الحصول على رفع الحجر الى حد ان وصلت المناقشة بينهم في تسهيل اسباب السفر . وعلم الناس ان الوفد يستعد للسفر فعلا ولو تم ذلك لكان قد ذهب بجزء المصريين من عدم تمكنهم من عرض مطالبهم وتنفس عنهم بعض ما يجدون من مضيض الانتظار . على انهم كانوا يقرأون مع الدهشة اخبار الوفود ، وقد الحجاز ، ووفد الشام ، ووفد ارمينيا ، ووفد لبنان . الخ . . . وتلك شعوب فضلا على انها كانت بالأمس ولايات لا استقلال لها فان اكثرها كان في حالة حرب ضد الحلفاء . في حين ان مصر ، وهى ارقى منها مدنية واكثر ثروة ، وكان لها استقلال ذاتى مضمون بمعاهدة دولية ، وكانت مساعدة في فتح تلك البلاد ، لا يكون لها وفد ، ولا يسمح لاهلها بالسفر ليعرضوا قضيتهم على المؤتمر ولا على الراى العام البريطانى نفسه لايشك احد في ان هذه المعاملة من شأنها ان تزرع الاستياء في النفوس . فلما صرح هنا بعدم التصريح لأحد بالسفر وقبلت استقالة الوزارة تلك الاستقالة التى قالت عنها جريدة المورننج بوست فى عددها الصادر فى ٢٦ يناير ١٩١٩ انها بعبارتها تجعل من الصعب جدا ان مصرى آخر يأخذ محل الرئيس بدون ان يستهدف لفضب الشعب ، اضطربت الخواطر وشملت الأنفس عوامل الياس من تحسن الحال . فرقعنا عريضة الى عظمة السلطان ان يتوسط في الأمر لكي يفرج خناق الياس عن النفوس . وبدأت الوفود من انحاء البلاد تغد على السراى لهذه الغاية ولم تستطع السلطات العليا ان تحمل احدا من الذين يستطيعون القيام باعباء المركز الصعب الذى وجدت فيه البلاد بفضل سياسة الشدة على ان يقبل تأليف الوزارة فاستدعنا السلطة العسكرية وانذرتنا اننا نعوق مسير الحكومة بما نحاول من منع تأليف الوزارة ولم يمض يومان من هذا الانتذار حتى قبض على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ونفوا الى مالطة .

(٢)

وقع ذلك والبلاد مقتنعة بأننا لم نأت شيئا غير مشروع لا امام القانون للعام ولا امام ما رسمته السلطة العسكرية من الحدود فلم يكذب خبر القبض على زملائنا يعلم حتى رايثا لقيفا من الشبان الطلبة في المدارس العالية قد

حضر يقول لنا انهم لابد لهم من ان يقوموا بمظاهرات فنصحبنا لهم نصحا طويلا ان يكفوا عن ذلك وان يكفوا على دروسهم ملازمين الهدوء والسكينة ٠٠ ولكن يظهر ان شبابهم الغض لم يحتمل صدمة اليأس الذي استحوذ عليهم من جراء سياسة الاحراج ٠ فلم يتدبروا النصيحة ٠ او لم يستطيعوا اقتناع اخوانهم بها ٠ وقامت في اليوم التالي للقبض على زملائنا مظاهرات الطلبة السلمية فقبض على ثلاثمائة منهم وفي اليوم الذي تلاه ، اى يوم ١٠ مارس ، اشتراصهم طلبة الأزهر فانتفض الغوغاء فرصة هذه المظاهرة فاعتدوا على قطار الترام وكسروا زجاج بعض الحوانيت ٠ وفي يوم ١١ منه تظاهر الطلبة مظاهرة سلمية فاطلق عليهم الرصاص فقتل منهم ٠ وفي يوم ١٢ منه استأنفوا مظاهراتهم السلمية فاطلق عليهم رصاص البنائى والمدافع الرشاشة فقتل منهم أيضا ٠ ويومئذ قامت بطنطا مظاهرة سلمية قوبلت برصاص المدافع الرشاشة فكثرت القتل والجرح في المتظاهرين ٠ وفي يومى ١٢ و ١٤ منه حصلت في القاهرة مظاهرة من هذا القبيل فقوبلت بالرصاص أيضا ٠ ولاشك في ان اطلاق الجنود البريطانيين الرصاص على الطلبة العزل في هذه المظاهرات السلمية على هذا النحو ، وفي مثل هذا الظرف من شأنه ان يحدث في البلاد اثرا سيئا لابد ان يكون هو النقطة الأخيرة التى فاض بها كأس الصبر في نفوس أهل البلاد ٠ لانه في يوم ١٥ ابتدأت تأتى اخبار الاعتداء على طرق المواصلات ووقوع البلاد طرا في هذا الاضطراب الشديد ٠ ذلك ولم يقف الاستياء من هذه المعاملة القاسية لامة غير محاربة عند حد الرجال ٠ فان السيدات المخدرات لم يطقن أيضا احتمال هذه الصدمة ، ولم يقف حجابهن الكثيف في طريق اظهار عواطفهن بل قمن نحو الثلاثمائة من عقائل أعلى البيوتات في القاهرة بمظاهرة نشرت الجرائد صبح يومها اى يوم ٢٠ مارس انها مصرح بها ٠ فلما نزلن من عرباتهن وقطن مسافة من طريقهن حتى وصلن الى بيت سعد زغلول أحرق بهن الجنود البريطانيون مصوبين اقواء البنائى وسنان السنخ نحوهن فوقفن في الشمس محصورات بقوة السلاح نحو الساعتين ، لا يسمح لهن بالسير ولا بركوب عرباتهن والاتصراف الى منازلهن ثم سمح لهن أخيرا بعد ان راهن على تلك الحال رجال الوكالتين السياسيتين الأمريكية والاطالية ٠ وكان هذا أيضا مظهرا من مظاهر سياسة الاحراج ٠ تلك السياسة التى يجب عدلا وانصافا ان تكون هى المسئولة عن النتائج التى نجمت عنها ٠

غير ان السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى يوم ١٦ الجارى واعلنت الينا اننا مسئولون عن هذا الاضطراب واننا مسئولون

عن ازالته . ولكنها سمحت لنا هذه البقعة ان نناقش في امر المسئولية فاجبتنا بان هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة ولا غير متوقعة لعلنا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال . بل نحن نأسف له . واما تمكين هذا الاضطراب فليس في يدنا وسيلة فاعلة فيه ونصحنا بان انجح الوسائل في تهدئة الخواطر بالطرق السلمية انما هو تأليف وزارة تغطي من الترضيات ما يرضى الشعب حتى تستطيع ان تقوم باعباء الطرف الحاضر . وكان هذا رأى عظماء البلاد من علماء وبطريرك الأقباط الأرثوذكس ووزراء ونواب واعيان صرحوا به في كتابهم المؤرخ ٢٤ مارس الذى ارسلوه الى القائد العام - وفي اليوم التالى وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة - رشدى باشا وعلى باشا وثروت باشا ، واقهمناهم بان يظهروا استعدادهم للمفاوضة في تأليف وزارة تستطيع ان تقضى على هذه الحركة المخيفة والتي تخشى عواقبها المجهولة ، فاطهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الأمر لم يتم . والاضطراب يأخذ نسبا واشكال ليس الحكم على نتائجها في نفوس الناس بالشئ اليسور .

(٣)

والواقع الذى تؤكده لفخامتكم بالصراحة التامة هو ان استياء المصريين مسبب عن عدم مساواتهم بالأمم الصغرى التى لا تفضلهم في المدنية يمنعهم عن بسط آمالهم امام مؤتمر السلام . وكل المصريين من اكبر رجل الى اصغر رجل فيهم هم في هذا الاستياء سواء . دفعهم لليأس الى اظهار ما في نفوسهم كل يترجمه على شاكلته . فالرجال المسئولون من رسميين وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة وبالامتناع عن العمل كالمحاميين ، والشبان بالمظاهرات السلمية ، واما سكان الأقاليم فاعربوا عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية وبعضهم بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف .

تلك هي حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن بسطانها الى فخامتكم بالاختصار وبالحق . نرجو ان تأملوا بتحقيقها . والرجاء معقود بعدلكم ان تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على اسبابه فان الأخذ بناصر امة باسرها اقدس واجب على عظماء الرجال .

وتفضلوا بقبول احترامنا للفائق

تحرير في ٢٩ مارس ١٩١٩

وكيل واعضاء الوفد المصرى

امضاءات

وفي ٢١ مارس ١٩١٩ طلب مندوب السامي وكيل وأعضاء الوفد
وتناقشهم في التقرير المقدم منهم اليه .

حملة الإنجليز وصحافتهم على مصر

توالى الأحداث من مظاهرات واحتجاجات واتهامات خطيرة وقبض
وسجن ، وكانت أياما حالكة يلقي فيها القبض على الأبرياء والمتظاهرين
وعلى كل من تحوم حولهم شكوك . واشتدت حملات الصحف البريطانية
على مصر تتهمها باتهامات باطلة والقي اللورد كيرزون خطابا في مجلس
العموم البريطاني ضد مصر ، فلم يصنع الوفد الا أن يرد على هذه
المفتريات بخطابات الى معتمدى الدول في مصر باللغة الفرنسية وترجمتها
كالآتي :

جناب المعتمد السيامي

لأنزال نحن أعضاء الوفد المصري في حاجة الى زيادة البيان فيما
يتعلق بأغراضنا القومية ووسائلنا اليها تلقاء ما نجده من التحريف سواء
في بعض تصريحات رجال السياسة البريطانية او في الصحف ذات التأثير
العظيم في الرأي العام . وإذا كانت الاحكام العرفية التي نحن تحت سلطانتها
الآن تجعلنا عاجزين عن اسماع الرأي العام في الأمم الأوروبية صوت امتنا
على حقيقته ، فلا بد لنا من أن نسمعه حكومات الأمم المتعدنة حتى لا يعلق
بأذهان رجالها ما تشوه به الحركة المصرية خطأ او عمدا مما يذاع عنها
في الصحف الكبرى فقد وصفت أحيانا في خطب بعض كبار السياسة وأحيانا
في بعض الصحف الكبرى بصفات تذهب بجمالها في أعين الأوساط الأوروبية
العليا التي لا تسمع الا صوتا واحدا بفضل الرقابة الشديدة على السمن
المصريين وأقلامهم تصمم عبارات تنل على أن المصريين غير متحدين في
فرضهم بحجة أن من يطلبون استقلال مصر ليسوا الا عصابة رجال غير
مسئولين ولا معبرين عن الرأي العام . وأن الموظفين وهم بالضرورة من
خيرة أبناء مصر لا يدل سلوكهم الا على الرضا بالحالة الحاضرة وأن
المظاهرات الأخيرة مظاهرات سلب ونهب أكثر منها مظاهرات سياسية .
ومن قائل أن الاضطرابات قد وقعت في الأوساط التي يغلب فيها التعصب
ضد الأجانب . ومن قائل أن الفلاحين بمعزل تام عن هذه الحركة الى غير
ذلك من التهم الموجهة ضد غرض المصريين ووسائلهم التي يعتمدون عليها
لبلوغ ذلك الغرض .

أما غرض المصريين فليس شيئا سوى الاستقلال التام غرض طاهر شريف لا يشوبه تعصب ديني ولا بغض للأجانب بائى وجه من الوجوه . بل هم يعتمدون على حرية الجاليات الأجنبية ومصراحتها في إقامة الدليل على حسن سلوكهم في حركتهم الوطنية السلمية التي قامت بها الأمت منذ عقد الهينة . فبيد والحال هذه ان يشوهوا غرضهم الشريف بمظاهر التعصب التي هي مناقية للمبادئ الديمقراطية التي اتخونها وسيلتهم الوحيدة في بلوغ غرضهم . على اننا لا تجاوز الحق اذا اكثنا ان مصدر هذه الحركة ليس فيه شيء من العداوة للبريطانيين انفسهم ، وانما مصدرها مجرد الاحساس الطبيعي لكل أمة في الاستقلال تلك حقيقة ابتهاها في التقرير الذي قدم منا يوم ٢٠ مارس الماضي الى فخامة المندوب السامي البريطاني الجنرال اللنبي والذي ترفق منه صورة بهذه المذكرة ومنه يتبين كل منصف انه لا يخالف حركتهم شيء من دلالات العداوة او الحقد على أية طائفة من الطوائف ايا كان معتقدها او جنسها ، ذلك الغرض الذي وكلتنا الأمة بالسعى فيه ، فضلا على انه مشروع امام القانون الطبيعي ، مأمور به بقانون الأخلاق ، مؤيد بمبادئ الدكتور واسن التي اقرته عليها جميع أمم العالم ، فانه مجمع عليه من جميع طبقات الأمة المصرية بلا استثناء .

بهذا الغرض الشريف ظهر الاخاء التام بين العنصرين المؤلفين للشعب المصري المسلمين والأقباط في أحلى مظاهرة فالنقاس الأقباط يزورون بدافع الوطنية مسجد الجامع الأزهر ويخطبون فيه بين العلماء والطلبة خطب الحز على الاخاء والتعلق بالحرية والاستقلال . والمسلمون يخطبون في الكنائس والمسيحيون في المساجد الى حد لا نعرف له من قبل في تاريخ الشرق مثيلا . نؤكد ذلك كما نؤكد ان المسلمين لم يسبقوا اخوانهم الأقباط بخطوة واحدة في السعى الى الاستقلال . وان تأليف الوفد المصري الذي كان اول دلالة على رأى الأمة في تعيين مصيرها قد كان من العنصرين ثم وكل من العنصرين جميعا . فلما تطورت الحال بفضل سياسة الشدة على ما يرى بهذا التقرير المرفق بهذه المذكرة .

وانتقلت من دور السعى في السفر بالطلبات الكتابية والالتماس الى دور الاحتجاجات كانت هذه الاحتجاجات من المسلمين والأقباط جميعا . فلما انتقلت بفضل تلك السياسة ايضا الى دور مظاهرات الشبان لم يتخلف الأقباط عنها . بل قتل من هؤلاء وهؤلاء وحسبنا ان نحيل كل من يريد تحقيق هذا القول على الحوادث المادية ليعلم ان الاستقلال بغية العنصرين على السواء .

اما من حيث اجماع طبقات العنصرين على الاستقلال ، فذلك امر لا يحتاج الى دليل بعد ان علقت الوزارة سحب استقلالها على سفر طلاب الاستقلال وصرح الوزراء بانهم يطلبون الاستقلال . كما صرح قضاة الاستئناف والمحاكم الاهلية والنيابات وموظفو الوزارات المصرية كبيرهم وصغيرهم بانهم يطلبون الاستقلال ، واضربوا عن العمل جميعا اظهارا لأن غرضهم الاستقلال ويعد أن قامت هيئة المحامين وهيئة الاطباء والمهندسين والتجار بكل ما يستطيعون لاثبات غرضهم في الاستقلال . ويعد ان وكل أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء الهيئات النيابية والأفراد المسئولون في المدن والقرى الوفد في طلب الاستقلال . وبعد المظاهرات السلمية وهتاف شبان الأمة في كل مكان بالاستقلال وبعد أن أظهرت طبقات العمال في العاصمة والفلاحين في الأرياف ما أظهره من الاستياء والجزع من أن تبعد البلاد عن الاستقلال فمن هو إذن ذلك المصري الذي أظهر أنه غير راض بالاستقلال بل الذي لم يبد منه ما يدل على التثبث بالاستقلال .

ذلك غرض المصريين ، فأما وسائلهم اليه فليست الا الاستمساك بمبادئ الحرية والحق والعدل التي تبوات مكان حق الأقوى في ميدان السياسة العالمية .

غير أن تطور هذه الوسائل المشروعة السلمية الى غيرها لم يكن الا النتيجة الطبيعية لما قبلت به هذه الوسائل المشروعة من العنف وعدم المبالاة بأحاساس شعب بقى أربع سنين يقرم في قضية الحلفاء غرامات ما كان يظن أحد أن تكون المكافاة الوحيدة عليها هي الاكراه بالقوة للرضوخ لحكم الأجنبي .

ومهما يكن من الشدة التي تستعمل للقضاء على فكرة الاستقلال لدى المصريين فانه لن يستطيع ارضائهم بما دون الاستقلال .

وهنا يجب علينا ان نلاحظ أن وسائلنا ايضا لم تسلم من سوء الفهم فانه يؤخذ من تصريحات اللورد كيرزون انه قد ظن في انجلترا ان الوفد المصري انما يريد الذهاب الى انجلترا فقط . والواقع أن الوفد انما اراد السفر الى انجلترا قبل عقد مؤتمر السلام . فأما وقد عقد مؤتمر السلام فليس للوفد حاجة في السفر الى انجلترا بل يريد الآن السفر الى باريس فقط ليقيم مطالب أمته أسوة بالأمم الأخرى الى مؤتمر السلام .

تلقاء ذلك نشهد جنابكم على أن طلب الاستقلال لم يكن خاصا بعنصر دون آخر ، ولا بطبقة دون أخرى ، بل كل المصريين في أمره سواء .

كما نشهدكم على أن وسائلهم لم تكن لتخرج عن الحدود السلمية المشروعة وأن تعدى حدود المظاهرات السلمية في الاقاليم مسبب على سياسة الاحراج التى ابنا مظاهرها في التقرير المرفق بهذا .

كما نشهدكم على أن هذه الحركة لم تتعد حدود الغرض منها الى أى عبث ما يحقوق الأجانب أو حدود حسن العشرة التى اعتادوا أن يجدوها في بلادنا . ولاشك عندنا في انكم تشاركوننا في الاقتناع بهذه الحقائق التى لا بد أن تكونوا علمتموها كما علمناها من الحوادث المادية ولذلك يحق لنا أن نتنظر عطف حكومتكم على أمة ما فعلت أكثر من أن تسأل العالم أن يسمح لها هي أيضا بأن تعيش بعد أن صارت لا تستطيع أن تعيش الا بالحرية .

وتفضلوا بقبل فائق احتراما ،

وكيل الوفد المصرى

على شعراوى

استعمل الانجليز شتى اساليب الارهاب لكتم أنفاس الناس وقبضوا على كثير من الوجهاء والمحامين وأعيان البلاد ، منهم بعض أعيان أسيوط ومنهم أخى أحمد على علوية المحامى ، زجوا به في السجن أربعين يوما ، والمرحوم محمود بسيونى المحامى رفعت عليه دعوى بطلب اعدامه وظل سجنينا الى أن ظهر كذب الادعاء ، ومحمد محفوظ باشا من كبار أعيان أسيوط سجن وأهين في السجن أهانات شديدة . وفي العاصمة كان جنود الجيش البريطانى وخاصة الاستراليون يطاردون الناس في الشوارع حتى أن أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية ووزير المالية السابق لم يسلم من مطاردتهم فقد كان يمشى هادئا بحكم وقار سنه ومكانته وإذا بأحد الجنود الانجليز ينتزع طربوشه من فوق رأسه ، ووقع مثل هذا العصف لكثير من الكبراء والعظماء . وكان الشعب يزداد هياجا كلما ازداد المحتلون تعسفا ويزداد تقانيا في المطالبة باستقلاله كلما ازدادوا به بطشا ، وإنى أنقل هنا حادثة وقعت في بنى سويف تدل على أن أبناء مصر العزل كانوا يجودون بأرواحهم في سبيل بلادهم . فقد نكر لى المرحوم راغب بدر (باشا) أيام رياسته لمحكمة جناياتبنى سويف أثر عودته منها أنه في منتهى الدهشة لما رآه هناك . وروى لى أن مظاهرمكبرى قامت هناك ، وأطل هو من دار المحكمة ليرى مايجرى بين جنود الجيش البريطانى والمتظاهرين العزل ، فرأى بعينيه صبيا يعتلى مدفعا من مدافع الانجليز ويهتف بحياة

مصر غير مبال بالخطر ، وقد أصابته رصاصة من جندي انجليزي أدت بحياته •

الافراج عن المعتقلين والسماح للوفد بالسفر

بلغ الهياج والاضطراب الذروة • فاضطرت سلطة الاحتلال الى الافراج عن المعتقلين في مالطة في يوم ٧ ابريل ١٩١٩ ، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى أوروبا واستصحاب زملائهم المعتقلين في مالطة •

وتنفيذا لهذا التصريح أسرعنا في تجهيز أمعتنا وسافرنا من محطة القاهرة الى بورسعيد وكانت المظاهرات فوق الوصف في جميع المحطات • ثم ركبنا الباخرة « كاليديونيا » وهي من بواخر السلطة العسكرية المخصصة لنقل الجنود والضباط • وابتعدت بنا في ١١ ابريل ١٩١٩ وسط الهتافات والمظاهرات الشعبية الى مالطة حيث التقينا بسعد وزملائه وواصلنا السفر جميعا الى مرسيليا فبلغناها في ١٩ ابريل ١٩١٩ •

وما يجدر ذكره أن الباخرة كان بها ضباط وجنود من البريطانيين وعمال وخدم من الهنود مسلمين وغير مسلمين ، وبينما كنا نتسامر فوق ظهر الباخرة اتانى هندي وهمس في أذني أن نحترس في أحاديثنا لأن في الباخرة بريطانيين يفهمون اللغة العربية وربما يكون بعضهم مكلفا باستراق السمع فشكرته ، وبلغت زملائي ليكوثوا على حذر •

القسم الثالث

القسم الثالث (٢٣)

مقدمة

وصلنا الى مرسيليا يوم ١٩ ابريل ١٩١٩ ، ووجهتنا باريس لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح و ابراز ادلتنا وحققنا في الاستقلال بعد ان انفصلت مصر عن تركيا ، وشاركت في الحرب مشاركة فعالة اعترف بها الانجليز انفسهم كما اعلن اللورد اللنبي قائد القوات البريطانية انه كان لمصر اثر فعال في احراز النصر للحلفاء .

كان يحدونا الامل لأسباب كثيرة :

منها : ان الحماية كانت - باعتراف انجلترا - ضرورة حربية ، ولم تكن نتيجة معاهدة بيننا وبين الانجليز وبذا كانت ضرورة وقتية لابد ان تزول بزوال الحرب .

ومننا : اعلان المبادئ الاربعة عشر التي وضعها الدكتور ولسن وقبلها المتحاربون وكان لها في النصر اثر كبير .

(٢٣) جكلا وردت في الأصل ، ولعل القصد به القسم الثاني ، وان كاتب هذه الذكريات وقع في خطأ عند الكتابة . وهناك احتمال آخر وهو ان هذا القسم بالفعل القسم الثالث ، وان طوية باشا لم ينتبه الى تحديد القسم الثاني عند قيامه بإعلامه ذكرياته على الكتاب . وطى العموم لقد وردت لرقام الصفحات كاملة ومتسلسلة .

ولكننا مع الأسف لم نكد اقدامنا تطل ارض مرسيليا حتى فوجئنا ان رسول السلام الدكتور ولسن قد أعلن رسميا اعترافه بحماية انجلترا على مصر رغم الوعود والعهود التي تمخضت عن الهدنة ومؤتمر السلام .

صدمننا بهذا الخبر قبل ان نبليغ باريس فقرعزعت ثقتنا بالحلفاء ، ولكننا لم نياس اعتقادا منا ان السبيل لنيل الحرية هو الكفاح المتواصل .

كذلك لم نفقد الأمل فقد يجوز ان نرى بصيصا من نجاح في مؤتمر فرساي .

وللمرء ان يتساءل لم افرجت انجلترا عن المعتقلين الأربعة وصرحت لهم ولباقي اعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام بعد ان عارضت مرارا بلسان معتمدها السياسى بالقاهرة تارة وعلى صفحات جرائدها تارة أخرى ويظهر ان انجلترا حين وثقت من أمريكا وظفرت من الدكتور ولسن بموافقته على اقرار حمايتها على مصر لم تر باسا من ارضاء الأمة المصرية بالتصريح لأعضاء الوفد بالسفر انه لا حرج من وجود الوفد في مؤتمر السلام بعد ان اطمانت الى قرار الحماية ولا يخفى ان أمريكا كانت زعيمة الأمم في مؤتمر فرساي .

تمويل الوفد

فوجئنا ونحن في مصر كما قلت بالتصريح لنا بالسفر وكان علينا ان نسرع خيفة ضياع الفرصة فأعدنا حقائبنا وتركنا أعمالنا وكنا في حاجة الى مال يسعقنا الى ان تصلنا مساعدات من الأمة ، فدفع المرحوم على شعراوى وكيل الوفد من جيبه ثلاثة آلاف من الجنيهات هبة منه للوفد ، واخذت أنا من المرحوم السيد عبد الرحيم الدمرداش ألف جنيه مصرى سلمتها لعلى شعراوى بصفته أمين الصندوق . ثم اقرض كل منا مائة جنيه لأمانة الصندوق ترد اليه عند قبرة الوفد على الدفع . وقد رد الينا في أوروبا ما دفعناه في مصر واحتجنا اليه في فرنسا ولم ترد طبعاً الى على شعراوى الآلاف الثلاثة التى تبرع بها للوفد . وقبل سفورنا ذهب على شعراوى الى أحد المصارف التى يتعامل معها واستبدل بما عنده من النقود نقوداً فرنسية بسعر الجنيه ٢٧ر٥ فرنكا على ما أذكر ، وبهذا المبلغ المتواضع سافرنا معتمدين على أن تمدنا بالمال لجنة الوفد العامة في القاهرة التى انشأناها لتحل محل الوفد وتكون الصلة بينه وبين الشعب .

تكوين لجنة الوفد العامة

تكونت اللجنة العامة للوفد من كبار القوم وجهاتهم • وانتخب المرحوم محمود باشا سليمان - اكبر وجيه في الوجه القبلى ووالد المرحوم محمد محمود باشا - رئيسا لها • كما انتخب المرحوم ابراهيم سعيد باشا وكيلها ، وكان من اعضائها المقفور لهم فتح الله بركات باشا وعبدالرحمن فهمى بك ومرقص حنا بك وكثير غيرهم من أعضاء الجمعية التشريعية والوجهاء وأعضاء الهيئات الحرة كالمحامين والمهندسين والأطباء والتجار والمزارعين •

وهذه اللجنة العامة انشأت لجانا فرعية في المحافظات وعواصم المديریات والمراكز وفى القرى وبذلك أصبحت فكرة الاستقلال - التى ينادى بها الوفد - متغلغلة فى نفوس أفراد الشعب المصرى كافة • وكانت اللجنة العامة تعقد جلساتها فى منزل رئيسها •

أعمال الوفد فى أوروبا

اقمنا فى باريس من أبريل ١٩١٩ ، وكان علينا ان ننظم أعمالنا ، فاتخذنا هناك مقرا للوفد وجعلنا نتصل بالصحف وننشر فيها ما يمكننا نشره ، ونوالى الكتابة الى رؤساء الدول الممثلة فى مؤتمر السلام ، ونتصل بالمصريين المقيمين هناك من طلاب الجامعات وغيرهم لنتعرف أحوالهم ، كما كنا نوالى دعوة كبار الفرنسيين من وزراء سابقين ومحررى الصحف واساتذة لنبث فيهم الدعاية لمصر ، وكنا دائما على اتصال بلجنة الوفد العامة لنتعرف أحوال البلد ونقف على حالة الشعب المعنوية • وقد لقينا هناك كثيرا من الصعاب ، فأبواب المؤتمر كانت مغلقة امامنا ، ولم نجد من كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ولا من غيره معاونة لنا بعد اعلان أمريكا موافقتها على الحماية بل وصل الأمر الى شيء غير قليل من قلة الذوق من جانب رجال الوفد البريطانى فى باريس ، ذلك أننا ارسلنا تقريراً الى الوفد البريطانى نشرح فيه حقنا فى الاستقلال ورفع الحماية ، وكم دهمنا والمناجين وصلنا خطاب من هذا الوفد وفضضنا غلافه فوجدنا فيه خطاباً وفتناً ممزقا وبدون أية إشارة معه مما يشعمر بقله الذوق وبمنهجية المنتصرين •

كان مؤسسو الوفد السبعة يحضرون جلسات الوفد ومعهم من انضموا اليهم وهم اسماعيل صيقى - حمد الباسل - واصف غالى -

جورج خياط - سينوت حنا - محمود أبو النصر - حسين واصف -
ويضا واصف - دكتور حافظ عفيفي - مصطفى النحاس •

وكان لنا سكرتير للغة العربية هو الاستاذ محمد كامل سليم وآخر
للغة الفرنسية هو ميسور « نومانى » ويواسطة الدكتور حافظ عفيفي
اتصلنا بالوفد الايرلندى الذى حضر مطالبا باستقلال ايرلندا تحت زعامة
ديفاليرا وكنا دائمى الاتصال به لأن قضيته مشابهة لقضيتنا •

وظل الاستاذ مصطفى النحاس يعمل فى سكرتارية الوفد الى ١٩
ديسمبر ١٩١٩ ثم رجع الى مصر ليفتح مكتباً للمحاماة •

من اعمال الوفد فى باريس ان وفد محمد محمود باشا الى امريكا
لبث الدعاية لمصر ، وهناك اتصل برجل كبير اسمه « فولك » ليقوم بالدعاية
لمصر وحققا فى الحرية والاستقلال واتصل مستر فولك باعضاء البرلمان
الامريكى وبالصحافة وعمل ما فى مكنته فى كافة الأوساط • ومكث محمد
محمود فى واشنطن مدة غير قصيرة وهناك مرض مرضا شديدا خيف منه
على حياته ثم من الله عليه بالشفاء ورجع اليها فى باريس تاركا مستر
فولك يكافح ويناضل عن قضية مصر بما هو مذكور فى كتب التاريخ •

استمر الوفد فى باريس يتصل باوساطها ، ويتصل باللجنة المركزية
العامة فى القاهرة وكانت المراسلات فى الغالب مع رئيس اللجنة المرحوم
محمود سليمان باشا الذى اظهر غيرة يشكر عليها واجهد نفسه رغم تقدمه
فى السن وضعفت صحته وكان نشاطه سببا فى تحديد محل اقامته ، لئلا
من مواصلة الجهاد وأعماله فى اللجنة معروفة لدى الجميع •

وفياة محمد فريد

وفى باريس وصلنا خبر وفاة المجاهد الكبير المرحوم محمد فريد
رئيس الحزب الوطنى الذى ضحى بثروته الواسعة وبوقته وصحته فى سبيل
وطنه • واقامه الأجل فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ وهو فى متفاه بأوروبا بعد ان
قضى سبع سنوات بعيدا عن وطنه وكان لوفاته غريبا مشردا فقيرا وقع
اليم فى نفوسنا وخاصة فى نفسى فقد كنت معه فى مجلس ادارة الحزب
الوطنى ، وسافرت معه الى الامتانة ١٩٠٩ لتهنئة الأمة التركية على
استورها ، وكنا صديقين توثقت بيننا اواصر الود ، واشتركنا معا فى
العمل للوطن ، وكان اول واجب علينا نحن اعضاء الوفد ان نشارك الأمة
فى احزانها ، وان يكون تكريم المجاهدين الشهداء اول واجب نحرص على

أدائه • ومحمد فريد كان رمز الوطنية ومثلاً فذاً من أمثلة البطولة والتضحية • فعرضنا على الوفد أن يسافر بعضنا إلى البلد الذي مات فيه ، ونسمى في إرسال رفاته إلى مصر بدعاية واسعة النطاق تشعر بأننا نعرف كيف نكرم أبطالنا ونبجل زعماءنا فنطلب بذلك مشاعر الأمة •

لكن سعداً مع الأسف رفض تكريم فريد ورفض الموافقة على سفر أحد منا للقيام بما تقتضيه المروءة والواجب وأصر على الرفض بحجة أن أموال الوفد يلزم أن تصرف على القضية المصرية لا على جنازات الأفراد وحاولنا أن نثنيه عن فكرته فلم نفلح • وقد وافقه بعض الأعضاء من غير المؤسسين ، فخشينا الفرقة وسكتنا على مضض وفقدنا بذلك شرف تكريم فريد ونقل رفاته ونال هذا الشرف رجل كريم من تجار الزقازيق اسمه الحاج خليل عفيفي نقل رفات الزعيم على نفقته الخاصة ، ووصلت رفاته إلى القاهرة في يوتية ١٩٢٠ وكانت جنازته موضع احتفال بالغ في الاسكندرية والقاهرة •

حادثة اصطدام قطارين في إيطاليا

وفي أوائل شهر مارس ١٩٢٠ وصل إلينا نياً حادث اصطدام في سكة حديد إيطاليا أصيب فيه بعض الطلبة المصريين ومات بعضهم • ومن الغريب أن سعداً كان ممن رأوا سفر أحد منا إلى إيطاليا لأداء الواجب • وكلفنا عبد اللطيف المكباتي بك بالسفر وزوجناه بالمال ، وفي روما استعان بسفير مصر وعمل على إرسال الموتى إلى الوطن ، وتضميد جراح المجروحين ، وكان لهذه المعونة أحسن وقع في نفوس المصريين •

رجوع بعض أعضاء الوفد

سئم بعض رجال الوفد من طول الإقامة في باريس وفكروا في العودة ورجع فعلاً حسين واصف وجورج خياط وريصا واصف وغيرهم أما المؤسسون فلم يفكروا في الرجوع قبل انتهاء مهمتهم رغم تركهم بيوتهم وأعمالهم في مصر • وكان سعد قد أعد نفسه لطول الإقامة فأغلق بيته في القاهرة وصحبته السيدة حرمه وكذا خاتمه • ولم يكن له بمصر ما يضطره للعودة بعد أن باع ضيعته التي كان يملكها بجهة سمهور واشترى بثمنها أسهما من الدين الموحد يعتمد على إيراداتها بجانب معاشه كوزير سابق ، فوق أيجار ضيعة السيدة حرمه بمسجد وصيف ورثتها عن والدها المرحوم مصطفى فهمي باشا •

وكان موقفنا ونحن في باريس موقف انتظار وترقب مع قيامنا
بالدعاية لمصر .

وذات يوم دخلت حجرة مجلس إدارة الوفد فوجدت سعدا يخاطب
على شعراوي بجدّة وسمعته يقول له : يا باشا أنت غنى ولكن الثروة ليست
كل شيء ونحن أيضا عندنا بعض الشيء ، وأنت في الوفد لثروتك . وكان
على شعراوي هائبا هودا ممزوجا بالألم لا ينطق بكلمة نابية وإنما يكرر
قوله « وما ضرورة هذا الكلام يا باشا » وقد فهمت من بعض أعضاء الوفد
أن سعدا طلب حالا وأن على شعراوي تريد وعز على على شعراوي ،
وهو من كبار قومه ومن أكبر سرة المصريين ، والمتبرع بثلاثة آلاف من
الجنيهاً والذي غادر بلده وترك مصالحه لغاية وطنية ، والذي كان
شجاعا في كلامه مع ونجت يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٨ ، عز عليه أن يسمع من
صديقه القديم مثل هذا الكلام فلم يعد الى مقر الوفد بعد ذلك ، وصمم
على الرجوع الى مصر ، وقضى بضعة ايام في انتظار الباخرة حزينا
مهموما يقيم وحده في الفندق الذي يسكنه لا يكلم أحدا لأنه لا يعرف لغة
أجنبية وقد سمعنا في راب الصدع وغاية ما وصلنا اليه أن اتفقنا مع سعد
على إقامة مائدة لعل شعراوي ليلة سفره .

كان هذا الحادث مثار الممض لن شاهده وأخصبهم أصدقاء على
شعراوي محمد محمود وعبد العزيز فهمي ولطفي السيد وكذا تأمل ونحن
على مائدة الطعام في حفل توديعه أن يحل الصفاء بين المتخاصمين .

وتطرق بنا الحديث الى ذكر المرحوم أحمد فتحي زغلول شقيق
سعد زغلول الذي توفي عند بدء تكوين الوفد ، وكان على جانب عظيم من
الثقافة وورقي في المناصب الى أن كان وكيلاً لوزارة الحقانية ، وكان صديقا
لبعض الموجودين فاراد محمد محمود أن يثني عليه بطريقة سياسية فقال :
« رحم الله أحمد فتحي زغلول فقد كان رجلا مؤدبا » وفهمنا من هذه الجملة
كما فهم سعد أن محمد محمود كان يعرض بسعد وسوء سلوكه مع على
شعراوي .

بعد ذلك خرجت أنا وسعد من الفندق ، فظهر لي اله مما قاله محمد
محمود تمريرضا به ، فحاولت أن أسري عنه ، ومما قلته له : أنك على حق
في أن تغضب وما كان لمحمد محمود أن يقول ذلك .

أني أنكر هذه الواقعة لأبين أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا
يعتبرون أنفسهم زملاء وأندادا ، وكانوا رجالا يعتزون بكرامتهم ، فلم

يطبقوا ان يمس على شعراوى ، كما لم يطق محمد محمود ان يسكت على
ما فاه به سعد لعلى شعراوى .

وحادث آخر يدل على احتفاظ هؤلاء الرجال بكرامتهم ، ذلك اننا
بعد بضعة اشهر عندما قررنا السفر الى لندره في ١٩٢٠ للمفاوضة سنال
حمد الباسل سعدا بحضورنا عما اذا كانت السيدة حرمة ستسافر ايضا
الى لندره فاجابه بجواب غير طيبعى ولا محتظر اذ قال له «وما شأنك
والسيدة حرى ، انها سفاهة » وعز ذلك على حمد الباسل فقال له من
قوره : « هل انا سفيه .. انت السفيه » . واخذ سعد ولم يحرجوايا لأنه هو
المخطيء .

قارن هذا بما حدث امامى من سعد لأحد المضمين الى الوفد حين
ناقشه سعد في امر فاجابه بما لم يقنعه . فقال سعد هذا خطأ . وعندما
أكد هذا العضو ان كلامه صحيح جابهه سعد بهاتين الكلمتين القاسيتين
« انت كذاب » ولم يفه هذا العضو بكلمة احتجاج وغداة ذلك قال لى على
انفراد انه لم يرد على سعد باية كلمة محافظة على القضية المصرية وعجبت
لهذه الحجة التافهة ولم اتبس بكلمة .

والواقع ان الوفد بعد ان انضم اليه من انضم أصبح مكونا من
طبقتين ، طبقة المؤسسين ومن في مستواهم وهم يرون انفسهم ائنادا لسعد
وزملاء في الجهاد ، وطبقة المريدين والمحاسب الذين يرون انفسهم في حاجة
الى رضا الرئيس ليكون لهم في المستقبل مجد يباهون به . ولهذا كانوا
خاضعين لما يراه منفذين لما يأمر به .

اختيارى امينا للصندوق الوفد

بعد ان تركنا على شعراوى غاضبا لكرامته وسافر أصبحت امانة
الصندوق شاغرة ، فاختارنى الوفد امينا للصندوق ابتداء من ٢٢ نوفمبر
١٩١٩ .

وبقينا نعمل بكافة الوسائل الممكنة . نتصل بالصحف ، وبلجنة الوفد
المركزية في القاهرة وبالوفود المختلفة في باريس ، فوق ما نقوم به من خطب
ودعوات لكثير من نوى النفوذ كما سعينا في ان يقابل سعد مسيو كليمنصو
رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس مؤتمر الصلح وتمت المقابلة وكانت مع
الأسف مقابلة جافة موجبة للياس . وبذلك أصبح الكل ضدنا ، الرئيس

الفرنسي يتنحى عن مساعدتنا ، والدكتور ، والسمن الأمريكى يعترف بالحماية على مصر (٢٤) ، ومكتب البعثة البريطانية يرد الينا المذكرة ممزقة ، وهؤلاء هم الذين كانوا يديرون مؤتمر الصلح ويتحكمون فيه .

بقينا على هذه الحال والصلة مقطوعة بيننا وبين الثلاثة الكبار بينما الحالة في مصر مضطربة والاعتداءات والمحاكمات مستمرة ، ولولا ما نعرفه عن ثبات الشعب لتسرب الياس الى نفوسنا .

لجنة ملنر

وفي لجة هذا الاضطراب ، اعلنت انجلترا تأليف لجنة برئاسة اللورد « الفرد ملنر » وزير المستعمرات وعضوية سير « رتل رود » أحد سفراء انجلترا السابقين وكان من قبل سكرتيرا بالوكالة البريطانية في مصر ، والجنرال سير « جون ماكسويل » القائد الاسبق للقوات البريطانية في مصر ، والجنرال سير « أوين توماس » العضو بالبرلمان البريطانى ومستتر « سيندر » رئيس تحرير جريدة ، ومستستر جازيت ، ومستتر « هرست » المستشار القضائى بوزارة الخارجية البريطانية وآخرين . فما أن وصل نبا تعيين هذه اللجنة للذهاب الى مصر لدراسة حالة الأمة المصرية والوقوف على آراء الشعب المصرى ، حتى قامت المظاهرات احتجاجا على تأليف هذه اللجنة وتجاهلها الوفد المصرى المقيم في باريس وهو الوكيل المتحدث عن رغبات الأمة وقد وصلت اللجنة الى القاهرة في ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، وبدأت عملها مستمينة بالوزارة التى تألفت في ذلك الحين برئاسة يوسف وهبه باشا بعد استقالة حسين رشدى مرتين ، وبعد أن اضطر أيضا محمد سعيد باشا الى الاستقالة بعد فترة قصيرة ، وكان قد طالب بتأجيل حضور هذه اللجنة .

بدأت لجنة ملنر عملها بالاتصال بكبار المصريين ، فأتصلت بحسين رشدى باشا وعلى يكن باشا وقد قال رشدى باشا للورد ملنر : انكم لن تصلوا الى اخذ اية معلومات من الأمة المصرية ، وما عليكم الا أن تتصلوا بالوفد المصرى وكيل الأمة الأوحد ، والمتحدث باسمها والمعبر عن رغباتها . اما هنا في مصر فانكم لن تجدوا قطة تتصل بكم .

(٢٤) لم يرد في أصل المذكرات كلمة « مصر » وقد قمنا بإضافتها كي يستقيم المعنى ، كما أضفنا حرف الواو قبل كلمة اللجنة لأنها لم ترد كذلك .

حقا ان اعمال رشدى وعدلى كانت باهرة ، فرشدى هو الذى اوعز بتكوين الوفد وهو الذى استقال مرتين احتجاجا على منع الوفد ومنعه هو كرئيس حكومة من السفر مع زميله عدلى ليشرح مطالب البلاد . ثم هو يقف من لجنة ملنر هذا الموقف الرائع .

وكان من نتيجة التضامن بين رشدى وعدلى من جهة ، وبين الوفد المصرى من جهة اخرى ، ان لجنة ملنر مكثت نحو ثلاثة اشهر فى مصر ولم تغز من الامة المصرية بما كانت يتقفيه اذ كانت المقاطعة تامة بين الشعب المصرى وبينها .

بيد ان الشعب تشكك فى اتصال رشدى ورفاقه باللورد ملنر ورفاقه ، وكتبت بعض الصحف المصرية شيئا عن هذا الاتصال فبادرنا بارسال برقية الى المرحوم ابراهيم سميد باشا وكيل اللجنة المركزية فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٢٠ بالاعتراف بخدمات رشدى وعدلى وثروت فى موقفهم واستهجان الحملة عليهم وهالك نص البرقية :

باريس فى ٢٦ يناير ١٩٢٠

ابراهيم سميد باشا بالقاهرة

سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم وقد ارسلنا قرارنا لتلغرافيا الى اصنافنا الوزراء الثلاثة الذين يمثلوا الينا بصورة احاديثهم مع اللورد ملنر وقد تبينا ان ما قالوه كان مملوا حكمة ووطنية خالصة .

سعد زغلول

وفى ١٢ فبراير ١٩٢٠ اجتمع الوفد فى باريس وقرر بالاجماع ان يرسل الى عدلى شروط الوفد فى تحفظاته وطلباته عند المفاوضات . وقرر امرا هاما بالاجماع ايضا هو تعميم الوزارة على اعضاء الوفد حتى لا يظن فيهم احد انهم يخضمون اشخاصهم . وارسل سعد برقية فى نفس التاريخ اى فى ١٢ فبراير ١٩٢٠ بمختصر شروط الوفد الى عدلى وطيب اليه ان يؤلف حكومة برلمانية حائزة لثقة الامة . ومما جاء فى هذه البرقية : « وصار اثن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة تكون غايتها المفاوضات للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ، ولا تجلثرا مصالحها الخاصة . ثم عرض هذا المشروع على الجمعية الوطنية التى يأتى بها هذا الدستور الجديد ، وفى نفس التاريخ ارسل سعد الى عدلى خطابا مفصلا هذا نصه :

• صديقي العزيز :

ان الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم (في البرقية) هي في اعتبارنا امثل طريقة لحل العقدة الحاضرة : لأنه من الطبيعي ان تجرى المفاوضات مع هيئة رسمية موثوق بها - خصوصا من الأمة وان من يصنق على ما تنتهي اليه المفاوضات من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية - وعلى طريقة تقرب في ظننا من التي تظهر ان اللورد يدلي بها في محادثته معكم ، ولا يصعب ان يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي اوضحناها فيما كتبناه لكم ، لأنها لا تربط غيركم ، وهي فوق هذا ضرورية جدا حتى لاتقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية اول قصدها واكبرهما • نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عايكم ولكنها ليست فوق هممكم ، وانتم اهل لتحمل مثل هذه المسؤولية في خدمة بلادكم • والورد مستعد لأن يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم • ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتك ، حتى لا يساء الظن في نزاهتهم ، وتبقى الثقة فيهم • يستعينون بها في تأييدكم ، وتمهيد الطرق امامكم ، وبعد ان تتألف الهيئة الجديدة تحت رئاستكم وعلان بروجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الأقيام ، وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام التي لا يقصد بها ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليلها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لطامعهم الباطلة ولا يهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا ان يكونوا محلا لثقتكم واهلا لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى • • • • •

سعد زغلول

وقد اظهر عدلى تباطؤه في قبول تأليف وزارة ، فبادر سعد باظهار رغبته في أن يلجأ الى عدلى ليحضر اليها في باريس بعد أن غادر ملنر ولجنته الاسكندرية الى لندن في ١٨ مارس ١٩٢٠ •

علم سعد ان ملنر قد انتهى من ابحاثه قبل سفره بايام وانه قد تجاهل الورد ، فبادر بأن عرض علينا هو وبعض الاعضاء ان ترسل الى عدلى تطلب اليه اللحساق بنا في باريس وكان ملنر وزملائه قد انتهوا من عملهم - كما علمنا - قبل اوائل مارس ولا اخفى اني سألت اخواني عن الفائدة من حضور عدلى ، ذلك الرجل الهادئ السمكت الذي لم يكن لي به اتصال وكنت اظن فيه الكبرياء لكن سعدا يادرنى بقوله : ان عدلى رجل عظيم ويستسر من حضوره وعمله • وثلكا عدلى بخطاب ارسله الى سعد

فأرسل هذا نيابة عنا برقية أخرى في ٦ مارس ١٩٢٠ إلى عدلى ردا على خطابه بما تضمنته أننا سنكون سعداء بحضوره لباريس وأننا نرى تأليف وزارة موثوق بها كما نرى عدم اشتراك أحد فيها من أعضاء الوفد الحاليين والسابقين وأننا مستعدون لتأييدها .

ويبلغ من الحاح سعد على عدلى أن أرسل برقية ثالثة في ٢٢ مارس ١٩٢٠ بالموافقة على رأيه في رفض طلبات لجنة ملنر في القاهرة ودعاه في هذه البرقية للحضور سريعا إلينا هناك نصها :

عدلى يكن بأشأ بالقاهرة

نرجوكم تقديم جيعاد ووصولكم إلى باريس بقدر المستطاع

زغلول

ولعل عدلى كان يعلم من طباع سعد ما عمله على التردد وربما كان يخشى ما قد يضربه . فأرسل برقية في ٢٢ مارس ١٩٢٠ إلى سعد يفهم منها شيء من اعتذار ، فيأمر سعد وأرسل إليه برقية رابعة ، (برقية مستعجلة) في ٢٠ مارس ١٩٢٠ يخبره فيها بوصول برقيته ويطلب إليه أن حضوره بأسرع ما يمكن مفيد لتبادل الآراء وهناك نصها :

عدلى يكن بالقاهرة

« نكون سعداء برؤيتكم في أقرب فرصة »

زغلول

وفي ١٢ إبريل ١٩٢٠ أرسل سعد إلى عدلى برقية خامسة يخبره فيها بحجز حجرة له بالفندق .

وفي ٢٢ إبريل ١٩٢٠ حجزنا عربات لأعضاء الوفد ليقابلوا عدلى يوم حضوره بعد أن وافق اثر الالحاح الشديد . وقد وصل بازييس في ٢٢ إبريل ١٩٢٠ .

وفي هذا التاريخ كان ملنر ورفاقه في إنجلترا ، وعدلى معنا في باريس

اتصال لجنة ملنر بالوفد

بعد أيام من وصول عدلى ، جاءنا من لندن أحد أعضاء لجنة ملنر وهو مستر «هرست» وقابل سعدا في ١٢ مايو ١٩٢٠ لدعوته للذهاب إلى لندن هو ورفاقه للمحاضرة مع ملنر . وأرجح كثيرا بل اعتقد أن حضور مستر هرست كان لسببين ، أحدهما مقاطعة الأمة المصرية للجنة ملنر

مقاطعة تكاد تكون تامة ، والآخر ما قام به على ورشدي من اقناع لجنة ملتر بضرورة الحادثة او المفاوضة مع الوفد ممثل الأمة حتى قال ورشدي للفرز ورفاقه ما سبق ذكره من انهم لن يجنوا قطة تفاوضهم غير الوفد -

ثم كرر مستر هرست زيارته لنا في ١٨ مايو ١٩٢٠ كتب فيها دعوة بحضورنا الى لندن واتفق مع سعد على السفر .

سفر الوفد للمرة الاولى الى لندن

اجتمعنا وقررنا السفر وهنا قام اشكال . ذلك ان سعدا اصر على الا يذهب الى انجلترا مؤقتا وان يذهب ثلاثة اعضاء مع على وسالناه السبب فاجاب ان الثلاثة اعضاء يذهبون لاستطلاع الحالة ، ولما الحنا عليه لنعرف الدافع الحقيقي لوقفه هذا اجاب بأنه ربما يكون الغرض من الدعوة استدراجه الى لندن للقبض عليه هناك . وقلنا لتمسكه بفكرته لأن عدم سفره يعتبر مفاجأة للجنة ملتر وعدم رعاية لها ، وخاصة اذا كان سبب امتناعه وهو رئيس الوفد امر غير مفهوم لدى لجنة ملتر . وقلنا وقال على : انه لا يليق بوفد يطالب بحقوق البلاد الا يذهب رئيسه وعضاؤه للمفاوضة فان هذا يجرح احساس ملتر ورفاقه لكن سعدا اصر على رايه حتى اضطررنا الى الموافقة . وسافر على الى لندره وصحبه عبد العزيز فهمي ومحمد محمود وعلى ماهر وارسل سعد برقيتين مستعجلتين الى الراحوم محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة احدهما في ٢٠ مايو ١٩٢٠ يخبره بدعوة ملتر للوفد . وثانيتهما في ٢٢ مايو ١٩٢٠ بصفر ثلاثة من اعضاء الوفد الى لندره . وسافر الاعضاء فعلا في ٥ يونيه ١٩٢٠ وقابلوا اللورد « ملتر » (٢٥) فسال على

(٢٥) تمت القابلة الاولى بين الطرفين في ٧ يونية . وقدم ملتر مشروما بمقد اتفاق ودي بين انجلترا ومصر صترف فيه انجلترا باستقلال مصر مع ضمانات لمصالحها ومصالح الاجانب ومن ذلك اقامة حامية عسكرية في اماكن يقررها الخبراء ، وابداء الراي في التشريع الذي يمس الاجانب الى ان يتولوا لبريطانيا من امتيازاتهم التي تروق استقلال البلاد ، وقيام حكومة ملكية دستورية تنص عليها المساعدة . وفي ١٧ يوليو اسفرت المفاوضات عن مشروع تسوية قعنه ملتر الى الوفد لرفضه ، كما رفض ملتر مشروع قعنه الوفد . ثم جرت مقابلات بين على باشا وبين اللورد ملتر انتهت بتقديم مشروع آخر للوفد يقوم على تسع قواعد اساسية للفرز خلاف حولها ومنها : مسألة المستشارين الانجليز في الحكومة المصرية ، والعلاقات السياسية بين مصر والدول الاجنبية فتقرر تأجيل البحث فيها بضعة اسابيع . (٥٠ ملما على لودة ١٩١٩ اصدار مؤسسة الامرام . ص ٢٧٥ - ٢٧٦)

طبعاً عن سبب تخلف سعد وباقي رفاقه ، وحاول عدلى بلباقة أن يذكر مبررات لذلك بيد أن ملتر أدرك ما كان يخشاه سعد وقال لعدلى : قل لسعد أن يطمئن على حريته في بلادنا فنحن قوم غير متوحشين ندعوه لزيارتنا ونحبسه .

وفي ٢٠ مايو ١٩٢٠ ورد إلينا خطاب من الأعضاء الثلاثة بلندره بنتيجة المحادثة بين عدلى وملتر وأن هذا الأخير اعترف بأن الوفد يمثل أغلبية الأمة ، وأنه بذلك لا يستمع إلى أعضائه كشهود ، وأن لا تعارض بين استقلال مصر ومصالح بريطانيا .

وعلى أثر ذلك قررنا في الصباح ضرورة سفر الوفد كله للمفاوضة أداء للواجب رغم شعورنا بسوء نية الانجليز وفي اجتماع آخر بعد الظهر انضم إلينا سعد بعد أن كان متردداً .

وفي ٥ يونيو ١٩٢٠ سافرنا جميعاً إلى لندن .

وقبل شرح ما قام به الوفد في مفاوضاته بلندره مع لجنة ملتر يجب علينا أن نذكر حقائق لابد لنا من ذكرها ذلك أننا مدة إقامتنا في باريس قبل المفاوضة كان بيننا نحن أعضاء الوفد ورئيس تضامن يهود سائذان . ولم يكن هناك ما يعكر صفونا سوى تلهفنا على تحقيق مطالب البلاد . وأن كانت بعض هنات وقعت من سعد أو غيره فإنها لم تكن ذات أثر في علاقاتنا الودية وثقة بعضنا ببعض . وكنا ندأب على نشر الدعوة هنا وهناك .

وبعد أن ذهبت لجنة ملتر إلى مصر ولقيت أعراضاً من الأمة المصرية بفضل وطنية الشعب ، وما قام به الوفد ولجانه المنبئة في مصر من توجيه وإرشاد ، ثم رجعت اللجنة إلى لنندره دون أن تعرج على الوفد وتقاضيه باعتباره الهيئة الوحيدة المتحدثة عن مصر طلبنا إلى عدلى باشا الحضور - كما ذكر - وكانت النتيجة أن أتى مندوب لجنة ملتر يدعونا للمفاوضة واعتزمتنا السفر إلى لنندره .

ولما اغتبطت الأمة المصرية بهذه الرحلة حضر إلينا حسين رشدى باشا ونحن على أبواب المفاوضة وأبدى لنا النصيح الكريم بأنه قد يجوز أن يتفق الوفد على ما يرضى لكنه يرى أن لجنة ملتر ربما تعرض على الوفد دفاعاً مشتركاً فإذا قبلنا شيئاً من هذا فيجب أن يكون الدفاع من مصر داخل حدودها بمعنى أنه لا يصح لنا أن نقبل دفاعاً مشتركاً عما يقضى إلى اشتراك الجيش المصرى مع انجلترا في مشاكلها العديدة ، فتكون النتيجة أمكان خروج الجيش المصرى من بلاده والدفاع هنا وهناك

في بقاع الأرض، ومع العلم بأن لانجلترا - وهي امبراطورية حترامية الاطراف - مشاكل عديدة في ممتلكاتها ومستعمراتها في جميع القارات فلا تلقوا بأيديكم الى التهلكة . وقد كان لهذه النصيحة اثرها وكان رشدي هو اول من لفت الانتظار الى هذا الاحتياط .

المفاوضة الاولى في لندره

بدء انشقاق الوفد

ذهبنا جميعا الى لندره . ثم بدأت المفاوضات من شهر يونيه ١٩٢٠ وانى ارجع هنا الى مفكراتي التي سجلتها واحتفظت بها وأعرض بعض ما فيها تقريراً للواقع وانصافاً للحقيقة فمن ذلك ما ياتي :

سبق ان ذكرنا اننا ارسلنا الى عدلى وهو بالقاهرة برقية وخطاباً في ١٢ فبراير ١٩٢٠ بتأليف وزارة الثقة التي يختارها وان يتفاوض هو ووزراؤه كهيئة رسمية مع لجنة ملنر وان تكون جمعية وطنية تصادق على ما تنتهي اليه المفاوضات على ان يتضمن برنامج عدلى عبارة الاستقلال لأنها لا تربط غيره . ويعنى آخر أراد الوفد ان تتفاوض وزارة عدلى مع التصريح منها بانها انما تتفاوض للاستقلال دون ان يرتبط الانجليز بهذا التصريح اى ان وزارة الثقة برياسة عدلى ستفاوض وهي حرة طليقة مع الانجليز .

لكننا عندما ذهبنا الى لندره وكان سعد في ذلك الوقت معبود اكثرية الأمة وموضع ثقتهما وكان مركزه في البلاد اعظم من مركز يوليوس قيصر كما قيل له . قد خفيت اسماء شركائه وزملائه في الجهاد وكانت المناداة في مصر في المظاهرات وغيرها بحياة سعد ومن معه دون ذكر لأسماء هؤلاء الزملاء حتى أصبح اسم سعد رمزاً لامانى البلاد وأصبح زملاؤه جنوداً مجهولين .

دخل الوفد في المفاوضة وسعد على ما ترى وزملاؤه على ما علمت وابتدأ معنا عدلى يعمل وكانت النتيجة بعد اخذ ورد ان بدأ ملنر بتقديم مشروعه الاول ومن كلامه لنا انه قال ان الحادثات اذا انتهت فانها ستكون مرحلة لمفاوضات رسمية تشترك فيها الحكومتان المصرية والبريطانية . واخبرناه اننا لا نقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها تقتضى مع توكيلنا .

ومما قاله ملنر وكرره ان ليس للوفد ان يتعاقد انما التعاقد يكون بين وزارتين رسميتين وانه انما يسمع ملاحظات الوفد فقط ليسجلها في تقريره تمهيدا للمفاوضة الرسمية .

هنا مع الأسف تغيرت خطة سعد وكان يظن ان المفاوضات ستكون معه وأنه هو الذي يرمم المعاهدة ويوقعها وكانت حجة الانجليز انه ليس لأحد ان يوقع سوى الحكومتين الرسميتين كما جرت بذلك التقاليد العامة فتناقشنا مع سعد ونحن نعلم ان ليس بينه وبين السلطان ود . وأنه لن يختاره لتأليف وزارة كما انه كان في مناقشاته مع ملنر غير ودى وكان يقول له في بعض الجلسات « ان امتى لا تقبل هذا » فيئس من ان يكون رئيس وزارة يتفاوض - ويئس من ان يوقع معاهدة تاريخية تنيله مجدا . فتناقشنا على ان يكون الحل تأليف وزارة من عدلى للمفاوضة ، كما سبق ان كتب هو لعدلى بذلك ونحن لا ندخل فيها تنفيذا لقرار الوفد كما اسلفنا فإبى وغضب وأخرج من جيبه بطاقة عليها اسمه باللغة الفرنسية وفيها « سعد زغلول باشا » وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية» يدل ماكان يكتبه من قبل من انه « رئيس الوفد المصرى » ، وقال لنا بانفعال: يجب ان اوقع انا المعاهدة بين مصر وانجلترا بهذه الصفات الواردة في بطاقتى وانى لا أقبل ان يوقعها أى شخص آخر وسأحارب كل شخص مهما يكن مركزه يفاوض ليوقع دونى .

كان هذا بدء الخلاف الشديد بين بعضنا وبين سعد وهو خلاف قد يفضى الى عرقلة المفاوضات بل والقضاء عليها .

وفي حوالى منتصف شهر يوليو ١٩٢٠ - وكنا نعالج هذه الحالة ونخشى مفبتها - ذهبنا في أحد أيام الأحاد وكان يوم عطلة الى جهة من ضواحي لندنر نتناول الغداء هناك على ضفة نهر التاميز(٢٦) وممن كان معنا في هذه الرحلة مسعد ومحمد محمود وحمد الباسل وأحمد لطفى السيد وعلى ماهر وأنا وهناك بعد الغداء والتبسط في الحديث أخبرنا سعد برغبته في استشارتنا في أمر ارتآه وهو التصاهل مع ملنر في بعض طلباتنا بشرط ان يعزل السلطان فؤاد ونظر إلينا يريد ابداء آراءنا وانكر ان على ماهر اجابه ان الموضوع يحتاج الى تفكير . وساله احدنا : ومن يكون سلطانا ان ؟ فأجاب بان يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعيين وهى

(٢٦) هو نهر التيمز Thames ، ولكن كتب هنا حسب اللفظة الفرنسية Le Thamez

عليه ففهمنا من هذا ان سعدا كان يبغى ان يكون هو الوصى على العرش
اى على عرش طفل عمره بضعة اشهر ، وسيكون فوق ذلك رئيس الامة
باعتباره رئيس الوفد المصرى فيصبح الحاكم بأمرة في البلاد .

حصلت هذه المناقشة واحمد لطفى السيد صامت وكان من الصنى
الناس بسعد ، وكان أمل سعد ان يقره لطفى السيد لكنه ظل صامتا .
فسأله سعد : لم يا لطفى لا تتكلم وتتركنى اتحمل مسئولية قولى ؟ فاجابه :
ماذا اقول يا باشا ! فلم يكن من سعد الا ان قال له بحده « روح يا شيخ » .
وارجع ان عبد العزيز فهمى كان حاضرا بدليل انه حكى الرواية لآخرين .
ثم كرر لى سعد هذا على حده في يوم آخر فنصحته بالعدول عن هذه الفكرة
وربما تكلم بها مع غيرى حتى ينال من الأعضاء متفردين موافقة على
ذلك .

وبعد نريد على لجنة ملنر وظهور عدم الانسجام بينها وبين سعد
راى أعضاء الوفد ومنهم بسعد ان يكون عدلى صلة التفاهم بين الوفد
واللجنة .

وانى اذكر هنا ما سطرته في مفكراتى في هذه المرحلة .

٢٥ يوليو ١٩٢٠

اخبرنى محمد محمود ان سعدا اعترف له بالأمس بان يقبل مشروع ملنر
الاول برمته بشرط عزل السلطان فؤاد وقبول تولية ابنه دون الأمير كماله
الدين حسين بحجة ان هذا الأخير ابن جارية واخبرنى لطفى السيد ان
سعدا قال له في مائدة انه يريد ان يكون قيما على ابن السلطان اذا خلع .

٢٦ يولييه ١٩٢٠

اخبرنى عبد العزيز فهمى ظهر اليوم ان سعدا قال له هو ولطفى
السيد وعلى شعراوى ومحمد محمود في منزل هذا الأخير قبل بدء تكوين
الوفد الا ضرورة لعمل اى شئ - اى لتكوين الوفد - لاستحالة عمل
شئ . وان الاولى تكوين جمعية منهم للسعى في مصلحتهم الخاصة .
واصبقاتهم لدى الحكومة فاشمازوا من ذلك .

واخبرنى عدلى بان سعدا قال له - في الماضى - ان كنت يا عدلى
وزيرا فانى اقبل ان اكون مستشارا لوزارة الأوقاف بدل حسن صبرى .
فنصحته عدلى بعدم السعى في ذلك .

ولهذه المسألة قصة • فقد كانت زيارتي لسعد كثيرة أيام الحرب واستشارتي فيما إذا كان يصح أن يكون مستشارا لوزارة الأوقاف فنصحت بعدم التفكير في هذا الأمر • وقلت له لا يصح لذلك كوزير سابق وكرجل له مركزه أن تقبل أن تكون خلفا لحسن صبري الذي خلف إبراهيم الهلباوي ، وأن تكون في الوزارة أقل درجة من وزير الأوقاف بل ومن وكيلها ، وتعرض عليهما أوراك فيما يستشيرانك فيه • لكنه أجابني بالإلحاح ضرورة للذهاب إلى الوزارة ، وأنه يفكر أن يكون مستشارا للأوقاف بقيم في بيته وتعرض عليه الوزارة ماتراه من استشارات • فقلت : أنك لو افترضت هذا الفرض وطلبك الوزير أو الوكيل لأخذ رأيك شفويا فسيضطررك واجبك إلى الذهاب إليهما في الوزارة • ومن غير المفروض أن يأتي إليك الوزير أو الوكيل في منزلك • وهنا سألتني عما أريده له فاشترت عليه بأن يفتح مكتبا للمحاماة وأن يكون معه مساعون ، فيصبح حرا محتفظا بمنزلته يقل من القضايا ما يشاء ويتراجع في بعضها كما يشاء وله من المساعدين من يحتفظون له بمنزلته • فسكت ولم يحر جوابا •

من هذا الذي سمعته بنفسى من سعد وما سمعته في أوروبا من عدلى ، يفهم أن سعدا كان شغوقا بوظائف الحكومة بعد أن رأى ما رأى من غضب عباس الثانى عليه ، ومن كراهية فؤاد له ، ومن اعراض الانجليز عنه • فكانت في نفسه عقدة كراهية ضد هؤلاء جميعا • وكان ما كان من تشبته برياسة المفاوضات حتى تتم المعاهدة على يديه •

ولهذا بعد أن ايقن أن المفاوضات يجب أن يكون رئيسا للحكومة أو وزيرا جمع الوفد وعرض عليه أن يلغى القرار السابق صدوره بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد في الوزارة فعارضناه نحن الأعضاء المؤسسين في ذلك وتمسكنا بعدم دخول أحد في الوزارة • فاحتد وقال ما أثبتته بحروفه « وهو يعنى أحنا نطبخ الطبخة وغيرنا يأكلها » • وعرض الأمر على الأعضاء جميعا ، وكانت النتيجة مع الأسف أن انحازت إليه الأغلبية — وكانوا من المنضمين للوفد — دون الأعضاء المؤسسين •

٢٧ يوليو ١٩٢٠

ارسلنا الرد على خطاب ملتر وأخبرناه فيه أننا لا نقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها تتناقى مع توكيلنا وننتظر نتيجة المفاوضات مع عدلى •

ذهب عدلى للنظر الساعة الخامسة ومكث عنده ساعتين بحضور « هرست » للمناقشة في مشروع ملنر معدلا طبق الحادثة الشفوية بيننا وبينه . وقد اظهر ملنر أنه يخشى عند الاعتراف بزوال الحماية من الآن الا يصل من الدول الى الاقرار بحلول بريطانيا محلها في الامتيازات . وقال « هرست » ان الأفضل التعاقد مع مصر دون التكلم عن الحماية باعتبار ان المصريين قالوا بعدم مشروعيتها وان الانجليز قالوا بمشروعيتها فلتترك اذن بدون نص في الاتفاقية فرد عليه عدلى بعدم امكان اغفال ذلك لان الحماية واقعة - بالفعل وآثارها قائمة في مصر - ويرجع ملنر تقديم تقريره محتويا آراءه وآراء الوفد ويشير بما يراه . وقد أثر ذلك تأثيرا سيئا علينا واسانا الظن بلجنة ملنر بعد قبول مبدأ الاستقلال أى إلغاء الحماية . وسيذهب عدلى غدا للنظر . وقال ملنر ان ليس للوفد ان يتعاقد وظلنا بذلك انه يريد ان يطلق الأمر على الدول وان تسعى انجلترا في عرقلة الموضوع فتلقى المسئولية على الدول اذا لم توفق على ان تحل انجلترا محلها في الامتيازات . واقترح ملنر الاتفاق على مشروع يبقى بدون امضاءات ومعلقا على قبول الدول لمسألة الامتيازات واظهر الشك ببعض الحلفاء .

٢٨ يوليو ١٩٢٠

ذهب عدلى للنظر في الساعة الخامسة مساء وأخبره هذا الأخير بأنه يرى صعوبة في الوصول مع الوفد الى حل مرض وأنه كان يريد الوصول الى استقلال مصر مع الضمانات الكافية لانجلترا . وقال انه قد سار شوطا في هذا السبيل وللوفد ان يضع الضمانات التي ذكرها في المشروع وهو يفضل تقديم التقرير وستجتمع لجلته غدا ليقرر اعضاؤها ما يرونها في الصباح ثم يقابله عدلى بعد الظهر .

وردت برقية امس مساء بان المدعى العمومى في قضية عبد الرحمن بك فهمى وآخرين امام السلطة العسكرية بمصر قال ان عبد الخالق مذكور اعطى نقودا لبعض اعضاء الجمعية السرية مساعدة للخديو . وان الدعوى لم ترفع ضد عبد الخالق مذكور بسبب أنه عضو في الوفد .

أخبر سعد اعضاء الوفد اليوم بان من الحكمة عدم قطع المفاوضات مخالفا بذلك رايه الأول .

٢٩ يوليو ١٩٢٠

بعد هذه التقلبات في الراى عرضنا على هاشمي نحن أحمد لطفي السيد

ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى وأنا ومن ينضم إلينا أننا متفقون على
تعظيمه إلى النهاية في مشروعه المقدم منه وجعله أساسا للمفاوضة عوضا
عن قطع المفاوضات .

ولقد قال لنا عدلى أن سعدا لا يريد ترك إنجلترا وإنما يريد بعض
أخوانه وهم سينوت والمكباتى وواصف غالى الذهاب من إنجلترا وإضاف
سعد أنهم مصممون على ذلك ليلقى المسئولية عليهم مع أنه هو الذى
شجعهم على ذلك مرارا .

وحضر إلى فندق « كلاردج » بلندن حمد الباسل وعلى ماهر مع
محمد محمود وقابلوا سعدا وأخبره الأولان أنهما متفقان معنا .

٣٠ يوليو ١٩٢٠

قارن سعد بين مشروع ملتر الأسمى والمشروع المعدل بمعرفة عدلى
وخرج من هذه المقارنة بأن المشروع المعدل « حماية » ونكر أسباب ذلك
— ثم أتى بعد الظهر وقال أنه يقبل التعديل الذى ارتأه عدلى والذى
سيعرض على ملتر .

٣١ يوليو ١٩٢٠

قابل عدلى ملتر فى الساعة الرابعة وحضر إلينا فى الساعة الخامسة
وعشر دقائق وأخبرنا أن ملتر قال له أنه يريد الاتفاق مع الوفد وهو
حريص على الاتفاق مع رجال موثوق بهم واتفق مع عدلى على أن يحضر
هذا الأخير عنده يوم الثلاثاء (٢ أغسطس) لأن اليومين الاثنين يوما
عيد . وسيكون معه هرسى للنظر فى مشروع عدلى المعدل .

أول أغسطس ١٩٢٠

أخبرنى سعد أنه يرى المشروع المقدم من ملتر حماية وأخذ يشرح
لى أقواله السابقة فعارضته فيما ارتأه من قطع المفاوضات لأن عدلى
مستمر فى تخفيف القيود التى جاءت فى المشروع خاصة بقناة السويس
والنفاق عن حرية المرور فيه وقصر امتناع مصر عن عقد محادثات سياسية
ضارة بإنجلترا على الكيفية التى سيعرضها عدلى فقال لى سعد أنه رأى
فكرة هى أن المشروع الذى تنتهى عليه نعرضه على جمعية وطنية بمصر
دون أن نقيد أنفسنا بقبوله . وهناك — أى أمام الجمعية الوطنية — نشير
عليها بقبوله وتحيط أعضاء الوفد وعدلى علما بهذه الفكرة . ويرى أن ملتر
سيقبلها ويقيد نفسه بها قبل سفرنا حتى نحقق بسمعة الوفد أمام الأمة .

١٤

وقد أجبته بأن الامر لا يخلو من أحد وجهين فاما ان ترتاح ضمائركم الى فائدة الاتفاق فنقره وتحمل مسئوليته تحت تصديق الجمعية الوطنية واما الا نرى الاتفاق صالحا فيجب علينا ان نرفضه وان يرجع كل منا الى بلده وعمله .

وامام هذا التردد من سعد سألته وكنت من اصدق اصديقاته لم لا نقبل أى مشروع يقدم وتحمل مسئوليته اذا كان نافعا لمصر مهينا لها في المستقبل بفضل التطور ان تثب وثبات أخرى بفضل ما تنزله من حريات . وانى ارى ان انجلترا وقد أصبحت صاحبة الحول والطول في العالم وافر حلفاؤها حمايتها على مصر والشعب المصرى أعزل ارى متى ارتاحت ضمائركم الى نيل ما يؤكد استقلالنا وحريتنا في العمل تهيئة لالغاء تحفظات تراها انجلترا غير مانعة لتطورنا ارى استمرار المفاوضات حتى نصل الى ما نبتغيه . ولو كانت هناك بعض تحفظات اعتقد انها ستكون مؤقتة اذا استمرت الأمة في نهضتها . وما الذى يعنك يا باشا من البت في هذا الموضوع قبولاً او رفضاً تحت مسئوليتنا جميعاً . فاجابنى سعد بانه لن يتفق مع الانجليز على أية اتفاقية فانها ستحوى تحفظات خفيفة او ثقيلة ، وانها ولو كانت خفيفة واقتنعنا بالاتفاقية فانى لن ارضى بها خيفة ان يقتلنى هؤلاء الاولاد (٢٧) من الحزب الوطنى ولهذا لن اوقع أية اتفاقية . فقلت له ماذا تعمل هنا ؟ اتنا حضرنا لتحمل مسئولية ومن العسير علينا او على بعضنا ان يقبل المعاهدة في السر ويرفضها في العلن او يعرضها على جمعية وطنية لا تعرف ممن ستتؤلف ونحن هنا وكلاء الأمة يجب اداء حق الوكالة والتحدث باسم الشعب وتحمل المسئولية والا فلا ضرورة لبقائنا .

وان الخوف كل الخوف ان نرضى بمعاهدة ضارة وان نسمى لدى الجمعية في قبولها . وكنت اعتقد في نفسى وهو ما افضيت به لبعض زملائى في ان الوسيلة الوحيدة وقد تنحى سعد عن تحمل المسئولية هى ان يكون عدلى الذى ظهرت كفايته في المفاوضات يستمر فيها وان رشدى يكون مستشارا للوفد وفي المفاوضات لما هو عليه من علم واسع وان نبقى نحن برياسة سعد كتلة نراقب المفاوضات ونقبل او نرفض ما تنتهى اليه . وان يحتفظ سعد وهو رئيس الوفد بزعامة الأمة كما يحتفظ الوفد بمنزلاته .

(٢٧) كان من رأى الحزب الوطنى ان لا تفاوض الا بعد الجلاء .

وتلك هي الضمانة الوحيدة فيما يصح أن نعمله والا وجب علينا الرحيل إلى بلادنا وإذا أصر سعد على غير ذلك فالمسئولية واقعة عليه لا محالة .

٢ أغسطس ١٩٢٠

نشرت جريدة « التيمس » اليوم مقالا بأن المفاوضات يجب إنهاؤها وأن طلبات الوفد غير معقولة وغير مقبولة وجاء رجل انجليزى أعرج اسمه « ولتر » كان يتردد كثيرا على سعد ويلتقى بنا عرضا ، أخبرنى بأنه علم من وزارة الخارجية الانجليزية انها لا تعارض الآن فى استقلال مصر ولم أتمكن من معرفة ما اذا كان الاستقلال سيكون ضمن المعاهدة متى تمت باقرارها كما كان يكرر ذلك اللورد ملتر ويكرر تخوفه من أن اعلان الاستقلال من الآن يحول دون احلال انجلترا محل الدول الأجنبية فى امتيازاتها واشرافها على المحاكم متى انضمت المحاكم المختلطة فى المحاكم الأهلية .

٣ أغسطس ١٩٢٠

دعانى مستر « هرست » للتحدث معه فى امر المحاكم المختلطة (٢٨) والتشريعات الموضوعة لها وقد قابلته وتناقشنا كثيرا وعرضت عليه ما يجب أن تكون عليه المحاكم المصرية عندما تتولى أمور الأجانب فيها .

٥ أغسطس ١٩٢٠

خضر عدلى فى المساء واخبر الوفد بأن ملتر عرض عليه مشروعا لم يقرأه لنا وذكر ملخصه - ملطفا - وبعد خروج الأعضاء سلمنى صورة منه ولم يطلع الوفد عليه خوفا من الفضل فهو مشروع ثقيل حقا وعدلى اخبر الوفد بأنه اتفق مع ملتر على عدم اخبار الوفد بما دار بينهما من حديث الى أن ينتهى الطرفان على حل يمكن عرضه على الوفد .

وفى مشروع ملتر يكون لانجلترا جميع حقوق الأجانب ويعطى لصر عند الخلاف فى التشريع للأجانب عرض هذا الخلاف على عصبة الأمم كما

(٢٨) انشئت هذه المحاكم فى مصر عام ١٨٧٥ - ١٨٧٦ للفصل فى أوجه النزاع الذى يقوم بين الأجانب والمصريين ، وتختص بنظر جميع الدعاوى المدنية والتجارية بين الأجانب والأهالى اذا اختلفت جنسياتهم . وتنتظر مع ذلك فى جميع التزامات المقايمة كما تفصل فى المخالفات التى يرتكبها الأجانب . وهذه المحاكم درجات ، جزئية وابتدائية واستئناف وقد ألغيت بمقتضى مساعدة مونترو فى ٨ مايو ١٩٢٧ نهائيا فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ بعد فترة انتقال .

كان عليه نص مشروعه الأول وأن يكون لانجلترا حق تعيين موظف كبير في وزارة الحفانية وحق صيانة مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق بواسطة مصر .

٧ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى بمقر الوفد وأخبرنا بأنه وصل اليوم مع ملتر الى الأمور الآتية :

١ - يكون الاتفاق على الاعتراف باستقلال مصر وبأنها تضمن لانجلترا مصالحها وتعطيها الوسائل لطولها محل الأجانب .

٢ - تعقد محالفة بمقتضاها تدافع انجلترا عن مصر وهذه تساعدنا في أرضها بما يمكنها من الوسائل .

٣ - لا يكون لانجلترا حق استعمال موانئ مصر وسككها الا في حالة وجود انجلترا في حرب (بمكس مضمون المشروع الأول الذى اعطى هذا الحق لانجلترا في أى وقت) .

٤ - لمصر حق التمثيل السياسى في الخارج . وتتعهد بعدم إبرام أية معاهدة تضر بمصالح انجلترا وعند عدم وجود ممثل لمصر في جهة ما تتعهد بمصر بمصالحها لمثل انجلترا .

ولم يحصل اتفاق نهائى على النقطة العسكرية وسيستمر الحديث مع لجنة ملتر بعد غد .

وسعد مصمم على السفر لباريس ويظهر دائما عدم الثقة بالمفاوضات وأخبرنا بأنه لا يأس من أن يعرض عليه كل شيء تنفق عليه حتى ينظر فيه في باريس ويظهر لنا أنه يرمى لقطع المفاوضات .

٨ أغسطس ١٩٢٠

ورد اليوم خطاب رقيق من ملتر ويخط يده لمساعد يرجوه فيه تأجيل سفره خشية أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا في مصر ولندره ويأسف لطول الوقت الذى مضى ويعتذر بأن التأجيل كان بسبب كثرة تردده على البرلمان ومجلس الوزراء ويأمل انتهاء دورة مجلس العموم قريبا وساعد ذلك على الوصول الى حل سريع يرضى الطرفين .

ويقول ملنر في خطابه ان المفاوضات مع عدلى برضى الوفد مازالت مستمرة .

٩ أغسطس ١٩٢٠

رد سعد على ملنر اليوم بخطاب قال فيه انه كان يود البقاء مدة لكنه يرى ان المسألة لا تنتهى قريبا ولكن اللورد وقد اخبره بخطابه انه يأمل الوصول سريعا الى حل مرض قائنه يقبل تأجيل سفره .

والدهش من هذا الخطاب ان فيه تلميحا بان مداولة عدلى مع ملنر كانت بسبب ان ملنر اراد ذلك .

والأغرب ان سعدا جعل خطابه شبه رسمى ولم يقبل ان يضعه في قالب خصوصى كما انه لم يقبل ان يترك التلميح الى مهمة عدلى وأظهر انها لم تكن بطلب من الوفد وانما كانت باتفاق بين عدلى وملنر . وصمم على ان يكون الخطاب كما يريد هو ضد رغبة الأعضاء الذين راوا عدم الضرورة في ايلام ملنر بما لا فائدة منه ويلوح ان سعد زغلول عندما رأى تصميم أعضاء الوفد على عدم قطع المفاوضات اراد خلق المشاكل للوصول الى قطعها ولو من الانجليز .

حضر عدلى من عند ملنر ولم ينته معه على شيء .

١٠ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى من عند ملنر اليوم وقال انه لم ينته معه في امر النقطة العسكرية وان ملنر قبل ان يكون لانجلترا الحق في ان تعارض في تنفيذ القوانين على الأجانب اذ كانت مخالفة للقواعد المتبعة في الدول صاحبة الامتيازات كما تعارض في الضرائب عند عدم المساواة بين الأجانب والوطنى فيها . وان مصر اذا اخرجت الموظفين المدنيين أو العسكريين الانجليز قبل مضي سنتين تدفع لهم تعويضات يتفق عليها بين مصر وانجلترا وان ملنر سيسرع مشروعا بما انتهى عليه الأمر الى الآن وسيدعو الوفد للمناقشة فيه يوم الجمعة ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٠ .

١١ أغسطس ١٩٢٠

ارسل ملنر الى عدلى خطابا بتاريخ اليوم يقول فيه انه ارتكب خطأ بقبوله في المفاوضات مبدا استئناف الخلاف بين مصر وانجلترا لدى عصبية

الأمم في موضوع سريان القوانين على الأجانب وقال ان الحكومة الانجليزية والرأى العام الانجليزى لا يرضيان بوجود مخالفة تنص على امكان ظهور انجلترا ومصر امام عصبة الأمم بعبء المتخاصمين بعد تنازل انجلترا عما لها الآن . وعليه فسيرسل مشروع الاتفاق للوفد خاتما من هذا الشرط .

وفي المساء قدم على المشروع باللغة الانجليزية وشرح في ترجمته للمناقشة فيه .

١٢ أغسطس ١٩٢٠

عرض مشروع ملنر الأخير على الوفد وارثى سعد الا يقبل ان يكون هذا المشروع اساسا للمفاوضة لأنه لا يختلف عن المشروع الأول في شيء ذلك المشروع الذى تقرر عدم قبوله اساسا للمفاوضة لكن جميع الأعضاء رأوا المفاوضة املا في الوصول الى ما يرضى البلاد من المناقشة وان المشروع الثانى يختلف عن المشروع الأول .

أرسل ملنر لسعد يدعوه لمقابلته غدا في الساعة الرابعة بعد الظهر ويجتهد سعد على ما يظهر في قطع المفاوضات مع انه اخبر عدلى أمس بانه يرى المشروع مفيدا من بعض الوجوه ولم يخبره بانه مصمم على رفضه فتقطع المفاوضة .

تركنا سعد في الليل اثناء المناقشة في المشروع لينام واستمر الأعضاء يتناقشون الى نصف الليل حتى انتهوا من دراسته .

١٣ أغسطس ١٩٢٠

ذهب سعد وعدلى الى ملنر في الساعة الرابعة وسالا ملنر عن طريقة تنفيذ الاتفاق الذى ينتهى عليه مع الوفد أى عن الاجراءات التى تتبع فاقهم ملنر سعدا وعدلى ان الحكومة الانجليزية تنفذ ما يتفق عليه . لكن سعدا تكلم معه في أمر تعيين وزارة الثقة فاجاب ملنر : بان هذا الموضوع مع تعيين مندوب سام آخر متعلق بهم فقال سعد : اننا اذا لم يمكننا عزل السلطان فلنا على الأقل ان نسال عن تعيين وزارة الثقة ، وتكلم عن تهمة عبد الرحمن بك فهمى والاحكام العسكرية الجارية في مصر فاسف ملنر لها وقال انه لا يمكنه ان يعمل الآن شيئا فيها وطلب المناقشة في الموضوع الاصلى ويظهر ان طريقة مناقشة سعد ادت الى انفعال ملنر وانتهى الأمر بان قال اما ان يقبل المشروع او يرفض ولم يغير فيه شيئا .

حضر الى مقر الوفد مستر « ولتر » (الاعرج) ذلك الذى ياتى كثيرا وقد انفرد بسعد فأخبره هذا اى سعد بانّه لو حصلت تعديلات في المشروع في مسألة النقطة العسكرية والموظف الانجليزى بالحقانية وان تنفذ المعاهدة بعد ذلك بمجرد التصديق عليها من مصر وانجلترا فانه لايمكن له ولا للوفد ان يقبل المشروع قبل عرضه على الأمة ، وغاية ما يعمله انه لا يعارضه .

ولما وقفنا على هذا الحديث من سعد والاعرج فهمنا طبعاً ان هذا الاعرج كان رسولا سياسيا غير رسمى من لجنة ملتر لا يقيدما بشيء كما فهمنا ان سعدا يعلم ذلك وانه جعل مستر « ولتر » وسيطا بينه وبين لجنة ملتر حتى يسهل الأمر على اللجنة ويعرض مشروع الاتفاق على الأمة المصرية دون ان يرتبط سعد باى رباط سوى انه في السر يوافق على ما ينتهى اليه استفتاء الأمة وبذلك يكون راضيا على المشروع وغير مرتبط به وتكون حجته انه ينفذ رأى الأمة ويحتفظ بسمعة التطرف في الوطنية من جانب والخروج من اية مسئولية مع تنفيذ الاتفاق مظهرا بذلك انه اكثر الناس وطنية وانه كان عونا في سبيل تنفيذ المعاهدة فيحتفظ بذلك برضا الانجليز وبزعامة للأمة المصرية ويتصل بذلك من اية مسئولية فيكون له من الفريقين المجد الفريد .

علمنا بهذا الحديث بعد خروج الاعرج فكان له علينا اسوأ الأثر وقد يحمل ملتر على الا يقبل اى تعديل فاحتججنا على عمل سعد وقلنا له ان التعديل لو حصل والطمأنات له نفوسنا فانتا نأخذ على عاتقنا المسمى في تنفيذه لدى الأمة وتحمل مسئولية ماترضى به ضمانتنا واننا لا نقبل هذا الموقف المبهم من سعد والتتصل من اية مسئولية والقائما على الشعب فانتا نعتقد اننا واقفون على دقائق المفاوضة وتطوراتها ونخشى اذا نحن فاجأنا الشعب وتركنا اليه الأمر وحده ان يكون هناك بلبلة وخطا في التقدير فيجب علينا ان نكون صريحين نرشد الأمة الى الضار والنافع . وقد اخبرنا الاعرج برأينا هذا حتى يزول الأثر مما ادلى به اليه سعد .

وفي المساء بعد ان رأى سعد اجماعنا على الاحتجاج على ما ادنى به الى الاعرج اخبرنا بما يفيد اننا لو قبلنا المفاوضة بعد تعديل المشروع فهو لن يعاكس وربما يساعد على نفاذه ولو لم يوقعه لما ارتأى فيه من الفائدة للأمة - هذا مع العلم بان المفاوضات الرسمية او غير الرسمية ستكون بعد افتتاح الوفد بفائدة المشروع .

حضر اليوم لنا عدلى من عند ملنر بعد ان عرض عليه التعديلات وقال ملنر انه شخصيا يميل الى تحديد النقطة العسكرية في جهة القنال ويميل الى جعل مسألة موظف الحفائية قاصره على صيانة الأجانب ولكن المسألة الأولى وهي تحديد النقطة العسكرية تحتاج الى مشاوره العسكريين أما المسألة الثانية فانها تكون قاصره على ان الموظف الانجليزى يحق له ان يخبر ناظر الحفائية بما يراه في شأن صيانة الأجانب من حيث عمل الادارة او البوليس وأن توضع هذه الفكرة في المشروع بحيث لا تمس حقوق البلاد .

وفي الساعة الرابعة حضر ملنر لمقر الوفد لتوديع سعد الذى قرر السفر واخبره بأنه يود الاتفاق مع مصر .

قرر سعد السفر غدا الى فرنسا وقرر الوفد الذهاب اليها أيضا وان يسافر لصبر احمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر للوقوف على رأى الأمة في المشروع وأن يبقى عدلى يومين أو ثلاثة في لندره حتى ينتهى مع ملنر في التعديلات ونعرفها تماما .

واتفق ملنر مع سعد على أن لجنته والوفد يعلنان باتهما لم ينتهيا الى الآن من المباحثات وأنهما سيعودان اليها وان يضع ملنر تقريره بما يراه واننا نضع رأينا بعد الوقوف على رأى الأمة من قبول أو رفض وان تقرير ملنر سيظهر في آخر شهر سبتمبر .

سافر اليوم سعد وسينوت حنا وواصف غالى الى باريس . قابل عدلى سير سيسيل هرمت في وزارة الخارجية وناقشسه في بعض نقط في المشروع كما سبق أن كلم ملنر قبل هذا اليوم وقد وعد ملنر بأن التعدين سيرسل اليه اليوم أو غدا صباحا قبل عرض المشروع على اللجنة بعد ظهر غد .

بعد ظهر اليوم ارسلت التعديلات الى عدلى لابداء رايه فيها فاجتمعنا في حجرته في الساعة التاسعة والنصف مساء وكانت التعديلات كما يلى :

١ - تتعهد مصر المستقلة بعدم التعاقد مع الغير على ما يمس التحالف أو يضر مصالح إنجلترا .

٢ - النقطة العسكرية (لا النقط العسكرية) يكون سببها مراعاة مصالح الامبراطورية البريطانية وتحدد فيما بعد في المعاهدة نفسها التي تعرض على الجمعية الوطنية .

٣ - يكون للموظف القضائي (الانجليزى) حق الاتصال بناظر الحاقية ويبدى له آراءه فيما يختص بتطبيق القوانين على الأجانب ، ويستشار فيما يختص بالنظام والعدل .

٤ - لا يكون للموظف القضائي الحق في المعارضة في تطبيق القوانين على الأجانب الا فيما ينأى العدل .

ويعد المداولة وعد على بمقابلة هرست غدا .

١٧ أغسطس ١٩٢٠

علمنا اليوم ان « فرسوفيا » سقطت في ايدي الروس امس وهذا يساعد على تحقيق مطالبنا ويزيد مشاغل أوروبا الغربية . ويجب ان ننتهز هذه الفرصة .

ذهب عدلى اليوم الى ملنز وبعد تبادل الآراء وعد ملنز بأن يرسل النسخة الأخيرة من المشروع الى عدلى غدا .

١٨ أغسطس ١٩٢٠

ارسل ملنز المشروع النهائي الى عدلى وقررنا نحن الموجودين بلندره جميعا السفر الى باريس غد(٢٩) وكان سعد قد اخذ معه « دومانى » السكرتير الفرنسى للوفد ومحمد كامل سليم السكرتير العربى .

لم يتحقق سقوط « فرسوفيا » وقد ساعد الفرنسيون البولونيين بضباطهم في صد هجوم البلشفيك .

١٩ أغسطس ١٩٢٠

سافر باقى أعضاء الوفد اليوم لباريس كما سافر عدلى وقد تأخرت أنا بلندره لمرض اصابنى .

(٢٩) ارسل سعد باشا زغلول برقية في ١٦ أغسطس الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يقول فيها « سالت المفاوضات لان بطريقة مرغية . وقد اجل ابرامها بضعة اسابيع حتى يسمح للطرفين باجراء مفاوضات واستشارات لايد منها . وراينا من المستحسن قضاء هذه الاسابيع في فرنسا » (٥٠ عاما على ثورة ١٩١٦ . ص ٤٧٦ - ٤٧٧) .

٢٠ أغسطس ١٩٢٠

سافر سعد اليوم الى فيشى واخذ معه « نومانى » ومحمد كامل.
سليم معتبرا أن مركز الوفد هو محل وجوده أينما ذهب .

٢٢ أغسطس ١٩٢٠

سافرت اليوم من لندن الى باريس .

٢٣ أغسطس ١٩٢٠

بحضورى اليوم الى محل الوفد قابلنى طراف على افندى وهو شاب
حصل على شهادة الهندسة من السترال واخبرنى انه قابل سعدا غداة
يوم وصوله الى باريس وقد اخبره سعد بشروط المشروع وان زملاء راوا
عرضه على الأمة (بخلاف رايه السابق) وعدد طلبات الانجليز واخفى عنه
رايه النهائى فاستنتج طراف افندى ان سعدا يتبع الأمة المصرية فيما تقرره
ولا يريد ان يتحمل اية مسئولية فهو معها فى القبول او الرفض واستنتج
ان سعدا يخاف ان يتحمل اية تبعة وأنه يريد ان يحافظ على سمعته على
كل حال . وانتقده على هذا التصرف وعزا اليه أنه اخبره بأن الانجليز
يشترطون وجود ضباط منهم فى الجيش المصرى وقد اكتشف طراف هذا
الخطا ثانى يوم مقابلته واخبر سعدا بان اغلب الطلبة يوافقون على عرض
المشروع على الأمة .

٢٨ أغسطس ١٩٢٠

سافر احمد اطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وعلى
ماهر اليوم مساء الى مرسيليا وسيستبحر بهم الباخرة يوم ٣٠ أغسطس.
يقرر من الوفد لاستطلاع رأى الأمة فى المشروع .

٥ سبتمبر ١٩٢٠

نشر سعد وهو فى « فيشى » بيانا بجراند مصر (٣٠) بسفر أعضاء الوفد.
الأربعة الذين ذهبوا لاستطلاع رأى الأمة وأن يشترك معهم أعضاء
موجودون فى مصر وهم ويصا واصف وحافظ عفيفى ومصطفى النحاس.
لما عرف فيهم من صفات طيبة ذكرها فى بيانه ولم يشترك معهم على
شعراوى وعبد الخالق مذكور وجورج خياط وغيرهم من أعضاء الوفد.

المقيمين في مصر وجعل أن هذا البيان قد وضعه الوفد مع أن سائر الأعضاء لم يشتركوا فيه فانهم يقيمون في باريس وهو في فيشى وقد جاء في هذا البيان ما يأتي :

« ٠٠ ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لندن للدخول في المفاوضات وقد باشرناها منذ وصولنا اليها . ومكثنا نزاولها الى ١٦ أغسطس . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملنر . ورفضناه بتاتا . والثاني . منا ورفضته هذه اللجنة كذلك . والثالث منها وهو الأخير وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الاسامات التي بنى عليها وأنه يلزم اما أخذه كله أو تركه لأنه تضمن في اعتباره أقصى مايمكن لانتاجلرا الاتفاق مع مصر عليه . » ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود تركيلنا وظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا عنه . »

غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين امانيتها ، رأى اخواننا معنا ، خروجاً من كل عهده ، وحرصاً على كل فائدة واستيفاء لكل فرصة الا يبقوا فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الأمة المسؤولين وأصحاب الرأي فيها . وبناء عليه اتفقنا مع اللورد ملنر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة ، وتعيين كل من حضرات محمد محمود وعبد اللطيف بك المكباتي ولطفى بك السيد وعلى بك حاهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفي ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية . وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم ، والدقة المعروفة عنهم ، الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازماً لتكوين اعتقادكم ، حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم ، والتأمل في حاضركم وقابلكم رأيكم فيه في الرفض أو القبول ، فاذا رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائي ، ووضعت على القواعد التي تضمنتها ، وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد . »

ومن الغريب أن سعداً ، وهو من المعبئين لعرض المشروع على الأمة ، وكاتب هذا البيان الذي نشره ، كتب في اليوم نفسه الى الثلاثة المقيمين بمصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيفي وويصا واصف خطاباً سرىا يتنافى كل النفاة مع ندائه العلنى للشعب ويعتبر المشروع المعروض عليه حماية، وكأنه يطلب من هؤلاء الثلاثة أن ترفض الأمة هذا المشروع ، ويريد

بذلك أن يفهم الناس أنه لم ينشر هذا البيان من مقره في «فيشي» إلا ارضاء لآخواته أعضاء الوفد . وكان مع الأسف مخططا كل الخطأ . فليس من اللائق أن يعلن زعيم نداء في الأمة يخالف كتابه الخصوصي الذي أرسله سرا إلى الثلاثة المقيمين في مصر . كما يظهر بجلاء لكل منصف أن سمدا في يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ عندما قابل سير دونجت، المندوب السامي تبرع دون أن يستشير زملاءه بقبوله إعطاء الانجليز حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ومبدأ الدفاع المشترك ، إذ قال « بأن نجعل لها (أى لانجلترا) دون غيرها حق احتلالها (أى قناة السويس) عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ويقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه الحالفة من جنود » .

وهو نفسه كشف لنا عن رأيه - غير مرة بأن نتصاهل مع الانجليز في مطالب مصر مقابل عزلها السلطان .

وليس من حق رجل مثله اخترناه رئيسا للوفد أن يتقلب هذا التقلب فيقبل أمرا ثم يرفضه ثم يعود إلى قبوله ثم يرفضه . وادلتنا على ذلك كثيرة، منها : أنه اتفق معنا على تحريم الوزارة على أعضاء الوفد ثم عمل على إلغاء هذا القرار بمشايعة انصاره الجدد ومنها أنه ألح على عدلي بالحضور إلى باريس لمعاونتنا وكال له المديح ثم انقلب عليه وطعنه في وطنيته وكرامته وسيأتي تفصيل ذلك ومنها : أنه كان معنا على اتفاق بالتمسك بالأهداف الوطنية ثم انفرد بعرض التنازل عن بعض هذه الحقوق مقابل عزل السلطان وغير ذلك كثير وهامو اليوم يصدر بيانا للأمة ثم يشفعه بخطاب سرى يتصل به من تبعة بيانه العلني .

على أن خطابه السرى هذا لم يكن له أى تأثير فان الأعضاء الثلاثة - وكانوا من أشد انصاره - عرضوا لمشروع ملزم الأخير بإخلاص كما سمعنا وانتهى الاستفتاء الشعبى إلى اعتبار هذا المشروع صالحا لأن يكون أساسا للمفاوضة مع إضافة بعض تحفظات .

٧ سبتمبر ١٩٢٠

وصل مشيوي الوفد الأربعة إلى الاسكندرية فاقبلوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للمفاوضة بهم برئاسة المرحوم أحمد يحيى باشا وكانت مظاهرات حاشدة .

٨. سبتمبر ١٩٢٠

وصل المتنبون اليوم الى القاهرة وارسلوا لنا برقية بان الاحتفاء بهم كان بالغاً وامضوا ساعتين للوصول من المحطة الى منزل سعد باشا وسط الجماهير الغفيرة وتكونت لجنة لاستقبالهم والحقارة بهم برئاسة حسين حسيب باشا الوزير السابق .

١٦. سبتمبر ١٩٢٠

وصل سعد باشا الى باريس من فيشى .

١٨. سبتمبر ١٩٢٠

ارسل مصطفى النحاس برقية بتاريخ امس وصلتنا اليوم وبها ان التجار والمالين قد عرض عليهم المشروع يومى الاربعاء والخميس (١٥ ، ١٦ سبتمبر) وسبق ان كتبنا ملخصه في البيان السابق ذكره الصابر عن سعد وقد نشرت اللجنة بيانا مطولا عن المشروع وعن التحفظات نشرته جرائد مصر ومنها جريدة المقطم في ملخص لها بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٢٠ . وذكر مصطفى النحاس في برقيته « ان هؤلاء التجار والمالين قرروا بالاجماع الثقة بالوفد وان المشروع يصلح اساسا لاستقرار المفاوضات للوصول الى ابرام معاهدة نهائية مع ترك الحرية للوفد في الوصول الى اقصى ما يمكن تحقيقه من الامانى وان اعضاء الجمعية التشريعية قد اجتمعوا يوم ١٥ سبتمبر وحضر منهم ٤٩ وارسل اربعة آخرون آراءهم بالتلغراف فيكون المجموع ٥٢ قرر ٤٨ منهم كما قرر التجار وامتنع اثنان مؤقتا لابداء آرائهما كتابة فيما بعد ، ورقضه ثلاثة » .

وبعد ان اطلع سعد على هذه البرقية خرج منها بان يستمر الوفد في المفاوضات لعقد المعاهدة النهائية بمعرفة الوفد بعد ان كان هو ممتنعا عن الدخول في المفاوضات وكان ضد المشروع في آرائه الاخيرة .

وفي اليوم نفسه حضر طالبان مصريان من براين واستفسرا من سعد عن رايه في المشروع فامتنع عن ابداء اى رأى وغضب وريما يكن خافهما .

٣٠ سبتمبر ١٩٢٠

عرض علينا اليوم سعد - وكنا ثلاثة حمد الباسل وسينوت حنا وانا - انه يرى الآن ضرورة تعيين بعض اعضاء الوفد في الوزارة المزمع

تأليفها للمفاوضات الرسمية ويرى أن تكون أغلبية الوزراء من أعضاء الوفد وأنه لا يمكنه هو شخصيا الدخول في الوزارة لأسباب خاصة فوافقه حمد وسينوت ، أما أنا فقد صارحته بوجوب عدم اشتراك الوفد في الوزارة حتى لا يظن أحد أننا نعمل لمصلحتنا الخاصة فصمم على رأيه محتجا بأن فكرته تمكن أعضاء الوفد من خدمة القضية المصرية وهم أقدر على خدمتها ممن لم يشتغلوا بها .

٣ أكتوبر ١٩٢٠

عرض علينا سعد بحضور عدلى أنه يرى أن يستمر الوفد في المفاوضات الرسمية وأن يعترف له ملتر بهذه الصفة الرسمية مستندا على أن الأمة كررت ثقتها به فهو بذلك أولى بالمفاوضة الرسمية من وزارة مصرية تعين لهذه الغاية . وهذا تغير في آرائه السابقة التي عرضها في اجتماعات الوفد وسجلها في مراسلاته ونداءاته للأمة .

٧ أكتوبر ١٩٢٠

رجع البنا من مصر مندوب الوفد الأربعة - أحمد لطفي السيد ومحمد محمود والمكيتي وعلى ماهر - بعد الوقوف على آراء الأمة وحضر معهم ويصا واصف وحافظ عفيفي ومصطفى النحاس وقد أخبرونا جميعا أن ثقة الأمة بالوفد مطلقة وأنها تفوضه في كل شيء إلا في قطع المفاوضات .

٨ أكتوبر ١٩٢٠

عرض سعد على أعضاء الوفد موضوع قضية عبد الرحمن بك فهمي وأدانته مع آخرين وأراد أن يعرف تأثير هذا الحكم على سير إجراءاتنا وما نستنتجه من حسن نية الانجليز أو سوء نيتهم في المفاوضات فقرر جميع الأعضاء أن أمر عبد الرحمن بك فهمي وزملائه لا يمنع من السير في المفاوضات .

٩ أكتوبر ١٩٢٠

قال سعد لأعضاء الوفد الأربعة الذين حضروا من مصر أنه كان يود قبل بدء المفاوضات الأولى في لندره أن يبقى بعض الأعضاء في باريس حتى إذا أريد قطع المفاوضات يكون قطعها بحجة استشارة باقي أعضاء الوفد المقيمين في باريس أي أن ذلك يكون بطريقة مستترة لا تفيد للقطع بصفة رسمية وأضاف سعد أنه عندما لم يقبل الوفد ذلك وذهب كل أعضائه

الى لندره كانت فكرة استشارة الأمة في الحقيقة لغرض الخروج من
لندره بصورة مرضية - هذا ما قاله سعد ردا على قول المندوبين بأن الأمة
لا تريد قطع المفاوضات وكان هو يريد هذا القطع بعد أن ظهر له عدم تمكنه
من القيام بالمفاوضة الرسمية كرئيس للمفاوضين .

١٠ أكتوبر ١٩٢٠

تقرر سفر الوفد اليوم الى لندره لاستئناف المفاوضات بعد حضور
مستر « ولتر » الاعرج من لندن ملنر ومقابلته لسعد وتهنئته اياه على نتيجة
استشارة الأمة وسيقوم الأعضاء يوم الاربعاء الآتى (١٢ أكتوبر) الى
لندره وسعد غير راض عن زهابه ويود لو يبقى هو في باريس .

١٢ أكتوبر ١٩٢٠

حضر عندي سعد وأنا مريض ومعه الدكتور حامد محمود وأخبرنى
بأنه فكر الليلة الماضية طويلا في مسألة سفر كل أعضاء الوفد الى لندره
وأنه لا يزال مصرا على ضرورة سفر البعض وهو يقبل الا يذهب الى لندره
إذا رأى ذلك فاجبته بأن سفره ضرورى وأن سفر البعض دون البعض
يخالف قرار الوفد بسفر الكل .

١٤ أكتوبر ١٩٢٠

حضر عندي أحمد لطفي السيد ليعودنى في مرضى وأخبرنى أن سعدا
مصر على تنفيذ سفر البعض وأنه اتفق مع بعض الأعضاء على هذا الرأي،

وفي المساء زارنى محمد محمود وأخبرنى بما سبق أن أخبرنى به
لطفي السيد بأن النية معقولة على اختيار عبد العزيز فهمى وعلى ماهر
ليسافرا مع سعد وقد قلت لمحمد محمود انى نظريا أرجح الاكتفاء بسفر
من نراهم ضروريين للمفاوضة في صحبة سعد وكذلك للمفاوضة مع هرست
في أمر قوانين المحاكم المختلطة ولكن بما أن في المسألة اغراضا فانى أرى
ضرورة سفر الكل خوفا من عمل مالا تحمد عقباه بلندره في غياب
الباقين .

١٧ أكتوبر ١٩٢٠

اليوم في غيابة ارضى حتم سعد سفر الجميع الى لندره والا فانه
هو لا يذهب ويريد بذلك أن يتفرد وحده بالمفاوضة كتمحدث رسمى عن

الامة وقد قرر الاعضاء اخذ الآراء على سفر سعد بمفرده أو مع البعض .
فتقرر سفر البعض مع سعد واختارت الاغلبية عبد العزيز فهمى وعلى
ماهر . ثم اقترح حمد الباسل سفر مصطفى النحاس معهم كسكرتير
فتقرر ذلك .

١٨ اكتوبر ١٩٢٠

علمت وأنا مريض انه تقرر اليوم سفر جميع أعضاء الوفد الى
لندن بعد مرور عشرة ايام من سفر سعد ورفاقه ما لم يرجع سعد ومن
معه أو يخبرنا بحضورهم وذلك كله اذا لم يوجد سبب يمنع من السفر .

٢١ اكتوبر ١٩٢٠

سافر اليوم سعد وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر والنحاس الى
لندن . وهنا يجب ان نقول ان سعدا في بيانه السابق نكره والذي ارسله
من فيشى الى القاهرة كان قد ارتأى قبول اللخول في المفاوضة اذا رضيت
الامة بقبول المشروع كأساس للمفاوضة كما ان مندوبى الوفد بعد استفتاء
الامة في مصر اتوا معلنين ان الامة تقبل الاستمرار في المفاوضات على
اساس المشروع مع مايراه الوفد من تحفظات تحقق امانها مع عدم قطع
المفاوضات .

ويلاحظ ايضا ان عبد العزيز فهمى قد وضع تقريراً براهه في
مشروع الاتفاق الذى وضعته لجنة ملنر وعبد العزيز فهمى هو من فريق
المعارضين لسياسة سعد . وقد ارتأى في تقريره ان استقلالنا هو بمقتضى
المشروع وحده حماية من النوع الحديث ، نظرا للمراقبة السياسية على
مصر في صلاتها بالخارج وان المشروع فيما يختص بالداخل مفعم
بالاشتراطات الماسة بالحرية وبسيادة البلاد . ونكر في تقريره انه « مع
موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره وسماع رأى البلاد التى تكلفنا بقبوله
مع التحفظات التى نرغبها لا يرى سبيلا سوى متابعة رأى البلاد والتصريح
بقبوله مع التحفظات ٠٠ » الى آخر ماجاء في تقريره المؤرخ اكتوبر ١٩٢٠
وتشر بنصه في جريدة الاهرام بتاريخ ٢ مارس ١٩٢١ .

٢٢ اكتوبر ١٩٢٠

قابل سعد اللورد ملنر واظهر اللورد رغبته في ان تتولى الحكومة
المصرية المفاوضات الرسمية بعد ان وقفت على رغبات الامة المصرية
وسيقابل مندوبونا جميعا لجنة ملنر بعد غد .

ومن هذه المقابلة التي أعلن فيها ملتر أن المفاوضات تكون بمعرفة الحكومة المصرية ، أدرك سعد أنه لن يراسم المفاوضات الرسمية لياسمه من اسناد وزارة اليه بصيب ان انجلترا كما تأكنا قد أخبرت السلطان فؤاد بواسطة مندوبيها السامى في القاهرة أن سعدا عرض على ملتر أن يتسامل في طلباته اذا عزلت انجلترا السلطان فؤاد واقامت إقبته الطفل على عرش مصر ، وكنا نعلم أن سعدا قد نفذ رايه وعرض على ملتر نيته هذه التي سبق أن أخبرنا بها مما فكرناه في حينه .

٢٥ أكتوبر ١٩٢٠

قابل سعد وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر ومصطفى النحاس ملتر اليوم . وقدم سعد بيانا بالتحفظات التي تطالب بها الأمة وأممها ما يأتى :

١ - إلغاء الحماية صراحة .

٢ - عدم تحويل الامتيازات الأجنبية الى انجلترا عند الغاء الامتيازات .

٣ - حرية مصر في عقد المعاهدات بأنواعها الا المعاهدات السياسية الضارة بانجلترا .

٤ - أولوية مصر في مياه النيل اللازمة لأراضيها المنزرعة والقابلة للزراعة .

وقد أخبر ملتر سعدا بأنه لم يعد مطلقا بإعلان الغاء الحماية .

وقال سعد للتر : اننا بينى وبينك نقبل الحماية بشرط الغاء باقى القيود ، ولم يوافقنا باقى الأعضاء على هذا القول .

٢٦ أكتوبر ١٩٢٠

وصلت اليوم برقية بتاريخ أمس من سعد يدعونا فيها للحضور الى لندره بأسرع وقت .

ولم نعرف السبب في ارسال هذه البرقية فان سعدا كان لا يود حضورنا الى لندن وأن الوقت لم يتسع للمفاوضات في كل رقبات الأمة . ولو كان يأنسا لحضر الينا في باريس بحجة أخذ رأى باقى الأعضاء ثم يقطع المفاوضات هنا بطريقة لبقه كما صرح لنا بذلك قبل سفره - ولكن يظهر ان ارسال هذه البرقية قبل الدخول في المفاوضات كان بارادة ملتر .

٢٨ اكتوبر ١٩٢٠

سافر باقى اعضاء الوفد الى لندن وسافرت معهم .

٣٠ اكتوبر ١٩٢٠

اخبّرنا اليوم سعد بان ثلاثة من الطلبة المصريين بلندن قابلوه يوم السبت الماضى وكان معه عبد العزيز فهمى وعلى ماهر ومصطفى النحاس وسألوه عن المشروع فأخبرهم سعد بانه حماية ووافقه عبد العزيز فهمى على ذلك وقال الطلبة لو كن مندوبو الوفد اخبروا الأمة بحقيقة الحال فانها كانت ترفض المشروع أما على ماهر والنحاس فقد اجابا الطلبة بانهما يريدان المشروع مستقلا اذا اخيت الحماية .

افضى سعد بحديث الى مكاتب جريدة «الأمالى» المصرية أعلن فيه ان مشروع ملتر حماية وقالت الجريدة بحصول شقاق بين اعضاء الوفد كما نشرت بعض الصحف الانجليزية مثل « المورننج بوست » و « وستمنستر جازيت » بحصول شقاق بين الأعضاء .

حضر عدلى ظهرا بعد ان قابل ملتر ومكث معه ساعة ونصف ساعة واخبرنا بان ملتر يرى تأليف وزارة للمفاوضات الرسمية .

١ نوفمبر ١٩٢٠

قابل سعد مستر « سبندر » فى فندق سافوى وهذا اخبر سعدا بإمكان الوصول الى نص فى شأن الحماية يوفق بين رغبات المصريين واحساس الانجليز فان هؤلاء يعتبرون ان النص الصريح بالقاء الحماية يمس كرامتهم . وان امام ملتر صعوبات . وهنا قال له سعد ان يقبل ان يقال ان مصر تتبع انجلترا فى امورها الخارجية فقط - وتلك غلطة كبرى من سعد .

رسل سعد اليوم الى ملتر يطلب مقابلته ويقول فى خطابه ان للأمة تحفظات لا بد من تحقيقها حتى يتسنى تأييد المشروع .

٢ نوفمبر ١٩٢٠

حضر « ريتل رود » و « سبندر » الى سعد اليوم واخبراه بانه مدعو لمقابلة ملتر غدا وكان ذلك بحضور على ماهر واخبرنا سعد بان « ريتل

رود ، قال له أن من المستحيل التصريح بإلغاء الحماية • فقرر الوفد بالاجماع أنه ان لم يصرح بإلغاء الحماية فإنه لا يقبل الدخول مع الانجليز في أية مفاوضة •

وكان ملتر قد قال لسعد ان المشروع اصول الحماية نظرا للتمثيل الخارجى فالتص على الفائتها يعتبر تناقضا •

٢ نوفمبر ١٩٢٠

حضر « رينل رود » ظهرا لتناول الغذاء هو وزوجته مع سعد ومعهما محمد محمود والمكبتي وظهر أن رينل رود غير يائس من ايجاد حل وقد نشر اليوم في جريدتي « ستار » و « المورتنج بوست » ما معناه ان مطالب المصريين في التحفظات حقه وان من اللازم عدم التثبيت بالألفاظ لضياع المشروع •

قابل سعد ومحمد محمود ملتر فقال لهما أن التصريح بإلغاء الحماية من الآن غير ممكن ويؤدى الى سقوطه هو والمشروع • وعند المفاوضات الرسمية يكون من الممكن الوصول الى ذلك بعد ان يكون الرأى العام على استعداد لقبوله •

وحدد الباسل ولطفى السيد ومحمد محمود وأنا على اتفاق في ان الطريقة الوحيدة هي ان يكتب للتر بالتحفظات التى بها تساعد المشروع امام الجمعية الوطنية والا نعاكس وزارة الثقة اذا وضعت برنامجها على هذا الاساس ولكن سعدا وانصاره يرون معاكسة أية وزارة ان لم يعترف من الآن بطلبائنا •

ويرى سعد السفر من لندره يوم السبت (٦ نوفمبر) الى باريس وقال ملتر لسعد « نحن الآن في مأزق » •

٤ نوفمبر ١٩٢٠

عرض علينا سعد اليوم ارسال خطاب رقيق للتر ، وان نترك لندره املا في ان يذلل ملتر الصعوبات التى امامه •

ولطفى السيد ومحمد محمود وحمد الباسل وأنا متفقون على ان المفاوضات الرسمية قد تذلل هذه الصعوبات وقد عرض لطفى السيد على سعد ان يكون الخطاب حاويا للتحفظات التى نراها ونساعد المشروع بسببها فاذا حققت المفاوضات الرسمية هذه التحفظات أصبح مشروع

ملتر جنديرا بالقبول لكن سعدا رفض رأينا رقضا باتا فهمنا منه انه لا يريد اطلاقا اية مفاوضات رسمية على يد غيره وانه يفضل قطع المفاوضات على تحقيق التحفظات على يد غيره .

وفهم بعضنا ان سعدا لا يريد اعلان التحفظات كي يمكنه الطمن على كل ما يحصل عليه غيره بمفاوضات رسمية حتى ولو حققت كل التحفظات .

٥ نوفمبر ١٩٢٠

تناول سعد الغداء على مائدة « رينل رود » وزوجته في فندق سافوي وقد اخبره رود ان لجنة ملتر ستجتمع في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم

٦ نوفمبر ١٩٢٠

اجتمع سعد واعضاء الوفد في خيايى اليوم صباحا رغم الاتفاق على ان يكون الاجتماع بعد الظهر واعتمادا على هذا ذهبت في الصباح الى البنك لامور تتعلق بالوفد .

وقرروا ارسال خطاب لملتر يشف عن عدم اشتراك الوفد لا مباشرة ولا بالواسطة في المفاوضة الرسمية اذا لم تقبل التحفظات من الآن كاساس للمفاوضة .

وبعد الظهر حضر عدلى من عند ملتر وقال لنا ان ملتر اخبره الآن بانه من الممكن التثويه على التحفظات في تقريره الذى سيرفعه لحكومته ولا مانع من الناء الحماية وقبول التحفظات في المفاوضة الرسمية وان ملتر وزملاءه الوزراء يرون ان الحماية سقطت بالفعل وانه اى عدلى متقاتل كل التفاضل من النص على ذلك للوصول الى المفاوضة الرسمية .

ذهب لطفي السيد بالنيابة عنا الى سعد ليلا لتعديل الخطاب المزمع ارساله للتر فاقبى سعد محتجا بصدور قرار الوفد بذلك ولا يمكن تغييره بآية حال ، وانه يحارب كل وزارة تسخر المفاوضة ولو كانت من عدلى او ثروت او سواههما .

٧ نوفمبر ١٩٢٠

انعقد الوفد اليوم وقد عدل سعد عن ارسال الخطاب واتفق معه في ذلك زملاؤه المنتمون اليه وكان من رأى عدم ارسال هذا الخطاب لانه بمثابة قطع للمفاوضة وتقرر بين أعضاء الوفد اتخاذ مضمونة خطة لهم

وهى أن الوفد لا يدخل المفاوضات الرسمية الا بعد أن تكون التحفظات أساسا للمفاوضة وقد فريقنا للثقة بمفاوضة سعد ويرى فائدة البلد في أن تجرى المفاوضات وزارة من على ورشدى اللذين ماكنما لهما اصدقاء وكان سعد صديقنا الأول ولكن تجاربنا معه فترة وجودنا في فرنسا وانجلترا لم تقنعنا بفائدة مفاوضة من سعد ونحن جميعا - أى المفاوضين - سنكون يعيدون عن الوزارة طبق قرار الوفد الأول الذى الغاه سعد وسواء لدينا اكان رئيس المفاوضة سعد أم غيره فانتنا سنبقى على كل حال أعضاء في الوفد المصرى الى أن تتكون الجمعية الوطنية وترشح انفسنا فيها ظفرنا بالعضوية أو لم نظفر .

يظهر الآن على سعد أنه يخشى عاقبة قطع المفاوضات حتى لا تمس مكانته الشخصية .

وقد عرض عبد اللطيف المكاتى اقتراحا بإرسال خطاب الى ملنر يسجل فيه أن الوفد لا يعضد أى مشروع الا اذا كان قائما على أساس التحفظات وقد رفض سعد واشياعه هذا الاقتراح لأنهم ظنوا أنه يقصد به تعضيد أية وزارة رسمية تؤلف من غير سعد اذا كان أساس برنامجها تحقيق التحفظات .

٨ نوفمبر ١٩٢٠

دعينا للحضور غدا لوزارة المستعمرات في الساعة الثالثة بعد الظهر لجلسة عامة بين لجنة ملنر والوفد .

٩ نوفمبر ١٩٢٠

ذهبنا في الساعة الثالثة لوزارة المستعمرات وبعد التحية تلى علينا ملنر مذكرته ورد عليه سعد ردا فيه كثير من الجفوة وانعدام الكياسة مما آلم ملنر ثم ارسل سعد اليوم الى مصر برفقة بان الوفد قرر عدم الدخول في المفاوضة لعدم قبول التحفظات من الآن - وذلك رغم ما وعد به ملنر من أن التحفظات ستكون موضع بحث في المفاوضة الرسمية - ورغم ما رأيناه من الاستعداد لقبولها في المفاوضة . ومع ذلك فقد قال سعد في البرقية ان الأمل لم يضع .

١١ نوفمبر ١٩٢٠

تركنا جميعا لندره اليوم الى باريس

اليوم عيد تكوين الوفد وهو يوم ١٢ نوفمبر وقد مضى على تأليفه سنتان فاحتفلت به الأمة المصرية في القاهرة وغيرها وكان من المحتفلين بهذا العيد في القاهرة حسين رشدي وألقى خطابا في ذلك اليوم قال فيه « اليوم هو اليوم الثالث عشر من شهر نوفمبر . وأنه ليوم عظيم . يوم مشهود في تاريخ مصر الحديث ففي مثله من ١٩١٨ هب سعد باشا زغلول ومعه اثنان من رفاقه للمطالبة رسميا باستقلال مصر . » ثم قال « يوم ذاك حيت الوزارة المصرية - اى رشدي وعدلى - هذا الحادث الذي كان يتفق تمام الاتفاق مع امانتها ، والذي لم تكن تألو جهدا في التمهيد له . » وهذا كله مصداق ما اثبتناه فيما سبق من الاعيان بتكوين الوفد ومعاونته بعد ذلك .

وفي هذا اليوم حضر عدلى الينا في مركز الوفد بباريس بعد رجوعه أمس من لندره وأخبرنا بحضور سعد أن الاستاذ احمد نجيب مكاتب جريدة « الاخبار » المصرية والذي يقيم معنا في مكتب سكرتيرية الوفد أرسل برقية الى جريدته بأن عدلى يصد الأبواب في وجه الوفد ويسمى في عرقلة اعماله وأن الجريدة تريثت في نشر ذلك وأن محمود باشا سليمان أرسل لعدلى برقية يستفسر فيها عن هذا الخير وقامت مناقشة غير ودية بسبب هذه البرقية بين عدلى وسعد . ثم قال عدلى انه قابل ملتر أمس الأول وأن هذا أخبره بأنه لا يمكن ضياع المشروع لأجل كلمة وهى التصريح من الآن بإلغاء الحماية .

مع العلم بأن نفقات ارسال برقيات الى جريدة الاخبار كانت كلها من مال الوفد ولم يطلع الأعضاء على هذه البرقية قبل ارسالها وفهموا ان سعدا هو الذى أوعز بإرسالها ولذلك كانت مناقشة بعضهم اسعد انتقادا صريحا على ارسال البرقية .

أرسل سعد خطابا موصى عليه الى اللورد ملتر بأننا ننتظر قبول التحفظات وبانه لا يمكن لمصرى مهما تكن الثقة به ان يقبل المفاوضات الرسمية على أساس المشروع الحالي .

وصلت الى محمد محمود من والده اليوم برقية بان مصطفى النحاس بصفته سكرتيرا للوفد ارسل لهم بمصر برقية بان عدلى باشا يعرقل اعمال الوفد وكان كارثة عليه . ثم حضر عدلى واخبرنا بعلمه بارسال برقية من النحاس واستفسر من سعد عن هذه الحملة الظالمة التى بدأت ببرقية احمد نجيب ثم اعقبها برقية مصطفى النحاس فتظاهر سعد بانه لا يعلم عن هاتين البرقيتين شيئا مع انهما ارسلتا على نفقة الوفد وكنت انا باعتبارى امين الصندوق اسلم الى مصطفى النحاس مبالغ لارسال المراسلات والبرقيات جملة دون معرفة بالتفاصيل وذلك ثابت فى دفتر صندوق الوفد .

لكن سعدا رغبة منه فى اظهار عدم علمه بهاتين البرقيتين طلب مصطفى النحاس من حجرة السكرتارية واستفسر منه عن البرقية التى ارسلها دون علم منا ومنه فاجاب مصطفى النحاس بانه ارسل البرقية بصفة خاصة بينه وبين الاستاذ امين الرافعى صاحب جريدة الاخبار . ويلاحظ ان مصطفى النحاس ارسل هذه البرقية بالشفرة ومن ذلك فان سعدا طلب اليه بهدوء عدم ارسال مثل هذه البرقيات فيما بعد دون ان يظهر عليه اى انفعال مما اثبت لنا بطريقة قاطعة ان سعدا كان الموعز بارسال البرقيتين، فبهتتا جميعا واظهرنا له اشمزازنا من هذه الطريقة . فلما رأى عدلى ذلك واقتنع ان الامر كان بايماز من سعد رغم الخدمات التى اداها عدلى والعمل مع الوفد اشهرا عديدة وما ضحى به من راحته وماله - لما رأى ذلك ثار هذا الرجل الرزين لهذا الجحود وغضب لطعنه فى سمعته وشرفه واخذ يسرد خدماته لسعد وانه ما كان يود الحضور لولا تكرار برقيات سعد اليه ثم انتهت ثورته بان قال لسعد هذه الكلمات :

« ياسعد انتنى وطنى مثلك وتظيف مثلك » واظهر سعد انه من هذه الجملة . ثم تركنا عدلى غاضبا معتمزا الرجوع الى مصر .

كانت البرقيتان اكبر سبب فى انشقاق الوفد وقد احتججنا بشدة على هذه الفعلة للنكراء التى توقع الضرر بالبلاد وقد سببت فعلا تبلبل الافكار فى مصر واحدثت انقساماً بين الناس .

لم استطع السمكوت على هذا الجحود وهذا الظلم فذهبت الى مقر عدلى بالفندق واظهرت له الى والم زملاى ودعوته الى الغداء فاعتذر . وكررت الدعوة والحجت فيها حتى قبل وذهبنا نحن الاثنين الى مطعم بشارع « الشانزليزيه » اسمه مطعم « امباسانوره » واخذت امون عليه - اثناء

الغذاء - وقع البرقيتين وما أظهره سعد من عدم اكتراث واضفت ان الأمة والتاريخ سيقدران جهوده . وكان يسمع والألم يحز في نفسه ولم يجب الا بقوله : انه يأسف لما ارتكبه من خطأ مع سعد ذلك انه كان صديقا له ومازال صديقا ، وتعاونوا معا في القضية المصرية ، وماكان يجوز له - اى عدلى - ان يقول لصديقه دانه وطنى مثله ونظيف مثله، فقلت له ياباشا انت تدهشنى من ان التعبير منك عن غضبك وغاية املك ان تقول لسعد انك وطنى مثله ونظيف مثله ولو كنت انا محلك وطعنت في وطنيتى وشرفى لما اكتفيت بهذا التعبير فاجابنى عدلى بانه يمتد على كل حال انه اخطأ فيما قاله لسعد وماكان يصح له ان يجتد بهذه الصورة .

والحق انى اعجبت بهذا النبل من رجل ما كنت صديقا له وامسقت على ان مثله يكون موضع هجوم وتجريح كما حصل ثم افترقنا والألم يحز في نفسى .

١٧ نوفمبر ١٩٢٠

امام ما ابدينا لسعد من اعتراضات اعترف بخطئه مع عدلى، وذهب اليه اليوم وسعى في الصلح معه ، وانتهينا بان يرسل كل منهما برقية بعدم وجود شقاق بينهما ، فارسل عدلى برقية بما اتفق عليه ، اما سعد فانه ارسل في برقيته ان عدلى ان يعمل شيئا دون اتفاق مع الوفد .

١٩ نوفمبر ١٩٢٠

سافر عدلى اليوم من باريس لمصر ، واقام له الوفد مائدة وداع بفندق الكنتنتال بباريس .

٢١ نوفمبر ١٩٢٠

حاول اليوم سعد استرضاء الأعضاء المعارضين له بكلام عام لم يقنع احدا وفى الوقت نفسه ايد مصطفى النحاس في ارساله البرقية الى امين الراقى .

علمت ان سبب سعى سعد في استرضائنا انه وجد نفسه في الاقلية بعد ان اصبح حافظ عفيفى وويصا واصف على غير رايه .

٢٩ ديسمبر ١٩٢٠

استمر التقاطع بيننا وبين سعد اياما وامتنع هو عن الحضور لقر الوفد . وحضر اليوم على ماهر للتفاهم مع فريقنا بفرض الصلح مع سعد

وجاء في كلام على ماهر أن سعدا أخبره بأنه عندما عرض على محمد محمود أن يكون بعض أعضاء الوفد في الوزارة ليكونوا أغلبية فيها وأن يكون محمد محمود وزيرا ضمن هؤلاء الوزراء كان هازلا وأنه كان يريد معرفة ما يضمه محمد محمود ويظهر أن سعدا كان يريد بمسعاء هذا بين المعارضين أن يتهمهم فيما بعد بمخاللة عدلهم لغاية شخصية في نفوسهم فلما ظهر خطأه ولم يقبل محمد محمود دخول الوزارة أفهم على ماهر أنه كان هازلا فيما عرضه .

٣١ ديسمبر ١٩٢٠

لم يحضر سعد لحل الوفد من نحو خمسة عشر يوما إلا مرة واحدة وهو يصدر لعدد خطابات ونداءات من فندقه دون أن يطلع عليها أعضاء الوفد وانحصر همه في منع تأليف وزارة الثقة التي سبق أن طالب هو والوفد بها مرارا وأصبح الآن يتهم بالمرور كل من يقبل تأليف وزارة تتولى المفاوضات فهو يخشى أن يؤلف عدلى وزارة تحوز ثقة الأمة . وهو بما يكتبه كرئيس للوفد يحمل الوفد نتيجة تصرفات لا يعلم عنها الأعضاء شيئا .

٢ يناير ١٩٢١

أرسل لى سعد الأستاذ محمد كامل سليم السكرتير العربى للوفد يطلب منى أن أرسل له تحويلا بمبلغ ألف جنيه ولما كان سعد قد استلم منى مبالغ كبيرة لم يقدم عنها حسابا ولم يخبرنى بأوجه صرفها عرضت الأمر على زملائى وأشعرتهم أنى أريد الاستقالة من أمانة الصندوق - وكنت أعطيت نقودا الى سعد كقرض دون قرار من الوفد على أن يرد لها ولم يسدد عرضت الأمر على زملائى فثار عبد العزيز فهمى وأخذ يعاتبنى كصديق وزميل وانتهى الأمر بالاتفاق على عدم قبول استقالتي والاكتفاء بالا يعطى لسعد شيء فيما بعد الا بقرار من الوفد ثم أرسلنا على الفور خطابا خاصا الى سعد بامضائنا جميعا (حمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود ولطفى السيد وأنا) وبإقرار عبد العزيز فهمى الذى أبى أن يرسل بامضائه شيئا بكتوبيا الى سعد (نحتج فيه على انفرادته بالعمل دون أن يطلعنا على شيء وقررنا أنه ان أجابنا بعدم امكانه العمل معنا نسافر جميعا الى مصر قورا وهاك نص الخطاب :

خصوصى ومصرى

حضرة صاحب المعالي رئيس الوفد المصرى

لاشك ان معاليكم قد احطتم علما بالحال السيئة التى فى مصر الآن انقسام فى الآراء ، وانصراف بعض الناس عن الوفد ، والاعراض عن اتباعه وتخاذل فى جسم الاتحاد الذى هو سندنا فى كل عمل والذى هو معقد رجائنا فى بلوغ الغاية التى ننشدها . حال سيئة لا نتأخر عن ان نصارح معاليكم بان سياسة الانفراد بالعمل مباشرة او بالواسطة - تلك السياسة التى ظهرت فى الوفد من اواخر الصيف الماضى - يجب ان تحتل قسطها الوافر من هذه النتيجة . ويسوءنا ايضا ان هذه الخطة ، مع ظهور نتائجها السيئة هنا وفى مصر لاتزال متبعة الى الآن ، اذ ان معاليكم انفردتم بإرسال تلغراف الى اللجنة المركزية ، وارسال خطاب الى اللورد ملتر . وخطابات أخرى الى هيئات كثيرة فى مصر دون ان نشترك فى أمرها . فى حين اننا مسئولون دائما عما فيها .

لم نشأ ان نحتج على هذا التصرف فى حينه بل واطبنا على الحضور الى الوفد ، ولاحظنا ان معاليكم لا تحضرون ، فحملنا هذا الامتناع على خير ما يحتمل عليه ، ولم يكن لتقدر ان الغرض من ذلك الاصرار على الاستمرار دون مشاركتنا حتى علمنا من الحركات الأخيرة ، انكم مقتنعون قسدا عن الحضور دون ان يعرف سبب خاص لهذا الامتناع ، ثم علمنا امس ان بينكم وبين مستر مبلنت شائنا يتعلق بالقضية المصرية ، وانكم ارسالتم الدكتور حامد محمود الى لندن لهذا الغرض ، وانكم تريدون ارسال احد الأعضاء لهذه الغاية نفسها كل ذلك بلا مشاورة لنا ، ثم علمنا لليوم انكم طلبتم من حضرة امين الصندوق ألف جنيه لا يبعد ان تكون لتنفيذ هذه المهمة .

تلقاء هذه التصرفات الانفرادية التى ليست مباحة فى ذاتها والتى ظهرت بالحسن نتائجها نرى من الواجب علينا ان نحتج على هذه الخطة وان نطلب الى معاليكم العدول عنها ، والرجوع الى العمل مع الوفد كله باعتباره جسما تاما تلقى وكالته من الأمة وتحمل كذلك بمجموعة كل المسئولية عن تنفيذ هذه الوكالة .

على اننا الآن ، تلقاء ما هو جار فى البلاد احوج ما يكون هذا الوفد الى البحث فى تلالى ما وقع من اضرار السياسة التى اشرنا اليها ، والتى يضيق المقام الآن عن الاقاضة فيها ، فان الحالة اخرج من ان يلاقيها غير

الحزم والتدبير ، والوقت آزف من أن يحتمل المغاضبة والامتناع
بالشخصيات .

وتفضلوا يامعالى الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا

حمد للبازل - عبد اللطيف المكباتي - محمد محمود - أحمد لطفي
السيد - محمد علي .

٣ يناير ١٩٢١

حضر سعد لحل الوفد وكانت نتيجة محادثتنا معه أنه يرى ما يأتي :

١ - أن لجنة ملنر قد انحلت نهائيا .

٢ - استحالة قبول الانجليز تحفظاتنا وخصوصا إلغاء الحماية
ببصرامة .

٣ - عدم ثقته بعدلى ورشدي ومن معهما مثل ثروت وغيره وأنه
لا يتصور أن عدلى يستقيل إذا ألف وزارة لم يصل فيها إلى إلغاء الحماية .

٤ - أن الوفد كان قد قرر عدم رضائه عن تشكيل أية وزارة صديقة
قبل قبول التحفظات (وهذا خطأ فإن الوفد لم يقرر ذلك وإنما رأت أغليته
أمام استمرار سعد عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية قبل قبول
التحفظات مخالف في ذلك قرارات له سابقة) .

٥ - سألنا سعدا - وقد أصر على قطع المفاوضات بدون مبرر ماذا
نعمل إذن ؟

فقال « لا شيء ونتكل على الله » .

ولما لاحظ امتعاضنا أرفف : « لا بد من الاعتراف بالهزيمة والا فهل
تريدون عمل ثورة في مصر ؟ وما رأيك بالطفي بك ؟

فقال لطفي بك : « داننا لا نقبل الاعتراف بالهزيمة ، ويقطع المفاوضات
أما عن الثورة فاني ببصرامة إذا اقتنعت بأن من مصلحة بلادنا أن نقوم
بثورة كنت أول المجندين الداعين إليها » .

تلك كانت آراء سعد النهائية . كذلك أعلن أنه سوف لا يكتب إلى مصر
نداء يعرقل تأليف وزارة بعد قبول إنجلترا للتحفظات . ويريد أن تؤيد
الجرائد الموالية فكرته وتمتنع جرائد المعارضة عن نشر ما يخالفها .

طلب الى سعد أن أقبله في منزله مساء اليوم (٣ يناير) لشرب الشاي معه . فذهبت اليه في الساعة الخامسة بعد الظهر ، وكانت مقابلته ودية ، ثم طلب مني أن أعطيه الألف جنيه التي سبق له أن طلبها . فاجبت بانى أعطيته من قبل مبلغ متعددة دون قرار من الوفد على أن يردها ولهذا اعتذر عن عدم الدفع وأوضح له انى مستعد لدفع أى مبلغ يقرره الوفد وأخبرنى الا داعى لعرض الأمر على الوفد وانى كصديق له يمكننى أن أعطيه المبلغ ليكون ديناً عليه لى شخصياً . فاعتذرت وأخبرت بانى مسئول عما دفعته اليه وانى لما عرضت الأمر على الوفد قرر الموافقة على السلفيات التي صرفت اليه بشرط عدم تكرار الاقتراض . وبعد أن أخبرت أعضاء الوفد بانى مسئول شخصياً عما اقترضته - أى لسعد - أعفانى الأعضاء من هذه المسئولية . ثم ودعته وانصرفت بعد أن ذكرنى بصدر قرار من الوفد يقضى بان يكون صرف الشيكات بتوقيعه وتوقيعى .

٥ يناير ١٩٢١

ارسل لى سعد اليوم الخطاب الآتى نصه :

حضرة الاستاذ محمد بك على

يظهر انكم الى الآن لم تكتبوا ما اتفقت معكم على كتابته الى بنك الكريدى ليونيه من تقييد جميع المبالغ المودعة فيه للوفد بحساب الوفد وان يكون الصرف منها باذن ممضى منكم ومعنى طبقاً للقرار السابق صدوره .

فأرجوكم ان تتفقدوا هذا القرار طبق ما تم عليه الاتفاق بينى وبينكم . كما أرجوكم ان ترسلوا المبلغ السابق طلبه ولحضرتكم التحية والاحترام ..

سعد زغلول

فبادرت بإرسال الرد اليه في نفس اليوم أى يوم ٥ يناير ١٩٢١

ونصه :

حضرة صاحب المعالى الأكرم

تشرفت بخطاب من معاليكم اليوم خاص بالمبالغ المودعة في بنك الكريدى ليونيه لحساب الوفد وانى لزيادة الاطمئنان سأرسل إليكم خطاباً فوق ما عنده من التعليمات . أما عن الذى تطلبه معاليكم فقد رأى جميع حضرات الأعضاء الذين كانوا بمحل الوفد اليوم أن تعرض المسألة على جلسة الوفد حتى يقرر فيها بالاشتراك مع معاليكم ما يراه - لهذا أرجو التكرم بإفادتى بما ترونه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

محمد على

٦ يناير ١٩٢١

كان الدكتور حامد محمود قد ذهب الى «لندره» ثم رجع الى باريس ، وكنا قابلناه صديقة يوم ٤ يناير ١٩٢١ وسألناه عن سبب ذهابه الى لندره فأخفى علينا السبب .

واليوم اعترف لنا الدكتور حامد محمد بأنه أخفى علينا سبب سفره لأن سعدا كان قد أخبره بسرية الامور وانه يعترف لنا الآن بعد أن صرح له سعد . انه ذهب بخطاب من سعد الى اللورد ملتر لم يقرأه هو ولم نعرف طبعاً شيئاً عن مضمون هذا الخطاب المسمى .

دعاني اليوم سعد للقاء معه فيما كان بيننا من خلاف وكانت المقابلة بفندق الكونتنتال وجرى بيننا عتاب سببه اتى من المعارضين كما كان سببه مسألة النقود .

٧ يناير ١٩٢١

حضر اليوم سعد لمل الوقف وقد عرضنا عليه مضمون بعض الخطابات التي وردت من مصر عن الحالة ، وفيها ان الانقسام في الآراء وسد الطريق على وزارة موثوق بها موجب لدخول السلطان وشيعته في الميدان وتولى المفاوضات الرسمية . وفي هذا من الخطر ما فيه . فاجاب سعد بأن لا لوم علينا اذا حصل ذلك ، فاننا موكلون في الاستقلال ويؤسنا من الحصول عليه ولا يمكننا ان نعمل شيئاً آخر كما لايمكن مطلقاً ان نتضامن مع اية وزارة او تؤيدها مع علمنا بانها خادعة او مضدوعة .

وقد أجبناه بأنه لم يفكر أحد في التضامن مع وزارة ولا في تأييدها وانما المطلوب هو حيدتنا لتكوين وزارة ثقة تدخل على أساس تحقيق تحفظاتنا ويكون لديها ما يطمئنها من الضمانات . فقال ان الحياد غير ممكن وان الواجب ان نعلن اننا غير راضين عنها خوفاً من ان يقال اننا معها سرا ان كان لديها وعد من الانجليز فهذا غير كاف ولا تصدقه وان كلنا لديها وثيقة كتابية فلم لا ندخل نحن ولا يمكننا ان انتازل عن وكالتى عن الأمة .

واظهر لنا انه يفضل الآن سفره لمصر ولكن يظهر انه غير جاد في قوله هذا .

وقد طلع علينا برأى آخر جديد غير الآراء السابقة المتناقضة هو انه يقبل لالغاء الحماية والدخول في المفاوضة أن ينص في مشروع ملنر بما يأتى : « لأجل أن يبنى استقلال مصر امام انجلترا وباقى الدول على اساس كيت وكيت » . وسرد الامور التى نطلبها جميعا دون أن تلغى انجلترا الحماية صراحة .

وبعبارة اخرى فان سعدا يقبل بهذا الدخول في المفاوضة على مجرد وعد بالنظر في طلبات الوفد ، لا على اعلان الغاء الحماية قورا والواقع ان سعدا كان يريد وضع الفاظ براقية في مشروع ملنر يتمكن بها من أن يفاوض بنفسه وان يراس المفاوضات دون أن يلاحظ الجمهور أنه غير ثابت على رأى واحد ويريد أن يدخل في روع الأمة المصرية دائما انه الحفيظ على آمال الأمة والمتشدد في طلباتها .

٨ يناير ١٩٢١

نشرت جريدة « الأخبار » في عددها الصادر اليوم على لسان مكاتبتها في باريس ما يأتى :

سالت الرئيس عن حقيقة ما تزعمه بعض الصحف من ان الوفد يلح ان تلغى انجلترا الحماية في الحال بحيث ان مصر تدخل في المفاوضات باعتبارها حكومة حرة مستقلة . واجابنى الرئيس بمايأتى : « ان مثل هذا التحتيم غير مقبول فنحن نريد ان المعاهدة التى تعقد بين الطرفين تتضمن بين احكامها حكما يلغى الحماية الغاء صريحا . واننا نقبل الدخول في المفاوضات متى اعطى تأكيد بذلك » .

ومن الغريب ان مكاتب الاخبار المذكور لحكمة لا نعلمها كتب بعد ذلك بأشهر اى في ٢١ يوليو ١٩٢١ انه لم يأخذ حديثا في ٨ يناير ١٩٢١ من سعد وانما استلم الحديث من الدكتور حامد محمود مكتوبا بخط واصف بطرس غالى بك أحد أعضاء الوفد وأقرب المقربين الى سعد والذى لم يعارض سعدا مطلقا في رأى أدلى به للوفد سواء كان ذلك في باريس أو لندره .

٩ يناير ١٩٢١

حضر سعيد اليوم بمحل الوفد ثم جاء الاستاذان عبد الملك حمزه واسماعيل كامل واخبرانا انهما حضرا من مصر موقولين من محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية للوقوف على حالة الوفد وما قد اشيع من الانقسام بين أعضائه وليخبرا الوفد بحقيقة الحال في مصر وقد

ذكرا أن الحالة هناك سيئة وأن بعض القوم هناك ينصبون الى الوفد أنه قرر عدم الدخول في المفاوضة وعدم الرضا عنها اذا كانت بواسطة حكومة ثقة الا اذا اعلنت انجلترا رسميا قبول التحفظات . وان انصار عدلى يزدادون عددا وقد اجابهما سعد بان ما يريده هو أن يعلن ان الغاء الحماية سيكون ضمن المعاهدة عند إبرام الاتفاق .

وزاد سعد بان قال ان الفرنسيين الذين يقابلهم ينصحونه دائما بقبول المشروع باعتباره قرصة ما كانوا يظنون ستوحها .

اجتمعنا اليوم مساء بالفندق الذى يقيم فيه أحمد لطفي السيد وقررنا التشديد على سعد في ارسال النداء الذى وضعناه له . وقررنا تهديده بان نرسل نحن هذا البيان باسمائنا الى لجنة الوفد في مصر ان هو رفض ارساله .

١٠ يناير ١٩٢١

حضر سعد لحل الوفد . ثم حضر عبد الملك حمزه واسماعيل كامل وتناقشا مع سعد ومعنا وبعد ذلك ادليا الى بانهما تاكدا من سوء نية سعد ومن أنه لا يريد سوى المحافظة على شهرته بما يتخذ من اعمال . وقد ثبت من محادثة له مع مندوب الاخبار وارسلها اليوم تلغرافيا لمصر انه يخطئ القائمين بالتصريح بالغاء الحماية فورا وانما اذا حصل تأكيد بان الغاءها سيكون في المعاهدة الرسمية فان الوفد يدخل في المفاوضة .

هذا مع العلم بان قرار الوفد نص على الا يدخل المفاوضة الا على اساس جميع التحفظات .

دعا سعد أحمد لطفي السيد ومحمد محمود لمقابلته في الفندق اليوم للتقاهم معهما . ثم اخبرهما برغبته في أن يكون في الوزارة اعضاء من الوفد وأما هو فانه لا يقبل بحجة أن رئاسة الوزارة صغيرة بالنسبة اليه وانكر ما عازه اليه صديقه على ماهر من أنه امتنع عن الحضور لحل الوفد غضبا وعرض عليهما خطابا من ملتر يشكره فيه على تهنته براس السنة .

١١ يناير ١٩٢١

نشرت اليوم جريدة الديلى الانجليزية حديثا لسعد جاء فيه :

« تناقش معي سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى في باريس في تقرير لجنة ملتر عن مصر وقال ان وفده لم يطلب الغاء الحماية حالا تمهيدا للمفاوضات ولكن الأمة المصرية مع ذلك تطلب ان أية معاهدة تعقد

بين البلدين على أساس تقرير ملنر يجب أن تتضمن قبل كل شيء آخر
الغاء الحماية - فإذا أعطته الحكومة ضمانا صريحا فإن الوفد لا يتردد
في دخول المفاوضات معها ٠٠ وأعرب سعد باشا عن تقديره العظيم لبعد
نظر اللورد ملنر وحكمته واعتداله وأدبه وعن أمسه لما سمعه عن
استقالته .

لم يحضر سعد اليوم لحل الوفد وقد أخبرني دومانى السكرتير
الفرنسى للوفد بصفة سرية أنه كان مع زوجته مدعوا للغذاء مع سينوت
حنا فى مطعم بضواحي باريس وكان معهم على ماهر وجرى الحديث فى
موضوع اختلاف أعضاء الوفد وانقسامهم فى الرأى وقد قال له على ماهر
أنه علم أن سبب الخلاف هو أن لطفى السيد ومحمد محمود ومحمد على
قد وعدهم عدلى بأن يكونوا وزراء معه وأنهم اتفقوا على تأليف الوزارة
فعلا ولم يتهم عبد العزيز فهمى بهذه التهمة لأنه مصاب بروماتيزم فى
أعصابه كما لم يتهم عبد اللطيف المكباتى بحجة أنه سليم النية وبسيط
ويظهر لى أن هذا الاتهام أت من سعد .

دعا سعد حمد الباسل والمكباتى فى الفندق للتفاهم معهما فذهبا .

١٤ يناير ١٩٢١

عرض علينا عبد الملك حمزه - فى مقر الوفد وفى غياب سعد - أنه
مكلف من اللجنة المركزية بأن يعرض على الوفد السعى فى تأليف وزارة
من عدلى وشرح حالة البلد الموجبة للأسف وقال أن لم ننداركها كانت
المسئولية عظمى ونظرا لتغيب سعد فقد كلفنا عبد العزيز فهمى بأن يذهب
اليه ويعرض عليه ما ارتآه عبد العزيز وهو أن نسعى فى أن يكون سعد
ضمن المفاوضات الرسميين دون باقى أعضاء الوفد وأن لم يمكن ذلك
فاننا نساعد فى تأليف المفاوضات من وزارة عدلى صيانة للبلاد ويكون ذلك
منا بنءاء للأمة مثلا بتأييد عدلى وإظهار الثقة به لما فى ذلك من الفائدة
لقضية مصر وقد وعد عبد العزيز بالذهاب الى سعد وطلبنا من عبد الملك
حمزه أن يكتب لنا تقريراً بما موريتته فوعد بذلك .

١٥ يناير ١٩٢١

حضر عبد العزيز فهمى إلينا اليوم بمقر الوفد - وسعد غائب -
وأخبرنا بأنه ذهب اليوم لسعد وعرض عليه ما اتفقنا عليه قابى كل الإباء
تأييد عدلى وأضاف - أى سعد - أن أنصار عدلى هم الذين أوجدوا الشقاق

بما كتبه في جرائد مصر وما على على الا ان يعلن انه مع الوفد ويسير على مبادئه وبهذا ينتهى الاشكال وطلب من عبد العزيز ان ينصحنا بذلك وأضاف بانه متمسك بمبادئ الوفد في جميع تصرفاته وأنه ارسل الدكتور حامد الى مسر «بلنت» ليخبره ان يقول للنز ان من الممكن ان سعدا يقبل الدخول في المفاوضات الا على أساس قبول جميع التحفظات لكن سعدا أجابه عبد العزيز لسعد ان هذا العمل مخالف لقرار الوفد الذى صدر بعدم الدخول في المفاوضات الا على أساس قبول جميع التحفظات لكن سعدا أجابه بانه يمكنه ان ينكر تكليف حامد بالأمورية التى كلفه بها اذا رأى الوفد عدم قبول المفاوضات على الأساس الذى أرسله الى « بلنت » • وعندئذ عارضه عبد العزيز ولم يستسغ هذا الإنكار • فأجابه سعد بان السياسة يجوز فيها الكذب • كما اعترف له بان الحادثة التى أرسلها بالتلغراف لجريدة الأخبار بمصر كانت خاصة بالغاء الحماية •

١٦ يناير ١٩٢١

قررنا اليوم نحن الخمسة - لطفى السيد - محمد محمود - حمد الباسل - المكباتى - وأنا - السفر الى مصر نظرا لحالة سعد وتباعده واختارنا الباخرة سفنكس التى تقلع من مرسيليا في ٢٠ يناير ١٩٢١ وسيكون معنا عبد العزيز فهمى الذى قرر السفر وقطع التذكرة قبلنا •

١٧ يناير ١٩٢١

اخذنا التذاكر بالباخرة سفنكس وظهر اليوم في جريدة « الأوفر » الفرنسية ان حديث سعد مع مكاتب الأخبار أحدث تأثيرا سيئا في مصر وقامت مظاهرات في الاسكندرية والقاهرة نودى فيها بسقوط الوفد •

ومن الغريب أن سعدا أرسل إلينا في مقر الوفد صورة تلغرافين يريد إرسالهما لصبر أحدهما لمحمود باشا سليمان يستقصر فيه عن الحالة والآخر لمصطفى النحاس يقول فيه ان الأخبار مقلقة فعجبنا لهذا التصرف من سعد ومن انه يريد اشراكنا في أمره ورددنا إليه صورة التلغرافين وأخبرناه بان يتصرف كما يريد بعيدا عنا •

ذهب اليه عبد الملك حمزه واسماعيل كامل وأخبراه باننا نريد منه نداء يجمع كلمة الأمة ويوجد الثقة بعدلى لحمل الانجليز على تعيينه في الوزارة خوفا من أبعاده وتقوية توفيق نسيم وقلنا ان يخبراه بان هذا نداء لا ينشر في الجرائد الا مع نداء من على نفسه ، فأبى سعد نهائيا

وقال انه لا يثق بعدلى فهدنناه بسفرنا واجابهما سعد بان قال لهما :
قليسافروا - وقد لوحظ وجود سينوت حنا وعلى ماهر وواصف غالى فى
منزل سعد وانهم يعقدون معه مجلسا فى أغلب الأيام .

وفى اليوم نفسه ارسلنا الخطاب الآتى الى سعد

١٨ يناير ١٩٢١

حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى

نتشرف بان نعرض على معاليكم ما يبلغ الوفد الآن عن حال البلاد
انها مضطربة الفكر متشعبة الأهواء وانكم تعلمون علما بديهيا ان
المفاوضات الرسمية انما تحصل على تأييد الوزارة المصرية . وتعلمون ان
من المصلحة الكبرى ان تكون هذه الوزارة مؤلفة من رجال يؤمل فيهم
الحرص على هذه المصلحة وان اولى الرجال اللاتقيين برئاسة الوزارة
هو عدلى يكن باشا . وتعلمون مما ورد من الاخبار ان له مشاييعين
كثيرين . كما تعلمون ان له فى حركة الاستقلال يدا وقضلا عظيما فى كثير
من المواطن . فمن المتعين اذن ان يحرص الوفد على مثله ويستبقه لينتفع
به سواء فى الحال او المستقبل .

وقد عرضنا عليكم جمعا للشنات وتوحيداً للكلمة ، وتقوية لمركز
الوفد واستبقاء لعدلى باشا ، وحملنا لأولى الأمر على تكليفه بتأليف الوزارة
ان تكتبوا للبلاد كلمة تدل على ثقة الوفد به ، وتأييده اياه ، لا ثقة عمياء ،
وتأييدا مطلقا ، بل مشروطا بان يكون على مبدأ الوفد ، والا يقبل المفاوضات
الا اذا كان لديه تصريح بالغاء الحماية ، كما عرضنا عليكم ان المصلحة
الكبرى للبلاد تقضى بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد فى الوزارة ولكن
تطمينا للوفد عرضنا ان يحصل اتفاق خصوصى مع عدلى باشا على ان
تكونوا انتم ضمن المفاوضات الرسميين الذين تنتدبهم الحكومة المصرية
عرضنا ذلك كله فلم نجد منكم الا ابناء تاما لم تفهم له دافعا صحيحا . ولقد
خطر فى بالنا انكم ربما تشكون من حالة البلاد الآن وخرج مركزها من جهة
ما بها من الانقسام وتشعب الأهواء هذا المرض الذى اخذ يدب فيها على
ما يشتهى خصوصها ، وانكم ربما كنتم مطمئنين ان الوفد يبقى قويا الى
الأبد ، وان لن يؤثر فى مركزه مؤثر ، خطر لنا هذا وهو ما نتوهمه داعيا
لابائكم وعدم اجابتكم طلبنا متمشيا مع هذا الخاطر من جهة وسعيا فى
ازالة خطر الانقسام المحقق بالبلاد من جهة أخرى نجد انه لا محيص لنا من
درس الحالة بالدقة للوقوف على حقيقتها بالمشاهدة ، فنطلب منكم كما كنا

طلبنا من قبل ان تسافروا انتم وجميع اعضاء الوفد الى مصر في اقرب وقت لهذه الغاية والبحث في مداواة هذه الحال بالطرق الممكنة . والا فانا مضطرون جميعا للسفر لمصر على اقرب مركب لدراس الحال واصلاح ما نستطيعه منها وايقافكم من هناك على مجريات الأمور . وعلي كل حال فلهذا كان موضع اتفاق بيننا وبينكم جميعا ان محل العمل الحقيقي الآن في هذه الظروف السيئة هو مصر لا جهة اخرى .

وان زميلنا عبد العزيز فهمي بك الذي تضطره حالته الصحية للسفر لمصر والانقطاع عن العمل ريثما تعود اليه القدرة عليه . كما سبق ان استأذن الوفد في ذلك يشاركنا في هذا الرأي ويوافق عليه تمام الموافقة .

وتفضلوا يا معالي الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا ، ،
وافاق على صواب هذا الرأي ،

عبد العزيز فهمي

من هذه الخطابات يظهر جليا مبلغ رغبة اعضاء الوفد في التضامن مع سعد وحرصهم على الا يكون في البلاد انشقاق ، ومبلغ احترامهم لسعد كرئيس للوفد المصري رغم تصرفاته مع زملائه وتناقضه في آرائه ومبادئه وان الاعضاء كانوا حريصين على احترام قرار الوفد الاول القاضي بعدم دخولهم وزارة الثقة ، وان يكونوا مجاهدين لا طلاب مصلحة شخصية ولا مجد . وان يبقوا هكذا جنودا مجهولين يشتركون في الجمعية الوطنية اذ انتهى الامر باتفاق على معاهدة مع الانجليز .

كان حالنا مع سعد في هذه الآونة مما يؤسف له فقد قاطعنا واتخذ لنفسه من غير مؤسسي الوفد بطانة من الذين يريدون زحزحة المؤسسين والحلول محلهم مع ان المؤسسين هم الذين جاءوا بسعد واقنعوه بالتضامن معهم في تكوين وفد يسعى لاستقلال مصر ، وجعلوه رئيسا لهم لانه كان اكبرهم سنا ووزيرا سابقا ووكيلا منتخبا عن الجمعية التشريعية .

استمر التباعد بيننا نحن المؤسسين وبين سعد . وقررنا السفر فذهبنا اليه واخبرناه باننا حرصا على مصلحة البلاد واتقاء للفرقة نريد ان نترك له حريته في اوروبا حتى اذا ظفر بخير للبلاد كان الفخر له وحده . واذا لم يظفر كنا بعينين عن اية مسئولية من تصرفاته فانه في الواقع يتصرف منفردا ولا يقبل منا رأيا ونحن سنذهب الى القاهرة نعمل مع اللجنة المركزية دون ان يشعر احدا بفرقة او اختلاف في الرأي . ومن لا يستطيع منا العمل يبقى في بيته او عمله الخاص ورجونا له النجاح لكن سعدا

اجابنا بما يشعر انه غير محتاج الى مساعدة احد ، وانه مطمئن ، فتركناه وانصرفنا بعد توديعه .

١٩ يناير ١٩٢١

لم نقصر في اعداد سعد بما يحتاج اليه من نقود . وارسلت بالاتفاق مع زملائي خطابا الى واصف غالى بصفتي امينا للصندوق بتاريخ اليوم ونصه :

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم

بما اننا مسافرون اليوم الى مصر فقد قرر حضرات الاعضاء الموجودين في مركز الوفد اليوم اعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين الف فرنك للصرف منها على اعمال الوفد ، مع العلم بانى لو تاخرت في الرجوع واحتجت الى نقود فما على حضرتكم الا اخبارى في وقت مناسب لارسال ما يكون ضروريا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ،،

محمد على

وطبعا عرض واصف غالى الامر على سعد وكانت الاجابة ان رد واصف الى خطابى هذا مصحوبا ببطاقة زيارة باسمه دون ان يكتب عليها شيئا واخذ تحويل البنك .

عرفنا بعد ذلك ان سعدا طلب الى ابراهيم سعيد باشا وهو الذى كان يرسل الينا النقود في باريس ان يخطر برك « الكريدى ليونيه » وبك «روما» في باريس بان جميع النقود التى ارسلها باسمى او باسم الوفد انما كانت مرسلة لشخص سعد باشا زغلول وطلب تحويل جميع المبالغ لحساب سعد وفعلا حولت النقود جميعها باسم سعد في باريس ، واذكر ان ما حول في ذلك الوقت كان نحو ٨٥ الفا من الجنيهات عدا نحو ١٤ الفا كانت لدى اللجنة المركزية معدة لتحويلها مع ما يضاف اليها مما يرد من تبرعات .

محاولة للابقاء على وحدة الوفد

ولقد قرر الوفد في الوقت المناسب عدم الدخول في المفاوضات الرسمية الا بعد ان يجاب الى اضافة التحفظات التى طلبها على المشروع ، لتكون كلها اساسا للمفاوضات الرسمية . ولايزال يرى المصلحة في التمسك بهذا

القرار الى النهاية ، فلن يدخل في المفاوضات الرسمية بالذات الا على هذا الشرط . ولكنه مع ذلك يرى من المصلحة ومن الواجب عليه الا يتخطى رغبة الأمة تلك الرغبة التي تقضى عليه بان لا يكون بعيدا عن المفاوضات الرسمية في أية حال . وبديهي ان القيام بهذا الواجب لا يتيسر وان - المفاوضات الرسمية لا تنتج النتيجة التي تطلبها بريطانيا العظمى ومصر ، كلا الأمرين لا يتم الا اذا باشرت المفاوضات الرسمية وزارة تكون موضع ثقة الشعب ، مجردة الميول ، معروفة المواقف في حركة الاستقلال ، ومع ذلك فانه مما لا شبهة فيه ان الوزارة مهما كانت ثقة الشعب بها لن تنال تعاضده الا اذا كان عندها تصريح بان النص على إلغاء الحماية أساس من الأسس التي تبني عليها المفاوضات الرسمية ، والا لمرضت نفسها للتعاقد على الحماية في حين ان الأمة صاحبة الكلمة الأخيرة لا تقبل بحال الا الاستقلال .

رجوعنا الى مصر

طعنة في الظهر

تركنا فرنسا وكلنا أمل في ان ينشر النداء من سعد على الأمة . وارسلت الأقلية التي بقيت مع سعد في فرنسا صورة النداء الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة في نفس الباخرة التي اقلتنا .

ولكن حدث مع الأسف الشديد ان سعد حال دون نشر هذا النداء بان ارسل برقية (٣١) الى جريدة « الأخبار » نشرتها قبل وصول باخرتنا الى مصر بيومين جاء فيها :

«... غير ان فكرة نبئت الآن في بعض النفوس ترمى الى ان الوفد مع تمسكه بهذه الخطة (أى التحفظات) في خاصة نفسه لا يمنع الخير من الدخول في المفاوضة علي خلاف هذا الشرط بل يلزمه ان يؤيده ويعين ثقته به متى كان من أصدقائه ، وهي فكرة أقل ما فيها انها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ، ولا يترتب عليها الا افساد خطة الوفد » .

كما حذر الأمة من هؤلاء الذين يعينهم ببرقيته ، أى انه حذرنا منا ، وسعى في إيجاد شك في أعمالنا ووطنيتنا ونحن في عرض البحر بين السماء

(٣١) انظر نص البرقية كاملا ملحق رقم (٥) ص ٢١٨ .

والماء ، أملا في أن تقابلنا الأمة بالسخط والكراهية وبذلك الحيلة النكراء
يسد الطريق أمام تكوين أية وزارة موثوق بها بعد أن أيقن استحالة تعيينه
رئيسا لوزارة تباشر المفاوضات بسبب كراهية السلطان له وخاصة بعد أن
علم بسعيه في خلعه مقابل التساهل في بعض المطالب الوطنية وما كنا نعلم
بما أقدم عليه سعد من إرسال برقية ضدنا حتى اتتنا برقيتان من مصر في
٢٥ يناير سنة ١٩٢١ ونحن في الباخرة نص أولاهما :

د لطفى بك السيد بالباخرة سفنكس

سفركم سبب دهشة عظيمة نرجوكم واصدقاءكم عدم التصريح بشيء
الى اى شخص قبل أن نقابلونا .

عفيفى - ويصا - النحاس

ونص البرقية الثانية :

د محمد محمود باشا بالباخرة سفنكس

وردت انباء باريس تطالب الوطنيين باليقظة منكم وبقبولكم
المفاوضات الرسمية على غير اساس الغاء الحماية بترويجكم مشروع
ملتر فسبب ذلك تأثيرا سيئا أفيدونا .

جورج خياط - سيد خشبة

حزنا في أمرنا من هذا التصرف الغريب الذى أترك للقارئ تقديره
والذى جرح قلوبنا جرحا عميقا وترك في نفوسنا مرارة ممضة فما كنا
نتصور أن يصل الاقتراء الى هذه الدرجة وأن ينزل المفكرون الى هذا الدرك
وأن يتحكم الهوى في النفس الى حد اختراع الأباطيل اشباعا للشهوة ونيل
من المعارضين . .

ولما وصلنا الى الاسكندرية قابلنا اصـدقائنا وقابلتنا الجماهير
بالاستفسار عما حدث وتجمعوا في بهو الفندق الذى نزلنا فيه فخطب بعضنا
فيهم بما يشعر بوجود شقاق أو انقسام وطلبنا الى الناس أن يعتصموا
بالاتحاد .

ثم سافرنا الى القاهرة وكانت الجماهير تحيينا في المحطات بالهتاف
للوفد ، وكنا نؤكد اتفاقنا وتضامننا . ثم كان استقبالنا في القاهرة بالفا
منتهى الروعة ، وكان البعض يستفسر عما قصده سعد ببرقيته فكنا نجيب
بكلام يدل على التضامن ثم ذهب كل منا الى منزله وراينا أزاء تصرفات
سعد الا نذهب الى لجنة الوفد المركزية وأن ينصرف كل منا الى عمله مع

الابقاء على علاقتنا باللجنة . وكنا نلنى لن يتصل بنا باننا وقد تعبنا نحو السنتين فى أوروبا نحتاج الى شىء من الاستجمام .

تأليف وزارة عدلى

بقينا على هذه الحال الى أن كلف السلطان عدلى باشا بتأليف الوزارة فى ١٦ مارس ١٩٢١ وفرح الناس خاصة بعد الذى علموه من سيرة عدلى ولما كان بينه وبين الوفد من صلات وتعاون ونشبت هنا جواب عدلى الى السلطان بقبول تأليف الوزارة (٣٢) ليكون القارىء على بينة من برنامجها :

« ٠٠٠٠ اتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما اوليتمونى من الثقة الغالية اذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة .

ولقد كان لى من جليل شرف عظمتكم اكبر تشجيع على قبول تلك المهمة ووضع اخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد .

« لذلك اتشرف بان اعرض على عظمتكم اسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل ، حتى اذا صادف ذلك الاستحسان العالى بصدر الامر الكريم بالتصديق عليه (وذكر اسماء الوزراء ولم يكن منهم اى واحد من اعضاء الوفد كما كانوا يقولون) .

« ان الوزارة ستجعل نصب عينها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وستجرى فى هذه المهمة متشعبة بما تنوقى اليه البلاد، ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة، وسدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق الغرض .

« ومما يوجب الارتياح ان تصريح الحكومة البريطانية بان المفاوضات ستجرى على اساس الغاء الحماية ، من شأنه ان يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة ، فان ذلك التصريح الذى يدل على حصن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الامل بان المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح

(٣٢) لمعرفة التشكيل الوزارى انظر كتاب النظارات والوزارات المصرية ج ١ ،

ستفضى الى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ، ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين ، شعاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق .

« وبما ان هذه الجمعية ستكون ايضا بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الجديدة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا .

« وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع الى النظام العادى ، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الاحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وأنا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة .

واننا لندرك حق الادراك ما تحتاجه البلاد من الاصلاحات الكبرى بيد اننا لئتمسكنا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، على اننا بتأييد عظمتكم لنا سنسعى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها ، وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضع اهتمامنا العظيم .

هذا وان الوزارة على يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى مازالت عظمتكم تصبو اليها لخير رعاياها ، وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها الى النجاح المنشود ، معتزة بعطف وتمضيد عظمتكم ، ومعتمدة على ثقة البلاد .

وانى لعظمتكم ... الخ

على يكن

القاهرة فى ٧ رجب ١٢٢٩ (١٧ مارس ١٩٢١)

ولما أعلن فى الصحف نية تشكيل وزارة عدلى وبرنامجه الذى أرسله للسلطان امتزت الأمة فرحا . وكيف لا يكون ذلك وقد تألفت وزارة الثقة التى طالما سعى سعد ورفاقه الى تأليفها . وكيف لا يفرح الشعب وقد أعلن عدلى فى كتاب تأليف وزارته انه يتمسك بالتحفظات التى كان الوفد يعلنها .

وطالما طالب سعد عدلى بالدخول في المفاوضات مع من يختارهم من الوزراء وان يكون الوفد بعيدا يرقب نتيجة هذه المفاوضات .

اذن فقد كان عدلى منفذا لرغبة الوفد ، منفذا لرغبة سعد صديقه ، رغم مالاقاء منه في باريس ولندره من طعن وتجريح بعد ان ادى للوفد خدمات لا يجوز انكارها .

ولقد كان المؤسسون للوفد - وهم زملاء سعد - اكثر الناس اغتباطا ، لانهم قد حققوا رغبتهم في الا يكونوا اعضاء في الوزارة وان يبقوا متراصين في الوفد يعملون ويراقبون ما تقوم به وزارة يرأسها عدلى ذلك الرجل الذى سعى سعد في احضاره الى أوروبا وابى الدعوة بعد الحاج شديد .

ونقف هنا قليلا فنقول كيف يمكن الظن بان زملاء سعد يفضلون عدلى عليه وسعد هو صديقهم الأول ورفيقهم في الجهاد وماذا يفيدون من تمسكهم بان تكون رئاسة المفاوضات لعدلى . انهم لم يشتركوا في الوزارة ، ولم يفكروا في الاشتراك في المفاوضات الرسمية . فتحببهم المفاوضات بواسطة عدلى لم يكن الا لأن مصلحة البلاد تدعو لذلك بعد ان قر في نفوسهم ان سعدا غير كفء للمفاوضة بما لسوه مذ كانوا في باريس ولندره وما لاحظوه في عدلى من كفاية وجدارة .

ان عدلى لا يصلح لأن يكون زعيما شعبيا وانما الذى يصلح لهذا هو سعد ، فهو نشيط وخطيب وكان محاميا قديرا وهو كثير الاصدقاء ومنهم اولئك الذين الفوا الوفد معه .

اما عدلى فكان قليل الاختلاط بالناس . وما كنا نعرف عنه قليلا او كثيرا وقد آزرنا سعدا في الجمعية التشريعية ليكون وكيلها الأول وأصبح عدلى وهو الوكيل المعين في المرتبة الثانية .

كان هذا اعتقادنا في الاثنين . لكننا بعد التجارب الطويلة القاسية بين باريس ولندره بين ابريل الى نوفمبر ١٩٢٠ عرفنا ان عدلى وان لم يكن يصلح للزعامة الشعبية فانه رجل دولة أى انه سياسى ودبلوماسى من الطراز الأول . ولقد سمعنا ونحن في أوروبا من ا جانب نوى مراكز رفيعة ممن اتصلوا بعدلى ويسعد ان اكبر دولة في أوروبا تفاخر بان يكون لها رئيس وزارة مثل عدلى .

أضف الى ذلك ان الرجل اثبت لنا دقة تفكيره وصبره في المفاوضات ، كما اظهر لنا ادبا جما وهو لا يحقد على من يخالفه في رأى ويسعى في الوصول الى الحق ويرجع اليه دون ان يرى في ذلك غشاضة بخلاف سعد فانه كان يرى الزام غيره الاقتناع برأيه ولو كان خاطئا ، ويعتبر التشبث برأيه جزءا من كرامته ، ولطالما جرح من حادثوه او ناقشوه ، لكنه والحمد لله قد وجد امامه رجالا طالما صدوه ومنهم على شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي ولطفى السيد والمكباتى وحمد الباسل . وكنت انا معجبا بهؤلاء الرجال كما كنت أسفا على ما وضعتنا الظروف فيه ولا اخفى ان بعضنا في آخر مراحل وجودنا في أوروبا وصل امرهم الى الأسف على الاشتراك مع سعد في تأليف الوفد وغياهم عن الوطن نحو عامين ضاع فيهما الكثير من ارزاقهم وتعرضوا لكثير من المتاعب ثم هم لم يطمعوا في زعامة او وزارة وكانت نتيجة جهادهم ان أسرف سعد في تجريحهم وأذاهم في وطنيتهم .

الف عدلى وزارته وبرنامجها كما علمت وقد أعلن فيه دعوة الوفد الى المساهمة معه في المفاوضات تحقيقا لتضامن الأمة في مرحلة حاسمة من مراحل جهادها .

لكن سعدا أثر بقاءه في باريس ، وارسل اليها في القاهرة لنعود اليه ثانية كى يكون أعضاء الوفد جميعا معه هناك . ورغم ما قاسيناه من سلوكه وخاصة برقيته الأخيرة الى مصر ، رغم هذا كله قبلنا الرحيل ثانية ، وأعدنا حقائبنا ، وأخذنا جوازات السفر ، وبينما نحن نتأهب لمغادرة البلاد واذا سعد يبرق اليها بعدم السفر ويأته حاضرا الى مصر .

وقد علمنا بعد ذلك أن المقربين اليه من أعضاء الوفد أرسلوا اليه من القاهرة أن عدلى قد كبر شأنه وأن الأمة آخذة في الالتفاف حوله ، وأن من المصلحة له أن يعود الى مصر حتى يحتفظ بمكانته لدى الشعب .

عودة سعد من أوروبا

وصل سعد الى الاسكندرية في ٤ ابريل ١٩٢١ ، وكنا في استقباله وكانت هناك مظاهرات واحتفالات .

وخطب سعد في واحة عشاء اقيمت له بالاسكندرية قال فيها :

« .. وجاءت الوزارة الجديدة ببيان كلكم قراتعوه جاء فيه وعد بانها تتمشى مع ارادة الأمة وتسترشد بارشاداتها ، وجاءت فيه دعوة للوفد

المصري بأن يدخل في المفاوضات الرسمية والوفد ورئيسه يهتفون انفسهم بانهم يرون وزارة تقرب أو تتولى الأحكام في مصر وتريد أن تتماشى مع ارادة الأمة ، فانه لا شيء أحب الى الوفد الذى يمثل الأمة من أن يرى على منصة الأحكام وزارة مستعدة لأن تتماشى مع هذه الارادة ، •

انظر كيف كان سعد متحزبا لا يمدح الوزارة ولا يذمها ، وكان كل همه ان يعلن للناس أن الوزارة انما هى خاضعة لارادة الوفد أى لارادة الأمة •

وأعدت وزارة عدلى باشا قطارا خاصا أقل سعدا ومن معه الى القاهرة • وكان الناس متراسين فى المحطات يهتفون بحياة سعد والوفد ووزارة الثقة ، وعندما وصلنا محطة القاهرة واتجهنا بالسيارات الى منزل سعد كانت الآلاف المؤلفة تحتشد فى المحطة وفى ميدانها وفى الطرقات وفى شرفات المنازل الى أن وصلنا الى بيت سعد ويقينا برهة معه فى مكتبه وأتى كثير من الناس يهتفون باسمه ويحيونه •

ولقد لفت نظرى امر له أهميته ذلك ان سعدا فاجأنا ونحن فى مكتبه ، وبعد دقائق من وصولنا انه بعد الذى قبل به من الهتافات والابتهاج والتكريم كان همه ان يابرينا بأنه غاضب على السلطان وغاضب على عدلى بسبب ان السلطان فؤاد لم يرسل كبير أمنائه سعيد نو القفار باشا لاستقباله فى المحطة رسميا باسم السلطان • وكان ذنب عدلى أن نادى محمد على لم يرفع العلم عند مروره بشارع سليمان باشا ابتهاجا وتعظيما له وعدلى هو رئيس هذا النادى •

دعشنا لهاتين الملاحظتين فى وقت كان يجب أن يقدر فيه اغتياب الأمة وفرحتها بقدمه لا أن ينظر الى هذه الأمور ويجعلها محل اعتبار • ولم نستبشر خيرا بنتيجة هذا النوع من التفكير الذى ماكان يليق برجل مثله ان ينساق فيه بل كان يجب وهو زعيم الأمة أن يشغل بمسئوليته عن هذا الصغار •

رأى عدلى الا يشكل الوفد الرسمى للمفاوضة حتى يشرك سعدا معه • ولما انتهت الاحتفالات بمقدم سعد ، أخذ عدلى يفاضه فى أمر تشكيل هيئة المفاوضين لكن سعدا وقد اطمأن الى مكانته فى الشعب صمم على أن يكون هو رئيس المفاوضين والا فانه يمتنع عن الدخول فى المفاوضات ويحاربها •

ولما لم يجد النقاش معه نفعا ، وكان يستحيل أن يراس المفاوضين وفيهم رئيس الحكومة ووزير الخارجية مما يخالف كل تقليد للحكومات ، انحصر الخلاف إذن في رئاسة المفاوضة التي تشيبت بها سعد ونجم عن ذلك مهاجمة سعد لوزارة صديقه عدلى في حفلة اقيمت بشبرا في ٢٥ ابريل ١٩٢١ مهاجمة عنيفة هزا فيها بالتقاليد الرسمية في العالم كله التي تقضى بان يكون رئيس الحكومة او وزير خارجيتها هو الذى يراس المفاوضات ووصم عدلى بانه موظف انجليزى عينه السلطان الذى يستمد سلطته من المنسوب السامى الانجليزى وان مفاوضة عدلى مع الانجليز انما هى مفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس . ووصف عدلى ومن يؤيدونه بانهم « برادع الانجليز » كما اعلن انه سيهاجم كل وزارة مصرية تفاوض الانجليز الا اذا راس هو المفاوضين ، مع العلم بان رياسته للمفاوضين لابد ان تكون بمرسوم من السلطان نفسه .

وبعد اعلان سعد في خطبته هذه محاربة عدلى ، اجتمع الوفد يوم ٢٨ ابريل ١٩٢١ وقدرت الاغلبية عدم اشتراك الوفد في المفاوضة وعدم محاربة الوزارة لكن سعدا شد عن الجماعة واصبر على اعلان عدم الثقة بالوزارة وعلى محاربتها . ولم يؤيده سوى واصف بطرس غالى وسينوت حنا وويصا واصف ومصطفى النحاس وعلى ماهر وكانت النتيجة ان استقال على شعراوي واستقال بعده بقليل جورج خياط ، وارسل خمسة من الاغلبية خطابا الى سعد في نفس اليوم جاء فيه :

« قضت مصلحة البلاد التي اخذنا انفسنا بالقيام عليها ان نصارحكم القول اننا لا نستطيع ان نفركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح ان يكون للميول الذاتية في امرها محل من الاعتبار . »

« نقول والاسف يملا قلوبنا انكم بغير اجازة الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد اعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد ان اجابت كل طلباتكم ، ماعدا شرط الرئاسة الذي لا نراه يقسم او يؤخر شيئا في حسن سير المفاوضات . »

« فعلتم ذلك فلما عرض الامر اليوم على الوفد ولم تقرم اكثرية على هذه الخطوة الضارة بصمتهم عليها واستهنتم برأى الاكثرية مرة اخرى وجنتم بمثال من ذلك في معاملتكم لاحدنا عبد اللطيف بك المكباتي . »

« تلقاء هذا الاستثناء بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا الا ان نبرأ الى الله والى الامة من تبعه الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو

والذى طالما سعينا في اتقائه الى حد مجازاة بعضنا اياكم على دخول الوفد في المفاوضات خلافا لخطة .

« والآن نرى ان الواجب الوطنى يقضى علينا ان نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضات الرسميين والاغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها . فان الوزارة لا تستطيع ان تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز فى الأمة معضدة الخطة من اولى الراى فيها ولا تحال خذلانها الا خذلانا للغرض الاسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه .

« نعلن راينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الراى العام بان الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعا لخطة الوفد الاولى منبهين الوزارة الى ان كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى ابدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية الا بالرفض الصريح .

« ولقد نشعر ان الذين صبروا الى اليوم خليق بهم ان يصبروا ويقدّموا قربانا جديدا على منبج الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل من ان يحتمل تساملا ، وأعجل من ان يقبل اناة والاتحاد اوشك ان يكون مقصودا لذاته لا لثمراته ، فانه نسال ان يوفق اهدى الفريقين منا سبيلا الى تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - احمد لطفى السيد - محمد على .

ولم يوقع على شعراوى هذا الخطاب لاستقالته كما لم يوقعه جورج خياط لاستقالته ايضا ولم يوقع عبد العزيز فهمى لعدم ثقته بسعد واعتقاده بعدم فائدة أى نصح نمديه لسعد . وانضم الينا فى الراى الدكتور حافظ عفيفى .

لم يكن من سعد بعد خطابنا اليه الا ان نشر فى اليوم التالى اى فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ بيانا فى الصحف يتم عن نفسه ويكشف عن اعتقاده بانه وحده هو الوفد وجما جاء فيه :

« .. لهذا فاننا اعتمادا على الثقة التى شرفتنا الأمة بها ، وابدتها عند كل مناسبة وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها ، وعلى

التشجيعات التي لاتزال تبنيها ، والتأكيدات الوثيقة التي تاتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومجيزة لخطتنا ، نؤكد بان الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه مستمر في العمل .. الخ ، ..

ومن هذا التاريخ اعتبر سعد نفسه هو الوفد ، واعتبر اغلبية الأعضاء ومنهم المؤسسون جميعا من المنشقين .

ترتب على هذا الشقاق انقسام الأمة الى فريقين . فريق عدلى ويضم كثيرا من المثقفين ووجهاء البلاد ممن عرفوا حقيقة الحال وفريق سعد ويضم كثيرا من حسنى النية الذين اثرت فيهم النداءات والمهرجانات ومن النفعيين الذين ينتهزون الفرص ، ومن العامة والبسطاء .

حال سيئة زادها سعد وشيعته سوءا بالخطب الكثيرة والمظاهرات الصاخبة وكلها طعن وسب في عدلى ورشدى وثروت ومن آزرهم .

وقد بلغ الاسفاف في المظاهرات التي أوعز بها فريق سعد الى حد ان المتظاهرين كانوا ينادون بسقوط عدلى ورشدى ومن مهمما ويصفونهم بالخيانة وبأنهم برادع الانجليز وان الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى .

وفي الوقت الذى أسرف فيه سعد في اتهامه مواطنيه كان يعلن ان الانجليز « خصوم شرفاء مقولون » .

كان مركز عدلى واخوانه في غاية الحرج . فلم يكن منه وهو رئيس الوزارة وقد اشتد الاضطراب في البلاد ، وتعملت الأعمال وأصيب الأبرياء بكثير من العنت والاضرار الا ان أصدر بيانا في ٥ مايو ١٩٢١ هذا نصه (٣٣) :

« ماكننا ننتظر مطلقا عند دعوة الوفد المصرى للاستتراك معنا في المفاوضات الرسمية أن يعترض قيامنا جميعا بالواجب نحو الوطن أى خلاف .

(٣٣) بمطابقة هذا النص بما ورد في أرشيف مجلس الوزراء لوحظ وجود اختلافات بين النصين في الكلمات التي تحتها خط كما يلي يتريب ورودها وهي : شارك - تخالف بها - المفاوضون - للثقة بها - تشأ أن - يلزم - العيشة - للاتفاق معه فقد - نطقه الكريم لى .

« لما طلبت حكومة بريطانيا العظمى الى عظمة مولانا السلطان تعيين وفد رسمي للمفاوضات تفضل عظمته وأصدر أمره الكريم بتكليفى بتأليف وزارة للقيام بهذه المهمة وقد وضعت الوزارة برنامجا سياسيا يسع تحقيق مطالب البلاد » .

« ولما كان غرض الوزارة هو نفس الغرض الذى يسمى له الوفد المصرى فقد رأيت ، توحيدا للقوى أن يشترك هذا الوفد معها فى المفاوضات ونصت فى برنامجها على دعوته لذلك » .

تقبلت البلاد برنامج الوزارة بالارتياح العام ، لأنه جاء مطابقا لأمالها ، وأظهرت الأمة ما أظهرت من الثقة فى هذه الوزارة ومن تعاضدها » .

« عاد سعد باشا زغلول ومن معه من زملائه ، فاستقبلتهم الوزارة بالترحيب ، وسهلت كل السبل للمظاهرات والاحتفالات التى اقيمت لهم ، ويعد قليل دعوانه والوفد للاشتراك معنا فى المفاوضات فاشترط لذلك شروطا بعضها يتعلق بموضوع المفاوضات وبعضها خارج عنه » .

« تداولت الوزارة معه فى تلك الشروط ، فكانت نتيجة البحث والمداولة أن الخلاف بينها وبينه أصبح منحصرا فى نقطة واحدة هى رئاسة المفوضين ، تلك الرئاسة التى مازال يتشبث فى طلبها لنفسه » .

« ولقد أوضحنا له أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل البلاد » .
« أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد فى هذا الصدد فلا وجه له إذ أن مصر وهى ساعية فى أن تكون فى عداد الدول المستقلة ، لا يجوز لها أن تتبدع بدعة تخالف تقاليد تلك الدول التى تريد أن تكون فى مصافها » .

« فلما أبلغته الوزارة أنها لا تستطيع اجابته الى هذا الطلب محافظة على كرامة الحكومة ، أخذ يبرره بنظرية أنه ان سلم بها أدت حتماً الى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر وبريطانيا العظمى أيا كان المفوضون مادامت السلطة المصرية التى تكسبهم الصفة الرسمية هى التى تستمد منها الوزارة سلطتها » . ولما يؤسف له أنه استعمل فى التدليل على هذه النظرية عبارات جارحة لعواطف من مدوا يدهم اليه ، لا تجوزها أية ضرورة إذ زعم (أن رئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى وهو بهذه الصفة

لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا في الكلام لأنه
مدين له بمركزه * على أنه يجب أن يعلم هو وغيره أنني لست موظفا
انجليزيا ، وأن ليس وزير خارجية انجلترا رئيسا لى ، بل أنني رئيس
حكومة مصر ، قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب على لوطني بحرية
لا يحدها أى اعتبار من الاعتبارات *

« وكيف لا أكون حرا في الدفاع عن مصالح بلادي أمام وزير خارجية
انجلترا ، وأنا الذى صرحت في بيان وزارتي الرسمى أنني لم أقبل هذا
المركز الا للمطالبة بالغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد ، »

« وقد انتهى امره مع الوزارة بأن صرح بأنه لا يرضى بالاشتراك
معه في المفاوضات الرسمية مطلقا ولو قبلت جميع شروطه وحجته في ذلك
أن الوزارة ترغب الناس على الثقة بها ، وأنها أصدرت أوامرها الى جميع
الموظفين بالا يشتركوا في أى احتفال يقام من أجله كما أنها أكرهت كثيرا
منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييدا له ، وحرمت المظاهرات التى
يهتف فيها باسمه ، بل أن جزاء الهاتفين له في طنطا كان ضرب
الرصاص »

« فأما ما يزعمه من أرغام الناس على إبداء الثقة بالوزارة فما كانت
الوزارة في حاجة الى السعى في الحصول على مظهر جديد من الثقة ، وهى
لم تشأ نشر ما ورد ولا يزال يرد عليها بكثرة من رسائل التعصيد والتأييد ،
سواء من الهيئات النيابية أو من الأفراد »

« وأما إصدار الأوامر بمنع الموظفين من إقامة احتفالات لمسد باشا
فالحقيقة في ذلك أن الحكومة نبهت الموظفين الذين كانوا لجنة لدعوة
زملائهم الى إقامة حفلة تكريم له الى أن هذا العمل الذى أتى في وقت
جهر فيه مسد باشا بالعداء للحكومة واللعن عليها لسبب شخصى لا تعلق
له بجوهر القضية المصرية لا يتفق مع واجباتهم نحوها بصفتهم هيئة
من الهيئات العمومية * هذا حق لا يمكن إنكاره على أية حكومة من
الحكومات ، والا اختل النظام وضربت الفوضى أطناها »

« وأما المظاهرات فإن الحكومة منعتها طبقا لأحكام القانون العام ،
وإذا كان لأحد من الناس حق الاعتراض من هذا فليس هو مسد باشا *
فلقد دامت المظاهرات بعد حضوره أياما عديدة ، والحكومة عاملة على
حفظ النظام جهد الاستطاعة ، غير أن الناس ضججوا من استمرارها ،
وظهرت لهم آثارها السيئة في أسواق التجارة والحالة الاقتصادية على

العموم . ثم ان سكان المدن لا يستطيعون ان يعيشوا تحت رحمة المتظاهرين ، وما يلزم المظاهرات من تشويش العاطلين وليسست عيشة المظاهرات المستديمة هي المعيشة العادية في أي بلد من بلاد العالم . وللناس مصالح يقدون ويروحون لقضائها ، وقد جعلت الطرق العمومية لتسهيل اداء هذه المصالح لا لمظاهرات المتظاهرين أو لهتاف الهاتفين ثم ان البوليس المكلف بحفظ النظام عليه واجبات تعون باشتغاله بملاحظة هذه المظاهرات التي إبتذلها التكرار .

« وأما حادث طنطا (٣٤) فليس أحد أشد أسفا من الحكومة لوقوعه ، وها أمره الآن بيد النيابة العمومية وسيقال كل من تثبت ادانته فيه جزاءه الحق .

« هذا ونظرا الى أن الخطة التي انتهجها سعد باشا قد سنت كل طريق للاتفاق معه ، قررت الوزارة السير في عملها الذي اخذته على نفسها ، وعرضت الأمر على عظمة السلطان وصدر نطقه الكريم بتأليف وفد المفوضين الرسمي تحت رئاستي . وتنفيذا لهذا النطق السامي ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين واسمائهم لاستصدار أمره الكريم على ذلك .

« وأنا لنعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها في أن تهيم للمفاوضات جوا صالحا ليسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكلة اليهم ، وإلى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل في نتيجة تلك المفاوضات . ومقتنا الله جميعا الى ما فيه خير البلاد . »

١٥ مايو ١٩٢١

عدلى يكن

بعد هذا البيان الصريح من رجل كان صديقا لسعد ، وأدى واجبه مع الوفد ومع لجنة ملنر . وأمضى اشهرا بين لندره وباريس يضحى بما

(٣٤) في يوم ٢٩ أبريل ١٩٢١ وبعد تأدية صلاة الجمعة بالجامع الاحمدى بطنطا ، خطب بعض الطلبة في المجتمعين مهدين بالقيام بالمظاهرات وتقديم الاحتجاجات ضد كل وزارة تقف ضد الوفد وتعرض لسياسته . ولما دخلت مشيخة الجامع للحيلولة بين الخطباء وبين الجماهير واستأذنت مأمور قسم بندو طنطا لتفريق المتظاهرين الأمر الذي انتهى بالصدام بين الطرفين . ولقد أوقف حكمدار بوليس القريبة عن العمل وقدم للمحاكمة العسكرية . (أوشيف مجلس الوزراء) تحرير من حادث طنطا مقدم من النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية الى وزير الحقانية في ٥ مايو ١٩٢١ .

يضحى من ماله وراحته ، لم يقبل فريقنا أن يساير الضلال وقرر أن يشجع عدلى ويعترف بوطنيته ونزاهته بخطاب أرسلناه اليه ونصه :

انى حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب الدولة

ان الظروف الصعبة التى فيها اخذ كل منا واياكم بنصيب من المسئولية فى قضية الاستقلال سواء عند تأليف الوفد المصرى أو مدة المفاوضات الماضية قد مكنتنا من الاقتناع بمقدرتكم السياسية السامية وتفانيكم فى خدمة القضية المصرية من أجل ذلك لم تدهشنا من جانبكم هذه المذكرة الخطيرة التى يعتثم بها الى الحكومة البريطانية احتجاجا على تصريحات وزير المستعمرات . فننا على ما تشف عنه من الحق السياسى دليل واضح للمفاوضين الانجليز على انكم لن تفرطوا لهم فى صغيرة ولا كبيرة من اغراضنا القومية ولا من المقاصد التفصيلية التى تتعلق بتلك الاغراض ، وبرهان جديد على أن المفاوضات عن مصر رجال احرار ليسوا تابعين فى عملهم لسلطة غير سلطة ضمائرهم ، لا يلبثون فى دفاعهم عن حقوق الأمة أمام أى اعتبار من الاعتبارات .

اما وهذا عنوان خطتكم فى المفاوضات الرسمية ، وذلك ماضيكم الشريف فى المفاوضات غير الرسمية وفى كل موقف وقفتوه من قبل انتم وزملائكم فى قضية الاستقلال ، لا يسعنا الا أن ننايكم بأن تسيروا على بركة الله مؤيدين من الأمة واثقين بأن مصر على رغم هذه المحنة السطحية اعطف الاوطان على ابنائها العاملين لجدها المتقنين فى خدمتها .

سيروا مؤيدين من الأمة ، ولا تخشوا تفردا فى الكلمة ، فاننا معشر أبناء النيل لا نلبث وقت الشدة أن نجمع صفوفنا ونسمى متكاتفين بخطوة واحدة الى غرضنا الأسمى الذى قد عرفنا أن نضحي فيه بكل مصلحة شخصية بكل رابطة مذهبية أو حزبية فلن يعوزكم اجماعنا على تأييدكم أثناء المفاوضات ، فاننا نعلم يقينا أن هذا الاجماع هو العلة الوحيدة للنجاح نسأل الله أن يوفقكم الى تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول تميّاتنا وعظيم احترامنا ،،

١٢ يونية ١٩٢٠

على شعراوى - محمد محمود - عبد العزيز فهمى - أحمد لطفى
السيد - محمد على - عبد اللطيف المكباتى - حافظ عفيفى .

سفر وفد عدلى

لم يتراجع عدلى نتيجة ما وقع في البلاد من أحداث ، وارتأى من واجبه ان ينفذ برنامجه بالمفاوضة وقرر السفر الى لندره مع من اختارهم من المفاوضين والمستشارين وان يكون سفره يوم اول يوليو ١٩٢١ .

ومما تجب ملاحظته ان حسين رشدى الذى كان نائبا عن الخديو اذ كان رئيسا لمجلس الوزراء في عهد عباس ثم في عهد السلطان حسين هذا الرجل لم يتردد في ان يكون عضوا من اعضاء الوفد الرسمى للمفاوضة مع كيرزون وتحت رئاسة عدلى يكن الذى كان وزيرا تحت رياسته سنوات طويلة ، ولم يعتبر حسين رشدى عمله هذا تضحية منه بل اعتبره واجبا يؤديه لخدمة بلاده .

سافر الكثيرون الى الاسكندرية لتوديع عدلى ، وازدحمت بهم المدينة ، والقيت هناك كلمات وقصائد منها قصيدة قالها المرحوم حافظ ابراهيم بك جاء فيها (٣٥) .

(ايه عدلى انى ادخرك للجلى وقد تصلح الشعوب بفرد)
لكن سعدا لم يسكت وارسل بعض اعوانه الى لندره ليعرقلوا سير المفاوضات وليضعفوا مركز عدلى . وهناك نشروا ما نشروا فازداد الانجليز فهما لحقيقة الانقسام فى الامة واشتطوا فى طلباتهم مع عدلى فرفض ما انتهت اليه المفاوضات مع اللورد كيرزون التى استغرقت من ١١ يوليو الى ١٩ نوفمبر ١٩٢١ واعترى الرجوع الى مصر . وقبل عودته نشر على الامة المصرية البلاغين الآتى ذكرهما :

البلاغ الأول :

لندره في ١٩ نوفمبر ١٩٢١

« سلم اللورد كيرزون الى الوفد الرسمى المصرى مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية وقد اجاب الوفد عليها بان هذا المشروع

(٣٥) القصيدة التى نظمها حافظ ابراهيم عن عدلى بعنوان « مصر تتحدث من نفسها » ومثلها :

| | |
|--|---------------------------|
| وفد الخلق يتأرون جميعا | كيف ابني قواعد الجسد وحدي |
| وتكون من ٥٩ بيتا اختتمها الشاعر بالبيتين الآتيين : | |
| ايه عدلى انى ادخرك للجلى | وقد تصلح الشعب بفرد |
| لست اتى لك الوائف فالبس | كل يوم يردن من نسج حصي |

لا يسمح بالوصول الى اتفاق وعلى ذلك قرر الوفد العودة الى مصر ،
وسيفاندر لندره غدا صباحا . وقد قابل دولة الرئيس اليوم اللورد كيرزون
لآخر مرة مودعا ، .

البلاغ الثانى :

باريس فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢١

«غادر الوفد الرسمى المصرى مدينة لندره هذا الصباح . وقد سبق أن
ارسل الى مصر بطريق البريد نص مشروع المباحث الذى وضعته الحكومة
البريطانية ورد الوفد عليه . وستنشر هاتين الوثيقتين(٣٦) بعد .

هذا وقد اعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جهتها انها بعثت
بهاتين الوثيقتين بواسطة جناب المارشال اللبى ومعهما مذكرة ايضاحية
لم يطلع عليها الوفد ، .

عودة وعدلى

قطع عدلى المفاوضات لأنها لم تحقق ما اعلنه فى برنامج تأليف
وزارته فاثبت بذلك ما يعلمه الناس عنه وما يعلمه عنه سعد نفسه ، من أن
هذا الرجل وطنى شريف وأنه ليس بموظف انجليزى كما اتهمه سعد فى
احاديثه وخطبه ، وغادر أوروبا ووصل الاسكندرية يوم ٧ ديسمبر ١٩٢١
فهرع الناس لاستقباله والاحتفاء به تقديرا لمسلكه الوطنى . وكان المفروض
ان تنتهى اثر ذلك الخصومة بين سعد وعدلى بل ان يستغفر سعد صديقه
القديم . ولكن ذلك مع الأسف لم يحصل ، واليك الدليل :

استقل عدلى والمفاوضون معه ومستشاروه وجمهور من الوجهاء
والعلماء قطارا خاصا من الاسكندرية الى القاهرة وقريبا من دمنهور
لاحظ سائق القطار وجود كتلة من الحديد ربطت بالقضبان اذا اصطدم
بها القطار انقلب وأصيب جميع من فيه ، وكلهم من أعز أبناء مصر عليها
ومن أبرهم بها فأوقف السائق القطار فوراً وأزيلت الكتلة الحديدية ونجت
الأرواح البريئة من موت محقق .

(٣٦) هما مشروع مباحثات عدلى فى بريطانيا .

وصل عدلى ومن معه الى القاهرة • وقد لاحظت بنفسى اثناء مرور
موكبى فى ميدان باب الحديد وجود عدد كبير من الصبية يقتربون من الموكب
ويرشقون السيارات بالمطين وغيره كما لاحظت ان « رسل » باشا حكامدار
القاهرة والمكلف بحفظ النظام لم يعن باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة
على موكب الرئيس فيبعد هؤلاء الصبية ، وهذا الحكمدار الذى اهمل
واجبه انجليزى ويعلم ان عدلى قد قطع المفاوضات مع الانجليز فهل كان
لاحساسه اثر فى تراخيه ؟

كذلك شاهدت سعدا يمر يعرته فى الميدان فجرى الصبية خلفه واخذوا
يهتفون له مما جعل الناس يتساءلون عن سبب مروره فى تلك الآونة وهل
كان مجرد صدفة او انه اراد الاطمئنان على ان الصبية ادوا واجبهم نحو
استقبال عدلى ومن معه •

واعد اصنقاء عدلى حفلة تكريم له فى فندق الكونتنتال حضرها بعد
ان ذهب الى سراى جابدين ورفع للسلطان تقريراً عما دار فى المفاوضات ،
وهذا نصه :

• يا صاحب العظمة

اتشرف بان ارفع الى عظمتكم بيان ما جرى فى المفاوضات التى
دارت بين وزارة الخارجية الانجليزية وبين الوفد الذى الف بمقتضى الامر
الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢١ •

« ابهرنا من الاسكندرية اول يولية ووصلنا الى لندن فى الحادى عشر
من ذلك الشهر ، وقد ارسل لى اللورد « كيرزون » يوم وصولنا يدعونى
لمقابلته ، وعلمت انه هو الذى سيتفاوض مع الوفد الرسمى المصرى
من جانب الحكومة الانجليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته •
فقصدت اليه فى اليوم التالى ، وكان لى معه حديث تمهيدى لتحديد اجراءات
المفاوضة ، وقد افضى لى فى ذلك الحديث بانه يقدر صعوبة المسألة ولكنه
شعر بالرغبة فى الوصول الى اتفاق يرضى البلدين ، ورجا ان يتذرع كلانا
بالناة والصبر فى الخلاف ، والا تمنعنا شدته فى امر من ان نتركه حيناً
ونعالج غيره من الامور واذ كنا قد اتفقنا معه على ان تكون المناقشة
مطلقة من كل قيد ، وان يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا ان نتوقع
ان تظهر مسافة الخلاف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الانجليزية واسعة
اول الامر على الأقل •

نعم ان الدعوة التي وجهتها الحكومة الانجليزية الى عظمتمكم قريبة في صيغتها العامة من اساس برنامجنا الذي تضمن جوابنا على تلك الدعوة، ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . اما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة ، اذ تنحصر في طلب الاستقلال والغاء الحماية . ويرتبط على ذلك ان تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة القائمة . غير انه لما كان الشعور العام في مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لصالح انجلترا ومصالح الأجانب على العموم ، لم يكن لنا بد من ان نطلب من اللورد كيرزون بادئ الرأي ان يحدد تلك الضمانات ، لنتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال فان كانت لا تنافيه قبلناها أو كانت تنافيه وتجعله اسما على غير معنى لن نتردد في رفضها . اما الاعتراف باستقلال مصر والغاء الحماية الانجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، اذ ان مفهوم المناقشة انه اذا وصلنا الى اتفاق بشأن تلك الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضغ معاهدة تقرر استقلال مصر والغاء الحماية دوليا وتثبت تلك الضمانات .

« لم تكن مسألة الضمانات امرا جديدا أو موضوعا بکرا ، فقد جرت بشأنها احاديث في العام الماضي، ووضعت لجنة اللورد ملنر عنها مشروعا ايدى عليه المصريون بعض التحفظات واعلنت الحكومة الانجليزية في دعوتها انها لم تعلن قرارها بشأنه وذكر لنا اللورد كيرزون في جلستنا الأولى انها لم ترتبط بما فيه ، وانها لا ترتبط بغير الدعوة التي وجهت الى عظمتمكم بواسطة الماريسشال اللنبى في ٢٦ فبراير ١٩٢١ ، فهو اذا لم تلتق ارادة الفريقين على اساس الحلول التي عرضت فيه ، فلا نزاع في انه حصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة في المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة في الجلسات التي حضرها الوفد مجتمعا في ١٢ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يولييه في مسائل القوة العسكرية الانجليزية في مصر وتمثيل مصر السياسى ، والموظفين الانجليزيين في وزارتى المالية والحقانية والامتيازات باعتبار انها المسائل التي ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين . »

« اما مسألة القوة العسكرية التي كانت في مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هي حماية المواصلات الامبراطورية ، فقد اصبحت في نظر الحكومة الانجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

اولاها : الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتى السلم والحرب . »

والثانية : مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من
أي اعتداء خارجي اذا دعت اليها الحالة .

الثالثة: حماية المصالح الأجنبية .

الرابعة : مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ
النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك . واصبح لهذه القوة أن ترابط في أي
مكان من مصري ولأى زمان .

« وقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها الى أهم مظاهر الحياة
السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل
لذا أن الحكومة الانجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملتر الرأي في هذه
المسألة ، وكانت حوادث الاسكتندرية حجتها الكبرى في هذا المذهب الذي
كان جديدا علينا .

« واما التمثيل السياسي فقد وجدت الحكومة الانجليزية أن لجنة
ملتر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر . وعندها أنه يحق لمصر
أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية ، على أن يكون هذا الوزير
في أوثق اتصال والصق علاقة مع مندوب إنجلترا السامي ، وأن يكون
تمثيلها السياسي موكولا الى ممثلي إنجلترا ، وانما يجوز لها أن تعين
قناصل للأعمال التجارية وانها ليس لها أن تعقد أية معاهدة من غير موافقة
إنجلترا .

« اما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة
الانجليزية بشأنهما الرأي الذي ورد به المشروع الأخير ، وهو من كل
الوجه أشد مما ذهب اليه لجنة اللورد ملتر .

« واما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة في طريق المفاوضات
راسا مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد .

« يتبين من هذا أن الموقف الذي اتخذته الوزارة الانجليزية بشأن
المسائل التي تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح
الأجانب يختلف في جملته وتفصيله عن المذهب الذي تعهدنا بالسمي في
تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نحصن هذه المسائل ونرد
النتائج الى أسبابها والمعلومات الى عللها الحقيقية ، وشغفنا المناقشة
الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليو جلونا فيها بعد ما بين
آراء الوزارة الانجليزية والاستقلال .

« ونعتقد أننا في نهاية هذا الدور ظفرنا باقتناع اللورد كيرزون
بمذهبنا في علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسي . ثم انه لما كان

الأساس الصحيح في نظرنا للمفاوضات مع الدول في إلغاء الامتيازات لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين انجلترا ، وكنا نخشى ان هذه المفاوضات يطول أمدها ، ولا نريد ان يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها ، فقد رأينا ان خير ما يتحقق به ذلك النفاذ ويتقى به التعليق هو ان تبقى الآن الامتيازات وان تجرى المفاوضات بيننا وبين انجلترا على أساس بقائها ، وقد وجهنا البحث الى هذه الغاية فافصح اللورد كيرزون صدره لهذا الرأي ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكنا لم نمارس في هذا الدور تفضيل ذلك الرأي وترتيب النتائج عليه ، وفوق ذلك فقد تقدم الكلام في الموظفين المالي والقضائي ، اللذين أصبحا يسميان مندوبين ، شسوطا يسيرا ، غير ان بعضنا بين مذهبنا ومذهبهم في المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل ان نخطو خطوة جديدة ان نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لدى اللورد كيرزون حديث في ذلك الشأن ، ثلثه مذكرة جديدة منه على تلك القوات ، وليس بين مذكرته الأولى في هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدى في تعريف أغراض القوة واحكام وجودها . وكل ما زانته الثانية على الأولى ان عدد تلك القوات والاماكن التى ترابط فيها أصبحا محلا لاعادة النظر . وقد اقترحت المذكرة الجديدة ان تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين ويراعى في ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف ، وعلى الأخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر اكبر من المسؤولية عن تنفيذ الأغراض التى نيط بتلك القوة القيام عليها . وقد دهانا اللورد كيرزون الى استئناف اجتماعاتنا اذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسا لها . فقبينا ان الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال ، اذ كنا قد ابدينا حجبنا في هذا الصدد وأعدنا ما أكثر من مرة ، ولكنا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الانجليزية في غيرها من المسائل ، اذ لم تكن المقترحات التى عرضت علينا الا اولية لا تلبث ان تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم الى صيغ وحلول أخرى ، غير اننا كنا نخشى من جهة ان يعتبر اللورد ان قبولنا الاستمرار في معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب رضى منا بمقترحاته في المسألة العسكرية .

ونؤمل من جهة أخرى ان نجلو وجه المسألة المصرية ، ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الانجليزية ، اذا نحن استزدنا من المناقشة فيها ، وكنا بين ان نجتزئ من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقل راجعين قانطين من الوصول الى حل قبل ان ننتبين حقيقة مقاصد الحكومة الانجليزية أو ان نأخذ بما اتفقنا عليه في الجلسة الأولى من أنه لا يمنعا اتصاع مسافة الخلف بين مذهبنا في مسألة من ان نعالج غيرها من المسائل ، فرجحنا الرأي الأخير . على اننا اردنا ان ننفي كل شبهة تستفاد من استئنافنا

المناقشة فردينا على اللورد كيرزون برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة في اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية ، وأبدينا استعدادنا للمناقشة في المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمع بقياس مصافة الخلاف بيننا وبينهم .

وعلى اثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسائل القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيرا معتدلا . أما هاتان المسالتان فقد بقيتا معلقتين حتى فرغ من المسائل الأخرى ، وبقي كل منا محتفظا برأيه الى حين يجيء دورهما ، وقد بدانا هذه المفاوضات التفصيلية مجتمعين ثم توليتها وحدى أو مع زميل لى وامتدت من ١٧ - ٢٦ أغسطس عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطا بعيدا في تقريب ما بين وجهتى نظرنا ونظرهم في المسائل التى تعرضنا لها .

« أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها ، فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملنر التى بنيت على تقدير ان إلغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ ، وشرط لازم لنفاذها ، وانقطع ايضا تبعا لذلك الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ما ذكرناه عن الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة في تغييره . وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بان الحكومة الانجليزية ليست راغبة في التدخل في الإدارة المصرية ، وان الحديث في الوسائل التى يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالى والقضائى بل أصبح من المنتظر الا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال ، »

« وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤوننا شتى ، منها مسألة قنال السويس . وكانوا قد طلبوا ان تنتظر الحكومة المصرية في تأمين الشركة على حد امتيازها ومسألة اسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكى ، والترخيص من الآن للحكومة الانجليزية وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى انشاءه منها ، واشترط موافقة المندوب السامى على إنشاء الأسلاك والمحطات في الحالات الأخرى ، ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخسراج الذى تدفعه مصر مسددا لدائتى تركييا ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على اثر تنفيذ المعاهدة ويخرجون من تلقاء انفسهم وقد كانت هذه المسائل محلا لابعاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا . ويظهر أن ريدونا على المسالتين الأوليين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنهما . »

« اعترضنا هنا فصل الاجازة وهو الفصل الذى توقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة الأسابيع ، وقد مضى الامر هذا العام على سنته المعروفة ، فلم يكن بد من التريص بعملنا حتى تنتضى هذه الفترة ، وقد غادرتنا لندره فى هذا الفصل ، وجعلنا نستعد لاتمام ما بدأناه من تضيق مسافة الخلف فى المسائل التى كانت تشغلنا فى هذا الدور فلما عدنا فى نهاية الأسبوع الأول من اكتوبر استأنفنا احاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من اكتوبر . »

« لم يبق شىء من اغراضنا خافيا او مجهولا وقد أصبحت المسألة ناضجة لأن تنتقل المناقشة من المبادئ الى النصوص لذلك ذكر لنا اللورد كيرزون منذ عودتنا فى اكتوبر انه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق وما ثار عليه الخلاف ، فما استطاع تسجيله من هذا فعل ، ومالم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية ، بإذلا جهده الى التوفيق عاملا على ذلك . »

« فى اليوم الثانى من نوفمبر ، بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمستر لويد جورج ، وكان قد سبق لى به اجتماع قيل سفرنا للاجازة وعدنى فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسائلنا بعد عودته من الاجازة ، فقصصت عليه ثبا ما جرى من المفاوضات ، واحطته علما بموقفنا فى مختلف المسائل وقد ذكر لى انه أجل المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة حتى يتحدث معى فى شأنها ، وأنه شديد الرغبة فى صداقة الأمة المصرية ، ثم وعد بارسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه ، فلبثنا ننتظر ما يستقر عليه رأى الحكومة الانجليزية وتنتهى اليه رغبتهم فى الاتفاق . »

« فى اليوم العاشر من نوفمبر سلمنى اللورد كيرزون مشروع الحكومة الانجليزية وقد رددنا عليه بالإيجاز معلنين فى ختام ذلك البدر ان المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول الى اتفاق ، وقد راينا لذلك ان لا وجه للبحث فى الطريقة التى يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا ، كما لم نر وجها لاعادة البحث والمناقشة فى ابواب المشروع الأخرى . وان عظمتكم لتجدون فى المذكرات التى تياملناها مع وزارة الخارجية ، وفى محاضر الجلسات التى اثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم ، وهذه المذكرات والمحاضر تفنينا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه ، اذ الواقع ان هذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات ، فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يوليه الا فى مسألة التمثيل

السياسي، وقد قبله المشروع ولكنه احاطه بقيود لاشت من اثره ومعناه ،
 بل لم يقتصر الأمر فيه على إيراد الاقتراحات الأولى نفسها ، فان المادة
 المتعلقة بالمسألة العسكرية ، فضلا عن انها لم تعد تذكر مسألة التوقيت ،
 عدلت ببيان الأغراض التي ينبغي من اجلها وجود القوة العسكرية ،
 فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة في قمع الفتن اذا دعت
 الحاجة لذلك النفاذ عن المصالح الحيوية لمصر ، وهي عبارة أبعد مرمى
 وأوسع مدلولاً لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل في شؤون الإدارة
 المصرية .

« على ان فداحة الاقتراح الانجليزي الذي عرض علينا في يولييه
 كانت تجعلنا نعتقد انه اقتراح ابتدائي لا يليث ان يتغير تحت فعل رغبة
 التقاهم ، خصوصا وقد استمر المفاوضون الانجليز في المفاوضة بعد ان
 لم نترك لهم محلا للشك في اننا لا نسمنا قبوله او دعوة الأمة الى قبوله
 وقد جاء المشروع في هذا الصدد مختلفا جد الاختلاف عما اقترحتة لجنة
 لورد ملنر . وانه وان كان حقا ان الحكومة الانجليزية تحفظت في دعوتها
 للحكومة المصرية فلم تذكر انها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فانه
 كان لنا بحق ان نذكر ان الحكومة الانجليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد
 ملنر تنشر ويستشار فيها ، وهو أمر لم يجر له مثال في هذا النوع من
 المفاوضات ، ويصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز ان
 يقدر ان الحكومة الانجليزية تفكر جديا في ارضاء المصريين والوصول
 معهم الى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضي وهو
 ما لم يقبلوه الا معدلا بتحفظاتهم . نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة
 الانجليزية ، وان هذه لم ترتبط ، ولكن نشعر مشروع اللجنة رسميا في
 مثل هذه المسائل يغني عن التمهيد الصريح بالا تنزل الحكومة بونه ،
 هذا اذا لم تدفعها رغبة الاتفاق الى قبول ما قرقه .

« لا ننكر ان حوادث الاسكندرية وقعت بعد ذلك ، وكنا اول الأسفنين
 لها ، غير انه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ، ومن تهويل بعض
 الأجانب فيها ، واضطرابهم بسببها ، فقد بينا وجه الحق فيها وظهرنا
 انها لم تنشأ عن تعصب أو كراهية للأجانب ، وانها عرضية لم تكن لتحدث
 في غير الدور التاريخي الذي حدثت فيه ، وكما اقتنع الأجانب هنا بانهم
 يعيشون مع المصريين في أمن ودعة فقد كنا نرجو ان تقتنع الحكومة
 الانجليزية بان المصالح الانجليزية والأجنبية على السواء غير موهدة ،
 فلا ينبغي على تلك الحوادث أو مايشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

« وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعا يرضينا لأول وهلة ،

بل مشروعا يترك محلا للأخذ والرد ، وانما يترك الى جانب ذلك املا في
انا لانزال به حتى نصل منه الى اساس صالح للاتفاق .

والذى لا نزاع فيه ان هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من الحذر
والحرص من جانب الحكومة الانجليزية ومع ان قدرا من الحذر والحرص
معقول ومعقول ، فان الغلو فيها نافذ للثقة التى يجب ان تكون اساسا
لمحافة بين بلدين مناف لها .

وقد اشهرنا الى المحافة بين البلدين ، وكانت احاديث العام
الماضى قد جرت بانها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات
وجاءت دعوة الحكومة الانجليزية الى انشاء علاقة مرضية بين البلدين
مؤيدة لذلك الرأى ، ثم جاءت المادة الاولى من المشروع تنكر المحافة
بالنص الصريح ، ولكننا قبلنا المشروع كله فلم نجد في ثناياه غير تلك
الاشارة المجملية ، وكان حقا الا تلتقى المحافة وما تذهب اليه انجلترا من
انها مسئولة عن مصر ، في مشروع واحد ، وان لكل من الوجهتين معنى
وحكما لا يتفقان وقد ادرك واضع المشروع ذلك ، فجعل المساعدة التى
تبذلها مصر لانجلترا ، والتى هي اهم مظاهر المحافة من الجانب المصرى
نتيجة لازمة عن المسؤولية التى تقبلها انجلترا متطوعة بها منفردة فيها بدلا
من ان تكون أحد العرضين في عقد له طرفان .

« اخذنا على انفسنا ان نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في
الداخل وفي الخارج ولالغاء الحماية الغاء صريحا ، ولكننا الغينا المشروع
الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى ذهبنا
للمفاوضات من اجلها ، فكان حقا علينا ان نرى المفاوضات غير منتجة ،
ولا نستمر فيها لأكثر من ذلك .

« وبعد عودتنا الى مصر اطلعنا على المذكرة التفسيرية التى ارسلتها
الحكومة الانجليزية الى عظمتكم بيانا لخطتها في المفاوضات ، ومرامى
سياستها في مصر وامنا في حاجة لأن نقول ان هذه المذكرة ايدت ما فهمناه
من المشروع ، وقد كان محور المفاوضات تأمين المصالح الانجليزية والاجنبية
وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات ، ان لا ننكر ان الاتفاق
على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصديق التعاون بين البلدين ،
ولكن ما نفهمه نحن في هذه الضمانات انها تترك استقلال مصر قائما
سليما ، وتقدم الى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون افتيات على حرية
مصر ، غير ان المذكرة تبني على تلك المصالح حقوقا تتعدى مجرد المحافظة
عليها الى تقرير مشروعية وضع يد انجلترا على مصر ، فلم يكن لهذه
المذكرة اذن أن تجعلنا نغير رأينا في المشروع أو نتحول عن الخطة التى
سلكتها .

« ولا يفوتنى قبل أن أختم هذه الكلمة أن أشير إلى الصدمة العنيفة التى باغتتنا بمرض صديقى رشدى باشا وهو أشد ما يكون انهماكا فى العمل وزهدا فى بواعى الراحة ، وما خلقه ذلك الحادث فى نفوسنا من الحزن العميق ، وقد كنا على اتفاق تام فى كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلمنا منه أنه موافق على ما جرى بعده . »

« كذلك لا يفوتنى أن أشير إلى العون الجليل الذى لقيته أنا وزملائى أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية . »

« وأن من بواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ، ومن التحمّل والتجاذب عند انقطاعها ، وأن ذلك لجدير بأن يقلب على الظنون والمخاوف التى لاتزال تساور الوزارة الانجليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها . »

« وقد يخفف عنا أن الرأى العام الانجليزى بمقدار ما تتطرق بلسانه صحافته الكبرى ، وتعبّر عنه الأوساط السياسية المختلفة التى غشيناهما أحسن ظنا بمصر إذا حققت آمالها واجيبت مطالبها وأنه لا يعتبر ارضاء مصر تهاونا أو تقريظا بل عدلا وحسن سياسة . »

« وعلى كل حال فليس لنا أن نياس من روح الله ، أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها ، ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرفع هذه الأمة ويسهر على مصالحها . »

« والله أسأل أن يكلا عظمتكم بعين رعايته ، وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد . »

..... الخ ..

على يكن

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى ١٣٤٠ (٨ ديسمبر ١٩٢١)

وفى اليوم نفسه أى فى ٨ ديسمبر ١٩٢١ قدم على استقالته إلى السلطان بالخطاب الآتى :

يا صاحب العظمة

لما أولقنى عظمتكم على ثقنها ، ودعيتنى إلى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضات لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت فعرضت على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس ١٩٢١ برنامجنا الوزارى ، وزبته تفصيلا عندما شكل الوفد الرسمى . »

« وبما أن المفاوضات التي باشرها الوفد الذي راسته في لندن منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج ، فاني اتشرف بان ارفع لعظمتكم استقالة الوزارة ، وارجو ان تتكرم عظمكم بقبولها وقبول جنيل شكري وعظيم اكباري للتعطف السامي الذي تفضلتم على به »

« واني الخ ، على يكن

من هذا يمكننا ان نقول ان عدلي قد استقال فورا بعد ان قطع المفاوضات وتعذر تنفيذ برنامجها الذي عاهد الأمة عليه فلم يكن اذن بالرجل الذي تطمح نفسه الى البقاء في وزارة دون ان يكون له غرض وطني يخدم به بلاده ، ولم يكن اذن بالرجل الذي يستحق المطاعن التي وجهها سعد اليه .

ويرى المطلع على التقرير الذي قدمه عدلي للمسلطان ان اللورد كيرزون او الحكومة البريطانية ان شئت كانت أكثر تشديدا مع عدلي من لجنة ملتر مع الوفد . فقد طالب كيرزون باشياء لم تعرضها لجنة ملتر من قبل .

وفي رأيي ان هذا التشدد يرجع الى الانقسام الذي سببه سعد في الوفد وفي البلاد ، والى الحملات القاسية التي قام بها سعد ضد عدلي في مصر ولاحقه بها في لندن بواسطة مندوبيين أرسلهم الى هناك للطعن في المفاوضات واتهامهم بانهم لا يمثلون الأمة وهذه السنة هي التي سار عليها خلفاء سعد من بعده حين ذهب المرحوم محمود فهمي النقراشي - رئيس الوزراء - الى أمريكا لا ليفاض وانما ليطالب الانجليز بالخروج من مصر امام هيئة الأمم المتحدة . فبادر خلفاء سعد بارسال برقيات الى هيئة الأمم المتحدة والى الصحف الأمريكية يؤكدون فيها ان النقراشي لا يمثل الأمة ، - كما فعل سعد مع عدلي من قبل - مع ان مهمة النقراشي كانت مقصورة على الطعن في الاستعمار وطلب جلاء الانجليز عن مصر امام هيئة الأمم المتحدة فمن ذا الذي يرضى لنفسه ان يعرقل مثل هذا العمل حتى ولو كان صادرا من غير مصري ؟ ولقد علمنا ان ارباب الصحف الأمريكية دهشوا من هذه الوسيلة ، وتعففوا عن نشر هذه البرقيات في صحفهم .

الآزمة الاقتصادية

وحدثت في تلك الأيام أزمة اقتصادية طاحنة لا أريد البحث فيها ولا تقصى اسبابها ، وانما الذي اثبتته ان أسعار القطن ارتفعت في ١٩٢٠ حتى جاوز القطار خمسة وأربعين جنيها وقام الخبير الاقتصادي الوفدي المرحوم حسين بك هلال بنشر رسائل كثيرة تجت عنوان ضخم هو

« لا تبيعوا اقطانكم إلا بمائتى ريال » فتأثر الناس بهذه النداءات المتكررة الصادرة من رجل اقتصادى من حزب سعد ، وتهافت كثير من الأهل والتجار المصريين على شراء القطن وشراء الأقطان بأثمان فاحشة ، وانتهز غير المصريين الفرصة فباعوا أقطانهم بأثمان عالية . وهبط سعر القطن الى أقل من ستة جنيهات للقنطار فكانت النتيجة أن أقلس كثير من المصريين بسبب عجزهم عن دفع ثمن ما اشتروه من أقطان فكانت كارثة اقتصادية فوق المأساة السياسية .

بعد استقالة على

قلنا ان على استقال في ٨ ديسمبر ١٩٢١ والفوضى ضاربة اطنابها في ذلك الوقت فوضى ومظاهرات وتخريب واتهامات تلقى جزافا على على ورشدى ومن عاونهما ومنهم مؤسس الوفد فتردد السلطان فيمن يكل اليه تكوين وزارة جديدة وطلب الى على الاستمرار في العمل الى ان تؤلف وزارة اخرى تحمل اعباء الحكم في تلك الأوقات العصيبة ، لكن على امتنع عن الذهاب الى نعيان الرياسة وترك زملاءه يصرفون الأعمال الادارية الى ان بيت السلطان في استقالته .

في هذا الوقت وسعد نائب على الشعب وانصاره يتظاهرون ويسبون ويخربون ، امرت السلطة العسكرية سعدا بان يمتنع عن الاشتغال بالسياسة ، لكنه كان في حالة لا تمكنه من الرضوخ لهذا الطلب لأن حوله انصارا لا يرضون ترك ما ألفوه . ولما لم ينفذ سعد هذا الأمر بدعوى ان أعماله سلمية قبضت السلطة الانجليزية عليه وعلى بعض انصاره في ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ ونفثتهم الى سيشل .

ولم يطلق على هذا العصف البريطانى ، فقدم في اليوم التالى اى في ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ خطابا الى السلطان يطلب فيه قبول استقالة الوزارة احتجاجا على ما عملته السلطة البريطانية مع فريق من المصريين وهاء نص الخطاب .

« صاحب العظمة :

تشرفت على اثر عودتي من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بان رفعت لعظمتكم استقالة الوزارة وقد بقى زملائي يقومون بإنجاز الأعمال العادية لأمر عظمتكم ولما كان عدم قبول الاستقالة

رسميا الى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن
اجراءات لا علم لها بها ، ولا دخل لها فيها ، فاني اتشرف بالتماس صدور
امركم الكريم بقبول تلك الاستقالة .

عديلى يكن

فلم يسع السلطان الا قبول الاستقالة .

انظر كيف كان نبل عدلى مع من خاصبه العدا ، ووصفه باشنع
الأوصاف ، وطعنوه في كرامته ووطنيته وشرفه .

ماذا فعل الأعضاء المؤسسون للوفد

وعلى اثر اعتقال سعد ورفاقه هب الأعضاء المؤسسون للوفد يدافعون
عن الحرية ، والتأمو مع فريق سعد حرصا على مصلحة البلاد . واتفقوا
جميعا على التضامن معا ضد المصف البريطانى وابرموا ميثاقا بتاريخ
٢٧ ديسمبر ١٩٢١ هك نصه :

• يستمر حضرات اعضاء الوفد المصرى على الاشتراك في العمل
السياسى معا طبقا لمبادئ الوفد وقد قبل الجميع الاتفاق على ما يأتى :

اولا - ان يبدأ الوفد بكامل اعضائه الأصليين في العمل فيصدر بيانا
للأمة عن الحالة الحاضرة يتضمن العطف والاحتجاج على اعتقال معالى
سعد زغلول باشا وزملائه بشرط الا يشير هذا البيان من قريب ولا من
بعيد للسياسة التى اتبعت بعد انشطار الوفد لا تحبيذا ولا إنتقادا ويتضمن
عدم تعضيد أية وزارة تشكل على حنود مفكرة اللورد كيرزون ومادامت
الحالة السياسية الحاضرة مستمرة .

ثانيا - تبقى الرئاسة لمعالى سعد زغلول باشا ، فلا ينتخب رئيس
جديد للوفد ، انما ينتخب له سكرتير يعضى اوراقه الا اذا رأى الوفد ان
يوقع جميع أعضائه .

ثالثا - ينتخب فريق حضرة عبد العزيز فهمى بك واصحابه ثلاثة
اعضاء جدد يحلون محل الأعضاء المعتقلين ويكون ذلك في ظرف اسبوع
اعتبارا من اول جلسة ويقع الانتخاب من الكشف المرقق بهذا المقدم من
حضرتى واصف غالى بك وويصا واصف بك .

رابعا - تعقد اول جلسة باكر في محل اجتماع الوفد بمنزل معالى

سعد زغلول باشا ويصنع عند اللزوم الاجتماع في أى مكان آخر يتفق عليه الأعضاء

• ووقع هذا الميثاق حافظ عفيفى وويصا واصف وواصف غالى •
وعلى ماهر •

حمدنا الله على قيام اتفاق يعيد الى الأمة سابق تضامنها حتى تستمر في جهادها ويعرف منه الكافة أن مؤسسى الوفد لا يبيعون سوى تحقيق آمال البلاد ، ولا يفكرون في وزارة أو مجد أو غير ذلك من اعتبارات لم ترد في خاطر أحد منهم رغم الاتهامات الكثيرة التى صلبها عليهم سعد وشيعته •

وفي اليوم التالى ذهبنا جميعا الى منزل سعد • ودخلناه وسط هتاف الجموع المحتشدة خارجه وما أن جلسنا بأحدى حجراته حتى ارتأى واصف بطرس غالى أن يقابل السيدة حرم سعد • وبعد نقاش عاد إلينا واقتربت السيدة حرم سعد من باب حجرتنا وحيثما يبضع كلمات فرددنا تحيتها وواسيناهما وافهمناهما أننا سنواصل الجهاد ، ثم انصرفت وتبعها واصف غالى الذى أصبح من الصق التابعين لسعد ثم رجع إلينا يخبرنا أن السيدة حرم سعد تريد أن تعرض عليها كل قرار يصدره الوفد لتقره قبل اعلانه • حمل إلينا واصف غالى هذا الطلب المجيب ولحنا منه موافقته عليه فاشمازنا وأدركنا أن هذا النفر من اتباع سعد لم يقدروا وقوفنا معهم رغم ما ارتكبوه نحونا في الماضى ، فهم يريدون الآن إذا صدر قرار من الوفد بإكماله أن يبعثوه فيما بينهم وبين السيدة حرم سعد زغلول وجعلوا لها حق الفيتو ، وهى سيدة محترمة لكنها بعيدة كل البعد عن السياسة وتقضى علينا الرجولة أن نحقق هذا المصلك فإظهرنا لهم ذلك وخرجنا مصريين على قطع الصلة نهائيا بهؤلاء النفر خرجنا جميعا عدا حمد الباسل الذى ارتأى الانضمام إليهم •

اضطراب الحالة بعد استقالة على

قدمت وزارة على يكن باشا استقالتها في ٨ ديسمبر ١٩٢١ ولم تقبل الا في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ بعد اعتقال سعد وبعض أعوانه وبعد أن ألح على في قبولها لعدم رغبته في البقاء بالحكم عقب ما اتخفته السلطة الانجليزية من عنف ضد سعد ومن معه • فاضطربت الأمة بجميع عناصرها ومختلف هيئاتها ، واحتجت على العسف والتبذير والمحاکمات التى أجرتها السلطة البريطانية •

وكان لابد من تأليف وزارة ولو إدارية تقوم بأعياء الحكم • وكان مؤسسو الوفد قد أعجبوا بتصرفات عدلى بعد أن شاركوه العمل مدة طويلة أيام كان في باريس ولندره في مقابضة لجنة ملنر وبعد أن ولى الوزارة وأيام مقابضاته مع كيرزون • وقد اطمانوا اليه وازدادوا تقديرًا له • وكان يشارك عدلى عمله الرسمى وغير الرسمى لفيف من أصدقائه أخصهم حسين رشدى وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى ، هؤلاء الثلاثة ومعهم عدلى كانوا أبرز السياسيين الذين يعملون للقضية المصرية يوازرهم ويشترك معهم فريق الأعضاء المؤسسين للوفد ، وجمهور كبير من الأمة • اما العامة فلم تكن كلها معهم لأنها تصير بعواطفها البريئة وتتأثر عادة بمؤثرات طارئة وهى غير مكلفة بالتعمق في المسائل السياسية وفيما يخفى عادة على غير المطلعين •

كان لابد للسلطان من تأليف وزارة ، وكان أول المرشحين الذين تتجه اليهم الأنظار في ذلك الوقت هو محمد عبد الخالق ثروت ذلك العبقري النشيط الذى كان نائباً لرئيس الوزراء في وزارة عدلى عند غيابه هو ورشدى للمفاوضة •

عرض السلطان على ثروت تأليف الوزارة فاعتذر ، ولم يعرضها السلطان على غيره • وكان أجماع طبقات الأمة على ضرورة اضراب المرشحين عن قبول الوزارة •

لكن الوطنية والسياسة المجنية ليس معناهما الاضراب والعمل الملبى فحسب ، وانما واجب الرجل الذى يعمل ويفكر هو أن يسمى في إيجاد حل لأزمة قد تكون نتائجها ضارة اذا لم يسعفها السياسيون القادرون بالعلاج • ولهذا تضامن ثروت ورفقاؤه وأصدقائه في استمراره على رفض الوزارة • وقد اتصل به السلطان واللورد اللبى وجرت بينه وبينهما محادثات أصر فيها ثروت بتأييد أصدقائه وتفكيرهم معه على أن قبوله تأليف الوزارة يجب أن يكون مسبقا ببيان من انجلترا بإلغاء الحماية وإعلان الدستور وإعادة وزارة الخارجية كما كانت وغير ذلك من المطالب •

وظل اللورد اللبى مع مستشاريه يفاوضون ثروت حتى اقتنعوا وأرسل اللورد تقريراً الى حكومته وطلبات بقبول ما عرضه ثروت بعد أن تعذر تأليف أية وزارة •

لكن الحكومة الانجليزية رفضت ما عرضه اللنبى فلم يكن منه وهو قائد القوات التى انتصرت فى الشرق الأدنى وحاز شهرة عالمية واصبح ذا نفوذ كبير لدى حكومته لم يكن منه الا ان اخذ معه مستشاريه وسافر الى لندره وهناك الح فى قبول ما عرضه ثروت ، ويقال انه هدد بالاستقالة فلم تر الحكومة الانجليزية بدا من الازعان لما طلب ، فرجع الى مصر وقدم الى السلطان قواد تبليغا مصحوبا بتصريح من انجلترا لمصر .

التبليغ والتصريح البريطانيين

اما التبليغ فهناك نصه :

دار الحماية

القاهرة فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - اتشرف بان اعرض لمقام عظمتكم ان الناس قد ذهبوا فى تاويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التى قدمت الى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياسيتها وهو ما آسف له اشد الاسف (وهى المذكرة التفسيرية لمشروع كيرزون) (٣٧) .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة ان كثيرا من المصريين القى فى روعهم ان بريطانيا العظمى توشك ان ترجع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الامانى المصرية وانها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها .

٣ - غير انه ليس شئ أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل ان الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو ان الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما وقد نصت المذكرة على ان بريطانيا العظمى صادقة للرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات اهلية ومن مركز نولى .

(٣٧) الفجارة بين القوسين توضيح من محمد على طوية نفسه ولم ترد فى النص الاصلى للتبليغ .

٤ - وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا إنما جاءها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع للقوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد في أن الأحوال العالية صائرة الى التحسن ، هذا من جانب ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون انجلترا راغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول أن اصدق رغباتها واخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتدخل في شؤون مصر وكل ما قصته هو أن تستبقى أداة اتصال تستخدمها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط من رغبة في الحيولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة اهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا انجلترا فلا يمكن لأحد أن يذكر أن انجلترا يعمز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه انجلترا كما تتوق الى مصر ، أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الأمن الى نصابه كلما انبركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وأنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا أى أساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها ، فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتهديج ضار قد يكون لتوجيهه الى اهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذى روى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى في جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتقلب في الساعات الحاسمة فأننى لسعيد ان انهى الى عظمتكم ان حكومة جلالة الملك تنوى ان تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا ، وانى لعلى يقين بان هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ - اما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم وإلى الشعب المصرى .

وإذا ابطأ لأى سبب من الأسباب انفاذ قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) المسارى على جميع ساكنى مصر والذي أشير اليه في التصريح الملحق بهذا فأننى اود ان أحيط بعظمتكم باننى - الى ان يتم الغاء الاعلان الصادر في ٢ نوفمبر ١٩١٤ - ساكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ - فالكلمة الآن لمصر ، وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها - نسترشد في امرها بالعقل والبروية لا بمامل الاهواء .

ولى مزيد الشرف ... الخ .

النبى (فيلد مارشال)

وهالك نص تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

تصريح لمصر

بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وبما ان العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جهورية للإمبراطورية البريطانية . فينوجب هذا نعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة •

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ العمل على جميع ساكني مصر تلغى الأحكام العرفية التي اعلنت في ٢ نوفمبر ١٩١٤ •

٣ - الى ان يحين الوقت الذي يقتضى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهي :

(١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر •

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبى بالذات أو بالواسطة •

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات •

(د) السودان •

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن •

وصل عبد الخالق ثروت ورفاقه الى هذا التصريح دون ان ترتبط مصر بمعاهدة أو باتفاق يقيد بها بالتزامات ، فهو تصريح من جانب واحد الفيت به الحماية ويرز به مصر بشخصيتها الدولية وأصبح لها استقلال دولي كما أصبحت لها وزارة خارجية مستقلة ولم يقل أحد انه تحقيق لجميع آماني مصر وحقوقها ، وانما هو بلا شك أساس لايجاد الثقة بين الطرفين ، وتمهيد لوثبات من مصر تساعد على التطور متى حافظت مصر على كيائها وحقوقها وعملت على رفع شأن بلادها بتلك الحرية المتواضعة التي تسمح لها بالظهور على المسرح الدولي والتصرف في شؤونها الداخلية وتتيح لها فرصا لرفع مستواها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وتمكنها مع الزمن من الوصول الى باقى مطالبها •

واعتقادى ان رفعة البلاد لا تتحقق الا بهذه القوى الرئيسية : الثقافة ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى بفضل ما تقوم به حكومة تودى واجبها وبرلمان يراقب تصرفاتها مراقبة رشيدة • وبهذا يتكون وعى

وطنى سليم يقذيه العلم الصحيح في المعاهد والمصانع ويدفع المواطنين الى التضامن والثقة المتبادلة والتعاون على ازالة كل عقبة تقف في سبيل حرية البلاد وعظمتها ومقاومة تحكم الفرد وديكتاتوريته فتصبح الأمة حقا مصدر السلطات

ولست ممن يعتقدون أن أمة منقسمة على نفسها ، تتطاحن فيها الفئات تطاحنا مرا بالطنم والكف والمساب ، وهى عزلاء والأجنبى جاثم فوق صدرها ، يمكنها أن تحقق أمانيتها بالصياح وتعطيل المصالح وتخريب المحال التجارية وحرق الترام واعتداء الصبية على ذوى الرأى والنزاهة .

قبول ثروت تأليف الوزارة

بعد أن ظفر ثروت بتصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة في أول مارس ١٩٢٢ وهذا نص خطابه الى السلطان :

« يا صاحب العظمة

لم يكن لزملائى ولى ونحن نشاطر الأمة أمانيتها في الاستقلال الا ان نقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل . فلم يكن يسعنا ان نتولى اعباء الحكم مادامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية في سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلتها فان تولى الحكم في ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها .

غير ان الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب الصامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية في البرلمان قد احدثا في الحالة تغييرا كبيرا فاصبح من الممكن ان تتألف هذه الوزارة اذ انها ترى ان الشعور القومى اصاب ترخية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحصب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق .

اما وقد جزنا هذا الدور بخير ، فلم يبق على مصر الا ان تثبت لبريطانيا العظمى ان ليس بها في سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد في طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وان خير الضمانات في هذا الصدد واجلها اثرها هي حسن نية مصر ومصلحتها في حفظ العهد .

على ان الوزارة ترى انه لى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل امانها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب ان يؤلف بين عمل الحكومة وبين هيئة تتوب عن الأمة وان تسعى الهيئتان متساندتين لاغراض متعددة •

ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدا المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل •

وغنى عن البيان ان انفاذ هذا الدستور يقتضى الغاء الأحكام العرفية وانه على أية حال يجب ان تجرى الانتخابات فى احوال عادية ، وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان ابلغنا أخيرا الى عظمتكم • وستتخذ الوزارة بلا اهمال ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التدابير كما انها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية •

هذا وان اعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصرى لمصر فى الخارج •

ونظرا لأن النظام الادارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد ، فان الوزارة قد اعتزمت ان تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم التى ستتحمل كل مسئوليتها امام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها فى ادارة شؤون الأمة توجيهها الى المصلحة القومية دون غيرها •

والوزارة موقنة بان اكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها ، واقرى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو ان تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وان تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة •

والوزارة تحمى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم اجل اثر فى طوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المصاعى الوطنية العالية ، وهى واثقة ان ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد وانها لترجو ان يكون مكللا لجهود البلاد •

ثروت

« وفى ٠٠٠ الخ »

اول مارس سنة ١٩٢٢

رأى سعد في التصريح

أعلن ثروت في خطاب تأليف وزارته أمله في « أن تقبل مصر على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤلفة القلوب » فما الذي حدث ؟ أيد مؤسسو الوفد وجمهور المثقفين « ثروت » في موقفه أما سعد فقد أعلن أن هذا التصريح « تكتبة على الأمة » وظل يوالى مطاعنة في ثروت وأصدقائه ومؤيديه يطعنهم في وطنيتهم وفي شرفهم حتى طلع الكيل ، فأرسل إليه ثروت خطابا كله أدب ولين يشكو فيه من المطاعن والعراقيل التي يضعها في سبيله ، وطلب إليه أن يحتكما إلى كبار الأمراء فيما شجر بينهما من خلاف ، وكان جواب سعد خطابا نشره في الصحف ومما جاء فيه « أما الاحتكام إلى الأمراء فهو شرف لا يناله إلا الأكفاء ٠٠ !! »

إعلان استقلال البلاد

كان من الضروري أن يستمر ثروت في تنفيذ خطته بعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وبعد أن انتهى من تأليف وزارته .

وفي يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان على الشعب أن مصر أصبحت أمام العالم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال وأنه اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، وأعلن هذا النداء في المحافظات والمدريات وقررت الحكومة جعل هذا اليوم عيداً وطنياً سنوياً .

وضع الدستور

ثم سعى ثروت في تكوين لجنة لوضع دستور يليق ببلاد تطمح في الرقي ، وعرض الأمر على فريق ممن يعرف فيهم الكفاءة ومنهم بعض أتباع سعد ، فرفض هؤلاء الاشتراك في وضع الدستور بأمر من سعد وكان من بينهم المرحوم مرقص حنا (باشا) فقد اعتذر عن دخول هذه اللجنة التي وصفها سعد بأنها « لجنة الاشقياء » .

وأرسل ثروت إلى من قبلوا الاشتراك في اللجنة خطابات هذا نص واحد منها :

رياسة مجلس الوزراء

قمرة ٢

حاضرة صاحب للعة محمد على بك (علوية)

بمزيد السرور ابلغ عزتكم صورة من القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٠ (٢ ابريل ١٩٢٢) بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور وقانون انتخاب ويتعيين عزتكم في عضوية هذه اللجنة .
واني اشكر لعزتكم حسن تفضلكم بقبول مزارقتنا في هذا العمل الخطير ، ولي كبير الثقة انه سيكون للبلاد من عنايتكم الحظ الوافر والاثمر المشكور .

وتفضلوا بقبول مزيد احترامي

القاهرة في ٨ شعبان ١٢٤٠

٦ ابريل ١٩٢٢

رئيس مجلس الوزراء
ثروت

وارفق بهذا الخطاب مذكرة من رئاسة مجلس الوزراء هذا نصها :

د اشار الامر الكريم الصادر الى بتأليف هذه الوزارة الى رغبة حاضرة صاحب جلالة الملك في تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة بواسطة نظام دستوري وعهد الى الوزارة باعداد مشروع ذلك النظام وقد كان جواب الوزارة على هذا الامر الكريم انها ستتأخذ في الحال في اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث ، وان هذا الدستور سيقرب مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسي المقبل .

وبما ان الوزارة ترى ان تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بأراء هيئة يكون اعضاءها من نوى الخبرة والصفة النيابية .

لذلك اتشرف بأن ارفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء راجيا الموافقة على تأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون انتخاب ويكون اعضاءها حضرات اصحاب الدولة والمعالى والسعادة والعزة الآتية اسمائهم : ويأتي بعد ذلك اسماء المرشحين لهذه اللجنة .
وقد صادق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ٢ ابريل ١٩٢٢

فيلاحظ أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا عند كلمتهم التي اتفقوا عليها في باريس وصدر بها قرارا جماعى بحضور سعد، فلم يدخلوا في وزارة عدلى ، ولم يدخلوا كذلك في وزارة ثروت معتقدين أن خدمة البلاد تتحقق بجهادهم الوطنى وهم يعيدون عن مقاعد الحكم . ولما كان وضع الدستور جهادا وطنيا فقد قبل بعضهم الاشتراك في هذه اللجنة ، وقد تولى رياستها حسين رشدى باشا الرجل الذى نصح بتكوين الوفد ، وباشرت أعمالها ، وبحث اعضاؤها في جميع مسائل العالم وفي مقدمتها دستور بلجيكا وكان من أحدث الدساتير وأدقها . ومكثت اللجنة نحو ستة أشهر تكد وتتعب حتى اتمت عملها في مشروع الدستور ومشروع قانون الانتخاب ، ثم احالته الى لجنة فرعية لوضع الصيغة النهائية في التحرير . وكان أول القائمين بهذا التحرير المرحوم عبد العزيز فهمى . ومما وضعت اللجنة في الدستور ان يلقب الملك بملك مصر والسودان .

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من انجلترا متفردة دون تقييد مصر باتفاق أو معاهدة ، وفيه كما اسلفنا إلغاء الحماية وعلان استقلال مصر دولة حرة ذات سيادة لها حق التمثيل الخارجى . الخ . فوجب على مصر في هذه المرحلة الخطيرة أن تدعم مركزها وتستعد لمراحل أخرى ووثبات في سبيل استكمال استقلالها والخلص من التحفظات التي تمسكت بها انجلترا ولن يكون ذلك الا بصلاح ادارة الحكم في البلاد والنهوض بالامة على أسس سليمة بتحسين المرافق ورفع مستوى الشعب وأساس هذا كله أن يكون للبلاد برلمان يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ويحقق ما يقرره دستور كامل من أن الأمة هي مصدر السلطات — وبهذا وحده تصل الأمة الى ما تبتغيه .

لهذا فكر مؤسسو الوفد ومعهم اصداقاهم في تأليف حزب يسمى في تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة وضمان حرية الفرد واختاروا له اسم « حزب الأحرار الدستوريين » عنوانا للغاية التي يسعى اليها . وانتخبنا عدلى يكن باشا رئيسا له وكان اجدر رجل يضطلع بتحقيق مبادئ الحزب وقد عرفناه وبلوناه في جهاده ايام أن كنا في باريس ولذنبه وفي المفاوضات مع لورد ملتر وعرفناه مواهبه ونزاهته السياسية كما انتخب الحزب وكيلين هما عبد العزيز فهمى ومحمد محمود واختارنى سكرتيرا عاما له .

كان ذلك في اكتوبر ١٩٢٢ ايام وزارة ثروت باشا صاحب اليد الطولى في تكوين لجنة وضع الدستور وفي التمسك بالمشروع الذى وضعته اللجنة تمسكا كان من نتائجه استقالته من الوزارة .

وعقد الحزب أول اجتماع له يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ بمقتضى شهود .
وكان اجتماعا حافلا خطب فيه على رئيس الحزب الخطبة التي تضمنت
أهداف الحزب ولم يكن فيها ما يمس سعدا لأن الحزب قام للتآلف والتآزر
ولخدمة البلاد والدستور خدمة صادقة . وفيما يلي نص الخطبة وقد
نشرت في أول عدد من جريدة « السياسة » اليومية الصادر في ٣٠ أكتوبر
١٩٢٢ .

خطبة على رئيس حزب الأحرار الدستوريين

« أيها السادة :

أشكركم كثيرا على اجابة دعوتنا بحضوركم هذا الاجتماع الذي
عقناه لنعلن فيه برنامج حزينا وخطته السياسية والاعتبارات الداعية
الى تأليفه ، وقد نكون في نظر بعض أصحابنا قد تأخرنا في القيام بهذا
الواجب الوطني ، إذ أن بعضكم طالما صارعنا منذ بضعة اشهر بأن حالة
وطننا السياسية تقتضيه الا أن الظروف غير المناسبة التي لاتزال قائمة
الى الآن كانت تعوق تأليف حزب سياسى حر يستطيع أن يؤدي للبلاد
خدمة حقيقية . أما لجنة الدستور قد فرغت من عملها العظيم ، وأصبحنا
على باب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين في انتخاب انسب الأوقات
لتأليف حزينا بل لابد لنا من اقتحام كل عقبة تحول بيننا وبين استكمال
هجتنا لحياة جديدة .

« أيها السادة - علمتنا تجارب الأمم في الماضي ، ثم علمتنا تجاربنا
بالأمس أن ليس بين أمة وبين أدراك غرض من أغراضها الا مجرد اجماعها
عليه اجماعا صحيحا ، وأرادتها إياه ارادة صادقة وليس أضر على صحة
هذا الاجماع ولا أقصد لصديق الارادة من أن يتطرق الى نفسية الأمة شيء
من روح الارتياح في النجاح ، أو يطوف عليها طائف من التشاؤم يزعزع
عقيدة الثقة بالمستقبل ، ويصدح أركان الاتحاد .

« هذه الحقيقة قد علمتها الأمة المصرية حق علمها ، وجرت عليها من
بداية حركة الاستقلال فلا محل للشك في أنها ستجرى عليها في المستقبل ،
بعد أن جريت أن الاتحاد هو العامل الأكبر في كل التطور السياسى
الأخير .

« وإلى الاتحاد يرجع الفضل في اقتناع البريطانيين بأن الأمة المصرية
لا يمكن أن تحكم على ما تختار ، وبأن الحماية رابطة معقولة واجبة
الزوال ، فعولوا على طريقه الاتفاق التي هي أشرف الطرق وأكدها في

ترتيب الروابط بين أمتين ولقد قابل الشعب المصري بالرضا هذه الطريقة التي ترمى الى عقد اتفاق شريف يحقق للمصريين استقلالهم ، ويضمن للبريطانيين مصالحهم غير الماسة بهذا الاستقلال .

» أجل نريد اتفاقا صريحا خالصا من شوائب المساومات ، سليما من الأغراض المستترة ، مبنيا على الصداقة المتبادلة .

» ان اتفاقا كهذا من شأنه ان يتحقق ، مادامت مصر لا تطلب الا حقها في الحياة حرة كسائر الأمم المتقدمة ، ومتى كانت بريطانيا العظمى لا تطلب الا صيانة مصالحها صيانة مجردة من فكرة التدخل في شؤون بلادنا .

» ان من دواعي التفاؤل بتحقيق هذه الغاية تلك الخطوة التي خطتها الأمة في سبيل استقلالها التام دون ان تقيد نفسها بشيء ومهما تكن الأسباب التي تحمل بعض مواطنينا على اظهار عدم الاكتراث بهذه النتيجة فمن المحقق ان إلغاء الحماية البريطانية على مصر إلغاء دوليا والاعتراف بها مملكة مستقلة ذات سيادة ، والاستعداد لحل المسائل المتعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى بمفاوضات يكون القول الفصل في نتيجتها للبرلمان المصري ، كل ذلك يجب ان يعتبر نجاحا سياسيا كسبته الأمة في اثناء سعيها الى تحقيق غرضها الاسمي ، من المحقق ان كسبنا لهذه الحقوق ، فضلا عماله من القيمة الذاتية ، فهو عظيم الفائدة من جهة انه نقطة ارتكاز قوية نستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها حلا موافقا لمطالبنا القومية .

» لا محل للارتباب في النجاح بعد ان اندركت الأمة بفضل مجهوداتها هذه الأغراض وبعد ان اتيح لها اختيار الدستور نظاما لحكومتها ان النظام الدستوري هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة في المدنية كأممتنا . وهو وحده الذي يلائم ما لجلالة الملك من الميل الشريف والمقاصد السامية لارتقاء شعبه في مدارج الفلاح ، فان جلالتة منذ جلوسه على عرش جده العظيم لم يدع فرصة تمر الا اثبت فيها ان النظام الدستوري سيقا منه أكبر عضد ، معتز به حكم مركزه الدستوري السامي عن منازعات الأحزاب .

» ومما لا ريب فيه ان الاسراع بتنفيذ الدستور يعتبر خدمة جليلة للبلاد ، لأن التعجيل بتنفيذ الدستور هو في الواقع تعجيل بمعالجة حل المسألة المصرية .

« أيها السادة - تعلمون إذن أننا داخلون على دور من أدوار مسألتنا المصرية دقيق ، داخلون في نظام من حكم البلاد جديد ، أمران يجب على جميع الرجال الذين هم مسئولون عن مصلحة هذا الوطن وشرعه والذين هم مسئولون عن الحساب الواجب علينا أدائه للخلائف من بعدنا ، أن يقدروهما حق قدرهما ، وأن يوفهما من العناية ما تستحقه مسألة قومية كبرى يتوقف عليها مصير البلاد . »

« ان الأمة المصرية قد اثبتت في كل عصر أنها أمة قانون ونظام وهذه الميزة كفيلة بنجاح النظام الدستوري فيها ، ولكن الرجة العنيفة التي يقرن بها عادة الانتقال من حال الى حال ، والتي كثيرا ما تكون فرصة لنمو أضراس الشبهوات السياسية يجب أن تلتفت نظر الرجال المسؤولين ، فيشددوا من عزائمهم ويتكاتفوا للقضاء على كل نزعة من النزعات المفسدة لفوائد الحكم الدستوري خصوصا متى لوحظ أن في بداية حياتنا الدستورية ستعرض مسألة تقرير مصيرنا السياسي ، وهذا من شأنه أن يزيد مركزنا دقة على دقته ، ويضاعف واجبنا في الحذر من العواقب . »

« ان القيام بمثل هذه الأغراض لا تغني فيه جهود الأفراد شيئا . بل لابد من جهود الجماعات المؤلفة على برامج محدودة ومبادئ معينة ، أو بعبارة أخرى لابد من جهود الأحزاب ، فان الحزب اثبت من الأفراد رأيا ، وأمن هوى ، وأبقى على الزمان وجودا ، وأعسر على عواصف الحوادث منقلباً . »

« تعلمون ان الحزب السياسي هو البيئة الوحيدة التي تكمل فيها التربية السياسية للأفراد ، بل هو النظام الكفيل باستمرار المبادئ هائشة زمنا طويلا ، وهو ملاك اتصال التقاليد السياسية للأمم ، وفوق ذلك فان الأحزاب هي أدوات التقاهم السريع في المجالس الكثيرة العدد ، فحاجتنا الى الأحزاب السياسية حاجة حالية يدعو اليها واجبنا في تنظيم صفوف الأمة وتوحيد كلمتها وتوجيه مجهوداتها الى تحقيق ما ينقصنا من مقومات استقلالنا الفعلي حاجتنا الى الأحزاب السياسية حاجة مستمرة تدعو الى بقائها الحياة البرلمانية ذاتها . »

« دعتنا هذه الحاجة القومية أنا وبعض اصديقائي في السياسة الى ان نعتزم تأليف هذا الحزب باسم « حزب الأحرار الدستوريين » وقد وضعنا له المبادئ والأغراض التي هي صيغ ما نضمير نفوسنا تحقيقه لخير بلادنا ، ونحن نعهد الله تعالى والأمة على أن نعمل لتحقيقها في

المجالس التشريعية ، ونصدر عنها في تقدير أعمال السلطة التنفيذية ،
ونرعاها في كل ما يقوم به الحزب من الأعمال .

« ولقد أرى واجبا على قبل عرض هذه المبادئ والأغراض عليكم
أن أشير الى الخطة التي يتبعها الحزب فيما يتعلق بالمسائل المحفوظ بها
للمفاوضات ، أو بعبارة أخرى في إزالة العوائق التي تعوق تمتع الأمة
 باستقلالها الذي كسبته قانونا وهذه الخطة انما ترجع الى مبدأ واحد وهو
أن الاتفاق لا يجوز في حال من الأحوال أن يمس استقلالنا ، ولا أن يمتل
مظهرا من مظاهره .

« لاشك أن الحيلة السياسية تقضي بالكف عن الخوض في تطبيق
هذا المبدأ بوجه التفصيل على الفروض التي تفترض حلولاً للمسائل
المحفوظ بها ، فإن الخوض في تطبيق هذا المبدأ بالدقة وبالتفصيل انما يكون
عند المفاوضات التي ستكون تحت إشراف البرلمان المصري ، ولكني مع
ذلك لا أجد بأسا من الإشارة الى أن تطبيق هذا المبدأ عينه قد حمل الورد
الرسمي كما تعلمون ، على رفض كل اقتراح يؤدي الى الاحتلال العسكري
أو ما في معناه ، كما أدى به الى رفض كل اقتراح يرمى الى التدخل
الأجنبي في شؤون البلاد داخلية كانت أو خارجية . ولئن كان الاستمسك
بهذه الخطة قد أدى الى قطع المفاوضات في العام الماضي ، فإن ذلك
لا يطمع في صحتها ، ولا في أنها هي الخطة التي ترضاهما أمة حريصة
على استقلالها ، متشبثة بأسباب استكمالها . فإذا كان لا بد لنجاح
مفاوضات مستقبلية من أن يغير أحد الطرفين خطته ، فليس الطرف المصري
هو المطالب بهذا التغيير .

« كذلك نقول على وجه الإجمال أن كل حل لمسألة السودان يؤدي
لفصله عن مصر ، أو يخل بحقوقها فيه أو يعوق تمتعها بسيادتها عليه ،
ورعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه ، فهو حل ليس فقط بعيدا عن
قواعد العدل ومقتضيات الصداقة التي هي أساس الاتفاق بل يكون حلا
لا يمكن أن ينال رضا المصريين .

« أيها السادة - قد أرى من الضروري أن أبين لكم في هذا المقام
موقف حزينا فيما يتعلق بمسألة الامتيازات الأجنبية لا شبيهة في أن نظام
الامتيازات العتيق قد أصبح غير متفق مع المبادئ الحديثة ، ولا مؤتلف
مع روح العصر الحاضر ، كما أصبح ضئيل الفائدة بالنسبة للأجانب
أنفسهم . ولكننا مع ذلك نرى من الأوفق لمصلحتنا أن تكون الامتيازات

موضع مفارقات خاصة بين مصر وبين الدول نوات الامتياز ، وعلى كل حال فان مصر الحرة ترى واجبا عليها ، اعترافا بجميل الأجانب النازلين فيها ، والذين يشاطروننا في ارتقائها من وجوه عديدة ، ان تحسن ضيافتهم في المستقبل كما كان الأمر في الماضي ، وان ترعى مصالحهم ، وتحرص على طمانينتهم وراحتهم .

« ايها السادة - تلك هي خطتنا السياسية ، اكرر لكم مرة اخرى الأصل الذي تركز عليه هذه الخطة (ان الاتفاق يجب حتما الا يمس باستقلال مصر ، ولا ان يعطل مظهرا من مظاهره) وبقيننا ان هذه القاعدة ينبغي ان تطبق بدقة في كل مفاوضة تدور على أية مسألة من المسائل المتعلقة باستقلال مصر حيثما تكون هذه المفاوضات أريد ان أقول : وفي مؤتمر الشرق أيضا ، اننا نرحب بدخول مصر في هذا المؤتمر ولكن على شرط ان ندعى اليه بالطريقة التي تدعى بها الدول الأخرى ، وان تدخله بصفتها دولة مستقلة حرة الرأي ، تدافع عن حقوقها التي هضمتها معاهدة سيفر (٣٨) ، وليعترف لها في معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة . »

« ايها السادة - في صدد إيقافكم على خطط حزينا ، لا يجوز لى ان اتخطى الكلام عن الحقوق التي كسبتها مصر كنتيجة قانونية للاعتراف باستقلالها دوليا اننا نظن الوقت قد حان للتمتع بهذه الحقوق ، ولا نرى ان هناك عوائق تحول دون ذلك ، فانه لا مانع يمنع الحكومة المصرية ، من ان ترتب سفرائها وقنصلياتها في الخارج ، لا مانع يمنع الحكومة من طلب دخول مصر في جمعية الأمم على ان في تحقيق هذين الأمرين تأكيدا للاستقلال ، ومظهرا حيا للتمتع بالسيادة الخارجية . »

« كذلك لا نجد مبررا لبقاء الاحكام العرفية الأجنبية التي هي معطلة من غير شك لمظهر السيادة الداخلية ، ورجاؤنا ان تتخلص البلاد على

(٣٨) تم توقيع هذه المعاهدة في ١٠ أغسطس عام ١٩٢٠ . وبمقتضى هذه المعاهدة تنازلت تركيا لانتجلترا عن السلطات المخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة الوقعة في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ المقررة والنظمة لحياذ قناة السويس - غير ان معاهدة سيفر النيت بعد نجاح ثورة أتاتورك وحل محلها معاهدة لوزان التي وقعت في ٢٤ يولية ١٩٢٣ ونص في المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان . وقد صرح مصطفى باشا رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان بان لمصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها (وهذا تفسير لدلول التنازل كما ورد في المعاهدة . عبد الرحمن البراوي : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي ١٩١٤ - ١٩٢١) ج ٢ ، ص ٧١ .

وجه السرعة من هذا النظام المكروه ، كما نرجو أن تزول آثاره التي
مست بحرية الأفراد ، فإن حزب الأحرار الدستوريين يبقث أن يبقى
للمساس بحرية الأفراد أثر على الإطلاق .

« أيها السادة - مهما كان وزن الأقوال التي قيلت جزافا في هذا
الحزب من قبل أن يعلن برنامجيه ، فاني لا اتعرض الى تمحيصها ، بل
اكتفى بأن أعلن أن سنتنا في تطبيق مبادئنا وتنفيذ خططنا ليست عدائية
لاى شخص كان ممن يخالفوننا في مبدأ أو ينازعوننا في خطة ، بل سنتنا
على ضد ذلك هي المعى في تطهير النفوس من الأحقاد التي يولدها عادة
فهم السياسة على غير ما يجب أن تفهم عليه ، ونصيحتي لمن يعملون في
السياسة الا يدفعهم حب الظفر الى الخروج عن القصد في ترويج سياستهم
والى انتقاص مخالفيتهم أن ذلك المذهب ، فضلا على أنه غير لائق بالرجال
المسؤولين ، فإنه لا يجر وراءه الا اللتافر والتخاثل ونحن أحوج ما نكون
الى الاتحاد والتعاون .

« أن الوطن يطلب منا جهودا جديدة غير الجهود التي بذلناها من
قبل ، يطلب جهود الجماعة لا جهود الأفراد ، حتى تزول العوائق من
طريقنا الى الغرض الأسمى الذي سعت البلاد اليه سعيها ، وضحت
بضحايها ، فلنضم صفوفنا ، ولنوحد كلمتنا ، ولنسج الى غرضنا ،
واثقين من النجاح ، والله المسئول أن يمسد خطانا الى هذا الغرض
الشريف » .

وقد أصدر الحزب جريدة يومية باسم « السياسة » ثم أصدر بعد
ذلك صحيفة أسبوعية باسم « السياسة الأسبوعية » تبحث في العلم والفن
والآدب والاجتماع . وقد انتشرت صحيفتا الحزب انتشارا واسعا ،
وكانتا فخرًا للصحافة الشرقية حازتا إعجاب الجميع . وكان يتولى رئاسة
تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل ، كما ساهم في تحريرهما كتاب أفذاذ
أخص بالذكر منهم الدكتور طه حسين والرحوم الأستاذ إبراهيم عبدالقادر
المازني (٣٩) .

(٣٩) ولد في (١٩ أغسطس) عام ١٨٩٠ . تخرج من مدرسة المعلمين العليا .
اشتغل بالتدريس ثم استقال من هذا العمل وتفرغ للكتابة والصحافة . انتخب
عضوا بالمجمع العلمي العربي بدمشق ، والمجمع اللغوي بالقاهرة . من مؤلفاته :
حصان الهشيم ، رحلة الحجاز ، شعر حافظ ، صندوق الدنيا ، قبض الریح . (عمر
كحالة ، معجم المؤلفين ، ج ٣ ، ص ٩٨) .

مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق

بدأ الحزب يزاوّل نشاطه املا في تحقيق الغاية التي تكون من اجلها ، لكنه فوجيء في ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ باغتيال عضوين من اعضائه هما اسماعيل زهدى بك المحامى وحسن عبدالرازق باشا . وتفصيل ذلك انى كسكرتير عام للحزب دعوت اعضاء مجلس الادارة للانعقاد في يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ بدار الحزب ثم شاعت الصدفة ان يجد سبب قضى بتأجيل الاجتماع فارسلت خطابات بذلك الى الاعضاء ، فلم يحضر احد سوى اسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى لان خطابات التأجيل لم تكن وصلتهم وقد اجتمعت بهم بعض الوقت في الطابق الأعلى من دار الحزب وهو محل انعقاد مجلس الادارة ، اذ كانت ادارة الجريدة تشغل الطابق الأرضى .

ثم رأينا ان ننصرف نحن الأربعة الى منازلنا وشاءت عناية الله بى ان أتأخر في النزول بسبب لا ادرى الدافع له هو انى أردت التكمك تليفونيا مع قريبة لى ، وشاءت عناية الله ايضا ان أنسى رقم تليفونها فجادلت عاملة التليفون بعض الوقت ، ونزل زملائى الثلاثة الى الدور الأرضى فخرج الدكتور حافظ عفيفى على حجرة رئيس التحرير الدكتور محمد حسين هيكل واستمر الاثنان في سيرهما الى خارج المبنى وركبا سيارتهما وما ان استقرا فيها حتى هاجمتهما عصابة مسلحة استعدت للفتك بجميع اعضاء مجلس الادارة وهى تعلم وقت انعقاد الجلسة .

سمعت وانا اهم بالنزول طلقات نارية تدوى من ناحية باب المبنى فبهت واسرعت بالنزول . وانا أسمع الطلقات العديدة تدوى من ناحية الحارة المظلمة المجاورة للمبنى ، فادركت ان جناة اعتدوا ويفرون في الحارة ويهددون من يقترب منهم ، وكان اطلاق النار في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ .

ولما بلغت الدور الأرضى ، وجدت هيكل وحافظ عفيفى وبعض موظفى الجريدة يحتشدون على باب حجرة رئيس التحرير واخبرونى ان اشقياء اطلقوا النار على زهدى وحسن عبد الرازق بعد ان استقرا في سيارتهما وقد توفى الأول في ١٨ نوفمبر ١٩٢٢ والثانى في ٢٠ نوفمبر .

كان الشهيدان من اظهر المصريين يدا واقوامهم قلبا واشدهم وطنية فاسماعيل زهدى كان محاميا محبوبا معروفا بالنزاهة واندمج من قبل في

الحزب الوطني ، ولم يكن يرضى من أعمال التهريج والقذف والسبب
والمواقف السلبية التي تمنع كل خير عن البلد .

أما الثاني وهو المرحوم حسن عبد الرازق باشا فهو ابن المرحوم
حسن عبد الرازق باشا الكبير ومن أرفع العائلات في الصعيد ومن أقطاب
رجال الوطنية كما كان أخوته وأهلوه كذلك ولطالما ساهموا في خدمة
البلاد ، وقد تقلب المرحوم الشهيد في مناصب الحكم الى أن أصبح محافظا
للاسكندرية ثم استقال لأسباب وطنية واشتغل بالمحاماة .

وكان لوفاتهما اثر عميق في نفوس رجال الحزب ومن عرف قدرهما
من المصريين في كافة انحاء القطر وقد تركا بعدهما ارملتين واطفالا
صغارا وأسرا لبست عليهما الحداد .

فهم الناس بلا كبير عناء ان هؤلاء القتلة انما أرادوا الفلك بجميع
أعضاء مجلس حزب الأحرار وانهم كانوا — على الأقل — مسممين بالدعاية
السيئة التي كان يقوم بها خصوم عدلى ومن معه .

وأراد أنصار سعد أن يدفعوا عن أنفسهم كل مظنة فنشروا على
الناس براءتهم من القتلة ومواساتهم لأهل الشهيدين وأعلنوا استهجانهم
للاعتداء على الأنفس ، ومما جاء فيما نشروا هذا الكلام اللطيف الرقيق
« أنهم يستنكرون الاعتداء مهما كان القاتل ومهما كان المقتول ومهما كانت
أسباب القتل !!! » .

انظر كيف استبدت الضغينة والبغضاء بهؤلاء القوم ، وكيف انهم
في مواساتهم يطعنون الشهيدين والحزب كله في وطنيتهم وشرفهم .

وانى لاتساءل ما الذى ارتكبه عدلى ومن معه من خطأ في أعمالهم
الوطنية الطويلة الشاقة وفي تكوينهم الوفد ثم حزب الأحرار ؟ لقد كان
عدلى ورفاقه الذين آزره في جميع أعماله يخشسون الفرقة ، بل كانوا
يتنازلون أحيانا عن بعض آرائهم حرصا على وحدة الوفد وبالتالي على
وحدة الأمة وأقوال عدلى الرسمية وغير الرسمية لم ترد فيها كلمة نابية
ضد سعد وانتصاره رغم الطعنات التي وجهت اليه، كما ان مؤسسى الوفد
كانوا حريصين على الوئام فسلوكهم مع سعد وخطبهم وخطاباتهم في باريس
وغيرها كل أولئك يدل على أنه كان موضع رعايتهم . بل وصل أمرهم الى
أن تضامنوا مع أنصار سعد اثر نفيه الى سيشل وذهبوا الى منزله
يحدوهم الأمل في أن يوفق الله الجميع الى ما فيه خير البلاد ، ولم يعرضوا
عن أنصار سعد الا بعد أن رأوا من واصف بطرس غالى بك وسمعوا أن

السيدة حرم سعد زغلول تريد منهم - وهم رجال يعتزون برجولتهم -
الا بيت في أمر الا بعد ان تصابق عصمتها عليه - فابت عليهم كرامتهم
وقضت عليهم مصلحة الوطن ان يتحللوا من هذا الاتحاد المزيف .

بعد مقتل زهدى وعبد الرزاق

كان لمقتل هذين الشهيدين اثر عميق في الفرقة النهائية بين مؤسسى
الوفد وسعد ، وتطورات في الأحداث تذكر عنها مايلى :

(١)

استقال ثروت في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، وكان الملك يريد اقصاءه من
الحكم ، فان ثروت كان قوى الشكينة ويصبر على عدم تعديل أى نص
من نصوص مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة . وكانت هذه اللجنة
قد وضعت تصوصا منها ان الملك يلقب بملك مصر والسودان . ولما كان
الانجليز لا يرضون بصفة خاصة عن هذا النص ، وكان الملك من ناحيته
غير شغوف بدستور يستلبه السلطة ويجعلها للامة ، وضع كلاهما المراقيل
امام نفاذ الدستور ، بينما يصبر ثروت على عدم المساس به فانتهنز الملك
فرصة البلبلة التى اعقبت حادث القتل وفكر فى اقصاء ثروت عن الحكم
بوسيلة هى انه اعتزم الصلاة بالأزهر يوم الجمعة ودعا ثروت كرئيس
وزرائه ليصلى معه وأوعز الى بعض الأزهرين بالقيام عقب الصلاة
بمظاهرة ينادون فيها بسقوط ثروت فيكون ذلك حجة لاقصائه وقد علم
اسماعيل صدقى - وكان وزيرا للداخلية - بهذه المناورة فاخطر ثروت
ليلة الجمعة بما دبر له ، فلم يكن من هذا الأخير الا ان قدم استقالته فوراً
ولم يرافق الملك فى الصلاة ، وقد بادر الملك بقبول الاستقالة وعين توفيق
نسيم باشا رئيسا لوزارة فرح بها انتصار سعد وهللا لكنها ما لبثت ان
وافقت الانجليز على مطلبهم فى ان ينص الدستور على أن يلقب
الملك بملك مصر وان يؤجل موضوع السودان الى ان يتم الاتفاق بشأنه ،
كما حصل تعديل فى بعض النصوص الأخرى ولم يمض على توفيق نسيم
أكثر من شهرين حتى استقال بسبب كراهية الشعب له . وخلفه يحيى
ابراهيم باشا الذى اضطرت حكومته مرسوماً بتنفيذ الدستور فى يوم ١٥
مارس ١٩٢٣ معدلا بما حقق الانجليز وبعض رغبات الملك .

(٢)

ماساة فى اخلاق الزعامة

حين رايت ان الانحراف السياسى وصل الى تقتيل المجاهدين
الأبرياء ، ثارت نفسى وصممت على كشف بعض الحقائق التى أخفيت فى
صدرى أعواما . وأعلن حزب الأحرار انى سألقى خطابا سياسيا فى ٧

ديسمبر ١٩٢٢ فاجتمعت أمام داره آلاف عديدة في سرادق اقيم لهذه الغاية . وفي هذا الاجتماع الحاشد سررت بعض أعمال سعد وشيعته في خطبة نشرتها جريدة السياسة صباح يوم ٩ ديسمبر بعد أن عدلت بعض فقراتها وهالك نصها (٤٠) .

خطبة الاتهام

أيها السادة - أتقدم لحضراتكم بوافر الشكر على ما أوليتموني من جميل عطفكم بتفضلكم بالحضور لاستماع كلمتي .

اني أريد أن أحدثكم عن الحالة الحاضرة . وأن أردتم تعبيراً صحيحاً فاني سأحدثكم عن شيء من المحنة الحاضرة وعن شيء من اسبابها .

نعم أيها السادة نحن في محنة يجب أن يعرف الناس طرا اسبابها - كما يجب أن يسعى كل مسئول عن خير هذا الوطن وشرفه في ازالتها بما أوتي من حول وقوة .

أيها السادة - أن واجب المصريين كافة ألا ينسوا حق بلادهم عليهم وألا يهنوا في العمل لاستقلال وطنهم وأن يعلموا أن الأمة التي تحرمت استقلالها فانما تسلب حق البقاء في هذا الوجود .

سعيانا الى الاستقلال سعيانا ، ولا تظنوا أن واحدا منا دفع امتنا الى المطالبة بحقوقها ، وانما الحوادث شاهدة على أنها هي التي دفعتنا الى أن نكون لسانها الناطق وترجمانها الصادق (تصفيق) فجاهدت وجاهدنا نصبو جميعا الى ما نصبو اليه الأمم التي تقدر قيمة الشرف والكرامة .

قالت مصر أن سعيها الى الاستقلال مستورا ويرانا فكان من واجب كل من طهر قلبه وصنفته وطنيته أن يهيئ لهذا البرلمان رجالا من ذوي

[٤٠] تقع هذه الخطبة في الصفحات من ٣٦٢ الى ٤١٢ بالذكرات . وقد أجرينا مطابقة بين نص الخطبة بالذكرات والنص المنشور بجريدة « السياسة » في ٩ ديسمبر ١٩٢٢ فلاحظنا اختلافا طفيفا في بعض المبررات والتواريخ . وقد حرصنا على إتيان كل اختلاف في موقعه من الخطبة . ونفهم من كلام صاحب المذكرات أن جريدة السياسة عدلت فقرات الخطبة ، وعلى هذا فمن المرجح أن هذا الاختلاف مبني على ذلك التعديل وأن كان تعديلا غير جوهري في وائنا .

الكفاءة والنزاهة • رجالا سمت مداركهم وأبيضت صحائف ماضيهم حتى يكونوا عدة الأمة في شداثدها المنتظرة وحتى يكونوا نخرها وفخرها في أكبر مظهر من مظاهر حياتها العامة وحتى يمهّدوا لها بدرائتهم وتجاربيهم سبيل الوصول الى الاستقلال الصحيح، ويظهروا البلد في مظهره اللائق به ويقيموا الحجة امام العالم اجمع على أن الأمة المصرية اسمى مما يسمونه تجرية واكبر من أن تقف جهودها عن مطلبها الاسمى اللائق بها كامة شريفة ناضجة (تصفيق حاد) •

كان الواجب علينا جميعا ان نولى نوى الكفاية والفضل وان نكلفهم بخدمة بلادهم قبل ان يسعوا هم اليها • وان نعرف ان خذلان نوى الراى في الانتخاب هو خذلان لمصر نفسها •

كان واجبنا ان نبحث عنهم في كل مكان وفي كل حزب فان الأحزاب وان افرقت في سبيل الاستقلال ووسائله فهي بمجموعها قوة متعددة الوسائل والأساليب للوصول الى هذا الاستقلال وجلاله •

لا أحزاب للتهافت على المساومة في حق الوطن - حتى ولو كانت هذه المساومة مع « خصوم محترفين شرفاء يراد معافاتهم من السمسمة » (*) وانما تتعدد الأحزاب بحكم الفطرة تبعا لتنوع العقول ووحى الضمائر في اختيار انجح الوسائل واصلاحها للوصول الى تحقيق مطالب الوطن •

هكذا تفهم خدمة الوطن وهكذا نعمل على خدمة الوطن وان تعددت المسالك فالأمة لا تفهم الا وحدة الغاية •

لهذا قلت واكرر قولى ان على الأمة واجبا في الانتخاب هو اختيار نوابها ممن ظهر ماضيهم وكفايتهم وطهارة ذيلهم من أى حزب كان وفي أية جماعة وجدوا وفي أية بيئة اقاموا وما المجلس النيابى الصحيح الا لسان الأمة حقا ووكيلها حقا ورمز امانيتها حقا وعنوان استقلالها حقا •

كنا نود أن يفهم الكل ان خدمة الوطن في ظروفنا الحاضرة فوق كل اعتبار حزبى وفوق كل شهوة شخصية ولكننا والأسى يملأ قلوبنا نرى امام أعيننا جماعة منا قد دفعها حب الظفر في الانتخابات الى مزاحمة غير مشروعة بل الى حرب عوان قد استخدمت فيها اسلحة لايزاولها خصم شريف امام خصم شريف •

(*) هذا ما كان يقوله سعد من الانجليز في خطبه • (هذا الهامش في اصل المذكرات) •

نعم تملك الأسمى قلوبنا لأنى أعلم وكلكم يعلم الا رجاء أبلىد تقوم
الزعامة فيه على ايداء الناس فى اخذارهم وسمعتهم وعلى افساد الضمان
بترغيب أو تهديد أو احتيال .

قام اتباع سعد باشا فى غيبته بحرب شعواء سموها معركة انتخابية
ضد من لا يرى رأيهم ومن لا يبين بمذهبهم ان كان لهم مذهب فى السياسة
معروف وقد اسرفوا فى الطعن والسب والافتراء والترغيب والارهاب
والايداء فصبرنا وقلنا عل زعيمهم يرجعهم عن غيهم ولكن ما لبثنا ان
راينا هذا الزعيم يبرق الى احدهم بهذه الجملة الرشيقة « لاقض فوقه » .

صبرنا ايضا على هذا الأذى وقلنا لعل زعيمهم يؤوب الى الحق
متى رجع الى وطنه وأعلن الا رجاء لمصر بغير الجد فى العمل والترفع عن
قتل القوى الحيوية فى البلاد بسلاح تأباه الذمة والكرامة . وقلنا بوجود
الصبر احتراما للأدب والحياء واثبتا لمن يقدر للأدب والحياء قيمتهما ان
فى مصر ناسا يعرفون كيف يصونون الفضيلة ويحرصون عليها . ففى
صيانتها صيانة لسمعة بلادهم وكيف يسلكون فى الحياة العامة مسلك
الشرف والصبر على المكاره .

ايها السادة - صبرنا وانتظرنا حضور سعد باشا ولطالما طالبنا
بحضوره فحضر فماذا راينا ؟

راينا ايها السادة ان سعدا قد شاطر شيمته وزر آثامها . واشغل نارا
وقودها مواطنوه الذين لا يرون فى السياسة رأيه ولا يقدسون شخصه
وكان مع ذلك بردا وسلاما على خصوم بلاده - راينا ان ينهش مواطنيه فى
اعزا ما لديهم فى هذا الوجود وهو شرقهم الوطنى وهو مع ذلك ينحنى أمام
المستعمرين ويفريهم على قبول اتفاق معه بلا سمصرة - راينا ان يصمى
فى ان يكون البرلمان ممثلا لشخصه لا لأمته وفى ان تكون الاسماء الموضوعه
على مقاعد البرلمان منحصره فى اسم سعد مكررا حتى يتمكن من تحقيق
رغبته فى المفاوضة حرا طليقا لا رقيب عليه ولا حسيب .

هكذا يريد سعد وهكذا يريد انصار سعد ليتبواوا مقاعدهم فى وبراان
يجلسون باسم سعد لا باسم الوطن . ويتنطقون بما ينطق به سعد لا بما
تملى به مصلحة الوطن . وهم يعلمون ان من يخرج منهم على ارادة سعد
فقد خرج فى نظرهم على الوطنى والاخلاص . وهم راضون بعملهم هذا
فرحين بما تمن به عليهم هذه الوطنى الفذة من حقلات المحتفلين وتصفيقات

المفتونين وأموال المتبرعين ، ومستبشرين بما آتتهم هذه الوسيلة من فوائد كثيرة وخيرات عميقة .

أيها السادة -الآن يتسنا من سعد ومن انصار سعد وأيقنا الا أمل لنا في اصلاحهم والا سبيل الى توجيه قواهم لخدمة البلد . وأيقنا ان جهودهم موجهة كلها الى هدم مواطنيهم وايدائهم في شرفهم وانتم تعلمون ما هو الشرف .

الشرف هو آمال المرء في الوجود هو نعيمه هو قوته هو مبعث فخره وكبريائه ومرجع انفته وابائه هو التراث لأولاده واحفاده .

قد يرجع للمرء يسره بعد عسره وقد تعاوده صحته بعد ضعفه ولكن هيهات ان يعود للمظلوم شرفه اذا عسته يد السوء وآذته اسلحة الأتكة والبهتان .

وإذا أودى شرفك فقد أودى معه شرف ابنائك وذوى قرباك لهذا كان المعتدى على مالك أو على جسمك أخف وطأة وأقل جرما ممن يعتدى على شرفك ويلوث سمعتك - ولهذا أيها السادة كان الشرف عند من يقدرون الشرف أعز من الحياة نفسها وأثمن من نعيمها ولذا انها (تصفيق وهتاف)

أيها السادة - طال صبرنا على المكاره وقتل منا من قتل وأولنا أكثر من ثلاث سنوات تنفع فيها بالتي هي أحسن وكان يمتعنا الأدب والحياة وحب الوطن عن أن ندل على مواضع الضعف في سعد وشيعته حتى صرنا نرى الأدب استسلاما والحياة جينا وحب الوطن تفريطا في حق هذا الوطن .

أيها السادة - صار من واجبي بعد الذي علمتم وصار من حقكم على أن أدلكم على شيء من أسباب الخلاف بيننا وبين سعد - وأني ليحزنني أن أتكلم في هذا الموضوع وكان الأولى لنا أن نتوجه جميعا لخدمة بلادنا خدمة فعالة مباشرة لولا أن طغح الكيل ونفذ الصبر وصارت الخدمة الوطنية محتاجة الى ازالة العقبات التي اقامها فريق منا في طريق الخدمة الوطنية .

اني ليحزنني أن اصارحكم باننا اذا كنا قد كسبنا قليلا من حقوقنا الوطنية(*) فأننا قد فقدنا كثيرا من اخلاقنا القومية بعد أن صار

(*) إشارة الى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي كسبته مصر على يد رشدي ومدي وفروت . (هذا الهامش في أصل المذكرات) .

السفهاء منا كراماً برة ويعد أن صار كرام القوم هدفا لاعتداء المعتدين
واجرام القتلة السفاكين ، ويعد أن صارت الوطنية الحديثة أداة لافساد
الأخلاق وايداء النفوس ووسيلة لاقصاء ذوى الرأى والكرامة عن خدمة
بلادهم خدمة صامتة لا تعلن عن نفسها وبالجملة فقد صارت الوطنية
الحديثة مهنة للكسب والاثراء وصناعة ادواتها معاول الهدم والتخريب .

بوانس الضلّاف :

ايها السادة - ان ما وقع بيننا وبين سعد من خلاف كان نتيجة لازمة
لحالة نفسية فيه لا سبيل الى اصلاحها تلك الحالة النفسية الخفية هى التى
تروى آثارها فى كل مرحلة من مراحل قضيتنا المصرية وهى التى يرجع
اليها كل سبب من اسباب الخلاف وانى لا اسميها وانما اكتفى بأن ادلكم
عليها من وقائعها ومظاهرها المختلفة حتى تعلموا امرها وتتدبروا فى
نتائجها .

وانى اصارحكم بانى ما كنت يوما كبير الأمل فيما يدعون اليه من
وفاق أو اتصاد لأنى عالم بأن سبب الخلاف مبعثه النفس والتكوين
الخلقى .

تعلمون اننا كنا مع سعد باشا على اتم ما نكون من صفاء واننا
فى الجمعية التشريعية قد ناوانا رئيسنا الحالى عدلى باشا فى مسألة
الوكيلين . وابلينا بلاء لم يقب بعد عن اذمانكم وذكرياتكم ووقفنا وقفة
تشرف بلادكم وطلبنا ان يكون لوكيل الجمعية المنتخب حق التقدم على
الوكيل المعين من الحكومة .

علمنا هذا لا مرضاة لسعد بل ارضاء لضمائرنا وخدمة لوطننا ولو
كان عدلى باشا وقتئذ مكان سعد باشا لحاربنا سعدا ولما قام لصدائقه
بنا اقل وزن .

نعم ناوانا عدلى باشا ولكننا لم نجد منه فى ذلك الوقت اثرا لحفيظة
أو امتعاض لأنه كان يعلم اننا ندافع عن فكرة لا عن شخص ويعلم اننا لو
سلكتا غير هذا الطريق لكننا من الضالين .

جاءت الحرب ثم اتت الهدنة فقام الوفد وانتخبنا من بيننا سعدا
رئيسا لنا ثم ذهبنا جميعا الى أوروبا متحابين متضامنين وبعد يومين
اثنين من وصولنا باريس علمنا ان رئيس الولايات المتحدة قد اعترف

بالحماية على مصر • فبدأ سعد يقول لنا ويكرر قوله الا امل لنا في شيء وان واجبنا قد انحصر في « تنظيم هزيمتنا » وان علينا ان نرجع الى مصر متفرقين بعد ان نعمل هنا على « تنظيم الهزيمة » حتى لا تقع علينا مسئولية الفشل •

تلك اقواله التي كان يلقيها علينا من آن لآخر وهو هو بعينه الذي يطعن الآن غيره بانهم دعاة الهزيمة والتردد •

وبعد ايام اتت الينا اخبار مصر تباعبان الامة متحدة ملحمة في مطالبيها ملتفة حول الوفد • ثم اتت الاخبار بان منزلة الرئيس من قلوب الامة صارت فوق كل منزلة ففرحنا وبان صورته قد بيعت في بلده الرحمانية « ان صدقا وان كذبا » بالف وخمسمائة جنيه ففرحنا ونشرنا هذا الخبر في صحف اوروپا - ولكننا لاحظنا ان هذه الاخبار وقد اخذت من نفس سعد باشا مأخذاً يدل على بعضه انه كان يوقف جلسات الوفد ومداولاته ليتلو علينا خطابات وصلت الى محمد خادمه من صديق له يظهر فيها محررها الى هذا الخادم ما وصل اليه سعد في مصر من المكانة في النفوس وما وصلت اليه الامة من الالتفاف حوله والنداء باسمه والتهاتف له •

ثم حضر الينا في فصل الصيف بعض اقربائه واصهاره فوجدنا ان الرجل قد تغيرت حالته ، وانه قد داخله شيء لا اسميه ابعد قلوب زملائه عنه ، واسفوا على مظهره الجديد وتألوا من سلوكه معهم مسلكا لم يدفعهم الى مقاساة مرارته الا واجب مقدس هو واجب الوطن •

ايها السادة - كنت في تلك الايام السوداء مبقيا على صداقتي لسعد مجتهدا في التوفيق بينه وبين اصدقائه الاقدمين مع شيء من الانحراف عنهم سببه ملاحظوه من ميل الى مؤازرته حتى لا يتدفع في حالة لا يعلم الا الله منيبتها •

حصل كل هذا قبل مجيء عدلى باشا - ذلك الذي اتهموه ظلما وعدوانا بانه كان سبب انقسام الوفد ليحملوه تبعه اعمال غيره •

بقينا على هذه الحال الى ان الح سعد باشا الاصحاح كله على عدلى باشا بالحضور قحضر وسعى سعيه حتى مهد لنا طريق المفاوضات مع اللورد ملنر وذهبنا الى انجلترا - وكنت كبير الامل في ان المفاوضات وشدتها تدفعنا جميعا الى الاتحاد والتآزر نستبقى بهما قوتنا وتدفع بهما

عن بلادنا غوائل المحن ويقيت الى هذا الوقت اصدق صديق لسعد حتى بدأت المفاوضات مع اللورد ملتر وحتى بدأ العمل الجدى لرجال يريدون ان يحققوا استقلال بلادهم وحتى بدأت المسئولية امام الله والوطن .

فماذا حصل ايها السادة ؟

(١)

حقيقة الخلاف :

في شهر يوليو ١٩٢٠ ذهب أعضاء الوفد في ثلاث سيارات الى ضاحية من ضواحي لندره اسمها «ميدن هد» وبعد الغداء في مطعم هناك اعتزمتا الرجوع الى العاصمة « لندن » وقفت بنا سيارتنا في الطريق لعطب اصابها فنزلنا منها وكنت بها مع سعد باشا واثنين من زملائنا .

وهناك في الطريق صارحننا سعد باشا «بعد ان عرف مكانته من الأمة بفكرة هائلة جدا ووجه الى كلامه املا في ان ابدأ بتعبيذه باعتبارى صديقه ومناصره .

ذلك انه عرض على ان يطلب باسم الوفد الى اللورد ملتر ان تخاصم حكومة الانجليز سلطان البلاد (٤١) بحيث اذا رفض الانجليز مسعاه نقطع المفاوضات ونرجع الى مصر معلنين لامتنا ان الانجليز سيؤي النية وان لا فائدة في المفاوضات معهم وبذلك تنتهى مأموريتنا وينتهى عمل الوفد (٤٢) !!

لا أخفى عليكم ايها السادة انى بعد ان وقفت على نية سعد باشا هذه اسفت وحزنت - حزنت لأنى كنت ارجو ان الهتاف باسمه « يخجل تواضعه » وينكره بالمسئولية العظمى الملقاة على عاتقه - حزنت ولكنى

(٤١) بعد كلمتى سلطان البلاد : ذلك المركز الاسمى الذى تفتديه بارواحننا .

(٤٢) حدثت الجريدة من الخطاب ما ذكرته من ان سعدا طلب البنا بعد الغداء موافقته على المطالبة بيزل السلطان نؤاد مقابل تساعلتنا مع الانجليز في بعض طلبات مصر . وقد فصلنا ذلك في موقع آخر (هذا الهامش في اصل المذكرات) .

كطمت غيظي وخطاطيت مسجدا في هدوء (٤٢) بكلام طويل خلاصته ان هذه الفكرة مستوًدى الى حـالـه خطيرة في مصر وانها ستكون سببا في تثبيت اقدام الانجليز في مصر بحجة المحافظة على العرش وذكرته بسبب الاحتلال الانجليزى وبان وكالتنا عن الامة منحصرة في طلب الاستقلال (٤٣) عن انجلترا . وباننا اذا قطعنا المفاوضات ورجعنا الى بلادنا قبل السعى في تحقيق امانينا وبعد ان ضحت بما ضحت فائنا نكون قد تنازلنا عن الوكالة في وقت غير لائق ويكون مثنا في ذلك مثل جنود فارين من المعركة ولن يكون لنا وقتئذ عذر نبديه امام امتنا . لم يرق كلامى هذا لـمـعـد باشا بل كان بداية الشر الاكبر وفتاحة الخصام بينى وبينه .

رجعنا الى لندن ولم تهن عزيمة سعد باشا ، فلم يرجع عن عزمه وجمع الوفد في اليوم التالي وعرض عليه مشروعه ليصدر قراره فيه .

« وهما ذكر الخطيب كيف عرض سعد باشا الأمر على الوفد بما فهم منه ان له غرضاً ذاتياً وكيف رفض الوفد رفضاً باتاً » .

رفض الوفد طلب سعد فماذا عمل سعد ؟ هل احترم قرار الوفد وابقى مخازينا بين جدران حجرتنا ؟ وكيف يحترم سعد قرار الوفد وقانون الوفد واليمين التي حلفها بمرعاة قانون الوفد وهو قد صار زعيم الأمة ووكيلها الأوحـد - قد صار وكيلها لا فيما وكلت به الأمة وفدها بل في كل مايراه ويرد بخطرهم . . . واعتزم ان ينظر الى أعضاء الوفد الى أولئك الذين تلقوا وكالة الأمة معه الى أولئك الذين ناهـسـروه بأمـوالهم وعقولهم وأرواحهم - اعتزم ان يعامل هؤلاء كما يعامل الآن اذنابه الذين تشرفوا بالالتصاق به في السنوات الأخيرة .

قلت ان سعدا لم يحترم قرار الوفد ولم يضمن هذا السر فماذا عمل ؟ ذهب خامسة الى اللورد ملتر وكاشفه بنيته وطلب اليه باسم الأمة المصرية ، تنفذ ما اراد . فكانت النتيجة طبعاً خيبة المصطفى .

أيها السادة - لو كنت من المستعمرين الانجليز لصفقت لسعد باغا على هذه الخدمة التي أسداها اليهم . ولعمدت العناية التي ساقطت الى جلادى وفدا مصريا قدم لنا رئيسه ما لو طارعه عليه الوفد وقطع بسببه

(٤٢) بعد كلمة « ملء » : وسكون .

(٤٢) يدل كلمة الاستقلال : استقلال مصر .

المفاوضات وأعلن هذا السبب لأمنه لأجهز على آمال تلك الأمة البريئة
والاضاع عليها ثمرة جهودها وتضحياتها . وهى لم تنتهض نهضتها الا
للاستقلال ولم تضع بما ضعت الا للاستقلال لا لتأييد الاحتلال .

الالتهام :

ايها السادة - الآن وقد احطتم علما بهذه المسألة وهى لم تبق بعد
سرا مكتوما بعد ان عرفها الانجليز انفسهم - الآن وقد احطتم علما بها فانى
لا اتردد بعد ذلك فى ان اتهم سعدا - ذلك الذى يكيل لنا المشائم كيلا
ويتهمنا زورا وعدوانا .

١ - اتهم سعد زغلول باشا علنا بانه فى شهر يوليو ١٩٢٠ بلندره
دس الدسائس لدى دولة اجنبية هى بريطانيا العظمى ضد صاحب عرش
مصر موهما انه يتكلم باسم الأمة المصرية وذلك لاغراض ذاتية .

٢ - واتهم سعد زغلول باشا علنا بانه بعمله هذا كان يعمل لتثبيت
قسم الانجليز فى مصر بحجة المحافظة على العرش - تلك الحجة التى
اتخذها الانجليز نريمة لاحتلال مصر ١٨٨٢ .

٣ - واتهم سعد زغلول باشا علنا بانه كان يفرينا على قطع المفاوضات
وعلى ترك خدمة القضية المصرية ان لم تجبه الحكومة الانجليزية الى
مطلبه .

اتهم سعد زغلول باشا بهذا كله - اى بغيانة مليكه وبغيانة بلاده
وبغيانة موكلى الوفد ونصرائه واطالب سعدا بحق الصدق والرجولة
وبحق الشرف والبطولة الحقبة ان يجيبني على هذا الاتهام وان يعلن للناس
تفصيل محادثتي له فى ضاحية «مين هـ» وان يعلن للناس محضرا صحيحا
لجلسة الوفد يوم ان رفض طلبه وان يعلن تفصيل حديثه مع اللورد ملتر
فى هذا الشأن (متاف عال ليحيى الملك) .

اطالب بهذا كله ولا اعتمد على السب والشتم وانما اعتمد على
وقائع خالية من كل لبس اوجهها اليه حتى يعرف الناس حقيقة امره .

لسعد باشا ان ينكر معتمدا على الطعن فى اقوالى وفى شهاد اصدقائى
باننا خصومه ومعتمدا طبعيا على سكوت زملائنا الذين بقوا معه الى الآن
ولكنى مع ذلك أشك كثيرا فى ان يجرؤ على انكار هذه الواقعة بعد ان علم
بها منه الانجليز انفسهم وهم كما يصفهم « قوم محترمون معقولون »

اشك كثيرا في ان ينكر بعد ان علم الناس ايام عودته الاولى عدم اظهار ولائه للعرش وبعد ان علم الناس بما كانت تحويه رسائله التي كان يرسلها للملك البلاد من عدم اظهار الخضوع لجلالته والاحترام الواجب لمقامه . وبعد ان علم الناس بما قاساه كبراء الامة ووجهائها ونور الرأى فيها من اعتداءات انتصار سعد عليهم وايدائهم بكل انواع الايذاء وقت ان كانوا يذهبون الى مقر العرش لتقديم واجب التهئة والولاء لصاحبه في المواسم والاعیاد - ومن هم اولئك الكبراء والوجهاء - هم الذين اقاموا الوفد بأموالهم فاستعملت هذه الأموال لايدائهم والزراية بهم . كيف يمكن سعد ان ينكر الحقيقة بعد هذا كله وهى ظاهرة ملموسة ولكنى مع ذلك انتظر منه جواب الرجل الذى يقدر للصديق قيمته وجلاله .

أيها السادة - اتدرون الى اى حد كان يريدنا سعد باشا على الوصول اليه لتنفيذ شهورته في موضوعنا الذى طرحته على مسامعكم - انه عرض علينا ان نقبل المشروع الأول للورد ملتر - وهو مشروع ١٧ يوليو ١٩٢٠ - وهو المشروع الذى كنا رقضناه بالاجماع - وهو المشروع الذى لا يلقى الحماية عن مصر وانما ينظمها تنظيمًا شرعيا - عرض علينا سعد باشا قبوله لهذا المشروع مع ما فيه من بلاء لمصر اذا قبل الانجليز نسيسته .

أيها السادة - الى هنا يقف لسانى عن الافاضة في هذا الموضوع بل هذه المخازى التى ما كنت اريد ان تعسف لولا ان طفق الكيل ونقد الصبر ولولا ان التضليل قد وصل الى منتهاه .

(٢)

سعد باشا والاحتلال :

أيها السادة - قلت لحضراتكم ان سعدا بعد ان عرف مبلغ النداء باسمه والتهاتف له سعى في استثمار هذه المكانة الشخصية لا لأمته وفي استخدامها لهدم من يقف في طريق شهوراته وقد ظهرت نيته بأوضح بيان بما القيته على مسامعكم .

ولكن أعضاء الوفد ما كانوا يرون في سعد الا انه واحد منهم يجب ان يشاركوه في العمل كما يشاطرونه في المسئولية وما كان لرجل يحترم

نفسه ويقدر حقه وواجبه أن يتنازل عن شخصيته وضميره فيلقبهما تحت
أقدام غيره يعبت بهما كما يشاء ويهوى - لهذا كان التشاد بين الفريقين
عظيما ولهذا كانت غلطات سعد قاتلة *

من ذلك ما سبق أن قلته في محاضرة سابقة وأعيده اليوم لعل فيه
تذكرة وعبرة *

أرسل إلينا اللورد ملنر مشروعه الثاني في ١٨ أغسطس ١٩٢٠ فشرع
الوفد في فحصه ووضع المبادئ التي يجوز للأمة المصرية أن تقبل الاتفاق
عليها وهي المبادئ التي صار بعضها فيما بعد من تحفظات الأمة بعد
عرض المشروع عليها *

لكن سعدا كان غاضبا وما كان يريد أن يشترك معنا في هذا العمل -
كان سعد غاضبا من يوم أن رفض اللورد ملنر طلبه الشخصي وأضاح
عليه آماله *

ذهبت في يوم من تلك الأيام الى مقر الوفد مع بعض زملائي فوجدت
محمد محمود باشا مضطربا والمكباتي هائجا وأخبرانا بأن جريمة وقعت
في غرفة الرئيس * فدخلنا فوجدنا معه مذكرة مطبوعة يريد إرسالها الى
اللورد ملنر وكانت خاصة بمشروع اتفاق على النقطة العسكرية وهو
ينحصر في أن يتنازل الانجليز عن فكرة النقطة العسكرية الواردة في
مشروعه على أن يختاروا بدلا أحد الاقتراحات الآتية :

أولا : تستأجر بريطانيا العظمى كل شبه جزيرة سينا *

ثانيا : تخصص مصر قوة من جيشها لحماية قناة السويس ويكون
ضباط هذه القوة المصرية من الانجليز *

ثالثا : يكون لانجلترا حق التدخل في مصر بطلب من مصر عند
حدوث ثورة فيها *

أيها السادة - هل اندركم مرمى الاقتراح الثالث بنوع خاص ؟
وهل لاحظتم خطبوسه ؟ ليس في الأمر سر نذيمه فقد عرفه الانجليز
قبلكم * كان يجب على سعد بصفته زعيما حقا « لا زعيم ضرورة » أن
يعلم أن انجلترا أيام مفاوضات السير دورمندولف كانت قد رضيت في
١٨٨٧ بالجلاء عن الأراضي المصرية مع اشتراط حق العودة عند حدوث
ثورة فيها « انظر الكتاب الأزرق ١٨٨٧ » *

وكان يجب على سعد بصفته زعيما ان يعرف ان اتفاقية الاستانة الصادرة في ٢٢ مايو ١٨٨٧ اعطت لتركيا ولانجلترا حق احتلال مصر معا عند قيام ثورة فيها - وقد رثى في ذلك الوقت ان اسباب احداث الثورة في بلد ضعيف توصلنا الى احتلاله احتلالا شرعيا من الامور الهينة لدى المستعمرين فمنع الله عن مصر نفاذ هذه الاتفاقية . وكان يجب على سعد بصفته زعيما ان يفهم ان ماعرضه من حق انفراد انجلترا باحتلال مصر احتلالا شرعيا عند قيام ثورة فيها يتناقى على الأقل مع الحيطة التي يجب على زعيم مثله ان يتخذها من قبل ، وهي اشراك زملائه معه في الرأي .

سالنا سعدا عن تحرير هذه المذكرة وطبعها والشرع في ارسالها دون مشاركتنا فلم يحر جوابا سوى ان ادعى انه كان يريد ان نطلعنا عليها قبل ارسالها - واعترف بانه كان قد اخبر بمضمونها مندوب اللورد ملنر وبأن اللورد قد طلبها منه كتابه بعد ان احيط بها علما ففعل وكان المندوب حاضرا لاستلامها فماذا عملنا ؟

احتجنا على هذه التصرفات كما احتجنا كثيرا على غيرها وناقشناه حتى انتهينا معه الى محو الاقتراح الثالث محوا تاما ولما الح بضرورة حفظ كرامته بتنفيذ وعده مع الانجليز اجبناه بانه اذا ارسل الاقتراحين الاولين فانما يرسلهما تحت مسؤوليته وعلى اعتبار ان الوفد لم يطلع عليهما ولم يعرفهما .

ايها السادة - يقول لكم الآن سعد في خطبته الاخيرة بعد ان افلكت المفاوضات من يده انه كان يسعى في الاستقلال التام لمصر والسودان ومن ذلك ما جاء بالخطبة التي القاها يوم الجمعة ٢٣ نوفمبر ١٩٢٣ بين مندوبي دائرة قسم السيدة زينب حيث قال :

« على ان شكركم لا يكون بكلام القيه عليكم .. ولكن باستمرارى في السعى للوصول الى غايتكم التي هى مقصد الامة الاسمى وهو الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق وهتاف) » .

ولكن اراد الله ان يقدم سعد بنفسه دليلا قاطعا على ما كان يعمله معنا ايام المفاوضات فقد جاء في خطبته التي القاها على موظفى الحكومة بفندق الكنتنتال يوم ٦ مايو ١٩٢١ والتي نشرتها جرائده اخيرا للطعن فينا - جاء في هذه الخطبة اعتراف منه صريح بما عرضه وقتئذ على اللورد ملنر بشأن الاحتلال فقد قال سعد مايتالى بالخرف الواحد :

« فقلت (اى قال سعد) نضع عساكر من عندنا ويكون لهم ضباط من عندكم فلم يقبل (اى اللورد ملتر) » .

« وقال (اى اللورد ملتر) (نريد أن نكون ضيوفكم) » .

« فقلت (اى سعد) على الرحب والسعة عندنا شبه جزيرة سيناء وهى مكان واسع جدا نغير ادارته لكم للمدة التى تشاؤونها » .

هذا اعتراف سعد - ايام كانت المفاوضات فى يده - بما كان يعرضه على الانجليز وفى هذا القدر كفاية .

(٣)

سعد والمفاوضات :

ايتها السادة - قلت لحضراتكم أن وجودنا مع سعد قد كشف لنا عن خصلة فيه خطيرة - وعرفنا أن فى نفسه دافعا يدفعه الى السعى فى بناء مجد له على حساب مصر وعلى اكتاف ابناء مصر - ولكنى ما كنت اتصور أن فيه خصلة أخرى كان يريد أن يستغلها لها وهى خصلة لا اسميها وانما ادل عليها بوقائعها .

راى سعد أن املة فى النجاح فيما كان يرمى اليه لنفسه لن يحقق ورأى أنه قد صار فى المفاوضات امام مستقبل البلد وجها لوجه . وأيقن أنه لا يمكنه قطعها لغير سبب جدى مرتبط بموضوع القضية . فماذا يعمل ؟

فى يوم الأحد اول اغسطس ١٩٢٠ كنت مع سعد فى جهة « رتش موند » خارج لندره قصارحنى بانا اذا وصلنا الى مشروع يرضينا ويرضى الانجليز نتفق معهم على أن يعلنوا هم رضاهم عنه ونقيدهم به والا يعلنوا قبلنا اياه ثم يرجع الوفد الى مصر ويعرض المشروع على جمعية وطنية فاذا لاحظنا أن الجمعية الوطنية راضية عنه حينئذ صراحة وأعلننا رضاهنا به واذا أحسنا بانها غير راضية عن المشروع طعننا فيه وطلبنا رفضه وبهذه المناورة نكون قد احتفظنا بمركزنا وخرجنا من كل تبعه .

ولينكر سعد باشا أنى أجبته فى ذلك الحين بأنى لا أرضى بهذه الطريقة وبأننا نقبلنا الوكالة عن امتنا وصبرنا زعماءها ومن كانت له الزعامة فعليه مسئوليتها ، وأولها مسئولية ابداء الرأى والنصح وقلت

انى ارى رفض اى مشروع تحقق ضرره وقبول اى مشروع نحقق المصلحة فيه بشرط تعليق قبولنا أو رفضنا على قرار الجمعية الوطنية - فإذا وافقتنا كنا من السعداء وإذا خالفتنا فقد انتهت مأموريتنا ويكون مثلنا في هذه الحالة الأخيرة مثل وزارة لم تحز ثقة البرلمان فهي تتنازل عن مركزها فداء لاستمساكها برأيها *

هكذا كان رأيي واضفت اليه أن المفروض من زعامتنا اننا اكثر اطلاعا على دقائق القضية من غيرنا ولذا نكون اكثر مسئولية من غيرنا وقلت لسعد انى اول من يوقع بقبول مشروع يحقق المصلحة لبلادي (٤٤) على شرط اقرار الجمعية الوطنية وانى اول من يحذره ويؤيده امام هذه الجمعية ولو عرضت في سبيل ذلك سمعتى الى الضياح فاجابنى سعد بانه غير مستعد لتضحية سمعته لبلاده *

هذه واقعة ارجو أن يجيبنى سعد عليها بحق الذمة والشرف * ومع ذلك كيف ينكرها سعد وقد قالها لغيرى من اعضاء الوفد ليسبر استعدادهم لقبولها وكيف ينكرها وقد ذهب اليه ذات يوم فريق من المصريين من طلبة الجامعات الأوروبية وكانوا اثنين وعشرين أو ثلاثة وعشرين طالبا طلبوا اليه ان يبدى رأيه في مشروع اللورد ملنر فكان جوابه حفظه الله انه فر من الجواب وسألهم عن رأيهم فيه فاجابه بعضهم بانه يقبله اساسا للمفاوضة وعندئذ قال « وأنا لم ارفضه » وقال بعضهم انه يرفضه فقال سعد « وأنا لم اقبله » وبهذه الحيلة تخلص سعد من المسئولية دون ان يبدى رأيه كزعيم مسئول *

ولهذا اكرر لحضراتكم ان سعدا لن ينتهى على امر في المفاوضات يكون له فيه رأى صريح وسيكون عمله في المستقبل استبقاء زعامته السلبية واستغلال شعور الأمة لشخصه وتسخير ضحاياها وأموالها لمجده * وقد رأيتموه أخيرا يعد العدة لذلك حيث قال في إحدى خطبه انه ينتظر أن يعرض عليه الانجليز المفاوضات لأنه عالم في نفسه بأن الانجليز في غير حاجة الى فتح باب المفاوضات ولأنه يعلم انه بمنجاة من مسئولية المفاوضات - وقد سخر الله له من مواطنيه من يطعنهم في شرفهم ويسبهم في وطنيتهم فيثورى بهذا السب وذلك الطعن عن كل عمل وطنى جدى الى ان يقضى الله امرا كان مفعولا *

(٤٤) يدل المصلحة لبلادي : مطالب بلادي *

سعد والمروءة :

أيها السادة - لا أريد أن أحدثكم عن مروءة سعد مع زملائه وأصدقائه ومواطنيه جميعا وإنما أريد أن أنكر لكم طرفا مما عمله مع بعضهم وكيف ضحى بهم وكيف كانت أصاليب محاربته أيامهم بعد أن استغل صداقتهم وبعد أن رأى مصلحته الشخصية توجب عليه نكران الجميل .

(١)

مع عدلى باشا

ترك اللورد ملزر مع لجنته مصر قرأى سعد ورأينا ضرورة المفاوضة معه على طريقة تحفظ كرامتنا وكرامة الأمة التي نمثلها ولم نجد بعد أعمال الفكر وسيلة سوى الالتجاء الى مواطننا الكبير عدلى باشا نسترشد بأرائه ونستمع بمهارته السياسية على إيجاد حل للحالة الدقيقة التي كنا فيها .

لهذا ارسل الوفد الى دولة عدلى باشا للتغريف الآتى :

باريس في ٦ مارس ١٩٢٠ (٤٥)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نكون سعداء برؤيتكم في باريس . أما عن الاقتراح الثانى فانا نوافقكم عليه ويكون تأييدنا لكم اشد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات .

سعد زغلول

ثم اردفناه بتلغراف آخر هذا نصه :

باريس في ٢٢ مارس ١٩٢٠ (٤٦)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نشارككم رأيكم في عدم قبول الأسس كما عرضت (وهي اقتراحات من اللورد ملنر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع .

زغلول

فرد علينا عدلى بالتلفراف الآتي :

القاهرة في ٢٦ مارس ١٩٢٠

سعد زغلول باشا رقم ٢٠ شارع شانزليزيه باريس

قبل تحديد ميعاد السفر اكون سعيدا باستلام خطاب تفصيلي عدلى يكن

فاجابه الوفد بالبرقية المستعجلة الآتية :

باريس في ٣٠ مارس ١٩٢٠ (٤٧)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

وصل تلفرافكم متأخرا نكون سعداء برؤيتكم في اقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطايكم .

زغلول

لم ير عدلى بعد هذا الاحاح بدا من السفر فسافر من الاسكندرية في ١٦ ابريل ١٩٢٠ ووصل اليها بباريس .

وصل الى باريس ولم يجد هذا الرجل الكبير هذا الرجل المعروف بالاباء والشم لم يجد على نفسه غضاضة في أن يكون مع اصدقائه منفذا لرغائبهم حتى ولو كانت بعض آرائهم مخالفة لرايه ونصائحه .

سعى عدلى باشا حتى اوجد الصلة بيننا وبين لجنة ملنر كما تعلمون اوجدها بما يحفظ كرامة مصر بأن بدأت اللجنة تطلب اليها المصادقة معها وحضر اليها السفير هرست مستشار وزارة الخارجية البريطانية واحد اعضاء اللجنة وعرض علينا باسم اللورد ملنر ان نسافر الى لندره لتبادل المباحثات .

(٤٦) يدل ٢٢ مارس : ٢٥ مارس .

(٤٧) يدل ٣٠ مارس : ٣١ مارس .

قام عدلى باشا بهذا العمل وقام بما هو اشد على النفس منه
واليكم البيان :

لما اعتزمنا السفر الى بلاد الانجليز خطر لسعد خاطر هو انه خاف
الذهاب الى لندره بعد ان وعدنا بالسفر اليها خاف الذهاب الى لندره
لا احتياطا على القضية المصرية بل احتياطا على نفسه - خيل اليه انه
اذا ذهب الى بلاد الانجليز فانهم ربما يعتقلونه مرة ثانية وطلب الى عدلى
باشا ان ياخذ من اللورد ملتر ميثاقا بان يكون له الحرية التامة في الرجوع
الى فرنسا متى اراد .

راينا كما رأى عدلى باشا ان هذا الطلب خارج عن المعقول وعن حد
رجولة الزعماء وشهامتهم وكان له في هذا الموضوع شأن مع سعد باشا .

قلت لسعد باشا ان من غير المعقول ان لجنة سياسية تطلب الى وفد
سياسي ان يتحدت معها في بلادها وان يكون هذا الطلب احويله الغرض
منها الوصول الى اعتقال رئيس الوفد عندما تطلا قدمه بلادهم ومن غير
المعقول ان يرضى الانجليز لانفسهم بهذه المسبة الكبرى والفضيحة العظمى
امام العالم باستعمال هذا السلاح الدنيء واو كانت نيتهم كما تفهم لابقوك
وزملاءك في مألطة ولما اخرجوك منها .

فاجابنى سعد باشا : انى اخاف والسلام ، ولا بد من اخذ تعهد
بحريتى والا فمن المحال ان اسافر وان افاوض .

فقلت : سافر يا باشا وانى اتمنى ان تعتقل هناك وان نعتقل نحن معك
جميعا فان في ذلك فائدة لبلادنا واعلانا لامتنا امام العالم المتمدن بان
الانجليز قوم ظالمون لا يراعون عهدا ولا يحترمون تمة .

فاجابنى سعد باشا : انا اعتقل ! - لا - انى اخاف الرجوع الى
مألطة مرة ثانية وان لم يحصل عدلى باشا على هذا التعهد فانى غير
ذاهب .

ايها السادة : - اتعلمون ماذا حصل بعد ذلك ؟ - وفقنا الى حيلة
لطيفة لتنفذ بها كلمتنا مع لجنة ملتر ونطمئن بها سعد باشا .

ذلك اننا ارسلنا الى لندره بعضا من اعضاء الوفد اسميناه لجنة
وكانت مكونة من محمد باشا محمود وعبد العزيز بك قهيمى وعلى بك ماهر .
سافرت هذه اللجنة الى لندره وسافر معها عدلى باشا - وكان الغرض

الظاهرى ما نشره عليكم سعد فى حينه من ان الوفد يريد الوقوف من اللورد ملتر على اساس المفاوضات وهل هى تؤدى الى الاستقلال ام لا وكان الغرض الحقيقى ان يسمى عدلى باشا لدى اللورد ملتر فى الحصول على ما يطمئن سعدا على نفسه .

ذهبت اللجنة وتكلمت مع اللورد ملتر فى موضوع الاستقلال وهذا اجاب طبعا بما يوجب بعض الاطمئنان . وتكلم عدلى باشا مع اللورد فى التحفظ الحقيقى وهو حرية سعد . ولكن عدلى باشا يعلم كما كنا نعلم ان طلبا كهذا موجب للمسخرة ومضر بكرامة الوفد ورجالة ونعلم انه لو امتنع عن التكلم مع اللورد لأبى سعد باشا الذهاب الى انجلترا وانقطعت المفاوضات فماذا عمل ؟

لم يرد عدلى باشا ان ينسب الفكرة لرئيس الوفد وطلب الى اللورد ملتر ان يطمئن اعضاء الوفد جميعا بان تكون لهم الحرية التامة فى تركهم انجلترا متى شاءوا . وافهم اللورد بان هذه الفكرة من عنديات نفسه اراد الادلاء بها اليه منعا لأى ظن ربما يتطرق الى ذهن واحد من اعضاء الوفد بان حريتهم ليست مصونة .

فهم اللورد ملتر مايرمى اليه عدلى باشا فاجاب على الفور « اخبر سعد باشا باننا لسنا من اهل القرون الوسطى وليطمئن سعد واخوانه يحضرون ويرجعون متى شاءوا ولهم ان يرسلوا تليفراقات سرية (شفرة) الى فرنسا او الى مصر بحيث لا يعرفها سواهم ولا رقيب عليهم فيها ، .

الحمد لله - لقد اطمأن سعد على نفسه وقرر السفر وشكرنا لعدلى عنايته ولكن اتدرون ماذا كانت مكافأة سعد لعدلى على هذا كله ؟ صار لسعد حق ارسال برقيات سرية بمسمى عدلى فاستعملها بان اوحى الى مصطفى بك النحاس ان يرسل برقية سرية الى مصريتهم فيها عدلى باشا بانه كان كارثة على الوفد . ثم كانت مروءة سعد بعد ذلك مع عدلى ان آذاه بكل انواع الايذاء - اتهمه فى وطنيته - عرقل المفاوضات الرسمية بطرائق عرف الانجليز منها ان الامة منقسمة فتشددوا فى طلباتهم حتى انقطعت المفاوضات - حرض اذنايه فاعتدوا على الوفد الرسمى يوم حضوره بوسائل تعرفونها . ثم استمر سعد يكيد لعدلى كيذا ويعتبره هو واصدقاؤه من غير الوطنيين .

من هذا تعلمون ان سعد باشا كان يرى فى عدلى باشا صديقا حميما ووطنيا غيورا وقت الحاجة اليه . ولما ظفر بحاجته ظهرت طبيعته

نفسه وخاف ان يزاحمه في مجده مزاحم • ثم جاءت مسألة الرئاسة فانقلب الرجل فجأة الى الطعن والقدح بما لم نر له مثيلا • واستمر في طعنه الى الآن بعد ان انقطعت المفاوضات وانتهت موجبات التنازع على الرئاسة •

(ب)

مع المرحوم على شعراوى باشا

كان المرحوم على شعراوى باشا وكيلًا للوفد • رأس الوفد في غياب سعد بما عهد فيه من الحزم والشجاعة والوطنية في اشد الأوقات حرجا وأكثرها رعبا • وكان الرجل بحكم بيئته وحالته الاجتماعية لا يفكر طبعًا في أن يكون يوما من الأيام وزيرًا أو زعيمًا برلمانيا ولا يطمح في أن تقدم له التماثيل ولكن مع ذلك آذاه سعد وقاطعه حتى ترك الوفد •

كان نذب هذا الرجل الكبير ان له كرامة وضميرا يأبى معهما أن يكون خاضعا لسعد متقلبا لتقلبات سعد •

وانى اقص عليكم حكاية صغيرة تعلمون منها طريقة انتقام سعد من المرحوم شعراوى •

عندما تركنا مصر كان المرحوم شعراوى أمينًا لصندوق الوفد فأخذ معه ما اجتمع من نقود الوفد وحولها قبل سفره الى فرنكات بسعر ٢٧ر٥ فرنكا (وهو السعر الرسمي للجنيه في ذلك الوقت) - ثم حول في الوقت نفسه نقوده الخاصة التي أراد أن يأخذها معه الى فرنكات بسعر الجنيه سبعة وعشرين فرنكا ونصف الفرنك - وأخبرنا بأنه عازم على التبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات •

اقام المرحوم شعراوى معنا في فرنسا زمنا قاسى فيه من تصرفات سعد ما قاسى الى أن رأى ان لا طاقة له على البقاء معه فاعتزم الرحيل وسافر في سكوت وتواضع بعد أن نفذ وعده وأعطانا من ماله الخاص فرنكات بقيمة ثلاثة آلاف جنيه بنفس السعر الذى حوله به هذه الجنيهات وقت سفره من مصر •

ولم يسعنا الا أن نحمده على هذه الأريحية • ولكن سعدا أبى الا أن يذم شعراوى حتى على مكرمه وقال لنا أن شعراوى غير صادق في أنه تبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات وانما الحقيقة في نظره انه تبرع

بألفى جنيه فقط • وأراد سعد أن يعلن ذلك في مصر وحجته في ذلك أن قيمة الفرنكات التي أعطاهم الينا شعراوى باشا تساوى ألفى جنيه فقط يوم أن ترك الوفد ورجع الى مصر ولو أنها كانت تساوى ثلاثة آلاف جنيه يوم سرفنا من مصر ويوم أن حولها المرحوم شعراوى الى فرنكات كما حول مال الوفد نفسه •

يريد سعد أن يطعن شعراوى باشا حتى في تبرعه وهبته • ويريد أن يوهم الناس بأن شعراوى كان غير وطنى لأنه لم يتبرع الا بألفى جنيه بعد أن وعد بثلاثة آلاف •

قد يجوز أن يكون لسعد الحق في أن يحكم على وطنية الناس واخلاصهم بمقدار تبرعاتهم للوفد ولكن ما الذى تبرع به سعد للوفد وما الذى ضحى به من ماله للوفد ؟

ان سعدا اقترض الوفد ايام تكوينه مائة جنيه مصرى كما اقترضه كثير من اعضائه مثل هذا المبلغ • ولما ذهبنا الى اوربوا وراينا أنه قد صار للوفد مال قرر الوفد ان نرد الى الدائنين نقودهم فكان سعد في مقدمة من استلموا منى في لندره - وأنا امين صندوق الوفد - المائة جنيه المصرى مائة واثنين ونصفا من الجنيهات الانجليزية بايصال (دفتر مصروفات الوفد صحيفة ٤٢) •

ايها السادة - اننى مضطر الى اظهار هذه الحقيقة حتى يعلم الناس جميعا ان سعدا لم يتبرع بقرش للوفد وحتى يعلم الناس جميعا أنه سواء كان شعراوى باشا متبرعا بثلاثة آلاف جنيه أو بالفين فقط فليس سعد بالرجل الذى يقبل ان يزن وطنية شعراوى واخلاصه بمقدار ما تبرع به •

(ج)

مع حرم المرحوم اسماعيل زهدى

قتل المرحومان زهدى وحسن عبد الرازق على باب جريدة السياسة بأيدى عصاية السفاكين وكنت وكان صديقى الدكتور حافظ بك عفيفى معها ولولا ارادة الله لقتلنا وتركتنا من خلفنا مثلها ذرية ضعافا •

قتل زهدى وقد رايت بعينى دمه الطاهر يسيل من احشائه في حجرة رئيس التحرير وهو يذكر وطنه وزوجته وابنه الطفل والموالد الذى سيرزقه بعد قليل •

قتل زهدى وحسن ولا أريد أن أعيد عليكم ذكرى قتلها وإنما أقص عليكم شيئا عن تلك السيدة المسكينة زوجة زهدى .

كان لسعد صديق حميم هو المرحوم مصطفى بك الباجورى وكان من أمر تلك الصداقة أن كان الباجورى بك يدير أطيان سعد باشا . وكان سعد لا يعرف عن أمر أطيانه شيئا سوى قبض ريعها كل سنة من يد مصطفى بك الباجورى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان الباجورى بك يشتري لسعد باشا أطيانا بغير علمه وينفق جزءا من ثمنها بغير علمه وينفق أقساطها من ريعها بغير علمه وبهذه الوسيلة كان لسعد مقدار وافر من الأطيان .

كان اخلاص الباجورى بك لسعد باشا عظيما حتى قتله . فانه رحمه الله بينما أتيا من جهة قريبة من دمنهور بها أطيان لسعد باشا وقد أراد أن يركب القطار فسقط بين العربات فقطعت ساقه ثم فاضت روحه .

ترك المرحوم الباجورى نرية منها طفلة قاصرة تمين سعد باشا وصيا عليها وهى التى صارت زوجة للمرحوم زهدى .

أيها السادة - قتل زهدى فهل تكرم سعد بإرسال تعزية الى تلك المسكينة التى كان هو وصيا عليها والتى قتل أبوها لأجله . لم يرض سعد أن يشاطر ابنة صديقه حزنها وأن يخفف عنها الالمها وأن يجفف دموعها الدامية والسيدة إذا لم تجد والدها فى الملمات يواسيها كان لها من وصيتها عنه بديل - فهل قام سعد بهذا الواجب الإنسانى البسيط ؟ حاشا أيها السادة - لأن زوجها زهدى المقتول كان على غير رأيه فى السياسة .

هنا يتعقد لسانى وأترك لكم أيها السادة الحكم على مروءة سعد وعزائلك أيتها السيدة الطاهرة أيتها السيدة البائسة التى قتل أبوها بسبب سعد والتى قتل زوجها بسبب سعد عزائى لك ولطفلك . أن أجركم عند الله وحده وأن دم زوجك الطاهر قد كان ماء الحياة لشجرة الحرية اليابسة وهامى الآن قد أورقت ومنعطى ثمراتها الطيبة - انك ابنة شهيد المروءة وزوجة شهيد الحرية فقد استحققت تقدير الوطن .

أيها السادة - ضمن سعد بتعزية أرملة زهدى وابنة الباجورى وبعد أيام قليلة قتل المستر روبسون^(٤٨) قاصدا وهو فى جبل طارق بمحادثة مكاتب روتر بالحديث الآتى :

(٤٨) كان المستر روبسون يعمل مدرسا بـ مدرسة الحقوق الملكية فى تدريس

جبل طارق (٤٩) في ٢٠ يناير ١٩٢٢

استقبل زغلول باشا اليوم في بيته هنا مكاتب رويتر وأعرب له في خلال محادثة ممتعة عن اسفه العميق للاعتداءات الأخيرة التي وقعت على الرعايا البريطانيين في مصر قائلا انه يستنكرها وينظر إليها بعين السخط ومن رايه ان الذين ارتكبوها - اذا كانوا مصريين - لا يحبون بلادهم . فان هذه الاعتداءات كما قال الفيلد مارشال فيكونت اللنبي في بلاغه - عار على مصر وانها تبعث على أعمال العداء ضد مصر نفسها . وقال ان حسن مستقبل مصر يتوقف على الاعتماد الدقيق على العدل الذي يجب ان يحترم وان انتهاك العدل ليس من شأنه ان يساعد القضية المصرية .

واضاف زغلول باشا الى ذلك انه سره ان المصريين وعلى رأسهم اصداقاه و أعضاء الوفد قد احتجوا على هذه الاعتداءات وأعرب عن امله ان يقدر الشعب البريطاني النبيل السخط الذي شعرت به الأمة المصرية جميعا وظهرته حيال هذه الجرائم وان يكون له به عزاء وان تعثر حكومة مصر بسرعة على المجرمين وتسلمهم الى العدالة (انظر جريدة الاخبار في ١٤ يناير ١٩٢٢) .

يبادر سعد باستنكار الاعتداء على البريطانيين وهو امر واجب . ولكن ألم يكن من واجبه كذلك ان يستنكر الاعتداء على مواطنيه وأن يستنزل اللعنات على قاتليهم .

أظن ان سعدا لم يفكر في زهدى وحسن لأنهما من مواطنيه المصريين الذين لا يستطيعون فك اعتقاله من جبل طارق فلم تكن له أذن فائدة من اظهار سخطه على قتل رجل غير انجليزى .

مادى : القانون المدني ، ومقدمة القوانين . وقد اطلق عليه الرصاص ظهر يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ في شارع الجيزة وهو فوق دراجته وذلك اثناء عودته الى منزله بالزمالك بعد الانتهاء من اداء دروسه بالمدرسة . وقد صرف صوبى مالى لأرملته بواقع ٧٠٠ جنيه مصري مائشاً سنوياً يخفض الى ٣٠٠ في حالة زواجها . كما قرر صرف صوبى مالى لولده بواقع ٣٠٠ جنيه مصري مائشاً سنوياً حتى يلوغ سن الرشد . واذا توفيت والدته قبل ذلك ينقل اليه ٢٠٠ جنيه من مائش والدته السنوى وذلك طبقاً لاحكام القانون البريطانى . (الاهرام ، ١٩٢٢/١٢/٢٨ ، ١٩٢٢/١٢/٢٩) .

الاخبار ، ١٩٢٣/١/٩) .

(٤٩) بدل ٢٠ يناير : ١٢ يناير .

مع المرحوم محمد فريد بك

أيها الصادة - قد رأيتم مما سمعتم ان سعدا يريد الرفعة لنفسه مهما كانت وسائلها يريد ما وقد كلف بها فهو يسعى اليها بكل ما اوتى من قوة وحيلة بشرط ان يبتعد عن المسئولية - يفر من المسئولية لأنها مدرجة الويال لمن تملكه شهواته الشخصية فأفسدت عليه الحكم على المسائل القومية .

يريد المجد ويحسد الناس جميعا - يحسد الاحياء منهم والأموات - ودليلنا ما وقع منه مع المرحوم محمد فريد . بعد وفاته . مات صديقى وزميلى فريد . مات رئيس الحزب الوطنى - وانتم تعلمون من هو فريد - هو النفس الطاهرة الأبية هو القوة المسخرة لارضاء الله والوطن . هو الرجل الذى افنى ثروته وقوته وحياته لمصر (لتحميا نذكرى فريد بك) .

مات فريد فقيرا طريدا بعيدا عن وطنه وذويه فداء لمصر . فماذا كان جزاؤه من سعد ؟

عرضنا على سعد ان يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد الى مصر فأبى وكان عنده ان اموال الأمة قد سلمت الى الوفد لخدمة القضية المصرية لا لنقل الموتى . ولم يصنع لقولنا ان فريدا قد مات فى سبيل مصر وان القبرعين لا يرون عملا أشرف وأكرم (٥٠) من اكرام ضحية من ضحايا مصر وشهيد من شهدائها وزعيم من زعمائها البررة . وليس اكرام فريد بأقل شأننا ولا بأضعف أثرا من عمل ماسبة او اقامة حفلة او نشر دعوة - وان الحكومات تنفق من مالها لتشجيع جنازة كبارائها فجدير بالأمم ان تنفق على جنازة عظمائها .

أبى سعد علينا ان يقوم الوفد بواجب هو اكرام فريد واعتراف بجميل فريد واعتراف بان فريدا قد استحق تقدير الوطن وكيف يستحق فريد تقدير الوطن وتقديره وقف على من ضحى بالسودان أما فريد فإنه لم يعمل سوى ان ضحى بوظيفته للسودان وضحى بحياته لمصر والسودان .

(٥٠) بدل كلمة « اكرم » : اكل .

أبي سعد أن يكون للموتى نكرى تزامم مجد الاحياء وهو لم يتردد بعد قليل من الزمن في أن يقترض من الوفد عشرين ألف فرنك (بايصال تحت يدي) صرفها في نقل جثة رجل من اقارب مصطفى فهمى باشا - والد السيدة صفية زوجته - مات في فرنسا وارسله الى مصر ولم يرد هذا المبلغ الى الوفد كما لم يرد غيره من المبالغ التى اقترضها من الوفد الى أن قارقناه والى أن وضغ يدى على ما بقى من مال الوفد والى أن صار هو الدائن وهو المدين .

أيها السادة - أبى سعد علينا أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد بحجة المحافظة على اموال الأمة لتصرف في سبيل الاستقلال وهو هو بنفسه قد ذهب ذات يوم الى فتوغرافى في باريس ووقف امامه مدة أخذ فيها صورته الشريفة على اوضاع مختلفة تارة يشير بيده كأنه الخطيب الذى لا يبارى وطورا يضع أصبعه على رأسه كأنه يفكر في تصريف أمور البلاد على أحسن وجه . وآونة يمضى على ورقة كأنه يبرم معاهدة الاستقلال التام . ثم أرسل عددا من هذه الى مصر . والذى يعيننا من هذا كله أنه أبى أن يدفع اجرة المصور من جيبه وصمم على أن يدفعها الوفد من مال الأمة (والايصال تحت يدي) لأنه رأى حفظه الله أن نشر صورته بين الناس مفاوضات لاستقلال البلد .

يجب أن تعلموا أن صورته المعلقة الآن في بعض حوانيت مصر انما كانت من اموال الأمة التى جمعت في سبيل استقلالها .

أيها السادة - لم يقنع سعد بتلك الصور الصامتة فتحركت شهواته الى أن دعا في الصيفف الأخير مقاولا من مقاولى الصور المتحركة وقد بلغنا أنه دفع اليه من مال الأمة شيئا كثيرا حتى رسمه يتحرك بأوضاع مختلفة وعرضه أخيرا أمام أعينكم في القاهرة في نور اللهو واللعب .

يجب أن تعلموا أن سعدا قد دفع من مال الأمة شيئا كثيرا للباخرة التى أقتله وأقلت حاشيته الى الصعيد لا لغرض سوى لفت أنظار العامة اليه وسب خصومه في نورهم وبين عشائهم .

يجب أن تعلموا أن سعدا دفع من مال الأمة كثيرا على نواب العمال الانجليز لا لغرض سوى التتكيل بحكومة لم ترض برؤاسته المفاوضات .

كل ذلك تدفعه مصر من أموال المكتبيين للقضية ويضمن علينا بقليل
من المال لنقل جثة فريد . فلا حول ولا قوة الا بالله .

أموال الوفاء :

أيها السادة - سألني كثير منكم عن أموال الوفاء وعما حل بها بعد
أن فارقتنا سعدا . فطالبنى صديقي المكباتى بك في خطبته الماضية بتقديم
حساب عنها لكم . وما أنا مجيبه الى طلبه .

وقت أن اعتزمنا السفر من باريس والرجوع الى مصر في يناير
١٩٢١ كان الباقي للوفاء في بنك الكريدى ليوثيه وبنك روما بباريس نحو
ثلاثة وثمانين ألفا من الجنيهات بعضها بالفرنكات وبعضها بالجنيهات
الانجليزية .

وكان للوفاء فوق ذلك في زمة مسعد باشا المبالغ الآتية ديننا عليه
بامضائه :

١ - ٢٠,٠٠٠ ر. ع. عشرون ألف فرنك في ٣٠ أغسطس ١٩٢٠ بتحويل
على مدينة فيشى (صحيفة ٣٥ من دفتر الحساب)

٢ - ٦٤,٥٠٠ ر. ع. أربعة وستون فرنكا ونصف أجرة التحويل

٣ - ٢٢,٠٠٠ ر. ع. اثنان وعشرون ألف فرنك (٥١) على دفعات لغاية
٣٠ سبتمبر ١٩٢١ (صفحة ٣٦ من الدفتر)

٤ - ٧٠,٠٠٠ ر. ع. سبعون ألف فرنك في ٤ أكتوبر ١٩٢٠ بتحويل على
بنك روما بباريس (صفحة ٤٠ من الدفتر)

٥ - ٢٠,٠٠٠ ر. ع. عشرون ألف فرنك في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ بتحويل
على بنك روما بباريس (صفحة ٤١ من الدفتر)

المجموع مائة واثنان وثلاثون ألفا وأربعة وستون
فرنكا ونصف

(٥١) المنشور بعد كلمة « فرنك » : في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ .

واستدان في لندره المبالغ الآتية :

جنيه انجليز

٦ - ٥٠٠ خمسمائة جنيه في ٧ مايو ١٩٢٠ اودعت باسمه في بنك الكريدى ليونيه بباريس (صفحة ٤٢ من الدفتر)

١٠٠٠ الف جنيه في ١٥ مايو ١٩٢٠ اودعت باسمه في البنك المذكور (صفحة ٤٢ من الدفتر)

٤٠٠ اربعمائة جنيه في ٢٤ يوليو ١٩٢٠ (صفحة ٤٥ من الدفتر)

٥٠٠ خمسمائة جنيه في ٥ نوفمبر ١٩٢٠ (صفحة ٥٠ من الدفتر)

٢٤٠٠ المجموع الفان واربعمائة جنيه انجليزى (٥٢) .

ايها السادة - اقرضت سعدا هذه المبالغ على ان يردها الى ولكنه عوضا عن ان يفكر في رد النقود دعانى يوم ٦ يناير ١٩٢١ في فنسني الكتنتنتال بباريس وطلب مني ان اتحفه بالف جنيه اخرى لا لتكون دينا عليه كما هو الحال في المبالغ السابقة وانما طلبها على انها ستصرف في اعمال الوفد - عندئذ طالبته بان يبين لى هذه الاعمال فلم يقبل وطالبته بان يعرض الامر على الوفد ليقرر قرارا بشأن هذا المبلغ بعد اطلاعه على اسباب الصرف فلم يقبل لهذا رفضت طلبه وانصرفت .

ايها السادة - انى اعترف لكم بعد الذى قلته ان بعض اخوانى قد عاتبني على صرف هذه المبالغ لسعد باشا واظن ان من عاتبوني يتذكرون الان انى احبتهم وقتئذ بانى لا اريد مخاصمة سعد وبان عنده من الثروة ما اطمنن معه على ما استدانه وبانى فوق ذلك اضمن للوفد تلك المبالغ التى صرفتها على غير علم منه - فلم يكن من اخوانى بعد ذلك الا ان صادقوا على الحساب وابرأوا نمتى من هذه المبالغ وجعلوها في ذمة سعد وحده .

ايها السادة - حقا انى كنت مخطئا ولا يبرر خطئى تصديق الوفد على الحساب ان كنت مخطئا لما ظهر لى بعد ذلك من نية سعد باشا من الواقعة الآتية :

(٥٢) بدل كلمة « انجليزى » : افركى .

ترون من ضمن المبالغ التى اخذها سعد مبلغ سبعين الف فرنك
ليشتري بها سيارة لشخصه .

انتظرت بعد ذلك رد هذا المبلغ بعد ان كان قد وعدنى بسرعة رده
ولكنه عوضا عن ان يقى بتمعهده وأيته ذات يوم فى الوفد مع كثير من
زملائنا وقد اطلب لهم فى السيارة ثم قال لهم « انا اريد ان اسميها (اتومبيل
الوفد) » عندئذ تغامز اصحابى ولم نجبه بشيء بعد ان فهمنا غرضه .

ايها الصادة - واما عن المبالغ الباقية لخدمة الوفد فى بنك الكريدى
ليونيه وبنك روما بباريس فان سعدا اصر قبل سفرنا على ان يقرر الوفد
تعيين واصف بطرس غالى بك امينا للصندوق بعد سفرى . فاجتمعت
اكثرية الوفد صباح يوم ١٩ يناير ١٩٢١ وهو يوم مغادرتنا باريس وقررت
رفض ما عرضه سعد باشا لما تعلمه من امانة الصندوق لو اعطيت الى
واصف غالى بك واراد سعد ان يتصرف فى النقود فان الامر فى هذه يكون
ان (سعدا يفاوض سعدا) وكتبت مع ذلك الى واصف بك الخطاب
الآتى :

باريس فى ١٩ يناير ١٩٢١

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم

نظرا الى اننا مسافرون اليوم الى مصر قرر حضرات الاعضاء
الموجودين فى مركز الوفد اليوم اعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين الف
فرنك للصرف منها على اعمال الوفد مع العلم بانى لو تأخرت فى الرجوع
واحتيج الى نقود فما على حضرتكم الا اخبارى فى وقت مناسب لارسال
ما يكون ضروريا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

محمد على

ثم غادرنا فى اليوم نفسه باريس الى مرسيليا ومنها الى مصر .

ايها السادة - كيف تخالف رغبات سعد - عرض واصف الخطاب
على سعد وبه تحويل بمائة وخمسين الف فرنك فما كان من سعد الا ان
امر واصف بك بان يرد الخطاب الى فى مصر ترفعا منهما عن ان يقللا منا
مثل هذا الكتاب وفعلنا رده واصف بك ولكن ترفعهما لم يكن كاملا فقد
ارسل الخطاب وحده وحجز التحويل .

وبعد قليل سمعنا أن سعدا أخذ جميع أموال الوفد بالحيلة الآتية :
ذلك أن سعادة إبراهيم سميد باشا كان هو الذى يرسل النقود إلينا بصفته
أميناً لصندوق لجنة الوفد المركزية فاتفق سعد باشا وإبراهيم سميد باشا
وأرسل هذا الأخير كتابين إبتك الكريدى ليونييه وبتك روما بباريس بأن
النقود التى أرسلها الى تصرف لسعد وتكون تحت أمرة سعد ضارباً صفحاً
عن قرار أكثرية الوفد ودون أن يستشير لجنة الوفد المركزية وأن يأخذ
رأى المكتتبين .

بهذا انتقلت نقود الوفد الى سعد باشا ولا أدري أن كان سدد ديونه
للوفد أو اعتبر نعمته بريئة بعد اتحاد الذمة فيه باعتباره دائناً ومديناً
معاً .

أخذ سعد نقود الوفد المودعة في باريس ثم أخذ بعد رجوعه ما كان
باقياً للوفد بثمة إبراهيم سميد باشا وبثمة غيره ويقدره العارفون بثحو
عشرين ألف جنيه .

أيها السادة - الآن وقد وقفتم على شيء من أسرار الوفد ومما كان
بيننا وبين سعد . فهل كنتم ترون أن نوافقه على كل أعماله وأن نفقد كل
شعور بالمسئولية والكرامة .

أن لبلاننا علينا حقاً يجب أن نصونه وأن لنفوسنا كرامة يجب أن
نعزّز بها . ومن يريد منا تصفيقا أو هتافاً فليسمعهما من بين جوانحه ومن
اغتباط ضميره . فذلك عندنا هو كل الشرف وهو كل المجد والفخار .

أيها السادة - لقد قرب موعد انتخاب أعضاء البرلمان وليس لى إلا
أن اتحدى نوى الضمائر الطاهرة أن يتدبروا في موقفهم وأن يتقوا ما تدخره
الأيام لهم من مخاوف قبل أن يحم القضاء فلا ينفع الندم .

أريد أن يعلم الناس أننا لا نقبل أن نكون في البرلمان إلا رؤوساً
لا أذاناً ولا رجالاً لا أطفالاً .

إذا كان الغرض من انتخاب النواب أن يكونوا كالقردة يرقصون
متى ضرب لهم بالدف سبدهم وعلى الوضع الذى يريد فليبحث الناخبون
عن غيرنا فانا لسنا من هؤلاء نوابكم وكلاء امتكم فاحذروا أن يكون عقد
الوكالة معيباً بغش أو تدليس أو تهديد - ولا فرق عندى بين من يسلب

أموالكم بطرق احتيالية وبين من يسلب ثقتكم وأصواتكم بطرق احتيالية
سوى أن الأول معتد على شخص والثاني معتد على أمة بأسرها (٥٣) .

احذروا اللاعبين يعقول البسطاء - احذروا من يتباكون ويستبكون
- ولا يغرتكم من الذنب أن يرتدى ثوب الحمل ومن أنذر فقد أعثر وأكر
لحضراتكم مزيد الشكر .

رد سعد على خطبة الاتهام

كان لهذه الخطبة اثرها البالغ في نفوس من سمعوها أو قراوها
كان على سعد ان كان بريئا ان يبلغ النيابة عما اتهمته به علنا ، بل كان
عليه فوق ذلك ان يتهمنى بالاستيلاء على ما كان يعهدتى من أموال الوفد
وخيانة الأمانة .

لكنه لم يبلغ النيابة خيفة ظهور الحقيقة واكتفى بتحرير مقال نشرته
جريدة من جرائده بامضاء مصطفى النحاس يوم ١٠ ديسمبر ١٩٢٢ فيه
ان جميع ما قلته كذب وبهتان وان الرئيس الجليل لم يفتح الانجليز في
موضوع عزل السلطان كما أنه لم يأخذ المبالغ التي ذكرتها في الخطبة -
ولعلمه بأنه وقع باستلام هذه النقود ، ادعى انه لو كانت له امضاءات
فانى اكون قد اخذتها منه غشا وتزويرا وقت عرضى عليه أوراقا للتوقيع !!
هكذا كان دفاعه عن نفسه في المقال الذى امضاءه مصطفى النحاس .

أما عن التهمة الأولى وهى رغبته في عزل السلطان فقد ادلى بها
امام كثير من أعضاء الوفد كما صرح بها للورد ملنر في بعض الجلسات
وان اللورد ابرق بها ولتتذ الى المنسوب السامى في مصر وهذا بدوره
ابلقها للسلطان نفسه . وقد ذهب سعد غداة القاء الخطبة الى السلطان
فؤاد واكد له انى غير صادق في اتهامى اياه كما اكد اخلاصه للسلطان
وهذا بدوره كما سمعت أخبره بلباقة أنه مطمئن الى اخلاصه ثم قال لرجال
حاشيته بعد انصراف سعد انه علم بهذه المسألة من يوم وقوعها بلنדרه
في يوليو ١٩٢٠ وأن المنسوب السامى أخبره بها في ذلك الحين .

وأما عن التهمة الثانية فان دفتر أمانة الصندوق خير شاهد على
المبالغ التي اخذها سعد وهو ليس بورقة تدس ضمن أوراق تعرض عليه .

(٥٣) بدل أمة بأسرها : على مستقبل أمة .

وانى كنت اعرض هذا الدفتر على الوفد مجتمعاً ثم يصادق سعد على الحساب بخطه وامضائه . وفيما يلى صورة شمسية لصادقته على آخر حساب قدمته للوفد .

صورة شمسية

٥٤

اتممت من انظرنا وهو دفتر سعد
 تمهيد على
 ٩٢
 ابراهيم
 من هذا الحساب على ٧ ديسمبر ١٩٢٢
 زكريا

تلك اموال اخذها سعد من الوفد وانكرها ولم يردها الى ان لقي ربه . وكان مجموع مابقى للوفد في باريس يوم غادرتها - كما ذكرنا - حوالي ٨٢ الفا من الجنيهات فوق ما كان لدى اللجنة المركزية في مصر وكان نحو عشرين الفا من الجنيهات عدا ما جمع بعد ذلك وكلها صارت في ذمته . ولا ادرى ما حصل في امر هذه الثروة وكيف وزعت ومن هم اولئك الذين ظفروا بها .

اخلاق

على ان سعدا اراد ان يحول الاذهان عن موضوع التهم التي وجهتها اليه في خطبة ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ لعجزه عن اثبات براءته ، فلجأ - في رده على بامضاء مصطفى النحاس - الى نكر امر لا يمت بصلة الى موضوع خطبتي هو انه اتهمني بضعف الوطنية مستشهدا على ذلك بنشر خطاب كنت ارسلته الى رجل من الصق الناس به هو المرحوم الشيخ محمد عز العرب بك المحامي الشرعى . ويجدر بي ان اشرح امر هذا الخطاب حتى يتبين الناس حقائق الأمور :

كنت ايام وجودنا في باريس - بعد ان دب الخلاف بيننا وبين سعد وخطينا ان تؤدى تصوفاته القضية المصرية ويثمننا من وصولنا الى كامل

أعطى الشيخ محمد عز العرب بك هذا الخطاب الشخصي الى سعد
فنتشره ضمن رده على خطبة الاتهام ليصرف اذهان الناس عما اتهمته به .
فريدت عليه بمقال تكررت فيه انى افاخر بما كتبتة في خطابى هذا الدال
على وطنية صحيحة لا على تهريج باسم الوطنية .

وتشاء المصادفات ان اعثر على الرد الذى ارسله لى محمد عز
العرب بك في حينه اثبت هنا صورة شمسية له وللغلاف .

صورة شمسية للخطاب والغلاف

محمد عز العرب بك
شارع الميادين
١٤٠٧
١٤٠٧



Mohammed Aly Bey
40 Rue Marbeuf



France

Paris

تحريرا في ١٢ سبتمبر ١٩٢٠

محمد عز العرب بك
الحامى الشرعى
شارع الميادين ٧
١٤٠٨٧ : ت

حضرة صاحب العزة الفضال محمد على بك الحامى حفظه الله

تمية وسلاما وشوقا واحتراما واجلالا وتعظيما وبعد ..

فقد تشرفت امس بمكتوبكم واخبركم بان الاغلبية المطلقة تجعلكم
مطمئنا على نتيجة مساعاك اذ هي لا ترى الموافقة فقط بل تعتبر الرفض

ضربا من الجنون . نعم ان هناك قوما ممن لم يشهد لهم التاريخ يعمل في هذه الحركة يبدون من الاعتراضات ما لم يكن ليوجه الى مشروع اتفاق على قواعد عامة بل يوجه الى مشروع بنصوص الاتفاق مما سيكون من وظيفة الجمعية الوطنية ولكن اقل بيان لمن يقصد منهم المصلحة يجعله يسلم بالموضوع وهناك قوم لا يرضيهم المشروع ولو صرح فيه بالاستقلال التام بلا شرط ولا قيد . ونجد قوما ايضا ينظرون اليه نظر الحذر غير المطمئن من حسن نية أحد الطرفين المتعاقدين لعدم تقديره الظروف التي حملت على تسامحه من ان الحالة العامة هنا قد أشترت حب الحرية وأصبحت لا يمكن أن تساس بالعنف وان التشدد معنا قد يجر الى انفجار بركان الشرق والتساهل معنا قد يجعل الشعوب الجديدة التي دخلت تحت الحكم تطمئن الى الحاكم وتحملها على الاعتقاد بان هذا الحاكم متى رأى الشعب مستعدا لحكم نفسه وتركه وشأنه الى غير ذلك من الاعتبارات ومؤلا طبعاً لا يؤمنهم ولا النص الصريح ولكني أقول لك بوجه عام ان الحالة مرضية وأن كل ما يطلبه العقلاء أن توضع النصوص بغاية التحفظ ما أمكن ومتى برهنا على قدرتنا وصلنا بعملنا الى كل ما نبغى وفككتنا كل قيد علينا لحلول الثقة بنا محل الحذر منا ولا يفوتني أن أقدم لعزتك ولكل عامل معكم عنى وعن أولادى وأخوانى وأحبائى فائق الشكر وعظيم الاحترام . هذا وان ولدى عبد العزيز سيكون فى ارسالية المهندسين الميكانيكيين الذين سيصلون لندرة أواخر هذا الشهر فمضى ان يكون له شرف المثل بين أيديكم جميعا عند عودتكم اليها والله يحفظكم .

المخلص

محمد عز العرب

والعنوان - كما هو ظاهر فى الصورة الشمسية للغلاف - باللغة الفرنسية وترجمته :

محمد على بك ٤٠ شارع حاريف باريس فرنسا

كتب المرحوم الأستاذ محمد عز العرب بك هذا الخطاب بيده باللغة العربية . وكتب عنوانه بالفرنسية أحد أبنائه ويقلب على الظن أن يكون الأستاذ أمين عز العرب بك المحامى والذي أصبح فيما بعد سكرتيراً عاماً لمجلس الشيوخ ، وسمى شارع المبتديان فيما بعد باسم أبيه صاحب الخطاب .

ومن المؤلم حقاً أن نرى هذين الفاضلين أو الأب على الأقل يسلم خطابى الى سعد ظناً منه انى فقدت جوابه الى فهيننا للأخلاق .

معارضة حزب الأحرار في تعديل الدستور

رفض ثروت باشا إجراء أى تعديل في مشروع الدستور ، وبعد استقالته شرع خلفه توفيق نسيم باشا في تغيير بعض نصوص المشروع استجابة لرغبات السلطة البريطانية ورغبات الملك فؤاد . فتجددت الاضطرابات حتى اضطر نسيم باشا الى الاستقالة في ٥ فبراير ١٩٢٣ وخلفه يحيى ابراهيم باشا وكان المعروف ان وزارته ستتم ما بدأه نسيم باشا من التعديلات فقام حزب الأحرار الدستوريين بحملة شديدة في جريدة « السياسة » ونشر أحدنا خطابين مفتوحين الى يحيى ابراهيم باشا - أحدهما في ١٦ مارس ١٩٢٣ وثنانيهما في ١٥ ابريل ١٩٢٣ - يناشده فيهما بأن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة .

ورغم الاحتجاجات الكثيرة من رجال الأمة ، والحملة الشديدة التي قامت بها جريدة السياسة صدر أمر ملكي باعلان الدستور معدلا في ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

بعد صدور الدستور

اعلان الدستور كما قلنا ثم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ وغير خاف ان سعدا اعتبر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نكبة وطنية ، كما انه سمي لجنة مشروع الدستور « لجنة الاشقياء » ثم ان وزارة يحيى ابراهيم عدلت مشروع الدستور فهل يدخل سعدا في الانتخابات تنفيذا لهذا الدستور بعد ذلك كله ؟ او يقاطعها كما قاطع لجنة وضع الدستور من قبل وطعن هو وشيعته في كل من اشترك فيها !

الانتخابات الاولى

لكن سعدا قرر الدخول في الانتخابات وقام بحملة شعواء ضد مخالفيه مستعينا بالنفعيين ونوى الأطماع مستغلا عواطف العامة والبسطاء . وكان ينادى بأن من ليس معه فهو خصمه كما كان يكرر ان مخالفيه هم برادع الانجليز ومما يؤسف له ان بعض رجال الدين كانوا يفتون بأن من لا ينتخب سعدا وانصار سعدا فامراته طالق كذلك كان يقول بعضهم « لو رشع سعدا حجرا وجب انتخابه » وجرى على السنة العامة « ان اسم سعدا مكتوب على ورق الغول » .

كيف يرجى بعد ذلك فوز لمخالفى سعد والامية فاشية والتضليل عارم
والحقائق مستورة ، حتى ان بعض الفاهمين كانوا يقولون : ان حزب
الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة •

وامام تيار الدعاية الجارف ظفر حزب سعد في الانتخابات بأغلبية
ساحقة تقرب من التسعين في المائة •

استقالة عدلى يكن من الحزب

لم يكن عدلى رجل مهاترات ، ولا يرضى لنفسه النيل من أحد ، فلم
يرشح نفسه للانتخابات ، ورغم هذا كان هدفا للمطاعن • من أجل ذلك أظهر
رغبته في الاستقالة من حزب الأحرار لكن نبلة أبى عليه ان يعلن تنحيه
عن الحزب ابان المعركة الانتخابية خيفة ان يؤثر تنحيه تأثيرا سسيئا في
نتيجتها فانتظر حتى ظهرت النتيجة الاولى ثم أرسل الى الحزب الخطاب
الآتى :

أصدقائي الأحرار الدستوريين :

كنت قد رايت ان اعتزل العمل في السياسة من قبل الانتخابات ولكن
تأخر تنفيذ هذا التصميم لاعتبارات وقتية أما الآن وقد زالت هذه الاعتبارات
فاتشرف بابلانكم اعتزالى العمل في الحزب مع الأسف الشديد وأرجو الله
ان يوفقكم ويسدد خطاكم في خدمة البلاد •

١٧ يناير ١٩٢٤

وتفضلوا بقبول خالص تحياتى ،

عدلى يكن

كان ذلك عقب ظهور نتائج انتخابات مجلس النواب وقبل اجراء
انتخابات الشيوخ •

وزارة سعد

استقال يحيى ابراهيم باشا بعد ظهور نتيجة الانتخابات لمجلس
النواب وبعد ان سقط هو نفسه فيها • وكانت انتخابات حرة لا ضغط فيها
من جانب الحكومة • فكلف الملك فؤاد سعدا بتشكيل الوزارة فالفها في
٢٨ يناير ١٩٢٤ ثم اجريه انتخابات اعضاء مجلس الشيوخ في ٢٢ فبراير

١٩٢٤ وتمسك سعد بحق الوزارة في ترشيح الشيوخ المعيّنين اعتماداً على
نصوص في الدستور الذي سبق له الطعن فيه . وقام خلاف بين الملك وسعد
في هذا الأمر فأنهى إلى تحكيم النائب العام للمحاكم المختلطة وقد أيد هذا
المحكم البلجيكي الجنسية رأى سعد ، وكان قراره سليماً منطبقاً على
مبادئ الدستور التي وضعتها اللجنة .

انعقاد البرلمان الأول

تحدد يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ موعداً لافتتاح البرلمان ولا أخفى أن
الآمال فيه قد ضعفت نوعاً ما بسبب خذلان طائفة من الرجال الممتازين في
الانتخابات وبخول عناصر لم يكن لها أي أثر في خدمة الأمة لكننا مع ذلك
بعد قبول سعد تأليف الوزارة وأعلانه تناسى خصومته لمن اعتبرهم
خصومه كنا نأمل أن يكون البرلمان وقد انحصرت فيه سلطات الأمة حجر
الزاوية في رقابة مصالحها والسير بها قدماً في سبيل الإصلاح والرقى .

والقى سعد في قاعة البرلمان خطاب العرش بإعتباره رئيس الحكومة
فماذا قال ؟

• حضرات الشيوخ حضرات النواب

أهديكم أطيب سلامي ، وأحيى فيكم ممثلي شعبي الكريم ، وأهنتكم
منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التي حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصري
تأسس على المبادئ المصرية وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من
أعز أمانى ، وأول رغبة من رغبات أمتي الشريفة .

اليوم تدخل في دور التنفيذ المنظمات النيابية التي قررها الدستور ،
ولا ريب في أنها تيشّر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا
المحبة ، إلى أن قال : « لهذا يحق لي أن أصرح علناً باسمي وباسمكم
أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل
 قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء في
الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله للتقدير ، ومن أهم وظائفكم أيضاً أن
تساعدوا الحكومة وتشتركونا معها في إدارة البلاد على الطريقة التي
رسمها الدستور وهي الطريقة المؤسسية على التعاون بين سلطات الدولة
وعلى مبدأ المسئولية الوزارية » الخ .

هنا يتساءل المرء : لم قال سعد ان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي وصل اليه عدلي وثروت ورشدي ورفاقهم كان نكبة وطنية ! ولم قاطع سعد وانصاره الاشتراك في وضع الدستور ؟ ولم سمي سعد لجنة الدستور بلجنة الاشقياء ؟ ولم هاجم سعد اصديقه الاولين مؤسسي الوفد ومعهم عدلي ورشدي وثروت ونادى بتحريم المفاوضات قبل الاعتراف بتحفظات مبدئية قبل المفاوضات ، ورجع عما كان قد قبله هو وقرره الوفد من الثقة بعدلي حين كنا في باريس والتوسل اليه ان يحضر الينا وان يؤلف وزارة من غير اعضاء الوفد تجرى مفاوضات حرة غير مقيدة بقيد أو شرط .

ولم سمي سعد بعد ذلك في الغاء قرار الوفد الذي حرم على اعضائه دخول الوزارة وجعل المفاوضات حرة مآلها تصديق جمعية وطنية ؟

ولم عارض سعد كل مفاوضة وعمل على احباطها ثم ابتكر عرض مشروع ملزم على الشعب ببدل عرضه على جمعية وطنية مختارة ليحمله مسئولية عمل خطير وقرر ان الشعب او قبل المشروع فهو يقبله ولو رفضه فهو يرفضه ثم يكتب خطابا خاصا الى مصطفى النحاس في مصر عند عرض مشروع ملزم على الشعب يخبره فيه بانه غير راغب في هذا المشروع وانه عرضه على الشعب بتأثير من اخوانه حتى يتصل من كل مسئولية ويلقيها على الشعب الذي يصعب عليه ادراك دقائق الأمور .

ولم استمر في مطاعنة ضد اخوانه الذين رفضوا الدخول في الوزارات وعارضوه في القرار الذي اتخذه مع من انضموا اليه بالغاء القرار الاول الخاص بتحريم دخول الوزارة على اعضاء الوفد الذين اعتبروا انفسهم مجاهدين لا شان لهم بالحكم الا ان يكونوا اعضاء في الجمعية الوطنية اولئك الذين قال لهم يوم الغي القرار الاول « كيف نطبخ الطبخة وغيرنا يأكلها » .

لم كان كل هذا وسعد في خطاب العرش يكيل الآن المديح للدستور الذي وضعته « لجنة الاشقياء » بعد ان عبثت ببعض مواد وزارتنا توفيق نسيم ويحيى ابراهيم تحقيقا لاغراض الانجليز والملك فؤاد .

كل ذلك وغيره ينبغي بان سعدا كان متقلبا في مبادئه ملتويا في تصرفاته ظالما في مطاعنه التي كالمها لمن اشركوه معهم في تأليف الوفد مسرفا لا تجريح من خالفوه حتى سماهم برادع الانجليز .

انى اترك كل هذا لفطنة الفارعة

لقد وصل الامر بسعد في ائنه امام الانجليز انه في احدى جلسات مجلس النواب عندما وجه الى الامتاذ عبد الرحمن الراقى به في جلسة ٢٤ مايو ١٩٢٤ سؤالا الى وزير الاشغال يطلب وقف المشروعات التي يقيمها الانجليز(٥٤) في الجزيرة بالسودان ان اجابه سعد بقوله « هل عندكم تجريد » ؟ فانظر لقول هذا الزعيم الكبير وكيف كان يضمف امام الانجليز ؟

وقد ذلك فقد استعرت وزارة سعد التي سمعت نفسها وزارة الشعب في اطلاق العنان لمظاهرات صاخبة ضد الاحزاب والصحف المعارضة ومنها جريدة الاخبار للمرحوم امين به الراقى . ولما كان الناس يحدثونه عن هذا الظلم وهذا الاعتداء كان يجيبهم بقوله « اتريدون منى ان احمى خصومى ؟ متذكرا بذلك لواجبه الاول كرئيس حكومة يتحتم عليه ان يحمى المصريين جميعا متناسيا ما كان يعلنه من انه زعيم الأمة المهمين على مصالحها وحرياتنا .

فهل ادى سعد واجبه او انصرف عنه كما انصرف في كثير من الاوقات عن قرارات يشترط فيها ثم يعمل عنها ويرسل الخطابات والبيانات في غيبة اخواته المتضامنين معه .

اسلوب سعد في الحكم

كنا نظن ونرجو ان سعدا وقد نال اقلية كبيرة في البرلمان بمجلسيه واصبح رئيس حكومة وزراؤها من انصاره واتباعه فوق انه كما يقول وكيل الأمة والمتحدث عنها . كنا نظن وقد اصبحت السلطات كلها في يده ولا راد لما يقرره ان يؤدى واجب الزعامة كما فعل غيره من زعماء الشعوب خاصة بعد ان أعلن انه تناسى خصومة معارضية فاستبشرت الأمة خيرا لكنا ما لبثنا ان رأيناه يطارد معارضية في البرلمان وخارج البرلمان بل انه جئح الى اضطهاد من لم يعاونه في المعركة الانتخابية من رجال الادارة والأهلين فظهرت بدعة وقف عند البلاد أو فصلهم وعزل منيرى الأقالييم وغيرهم من الموظفين كما

(٥٤) وجه النائب عبد الرحمن الراقى سة اسئلة الى وزارة الاشغال العمومية بشأن مشروعات السودان بجلسة مجلس النواب في ١٢ أبريل ١٩٢٤ . انظر نص الاسئلة واجوبة المسئولين بالحق رقم (٦) ص ٢٢٠ .

قامت بدعوة التشييت والنقل إلى البلاد النائية ورفع المحظوظين إلى مراكز عالية وهو أول رئيس وزارة جعل الاستثناءات قاعدة التزامها ليجعل الادارة كلها « زغولية لحما وبما » حتى يدوم له الحكم .

وهو لم يكن يخفى هذا ويضمرة بل كان يصرح به ويباهى بعمله ومن ذلك تصريحه لجريدة فرنسية كانت تطبع في القاهرة وتناصرة ، هي جريدة « الليبرتيه » حينما سألته عن المحابة والترقيات والتعيينات التي يجريها فأجاب بأنه يريد حكومة زغولية لحما وبما . كما أعلن أيضا أنه يعتزم عند تساوى الكفايات أن يؤثر اقرباءه لأن ثقته بهم في تنفيذ مآربه تكون اكبر .

هكذا كان يقول سعد وبهذا فشلت المصوبية وأصبحت قاعدة التزامها خلفاؤه من بعده وبهذا أوجد مدرسة جرت على مصر البلاء الاكبر ولست بحاجة الى نكر أعمال حزب سعد من بعده فلمست مؤرخا وإنما أنا أروى نكريات ومشاهدات اشتريت فيها ، فضلا عن أن أعمال خلفائه من بعده قريبة عهد يدركها الناس جميعا ولم يكن لي بها اتصال مباشر .

مفاوضات سعد مكثت

قال سعد في خطبة العرش بعد أن أشاد بالدستور الذي وضعت له لجنة الأشقياء ، كما سماها قال « أن حكومته مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان » .

ولا يخفى أن هذا القول يدل على أن سعدا قبل التفاوض مع الانجليز بدون تحفظات ، وجعل الكلام مبهما بما سماه تحقيق الآمال القومية وقد كان ينمى على وزارة عدلى قبول الدخول في المفاوضات دون أن تصرح انجلترا مبدئيا بقبول تحفظات الأمة .

وكانت حجة سعد البراقة لدى العامة أن عدلى كان رئيس وزارة وأنه بذلك موظف انجليزى ، بل تمادى في تجريح عدلى قائلا أنه يستمد سلطته من السلطان الذى عينته الحكومة الانجليزية وأن مفاوضات عدلى مع اللورد كيرزون ستكون بذلك كمفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس .

فإذا كان الأمر كذلك أفلم يصبح سعد بعد أن ولى الوزارة واقسم يمين الولاء للسلطان أو للملك الذى عينته الحكومة البريطانية كما يقول

وقبل البخل في المفاوضات بلا قيد أو شرط أقلم سعد بذلك موظفا
انجليزيا يفاوض انجلترا كما يفاوض جورج الخامس جورج الخامس
حسب رايه ؟ الا ان يستند على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي اعتبره
« نكبة وطنية » .

من هذا كله يظهر مدى تجنى سعد على الأبرياء واسرافه في تجريحهم
حتى ان حصين رشدي - وهو الرجل الذي اوحى بتأليف الوفد وسأته
وعاونه وقت ان كان رئيسا للحكومة ١٩١٨ ورضى ان يكون مرؤوسا
لعلى في مفاوضاته مع كيرزون ليخدم أمته - هذا الرجل نال من مطاعن
سعد ما اثر في صحته وكان يقول وهو على فراش مرضه يتهمني سعد
بالخيانة ويقولون عني اني اخذت من الانجليز مليوناً أو مليونين من
الجنبيات رشوة لاعطل مطالب بلادي فهل انا يا سعد يا صديقي القديم
ممن يرمى بمثل هذه التهم وانا فقير ربما لا يجد اهلى نفقات جنازتي ؟

سافر سعد لمفاوضة رمزي مكثونالك رئيس الوزارة البريطانية ،
ووصل لندن في اواخر شهر سبتمبر ١٩٢٤ وكان معه من انصاره مصطفى
النحاس باشا وغيره من الوزراء وقد كانت الآمال معلقة عليه كرئيس
للحكومة المصرية وكزعيم للأمة ، كما كانت الوزارة البريطانية من حزب
العمال وكان الناس في مصر يقولون ان رمزي مكثونالك زار سعدا في بيته
وافهمه انه اذا ولى الحكم أمكنه ان يحل قضية مصر في جلسة لاحتساء
فنانج من الشاي .

ورغم هذه الآمال العريضة فان المفاوضات لم تستمر سوى ثلاث
جلسات انقطعت بعدها في اوائل اكتوبر ١٩٢٤ ورجع سعد بعد ذلك هو
ورفاقه فاستقبلوا استقبال الظافرين بالهتافات والمظاهرات .

كان جنيرا بسعد بعد فشله في المفاوضات ان يستقيل كما فعل عدني
ليعطى الفرصة لحكومة اخرى - ولو من حزبه - تحاول الاتفاق مع
الانجليز لكن سعدا بقي في الحكم ولما احس بضعف مركزه وقامت مظاهرات
ضده في الازهر وغيره اراد ان يشغل الرأي العام على ما يظهر فوجه
قواه ضد السراي وقدم استقالته بسبب تعيين حسن نشأت بك وكيلا
للديوان . وانتهى الامر بالصلح ووقع مرسوم تعيين حسن نشأت بك ،
ثم اعلن في مجلس البرلمان « انه استقال من الاستقالة » .

مقتل السردار

لم ينقض يومان على صلح سعد مع السراى وعذوله عن الاستقالة وإعلانه ذلك في البرلمان حتى اغتيل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وهو في سيارته عائداً من وزارة الحربية الى داره بالزمالك .

وهذه الجريمة التي اقترعها فريق من أنصار سعد والتي لم يكن له طبعاً يد فيها تدل دلالة قاطعة على أن الزمام قد اقلت من يده نتيجة التهيجات والمطاعن التي كان يوجهها الى كل من يعارضه فتسمت أفكار الشباب وضلت أحلامهم فتصرفوا تصرفاً كانت نتيجته الاضرار بمركز سعد والاضرار البالغ بمركز مصر والقضية الوطنية .

وليس غريباً بعد هذا أن يعلن سعد أن هذه الجريمة قد أصابت مصر وأصابت شخصه فزعزعت وزارته ونجم عنها أنه بعد تشييع جنازة السردار في صباح يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ذهب اللورد اللنبى بعد الظهر الى مقر رئاسة مجلس الوزراء بمظاهرة عسكرية قوامها خمسمائة جندي بريطاني وقدم الى سعد ائذارين باللغة الانجليزية ثم رجع الى داره وكانت المقابلة قاسية مهينة وقد جاء في أحد الاذارين : (أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذي كان أيضاً ضابطاً ممتازاً في الجيش البريطانى قد قتل قتلة فظيمة بالقاهرة وأن حكومة صاحب الجلالة تعتبر هذا القتل الذي يعرض مصر كما هي محكومة الآن لازدراء الأمم المتحضرة نتيجة طبعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى والرعايا البريطانيين في مصر والسودان وتلك الحملة القائمة على نكرانجميل نكراناً مقروناً بجهود الأيادى التي أسندتها بريطانيا العظمى لم تكن تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نبهت دولتكم حكومة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التي تترتب حتماً على العجز عن وقف هذه الحملة وخاصة في شأن السودان لكن الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية ارواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناءً عليه تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

١ - أن تقدم اعتذاراً كافياً وأخيراً عن الجناية :

٢ - أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحت عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقاب .

٣ - أن تمنع من الآن وتقمع بشده كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ - أن تدفع حالا الى حكومة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه مصري .

٥ - أن تصدر في مدى أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التبعيلات التي ستحدد فيما بعد .

٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة من ٢٠٠ ألف فدان الى مقدار غير محصور تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة في الشؤون الموضحة بعد الخاصة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

وأضاف الانذار انه اذا لم تلب حكومة مصر هذه المطالب في الحال فان حكومة صاحب الجلالة تتخذ فوراً التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان .

وكان ملخص الانذار الثاني ما يأتي :

١ - بعد سحب الضباط المصريين والوحدات المصرية الصميمة للجيش المصري تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة مسلحة سودانية خاضعة وموالية لحكومة السودان وحدها تحت القيادة العليا للحاكم العام وتصدر البراءات باسمه .

٢ - يجب أن يعاد النظر وفق رغبات حكومة صاحب الجلالة في القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين مازالوا في خدمة الحكومة المصرية ويتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذا الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها .

٣ - ومن الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار

القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدهما بقرار وزاري وتنتظر بعين الاعتبار الكامل الى ما قد يبيده مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة في اختصاصه .

رد الحكومة المصرية

وفي يوم ٢٢ نوفمبر اى في اليوم التالي من الانذارين البريطانيين ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامي وقدم رد الحكومة المصرية بابتكار مسئوليتها عن حادث الاغتيال وبقبول المطالب الأربعة الأولى الواردة في الانذار الأول وعدم قبول المطالب الثلاثة الأخيرة .

واصدر المندوب السامي أوامره راسا الى حكومة السودان باخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان مع اجراء التغييرات التى تترتب على ذلك ويحرية السودان في زيادة مساحة الاطيان التى تروى في الجزيرة الى مقدار غير محدود .

اما عن المطالب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر فقد كان رد المندوب السامي عليه أن سيعلم رئيس الوزارة في الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه الحكومة البريطانية لتلقاء رفضه اياه .

واضاف المندوب السامي في رده انه ينتظر دفع نصف المليون جنيه اليه قبل ظهر القد اى قبل ظهر ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وقبل الميعاد ارسل وزير المالية المصرية تحويلا بالمبلغ على البنه الأعلى وارافقه سعد بخطاب تاريخه ٢٤ نوفمبر يحتج فيه على ما اتخذته الحكومة البريطانية من قرارات لا مسوغ لها تعتبر مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

ويعد ان استلم اللورد اللتبي التحويل ، اصدر اوامره باحتلال جمارك الاسكندرية باعتبار هذا العمل اول اجراء يتخذه .

امام هذه التطورات ورغم ان سعدا والوزراء مساروا في جنازة السردار لى ستاك ورغم استنكاره للجريمة قائم استقالته وهذا نصها :

خطاب استقالة سعد زغلول

مولاي

اتشرف بان ارفع لجلالتكم اني لم اقبل مسئولية الوزارة الا لخدمة البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ، ولكن الظروف الحالية تجعلني عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ، ولهذا ارجو من مكارم جلالتم ان تتفضلوا بقبول استعفائي مع زملائي من الوزارة واني وايامهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم ، ادام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وادامكم مؤيدين بالعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال ،

شاكر نعمتكم

سعد زغلول

٢٢ نوفمبر ١٩٢٤

انظر كيف تغير مسلك سعد ، فبعد ان كان مترفعا على الملك معتبرا اياه ورؤساء وزاراته موظفين انجليز ويعد ان سعي في عزله لدى الانجليز ايام مفاوضات ملنز ، وبعد ان كانت تعبيراته تشعشع بالشموع والمظمة تغيرت حالته وارسل هذه الاستقالة الى الملك وكلها ولاء وخضوع واستعداد دائم للعمل على ما يرضيه والدعاء للملك بان يديم الله نعمة رعايته الجليلة وان يديمه مؤيدا بالعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال فسيحان مغير الأحوال .

وقد قبل الملك الاستقالة في اليوم التالي اي ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ وهو اليوم الذي ارسل سعد فيه مبلغ التعويض الى المندوب السامي وترك بذلك سعد رئاسة اول حكومة برلمانية كان يصفها بانها حكومة زغلولية لحما ودما ، تسعى الى الاستقلال التام او الموت الزؤام، وتعمل لتخليص مصر من كل قيد وشرط . واعلن في جلسة البرلمان المنعقدة مساء يوم ٢٤ نوفمبر انه انما استقال خدمة للمصلحة العامة وانه مستعد مع اصداقائه من اعضاء المجلس لأن يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد .

وبهذا انتهت رئاسة سعد بما جرت به حكومته على البلاد من ويلات كان آخرها كارثة الانذارين البريطانيين وما تبعهما من نتائج خطيرة .

واني وان لم اتهم سعدا بالاشتراك في الاعتداء على السردار او تحبيذه ، اسأل نفسي لم لم يستقل احتجاجا على طلبات الانجليز دون ان يجيب اي طلب من طلباتهم وكيف يستقيل بعد ان نفذ مطالب أربعة من سبعة ، ويعلن استعداداه لتأييد أية وزارة تأتي بعده لخدمة البلاد كما

يقول انى اترك ذلك للقارىء يستنتج منه ما يشاء ليعلم مقدار ما اذته
زعامة الأمة للأمة من خسومات .

تأليف وزارة زيور

تألفت وزارة يرأسها احمد يزور باشا (٥٥) وكان رئيسا لمجلس الشيوخ
- يوم استقال سعد . واستصدرت غداة يوم تشكيلها مرسوما بتأجيل
انعقاد البرلمان شهرا ، وقبل انتهائه استصدرت مرسوما آخر بحل مجلس
النواب .

ومن الغريب ان يعلن زيور باشا في الصحف انه يرجو ان يوفق الى
انقاذ مايمكن انقاذه ، ثم نفذت وزارته باقى المطالب الانجليزية الواردة
في ائذاري المندوب السامي .

وربما يظن البعض ان هذه الكوارث سواء من حكومة مسعد أو
حكومة زيور ليست غريبة ولا تأثير الدهشة ، وان سعدا قد افلت الزمام من
يده نتيجة لأخطائه العديدة ، وان زيور رجل هين لين لا تأثير تصرفاته
الدهشة .

انما الدهش حقا ان سعدا هذا وهو الزعيم المتطرف كما يقولون
ادخل في وزارة زيور رجلين من اخص انصاره وتابعيه هما عثمان محرم
بك وأحمد محمد خشبة بك ، وكيل مجلس النواب الوفدى الأول لوزارة
الاشغال والثانى لوزارة المعارف والحقانية مؤقتا هذا مدهش حقا ومؤلم
حقا .

(٥٥) توفازى الأصل . ولد بالاسكندرية في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٤ وعلم بعلومه
المعاريين بالاسكندرية لمدة ثلاث سنوات سافر الى بيروت والتحق بعلومه الجبروت
لمدة خمس سنوات درس فيها العلوم واللغات العربية والفرنسية والانجليزية
والايطالية . في عام ١٨٨٥ سافر الى فرنسا والتحق بكلية « اكس » حيث نال شهادة
الليسانس في الحقوق . وبعد عودته الى مصر تقلب في الوظائف المختلفة الى ان رأس
الوزارة . فقد شغل وظيفة قاضي ووظيفة رئيس محكمة ومحام عام في كل الحاكم
الاملية . وفي ٢ مارس ١٨٩٩ عين مستشارا لمحكمة الاستئناف الاملية ثم عين محافظا
للاسكندرية . تولى رئاسة الوزارة في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ عقب استقالة وزارة سعد لظول
مد اغتيال السير « لى ستاك » واستمرت هذه الوزارة الى ١٢ مارس ١٩٢٥ . ثم
رأس الوزارة مرة أخرى من ١٢ مارس ١٩٢٥ الى ٧ يونيو ١٩٢٦ . (الياس زاخورا ،
المصدر السابق . ص ١٦٤ ، ١٦٥ . محمد فريد ، تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١
مسيحية (مخطوطة) ص ٩٦٠ . النظارات والوزارات المصرية ج ١ . ص ٢٦٥ ،
٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٥٤١ .

ومما يلاحظ أنه بعد قبول وزارة زيور باشا - وفيها عضوان بارزان من حزب سعد - بقية المطالب الإنجليزية ، اعتقلت السلطة البريطانية قريفا من أنصار سعد وقبضت على من اتهمتهم في قتل السردار ومنهم نواب في البرلمان المصري ، كما نفذت جلاء وحدات الجيش المصري عن السودان .

ولم يستطع الوزيران الوفديان البقاء في الحكم أمام السخط العام واضطر عثمان محرم وأحمد محمد خضبة الى الاستقالة ويلاحظ أن هذين الوزيرين لم يشتركا من قبل في وزارة سعد وبدخولهما وزارة زيور أياما أصبح لهما الحق في اخذ معاش كامل لوزير ، فبعد أن كان معاشهما محدودا كموظفين عاديين قفز الى ١٥٠٠ في السنة أي ١٢٥ جنيها شهريا . وكان القانون المعمول به يعطى للوزير معاشا كاملا ولو بقى في الوزارة يوما واحدا وقد قطعت الحكومة الى هذا الخطأ في التشريع وصدر قانون بالا يكون لأي وزير حق في معاش كامل الا اذا كانت مدة وزارته سنتين على الأقل ومدة خدمته في الحكومة عشرين سنة على الأقل وبهذا انقطع التلاعب في أمر معاشات الوزراء .

وحل محل الوزيرين المستقيلين محمد توفيق رفعت باشا ومحمود صدقي بك - كما انشئت قوة عسكرية في السودان منفصلة عن الجيش المصري وخاضعة مباشرة لحاكم السودان العام وتدين بالولاء له . وتمت بذلك مأساة انسحاب الجيش المصري وانهايار الحياة البرلمانية . ولتقوية الوزارة استعين بإسماعيل صدقي باشا كوزير للداخلية ، وهو رجل مشهود له بالكفاية التامة في أمور هذه الوزارة وكان وكيلا لها من قبل ثم وزيرا ، كذلك كان موقورا من سعد منذ أخرجه من الوفد حينما كنا في باريس .

الانتخابات الثانية

بعد حل البرلمان عقب سقوط وزارة سعد زغلول ، عمدت وزارة زيور باشا - ولم يكن ينتمى لحزب - الى إجراء انتخابات أخرى . وكان اسماعيل صدقي وزير الداخلية والعدو اللدود لسعد يعمل ضد انتخاب أنصار سعد ورغم ذلك أسفرت عملية الانتخاب عن فوز فريق سعد بالأغلبية ، ولم يفتن الناخبون الى الكوارث التي حلت بمصر من زعامة سعد وتصرفات وزارته .

دخول الأحرار الدستوريين في الوزارة

بعد ظهور نتيجة الانتخابات رفع زيور باشا استقالته في ١٢ مارس ١٩٢٥ لكن الملك مع قبول استقالته عهد اليه تأليف وزارة جديدة فالفها في نفس التاريخ من وزراء بينهم ثلاثة من حزب الأحرار الدستوريين كتبت أنا واحدا منهم .

ولابد لي هنا من تبيان العوامل التي دفعتنا إلى قبول الاشتراك لأول مرة في وزارة يرأسها رجل مستقل مثل زيور .

ففي يناير ١٩٢٥ تألف حزب باسم « حزب الاتحاد » برنامجه الأساسي الولاء للعرش أي للملك برئاسة يحيى إبراهيم باشا الذي كان يرأس أكبر هيئة قضائية في البلاد وهي محكمة الاستئناف ثم كان رئيس الحكومة التي أجرت الانتخابات الأولى بحرية تامة يدل عليها عدم فوزه هو في دائرته الانتخابية كما انضم إلى حزب الاتحاد وصار وكيلًا له رجل من الصق المتصلين بسعد وزعيم لجنة موظفي الحكومة أيام الثورة وهو علي ماهر باشا كذلك انضم إلى الحزب المذكور المرحوم محمد حلمي عيسى باشا وكان مستشارًا لمحكمة الاستئناف .

عرض زيور باشا على الأحرار الدستوريين الاشتراك في وزارته الثانية مع رجال حزب الاتحاد وبعض المستقلين أمثال المرحوم اسماعيل سرى باشا والرئيس نفسه مستقل ، فتداولنا في الأمر ومعروف أن رجال الأحرار الدستوريين هم الذين كانت لهم اليد الطولى في تأليف الوفد ، وهم الذين قرروا في باريس عدم الاشتراك في أية وزارة وآثروا أن يظلوا مجاهدين يعملون لتحقيق مطالب مصر ، وهم الذين عارضوا سعدا عندما أراد إلغاء هذا القرار والدخول في الوزارات .

ورأى الأحرار الدستوريين تقلبات سعد في آرائه ، ومحاربته بغير حق لعدلى ورشدي وثروت أولئك الأكفاء الممتازين الذين صب عليهم سعد لعناته وجرحهم باقذع المطاعن مع أنهم هم الذين دفعونا إلى تأليف الوفد واستقالوا وقاطعوا الدخول في الوزارات مادام الوفد لم يصرح له بالسفر .

ثم رأى الأحرار الدستوريين ما ألم بمصر من كوارث أدت إلى الانذارين البريطانيين بعد مقتل السردار أيام تولي سعد إدارة البلاد كذلك

راوا ان سعدا اسخل من فريقه اثنين في وزارة زيور الأولى التي نغنت
باقي المطالب الانجليزية هما عثمان محرم وأحمد محمد خشبة •

كما رأى الأحرار ان ثقل سعدي قد اضاع على الوفد الحقيقي آماله •
وان مصر رغم الثورة والتضحيات لم تكن من ١٩١٨ الى ١٩٢٥ سوى
الضربات المتتالية ، أما تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - وهو الكسب الوحيد
لصبر في كل هذه الفترة - فقد حصل عليه ثروت ورقاقه ولم يكن لسعد أى
دخل فيه •

اضف الى ذلك كله قتل عضوين من بينهم هما المرحومان اسماعيل
زهدي وحسن عبد الرازقي ، وقد شاهدت اغتيالهما ولو تقدمت دقيقتين
لاصابنى ما أصابهما •

بقينا على ما كنا صممنا عليه من عدم الاشتراك في الوزارات من
١٩١٨ الى ١٩٢٥ حتى ظهر الفساد الحزبي وساد التشييق بالوطنية
الكاينية والمزايدات فيها بوسائل الطعن والكتب والتجريح فكان علينا بعد
ان عرضت الوزارة على الحزب ان يختار أحد امرين ، أما ان نكون في ولاء
مع ملك البلاد وهو عدو سعد واتصاره أو نكون في ولاء مع سعد وقد أدت
ادارته الى افشئ الاضرار بالبلاد فوق افنا خشنا ان تباعدنا عن الملك
ان يرتقى في احضان الانجليز فتكون الطامة اكبر وأعم •

لهذا قرر حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك في الوزارة أملا في
اصلاح بعض ما افسدته خطة سعد زغلول خارج الحكم وداخله رغم علمنا
بحالة الملك فؤاد ومطامعه الشخصية • فانه وهو فرد واحد لا يصل الى
الطفيان العارم الذى وصل اليه سعد وشيعته •

ويجب ان ننكر هنا ان مؤسسى الوفد مع اصرارهم على عدم دخول
الوزارات ، واضطروا في هذه المرحلة الى الدخول فيها للأسباب المسالفة
الذكر استمروا يعيين الى الآن عن الدخول في ادارات المصارف والشركات
وعقد صفقات التصدير والاستيراد والاحتكارات وغيرها مما يدر المنافع
الكثيرة رغم العروض التي عرضت على بعضهم وكنت من بينهم ، بل
نشرت للملا حديثا في الصحف طالبت فيه بتحريم عضوية الشركات على
أعضاء البرلمان ورد على في حينه المرحوم محمد محمود خليل رئيس مجلس
الشيوخ وقتئذ بان الدستور لا يمنع أعضاء البرلمان من عضوية المصارف
والشركات ، واننى وان لم يكن في الدستور والقوانين تحريم وأود لو علا
المصريون مقاعد ادارات الشركات والمؤسسات فان من رأى ان يتعد

النواب عن مواطن التهم والريب ، وكان المؤسسون للوقد من رأى وهم
على شعراوي ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد
وعبد الحليم المكباتى .

ولا يخفى أن الثلاثة اختيروا للدخول في الوزارة عن الأحرار كانوا
من المحامين الذين اتعم الله عليهم برزق واسع من مهنتهم لا يلتزمون
النفع بدخول الوزارة .

اختير عبد العزيز فهمى وهو رئيس حزب الأحرار وزيرا للحقانية
واختارت أنا وزيرا للأوقاف وتوفيق دوس وزيرا للزراعة ، وكان يحيى
ابراهيم رئيس حزب الاتحاد نائبا لرئيس الوزراء وعلى ماهر وزيرا
للمعارف واسماعيل صدقى للداخلية .

حل مجلس النواب الثانى

اجتمع البرلمان الثانى في ٢٣ مارس ١٩٢٥ وبعد أن تلا زيور خطبة
العرش وانفض المؤتمر واجتمع مجلس النواب لاختيار رئيسه نال سعد
١٢٢ صوتا ونال منافسه ثروت ٨٥ صوتا (عدا الدوائر التى اعيد
الانتخاب فيها) وبعد قليل من انعقاد المجلس أعلن زيور مرسومه بحله .

والحق الذى لا مرية فيه أن حل هذا المجلس كان مخالفا لاحكام
الدستور الا أن توقع تأليف سعد لوزارة تعيث بكل مقومات الدولة كما
حدث من قبل وتشيع الفوضى والحسبيية والمحاباة وتحرص على اقصاء
كل من يظن فيه عدم الاخلاص لها من موظفين وعمد ومشايخ وغيرهم
وتطارد الاخيار ورجال الاعمال لتصل من وراء ذلك كله الى جعل الاداة
الحكومية - وفيها الجيش والشرطة - زغلوية لصما وبما . كان توقع هذا
هو السبب الرئيسى في سكوتنا على حل مجلس النواب باعتبار هذا الاجراء
ثورة ضد الفساد .

وكان فريق من نوى الراى يرجع عدم حل المجلس عملا بقواعد
الدستور من جهة وانتظارا لما تتمخض عنه المعارضة وكانت تضم فريقا
كبيرا من رجال اكفاء قد يستطيعون تحويل الراى العام ضد الفوضى
والطفيان الا ان كبار المسئولين لم يطمئنوا الى هذه الفكرة خصوصا وان
فريقا من انصار ثروت انقلبوا بعد دخول المجلس وانحازوا الى جانب
سعد بغية او رهبة .

في وزارة الأوقاف

دخلت وزارة الأوقاف في مارس ١٩٢٥ كما أسلفنا ولم أكن موظفاً من قبل وبالتالي لن يكون لي معاش وأغلقت مكتبي وتركت مهنة المحاماة .
كان من واجبي أن أدير وزارة الأوقاف كرجل لا غاية له سوى الحكم الصالح الخالي من شوائب استقلال النفوذ وشوائب الحسوبية والمحاباة وأصرح بأنى كنت حراً طليقاً في وزارتي ولم أر أى تدخل أو معارضة من السراى حتى تركتها في سبتمبر سنة ١٩٢٥ .

ومما لا حظته في الوزارة ما كان في بعض حجج الأوقاف من حرمان الأهل والأقارب وحبس الوقف على من لا يستحقون وتجريد الورثة أحيانا من أموال آبائهم أرضاء لشبهوات جامحة ونزوات ممقوتة . كما لاحظت ماكانت عليه الأوقاف الأهلية - وهو مايسمونه الوقف على الذرية - من أعمال شنيع ، حتى كانت الاطلال والخرائب في القاهرة وغيرها من المدن تدل بذاتها على أنها أوقاف . فبحثت حتى الهمنى ربي الى أن الأوقاف الأهلية ليست من الدين في شيء وأنها ضارة ضرراً اجتماعياً يجب ازالته فصممت على محاربة الأوقاف الأهلية بعد خروجى من الوزارة وسيأتى تفصيل ذلك فيما بعد (*) .

استقالة الوزارة

كيف استقلنا من الوزارة وما هى اسباب الاستقالة ؟

سافر زيور باشا في فصل الصيف الى أوروبا كما سافر اسماعيل صدقي واسماعيل سرى ، وشغل الرئاسة بالنيابة يحيى ابراهيم باشا وكنا نلاحظ من بضعة أشهر وجود جفاء بينه - وهو رئيس حزب الاتحاد - وبين عبد العزيز فهمى - وهو رئيس حزب الأحرار - لمسائل شخصية تتصل بخلاف على ترقية بعض اشخاص . فلما قامت حركة ضد الشيخ على عبد الرازق القاضى الشرعى - وهو من أسرة عبد الرازق المعروفة وجميع اقرباها من الأحرار الدستوريين - عقب اصداره كتاباً بعنوان الاسلام وأصول الحكم ، تناول فيه مسألة الخلافة وذكر أنها ليست من الأصول في الاسلام ، وكان الملك فؤاد على ما تشيعه الشائعات يتطلع الى الخلافة بعد أن الفتها تركيا ، فحوكم الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء فحكمت بإخراجه من زمرة العلماء وتجريده من شهادته وكان ذلك في شهر أغسطس ١٩٢٥ .

(*) انظر التفاصيل ص ٢٧٦ وما بعدها .

ولم يقتنع عبد العزيز فهمي باشا وزير الحقانية بصحة هذا الحكم واحال الامر الى لجنة القضايا بوزارته .

ولكن يحيى ابراهيم لم يرض عن هذا التصرف من عبد العزيز فهمي وكان يضمن له السوء ، ويظهر انه كان على اتفاق في ذلك مع الملك فؤاد فأتى في جلسة مجلس الوزراء المتعقدة تحت رئاسته ببولكى وسأل عبد العزيز فهمي عن سبب عدم تنفيذ قرار هيئة كبار العلماء وطلب اليه تنفيذه فوراً ، فلم يرضخ عبد العزيز فهمي وأصر على انتظار قرار لجنة اقسام القضايا وهنا انفجر يحيى ابراهيم وقال لعبد العزيز انه لا يطبق العمل معه وطلب اليه ان يستقيل فرفض عبد العزيز متمسكا بان لا غيار على عمله . وهنا قال يحيى ابراهيم لعبد العزيز انه ان لم يستقل فسيقال من منصبه فتكلمت مع يحيى ابراهيم وافهمته ان هذا عمل خطير ويجب ان يعمل عما صمم عليه . فاجابني بتلك الكلمة المصولة « انك لو طلبت منى حياة ابني لكان ذلك امون على من بقائى مع عبد العزيز » وقام من فوره الى المبراي ليمضى مرسوما بعزل عبد العزيز .

كان على ماهر وزير المعارف في ذلك الوقت (٥٦) جالسا بجوارى فافهمته ان هذا التصرف خطير وان ستكون له نتائج خطيرة . ففهم على ماهر من قولى انى افسد بالاستقالة وان الاتفاق بين الاحرار الدستوريين والاتحاديين سينهار نتيجة لذلك ، وقد ظهر على ماهر التأثير فطلبت اليه ان يبادر باخبار يحيى ابراهيم بمجرد وصوله الى المبراي بان يعمل عما صمم عليه والا يقابل الملك فقام على ماهر من فوره وتكلم بالتليفون ثم رجع بادى الاسف يخبرنا بان يحيى ابراهيم في حضرة الملك ، وان ليس بالامكان مخاطبته وفهم الوزراء ان الامر سيينتهى باستقالة الوزراء الاحرار ، وكان اسماعيل صدقى اخبرنا قبل سفره انى اوروبا انه متضامن معنا يستقيل اذا استقلنا ، فارسلنا اليه برقية اجاب عليها بالتضامن معنا .

(٥٦) عين على ماهر وزيرا للمعارف اليومية من ١٢ مارس ١٩٢٥ الى ٧ يونيه ١٩٢٦ في عهد وزارة احمد زوير باشا الثانية « ١٩٢٥/٣/١٢ - ١٩٢٦/٦/٧ » .
(النظرات والوزارات . ص ٥٤٥ ، ٥٨٦) .

ثم قرر حزب الأحرار ان يجتمع بكامل هيئته بالقاهرة وفي هذا الاجتماع قرر استقالة وزرائه ، فذهبت من قورى الى وزارة الأوقاف وحررت ليحيى ابراهيم الخطاب الآتى :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة .

اتشرف بتقديم استقالتي من الوزارة .

وتفضلوا بولتكم بقبول فائق احترام ،،

محمد على

كان ذلك في شهر سبتمبر ١٩٢٥ ولا علم اسماعيل صدقى بذلك ارسل برقية باستقالته . ومما يلاحظ ان توفيق دوس انتظر قليلا ثم ارسل كتابا من صحيفة ونصف الصحيفة يستقيل به ويؤكد فيه اخلاصه للملك .

ويجب على اظهارا للحقيقة ورعاية للتاريخ واثباتا للوقائع الصائبة ان اذكر انى بعد استقالتي وترك الوزارة قابلتى في فندق سان استفانو محمد حلمى عيسى باشا احد الوزراء الاتحاديين وطلب الى ان ارجع الى الوزارة واسحب استقالتي وذكر ان توفيق دوس مستعد للرجوع اذا انا قبلت ، وان كلامه معى بتكليف من حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكى فقلت له اذا اراد حسن نشأت بك ان يتكلم فلا يصح له ان يكلفك انت بل يجب عليه ان يكلمنى هو مباشرة .

وثانى يوم سعى حسن نشأت بك في مقابلتي بفندق سان استفانو ثم قابلتى مرة ثانية وفيهما اتلى الى بان الملك يثق بى ويود ان اصحب استقالتي وان توفيق دوس مستعد لسحب استقالته اذا انا فعلت فصممت على موقفى ونكرت له ان سحب الاستقالة لا يتفق مع قرار الحزب ولا مع كرامتى ، وان اقالة رئيس حزب الأحرار الدستوريين امانة تمس الحزب كله وتمس الوزراء جميعا فاجابنى بان من الممكن اختيار عضو من حزب الأحرار يحل محل عبد العزيز فهمى فرفضت ما عرضه وقلت له : ان مركز الوزير اصبح اضعف من مركز موظف عادى . ثم عاتبتنى بقوله فلا تعلم ان الملك كان يتدخل في شؤون بعض الوزارات وانه تركك حرا في وزارته تفعل ما تشاء ثقة منه فيك مع انه ناظر الأوقاف ، الا يجب ان تقابل هذه الثقة بان تنفذ رغبة الملك بسحبك الاستقالة . فاجبت انى رجل اذا قلت استقلت فمعناه انى استقلت وليس معناه انى استقيل من الاستقالة ، واذا كان جلالة الملك قد تركنى حرا ثقة منه بى فلم يكن نلك لشخصى وانما كان لاعتقاد جلالته انى رجل شريف بعيد عن الاغراض الذاتية .

وهنا قال محدثي : وما العمل أمام هذه الأزمة ؟

فاجبته : لقد صدر قرار من حزب الأحرار الدستوريين وجب تنفيذه ، ولو لم يصدر هذا القرار لكان واجبي أن استقيل لما أصيب به مركز الوزير نفسه . واعتقادي أنه يجب أولا وقد أقيل عبد العزيز وهو رئيس حزب الأحرار أن يقال يحيى إبراهيم باشا وهو رئيس حزب الاتحاد وإذا تم هذا التكافؤ يمكن عرض الأمر بعد ذلك على مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين فإظهار دهشته من هذا الجواب لاعتقاده استحالة تنفيذه وافترقنا على ذلك .

وأجرى تعديل الوزارة وأصبحت كلها اتحادية تابعة للمurray وأصبح الأحرار بعد ذلك طلقاء غير مقيدين وأنفسح المجال للوزارة . فاستصدرت في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ وفي غيبة البرلمان طبعاً مرسوماً بقانون اسمه قانون الجمعيات والهيئات السياسية حتم فيه أخطار الإدارة بمقر الجمعيات والهيئات السياسية ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية وضرورة أخطار جهات الإدارة بكل تغيير يحصل في البيانات المقدمة إليها وأن كل جمعية أو هيئة سياسية لا تراعى هذا القانون يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات أو الهيئات التي يصانق على قانونها النظامي مرسوم ملكي .

وقد احتجت جميع الأحزاب عدا حزب الاتحاد طبعاً على هذا الإجراء الشاذ :

نتائج انفراد حزب الاتحاد بالحكم

كنا قد رأينا العمل مع حزب الاتحاد وبعض المستقلين أملاً في منح طفيان سعد ذلك الطفيان الذي أثر في أداة الحكم وسبب انحراف سير الحركة الوطنية عن طريقها الصحيح وحول الجهاد الوطني من عمل في سبيل الوطن وتضحية لا يضمن بها مجاهد إلى مهاترات واعتداءات تخدم أغراضاً ذاتية وتجلب منافع شخصية حتى اضطربت الأفكار وموهت الحقائق تمويهاً جعل الناس حيارى لا يميزون بين الحق والباطل .

اتفقنا مع الاتحاديين والمستقلين مؤملين أن نحيط بالملك فؤاد ونزين له السير في الطريق السوي .

لكننا والأسف يملأ نفوسنا لم نلبث في الحكم بضعة أشهر حتى تكشفنا لنا حقيقة مرة هي أن الملك فؤاد يريد أن يكون ديكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة ويدعم سلطته الفردية ، مستمينا في ذلك برجال السراي وبجزية الذي انشأه ، وتلك حالة تؤدي طبيعا الى شل الحياة النيابية السلمية .

وقد اسنا تدخل رجال ديوانه الملكي ورجال الخاصة الملكية في شؤون الحكم وفي تنمية ثروة الملك بطرق لا ترضاهم الضمائر الحية .

فمن ذلك تدخله في أعمال بعض الوزراء وإصدار الأوامر اليهم . ومن ذلك حادث استبدال سراي الزعفران التي اعطاها الى الحكومة مقابل تفتيش كبير يضم آلاف الأقدنة قيمته أعلى بكثير من قيمة سراي الزعفران .

ومن ذلك ارغام بعض الملاك الذين يجاورون مزارعه على بيع اطيانهم اليه باثمان بخسة .

ومن ذلك ان ناظر خاصته كان يمنع صفار الفلاحين بواسطة حكمادارية الاسكندرية من دخول المدينة في الصباح لبيع خضرهم وثمارهم وسمنهم وجبنهم حتى تتم الخاصة بيع منتجاتها باثمان مرتفعة .

ومن ذلك ما سمعته من أحد أعضاء البرلمان وكان قد دعى مع فريق من زملائه لزيارة تفتيش « انفيينا » وقص على ما رآه من حسن تنظيم في الزراعة وفائق عناية بتربية الحيوان ونكرانه وزملاءه طافوا صدر النهار بجزء من التفتيش ثم تناولوا غذاء فاخرا وبعد الاستراحة وتناول الشاي الفخم ايضا مروا بجزء آخر وهم في طريق العودة ولشده ما كانت دهشتهم عندما رأوا وسط تلك الجنان الفيحاء مساحة من الأرض تبلغ نحو مائتي فدان بها بيت كبير قديم والأرض بور والبيت مهجور قد هشوا لهذا وسألوا ناظر الخاصة عن السبب فاجابهم بكبرياء واتفه بان القمطة البور هذه يملكها رجل لم يقبل بيعها للسراي ، فكانت نتيجة عناده ان منعت عنه مياه الري واصبح لا يستطيع استثمار اراضيهِ .

وقال محبتي ان الأثر الطيب الذي كان في نفوسهم جميعا قد انقلب الى سخط ومقت وازدراء .

تلك امثلة من تصرفات الملك فؤاد وقد امتدت ديكتاتوريته الى عزل عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار من الوزارة . وامام هذا التصرف

اعتزلنا مناصبتنا ووقفنا نطالب باعادة الحياة الدستورية السليمة ، وبقيام البرلمان ، وندعو الى تضافر الأحزاب لمنع طغيان الملك والملتفين حوله .

وتفاقيمت الحال بعد استقالتنا وتعدت الشكاوى وقامت المظاهرات وكثرت محاكمات العمد وغيرهم حتى تدخل اللورد لويد المنتوب السامى البريطانى الذى خلف اللبى ونصح باقالة حسن نشأت باشا من منصبه بالسراى بحجة أن اسمه قد ورد فى التحقيقات الخاصة بقتل السردار فلم يكن من الملك الا أن صعد لهذه النصيحة وأقال نشأت باشا وعينه وزيرا مفوضا كى يبعده عن مصر مع اظهار الرضا عنه بتعيينه فى منصب كبير خارج البلاد .

ائتلاف الأحزاب

قويت فكرة ائتلاف الأحزاب ، وكان الساعون فيها كثيرين وفى مقدمتهم محمد محمود باشا وسعد زغلول باشا وانتهى الاتفاق بعد مساع متواصلة الى عقد مؤتمر وطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ بمنزل محمد محمود دعى اليه أعضاء البرلمان القديم من شيوخ ونواب كما دعى اليه أعضاء مجالس المديرىات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون وكان مؤتمرا ضخما ضم أكثر من ألف نفس خطب فيه سعد ودعا الى توحيد الصفوف والى الائتلاف وكانت الأحزاب الممثلة فى المؤتمر ثلاثة ، حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وكنت من الحاضرين وبعد المناقشات أصدر المؤتمر قرارات منها الاحتجاج على التصرفات التى صدرت مخالفة للدستور ودعوة الأمة الى المطالبة بالانتخابات المباشرة لا الانتخابات الثلاثينية ، ووجوب تأليف وزارة موثوق بها من الأمة . الخ .

وانكر بهذه المناسبة ماروى عن سعد من أنه قد أبدى أسفه لما حدث من فرقة بينه وبين أصدقائه الأقدمين وهم طبعاً مؤسسو الوفد وعلى ورشدي وثروت وغيرهم ، وذكر أنه أحس بوحشة بعد افتراقه عنهم ، وأنه كان يود من صميم قلبه أن يجتمع بزملائه القدامى الذين يفهمهم ويفهمونه .

ونجم عن هذا الائتلاف اتفاق الأحزاب الثلاثة ، فاضطرت وزارة زيور الى اجراء انتخابات لم يزل فيها حزب الاتحاد سوى خمس دوائر من ٢١٤ دائرة . ومما أوجب القبطة أن الأحزاب الثلاثة المؤتلفة انتقلت على تقسيم الدوائر فيما بينها وتمهدت بالا يتافس حزب حزبا أخسـر

أثناء الانتخابات ، وخص الوفديين ١٦٠ دائرة والأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة والحزب الوطني ٩ دوائر .

وقد حدث أمر يوجب الأسف ، هو أن سعدا وقد اتفق مع الأحرار على عدد الدوائر التي اختصوا بها عارض في ترشيح عبد العزيز فهمي نظرا لاستمرار العداء والنفور بينهما ، ولأن عبد العزيز فهمي أعلن أنه لا يثق بسعد وإن يضع يده في يده أو يقابله رغم هذا الائتلاف وكانت نتيجة ذلك إصرار عبد العزيز على عدم ثقته بسعد أن استقال من رئاسة حزب الأحرار فاختر محمد محمود رئيسا للحزب .

تشكيل الوزارة الائتلافية

بعد ظهور نتيجة الانتخابات قدم زيور باشا استقالة وزارته في ٧ يونية ١٩٢٦ . وكان المفروض أن يتولى سعد رئاسة الوزارة الجديدة باعتبار أن حزبه صاحب الأغلبية أما الذي حصل أن سعدا قد عرف أنه غير مرغوب فيه وأنه إذا تمسك بتأليف الوزارة تدخل اللورد جورج لويد وعرقل الحياة النيابية ، والأسباب معروف بعضها للناس وللسمراى منها أنه قد أقيمت دعاوى جنائية ضد أشخاص من أقرب المقربين إلى سعد اتهموا في قتل السردار وبعض الإنجليز منهم أحمد ماهر^(٥٦) ومحمود فهمي النقراشي وقد حكم ببرائتهما لكن الإنجليز لم يقتنعوا بهذه التبرئة بدليل معارضة المستشار الإنجليزي كرشو رئيس هيئة المحكمة واستقالته احتجاجا على تبرئتهما .

ولهذه الأسباب وغيرها أثر سعد أن يكون صديقه القديم عدلي يكن باشا رئيسا لوزارة ائتلافية شكلت فعلا من مستقيلين وفدوين وأحرار دستوريين وهم - عدلي للرياسة والداخلية - وعبد الخالق ثروت

(٥٦) سياسي واقتصادي مصري . ولد في عام ١٨٨٨ وتخرج من مدرسة الحقوق التجارة العليا . اختل بالحركة الوطنية وانتخب عام ١٩٢٤ بمجلس النواب ثم رئيسا لمجلس النواب في ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ . تولى الوزارات الآتية : المعارف العمومية (أكتوبر - نوفمبر ١٩٢٤) ، المالية (يونية ١٩٢٨ - أغسطس ١٩٢٩) ، الرياسة (أكتوبر ١٩٢٤ - يناير ١٩٢٥) ، الداخلية (أكتوبر ١٩٢٤ - يناير ١٩٢٥) ، الرياسة عام ١٩٠٨ . تال الدكتوراة من جامعة مونبلييه بفرنسا وبعد عودته عين أستاذا بمدرسة (يناير ١٩٢٥ - فبراير ١٩٢٥) ، الداخلية (يناير ١٩٢٥ - فبراير ١٩٢٥) . القتل في ٢٤ فبراير ١٩٢٥ وهو في طريقه إلى مجلس الشيوخ من مجلس النواب لإعلانه الحرب على دول المحور إلى جانب الحلفاء . (انظر الموسوعة الميسرة ، ص ٦٢ . النظرات والوزارات المصرية . ص ٥٦٤) .

للخارجية - ومحمد محمود للمواصلات - وأحمد محمد خشبة للحربية والبحرية - وأحمد زكي أبو السمود للحقانية - ومقرص حنا للمالية - وفتح الله بركات للزراعة - وعلى الشمسي للمعارف - وعثمان محرم للاشغال - ومحمد نجيب الغرابلي للأوقاف .

تألفت هذه الوزارة في اليوم الذي استقال فيه زيور باشا وبعد أن أعلن سعد تنحيه بحجة أنه لا يحتمل متاعب المناصب .

وانتخب سعد رئيسا لمجلس النواب كما اختير حسين رشدي رئيسا لمجلس الشيوخ .

ومما يستحق الذكر اني علمت وأنا عضو في مجلس النواب هذا ان الملك فؤاد بعد ان حاز مسعد على اغلبيه في البرلمان اراد ان يغيث اسماعيل صدقي بسبب تضامنه مع الأحرار في الاستقالة من وزارة زيور وعدم خضوعه لمشيتته ، فأوعز الى سعد ان يختار من فاز في الدائرة التي سقط فيها اسماعيل صدقي ليكون وزيرا وبذلك أصبح الأستاذ محمد نجيب الغرابلي المحامي بطنطا وزيرا نكايه في اسماعيل صدقي كما سقط عبد العزيز فهمي في الانتخابات . وهكذا تحققت رغبتا الملك وسعد في سقوط صدقي وعبد العزيز فهمي رغم الائتلاف وتناسي الماضي .

استقالة عدلي يكن

لمح عدلي باشا أيام هذا الائتلاف ان بعض الأعضاء الوفديين في مجلس النواب قدم اقتراحا برفض اقتراح بشكر الوزارة لاهتمامها بمساعدة بنك مصر ، اكتفاء من الأعضاء بأن الوزارة حائزة لثقة البرلمان ورغبة منهم في عدم تكرار الشكر في مناسبات (٥٧) كثيرة وفهم عدلي بعد

(٥٧) انظر نص الاقتراح المقدم بشكر الوزارة ونص الاقتراح المقدم برفض اقتراح الشكل بالحق رقم (٧) ص ٢٢٥ . انظر تحليلا لازمة الائتلاف الوزاري التي اعقبت هذا الموقف في : محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ص ٢٧٤-٢٧٥ حيث يقول ان عدلي يكن رئيس الوزارة رأى في رفض اقتراح الشكر ولهجة الكلام الذي قيل حين نظر البرانية ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية ، وعلى ذلك قررت الوزارة بالإجماع الاستقالة . غير ان النحاس باشا (رئيس مجلس النواب بالنيابة عن سعد زغلول) صرح المجلس بشعور الوزارة فأعلن المجلس ثقته بالحكومة بالإجماع وان لم يحدث اتفاقا بشأن اقتراح الشكر . ولما كان عدلي قد قرر الاستقالة وكان هذا يعني انهيار الائتلاف فقد بلل سعد زغلول جهدا لاقتناع ثروت باشا بتأليف الوزارة لما في ذلك مصلحة للبلاد فأعاد ثروت تأليف الوزارة من زملائه في وزارة عدلي مع بعض التعديلات .

الذى رآه من تصرفات بعض الأعضاء ان كرامته تأبى عليه أن تكون وزارته عرضة لنقاش من هذا القبيل وصمم على الاستقالة رغم الرجاء المتكرر من كثير من الأعضاء ومن سعد نفسه الذى أصبح يعتز بصداقة عدلى ويتمسك بها بعد أن كآل له التهم فيما سبق ، ورغم الرجاء المتكرر أبى عدلى إلا أن يستقيل ويترك للبرلمان حريته فى اختيار من يخلفه وقدم استقالته فى ١٩ ابريل ١٩٢٧ وأصر عليها فقبلت وسعى سعد فى أن تؤلف وزارة جديدة يرأسها ثروت وهو الذى كان أيضا هدفا لمطامع سعد وكان ينعته بعدم الوطنية وبالخيانة فى خطبه ونشراته .

تأليف وزارة ثروت

عين الملك ثروت باشا بناء على رغبة مجلس النواب ورغبة سعد الذى اقتنع بضرورة بقاء الائتلاف بعد أن كان يطعن فى كل شخص وكل هيئة تحول بينه وبين الانفراد بالحكم . وبعد أن رأى ما حاق بالبلاد من نكبات بسبب الانقسامات التى سببها هو ، وبعد أن ايقن أن مصلحة البلاد تتحقق بتآلف القلوب وتضامن المواطنين واختيار الأكفاء لخدمة الدولة .

وقد عين الملك ثروت على غير رغبته على ما يظهر لأن ثروت كان صلبا فى الحق شجاعا فى مواجهة الأمور حريصا على مصلحة البلاد ونو تعارضت مع مصلحة الملك الذى لم ينس له تمسكه بإعلان الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين واستقال من أجل ذلك .

وفياة سعد

ومن نكد الطالع وقد استقرت الأمور فى نصابها واتسعت آفاق الأعمال فى خدمة البلاد أقول من نكد الطالع أن ثقل المرض على سعد وتوفى فى ٢٢ أغسطس ١٩٢٧ فكانت لوفاته رنة حزن عميق فى القلوب لفقدان رجل سعى مع الساعين فى توحيد الصبغوف وانتهاج خطة سليمة لتنقذ الوطن من التباعد والتفريق .

وقد قرر مجلس الوزراء تخليد ذكره بأقامة تماثيل له وشراء منزله ليكون من المنافع العامة وأن يترك لحرمة سكنه مدى حياتها وغير ذلك من صنوف التكريم (*) .

(*) تقل جثمانه فى ١٩ يونية سنة ١٩٣٦ الى فريح خاص به بجوار منزله انتهى على نفقة الحكومة . (هذا الهش فى أصل اللكرات) .

وقد رثاه ممن رثاه ثروت باشا بخطبة مؤثرة كنت من سامعيها
ورأيت ثروت بنفسى يبكى وهو يخطب مما أشعر الناس ان من المصلحة
تناسى الماضى ووجوب البقاء متضامنين حتى نواجه العقبات التى كانت
قائمة قبل تكوين الوفد والتى زادها النزاع الحزبى وتفرق الكلمة .

بعد وفاة سعد

ومادمت اسجل ذكرياتى فانى لا اتعرض لما قامت به الحكومات بعد
وفاة سعد الا ما كان لى نخل فيه بيد ائى هنا اذكر بطريق عابرة امرين :

اولهما - ان المدرسة التى كونها الخصام بين سعد ورفاقه بعثت
من مرقدها اثر موته ، ولم يلتزم خلفاء سعد طريقته الأخيرة القائمة على
التضامن والائتلاف .

وثانيهما - ان المؤيدين للائتلاف وفى مقدمتهم مؤسسو الوفد كانوا
يودون لو دفن مع سعد رفاقه الأقدمون الذين عملوا جاهدين لتخليص
الوطن من ريقة الاحتلال ومنهم على ورشدى وثروت حتى يكون قبرهم
حزارا لابناء الوطن وموقدا للعظماء الخالدين كما فعل غيرنا فى إقامة
مثل هذا المرقد ، كفرنسا التى خصصت « البانتيون » مرقدا لعظمائها ،
وانجلترا التى خصصت « وستمنستر » لهذا الغرض . لكن خلفاء سعد
مع شديد الأسف عارضوا هذه الفكرة وفى مقدمتهم المرحومة السيدة
صفية زغلول فقد رفضت رفضا باتا ان يدفن مع زوجها احد سواها .
وتم لها ما أرادت واصبح هذا المدفن خاصا بهما .

اهم الاعمال القومية فى عشر سنوات بعد الثورة

قامت الثورة فى ١٩١٩ بعد تأليف الوفد ونفى بعض زعمائه واستمر
الجهاد طويلا الى ان رجع الوفد من أوروبا . ثم ظهر الشقاق بين أعضائه
واستفحل امره . وقد وقف القارئ على أسبابه الظاهرة والخفية مما
هو مسطور فى هذا الكتاب وله ان يقرر أسباب الشقاق وعلى من تقع
مسئوليته ، فهو حر فيما يراه ويستنتجه من الحقائق التى بسطانها .

وإذا كانت الثورة لم تثمر ثمراتها المرجوة بسبب هذا الشقاق الا انه رغم ما حاق بالبلاد من تنابذ وتراشق وانحراف عن الاهداف ، رغم هذا كله ، فان ثورة الأمة قد اثمرت فوائد لم يكن لسعد دخل فيها .

منها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى لا يمكن انكار فائدته في الغاء الحماية وقيام دستور على أحدث النظم يجعل الوزارة مسئولة امام البرلمان فيسقطها أو يؤيدها بكامل حريته اذا احسن النواب القيام بواجباتهم وبه برزت الأمة في المحيط الدولى بوزارة خارجية لها وزراؤها وسفراؤها وهذا الكسب وان كان لا يرضى اطماعنا ، ولكنه حجر الأساس في تقدم الأمة ورقيتها واستقلالها الكامل ولم ترتبط مصر في هذا التصريح بأى رباط أو اتفاق أو معاهدة تحد من تطورها وتقدمها .

ومنها ما قام به طلعت حرب بإنشاء بنك مصر وفروعه اعتمادا على نقطة الأمة ووعيتها . ولم يكن لأحد من رجال السياسة دخل في هذا النجاح الاقتصادى الذى اثمر وأينعت ثماره وأصبحت الأمة تباهى بنتائج هذا العمل الباهر الذى لم يكن للسياسة أى دخل فيه .

ومنها ، ما قام به محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين عندما كان رئيس وزارة . فقد نال بجهوده اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ . وخفف بذلك من ويلات الانتذار البريطانى الصادر في ١٩٢٤ ذلك الانتذار الذى ألقى ما كان لمصر من حقوق في مياه النيل وتمكن محمد محمود من ارجاع تلك الأفضلية لمصر دون أن يكون لسعد أو خلفائه حظ فيه .

تلك هى الأعمال التى يجب على كل مواطن أن يتذكرها وأن يقدرها حق تقديرها . وقد قام بها رجال لم يباهوا بما عملوا ، ولم يطلبوا أن تقام لهم المظاهرات أو التماثيل .

عود الى وزارة الأوقاف

وليت وزارة الأوقاف ١٩٢٥ كما أسلفنا ونذكرت طرفا من عملى فيها وأريد هنا ذكر بعض ما لا يصح اغفاله .

معهد أسسيوط :

بدا لى أن أزور معهد أسسيوط الدينى وهناك رايت ما أحرزنى فالطالبة — ومن صبية — مشتتون في المساجد والزوايا يجلسون على الحصى . وقد انتشرت فيما بينهم أمراض منها ضعف البصر والزلال والسكر حتى أصبح

الهزال باديا على اجسامهم من سوء التقنية وقساد الجو فلم اطلق صبرا على ذلك وتداولت مع شيخ المعهد وكان المرحوم الشيخ الاحمدي الطواهرى^(٥٨) ورجعت الى القاهرة فاتخذنا قرارا وزاريا بالتعامل مع خريجي معاهد الازهر في الكشف الطبى على البصر . وباندرت بمقابلة الملك فؤاد والحجت عليه في المطالبة بضرورة انشاء معهد في اسبوط يليق بمركزها كعاصمة للصعيد . وان يكون موقع هذا الموقع على شاطئ النيل وان يبنى فوق قطعة ارض هناك تملكها الحكومة كانت مقرا لمصلحة خفر السواحل . واقتنع الملك فؤاد وامر بتحقيق هذه الرغبة وشرع في انشاء المعهد بالفعل وكنت في غنى عن ذكر هذه المسألة فانها عمل ادارى بسيط يقوم به اى وزير . انما الذى حفزنى الى ذكرها ان كان افتتاح المعهد بعد خروجى من الوزارة بمدة وشاءت الحزبية ان يغفل ذكر اسمى في حفلة افتتاحه ، وفي هذا دليل على ان خلفاء سعد احيوا الطريقة القديمة التى كانت وقت النزاع والشقاق من اغفال ذكر من عداهم .

مصاريف نظام الوقف :

باطلاعى على نظام الوقف وما فيه من مأس اظهرتها حجج الوقف . اقتنعت بعد بحث وتقيب ان نظام الوقف على النرية وهو ما يسمونه بالوقف الاهلى نظام فاسد مخالف للشريعة الاسلامية وانه انما ابتدع لتحقيق رغبات المالكين وهى رغبات لا يقرها عدل ولا قانون ، وتتناقى مع شريعتنا الاسلامية التى تقضى بتحديد ايراث ويحق الوارث فيما يملكه خورثه الا اذا كان قد اوصى لغيره بوصية لا يصح ان تتجاوز ثلث التركة . وقد رايت في حجج الوقف ما هو ادهى اذ يحبس الواقف كل امواله على غير ابنائه واحفاده وورثته ولو كان ذلك لخيلة له اجنبية عنه .

ثارت نفسى امام هذا العمل البغيض وقمت بالقاء محاضرات منها

(٥٨) ولد ببلدة كفر الطواهرى بمديرية الشرقية وتخرج من الجامع الاوهر حيث نال شهادة العالمية . انضم الى هيئة كبار العلماء وتولى بعض المناصب الدينية مثل مشيخة الجامع الاحمدي بطنطا ومشيخة معهد اسبوط ثم عين شيخا للأوهر (١٩٣٠ - ١٩٣٥) راس الوفد المصرى في مؤتمر مكة عام ١٩٢٥ ، وصعدت في عهد رئاسته للأوهر مجلة نور الاسلام . من مؤلفاته : العلم والعلماء ، نظام التعليم ، رسالة في الاخلاق ، خواص المقولات في اصول التلقى ، الوصايا والآداب ، التفاضل بالفضيلة . (محمد رضا كحالة ، معجم المؤلفين . ج ٩ - ص ٣٠ . انظر ترجمة حياته بقلم ابنه فخر الدين الطواهرى بعنوان : السياسة والأوهر ، مذكرات شيخ الاسلام الطواهرى) .

محاضرة امام محكمة الاستئناف في اواخر ١٩٢٦ واعقيتها بأخرى في قاعة المحكمة المختلطة بالقاهرة وانتهيت بوضع بحث عن هذا الموضوع في كتاب لي طبعته ١٩٤٢ وفيه تفصيل ما أرتأيت (*) .

لكن الواشين وأصحاب المنافع في الوقف هبوا يعارضونني ومنهم بعض علماء الأزهر ولم يكتفوا بمعارضتي بل أفهموا الملك فؤاد اني أقصد الطعن في أوقافه الخصوصية ثم أوعز الى المرحوم الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية الأسبق بأن يقوم بالقاء محاضرة اختاروا لها قاعة جمعية الاقتصاد والتشريع وقد اكتظت بالأزهريين ورجال حزب الاتحاد أي حزب الملك . وقدم المحاضر يحيى ابراهيم باشا رئيس حزب الاتحاد ومحمود أبو النصر بك من أعضاء الحزب وكان ذلك في أوائل ١٩٢٧ .

كان المحاضر من كبار علماء الأزهر وكان مفتيا للدولة فرغبت في سماع محاضراته كما حضرها معي عبد العزيز فهمي آملا في أن يفيد من علم المحاضر الواسع لكثي والأسف يملا فؤادي لم أسمع من الشيخ الجليل سوى الطعن والتلميح بالألحاد مع تصفيق المصفيين . وكان الدليل الوحيد الذي قدمه لمشروعية الوقف الأهلي قوله أن الوقف على الذرية وارد في القرآن الكريم في قوله تعالى (لن تتالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وحصر تفسير هذه الآية في أن الوقف صدقة وأن المستحقين هم أولى الناس بالصدقة ، وأن رغبة الواقف كنص الشارع وانتهى بأن كان لا ضرر على البلاد اذا كانت كل املاكها وقفا من اطميان وعقار . قال هذا في الوقت الذي كنا فيه نرى بأعيننا الخرائب الموقوفة المنتشرة في القاهرة والامسكندرية وغيرهما ونعلم بالمأسى التي حاقت بالورثة بل وبالمستحقين وبالقضايا التي يقيمها المستحقون على النظار ، ونعرف ما كان يأخذه نظار الوقف من سحت ، وقد وصل الأمر في بعض الأوقاف الأهلية الى أن أصبح المستحقون فيها يتوالى الزمن يزيدون على ٤٥٠ مستحقا في وقف واحد ، وكان نصيب بعض المستحقين في السنة ثمانية مليمات أي أقل من ثمن ورقة بريد أو اجرة ترام وبذا أصبح كثير من النظار بفضل المحاباة هم المستحقين فعلا ولو كانوا من غير اقارب الواقف .

ولما أراد عبد العزيز فهمي باشا الرد على المحاضر ، هب الأزهريون يصيحون « امسكت فليسقط الألحاد » فلم يتكلم ثم أحاطوا به ليمتدوا عليه ولولا وجود أخوتي وبعض اقاربي لساعت النتيجة .

(*) انظر كتابي : « ميلادي في السياسة المصرية » (يشير الى كتابه بهذا العنوان المنشور عام ١٩٤٢) .

ويعد المحاضرة وخروج المستمعين جاءني سكرتير الجمعية واعتذر باسم الجمعية عما فاء به فضيلة الشيخ بخيت من الفاظ نابية ، وأضاف أن الجمعية اباحت له اللقاء محاضرة أرسلها إليها مكتوبة لكنه حاضر بما يخالف ما كتبه ، ولو كانت الجمعية تعلم ذلك لما صرحت له بالقاءها . ولما كان سكرتير الجمعية وهو الدكتور ليفي لا ينتمي للإسلام ، خشيت أن يسمي الظن بكل علماء الأزهر فهوئت عليه وقلت له أن في علماء المسلمين كثيرين من ذوي العلم والاتزان وأن الشيخ بخيت إنما هو استثناء من العلماء .

ولم يكتب المرحوم الشيخ بخيت بهذا كله بل طبع محاضراته في رسالة باسم (المرفقات اليمانية في عتق من يقول ببطلان الوقف على الذرية) ومعناها فلنقطع رقاب من يقول ببطلان الوقف على الذرية بسيوف يمانية حادة . رحمه الله وغفر له .

ويحسن أن أضيف هنا أن الشيخ محمد بخيت تطوع لالقاء محاضراته بناء على طلب من حزب الاتحاد وموافقة السراي ، وشاع أن السراي وعدته لقاء ذلك بمشيخة الأزهر ولكن هذا لم يتحقق .

كافحت عشرين عاما في سبيل إلغاء الوقف الأهلي ، ثم ظهرت شببية ازهرية ناصرته وأنتهى الأمر ١٩٤٧ بتنظيم الوقف وتنفيذ بعض ما اقترحته ثم جاءت الثورة وقضت قضاء نهائيا على الوقف .

وكان الملك فؤاد قد تأثر بوشاية الواشين على ما يظهر وقام بينه وبينى شيء من الفتور ظهرت آثاره فيما بعد .

الوزارات بعد وفاة مسعود

كان ثروت رئيسا لوزارة الائتلاف الثانية وقت وفاة مسعود وقد قام بمفاوضات في إنجلترا مع تشمبرلان انتهت بمشروع عارضه مصطفى النحاس فاستقال ثروت وألف بعده مصطفى النحاس وزارة ائتلافية وهي لم تكن ائتلافية في الواقع بعد أن أصبح النحاس رئيسا للوفد ورغم اشتراك محمد محمود فيها ثم تولت الوزارات ولم اشترك في واحدة منها . فلم اشترك مع محمد محمود في الوزارات التي اشترك فيها أو التي ألفتها مع استبراري سكرتيرا عاما لحزب الاحرار ثم وكىلا لهذا الحزب ، وعكست على الاشتغال بقضية فلسطين وبالقضايا العربية والإسلامية وإطالما ذهبت

الى فلسطين في مؤتمرات او للدفاع عن قضية البراق الشريف مما بسطته
في كتاب آخر(*) . وتعددت أسفاري الى بلاد العرب والهند .

ومما قمت به لمصلحة العرب اني ذهبت الى الحجاز ١٩٢٤ مع
السيد هاشم الاتاسي الذي أصبح فيما بعد رئيسا لجمهورية سوريا
والمرحوم الأمير شكيب أرسلان والحاج محمد أمين الحسيني مفتي
فلسطين الأكبر . ذهبتا نحن الأربعة الى المملكة العربية السعودية وقد
تدبنا أنفسنا كممثلين لبلادنا للمسمى لدى المرحوم الملك عبد العزيز آل
سعود في وقف الحرب التي قامت بينه وبين اليمن . ومكثنا هناك أياما
عديدة نسعى في حقن دماء المسلمين وكللت مساعيها بالنجاح ، ورجعنا
الى بلادنا بعد ان تم الصلح بين العاهلين الكبيرين المرحومان الملك
عبد العزيز آل سعود والامام يحيى بن حميد الدين .

قلت اني لم اشترك في وزارة ولو كان فيها الاحرار الدستوريين وكنت
أحس بتباعد بين الملك فؤاد وبينى لكن الأمر الغريب انه طالما أوصى
بسخولي في الوزارة وطالما اعتدلت وقد تكرر الطلب عندما كلف اسماعيل
صدقي بتأليف وزارته ١٩٢٠ وعرض على اسماعيل صدقي ان أكون معه
وتقابلنا ثلاث مرات آخرها كانت في منزله بحضور المرشحين معه والمرحوم
زكي الابراشي ناظر الخاصة الملكية وشوقي باشا السكرتير الخاص للملك
والحوا على ان اقبل دخول الوزارة كما كلمني في ذلك بعض الموجودين
من المرشحين . فسالت اسماعيل صدقي عن رأيه في الدستور القائم دستور
١٩٢٢ الذي اشتركت في وضعه ، فكانت اجابته مبهمه اذ قال لي « اننا
نبحث معا أمر الدستور ونقرر ما نراه لمصلحة البلاد » ففهمت من ذلك وجود
رغبة في تغيير الدستور ، فاعتذرت نهائيا .

الخلاف بين الملك وبينى

كنت التي محاضرات بضرورة عمل معجم للغة العربية مبسطة
ومصور ، يبدأ بأوائل الكلمات ، ويكون على ثلاث درجات أصغرها مدرسي
لصغار التلاميذ والثاني وسيط لطلاب الجامعات والثالث موسوعة عامة
لجميع الكلمات العربية والكلمات المستحدثة التي يقرأها علماء اللغة وتدخل
بذلك في صلب العربية .

(*) انظر كتابي « فلسطين وجاراتها » (يشر الى كتابه بهذا العنوان النشور

عام ١٩٢٧) .

وصلت جهودى الى مصامح المغفور له فيصل الأول ملك العراق ، ثم علمت ان حكومة العراق ارسلت الى مصر ان جلالة ملك العراق سمع بمشروعى وان حكومته على استعداد للمساهمة فيه بمالها وعلمائها وطلبت تكوين لجنة لهذا العمل تحت رئاستى فاعتبطت لهذا التبا ، وذهبت الى سراى عابدين لمقابلة الملك فؤاد واقناعه بضرورة تنفيذ المشروع .

عرضت الأمر على المرحوم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمراء فسر به وقال ان الملك سيؤيدنى طبعاً ودون من قوره طلب المقابلة . وكان المألوف تحديد المقابلة بعد أيام قليلة كما كان المعروف ان الملك لا يرفض مقابلة وانما يكون مرور ثلاثة أسابيع دون انن بها علامة على الرفض . انتظرت الى تمام الاسابيع الثلاثة ولم يرد لى طلب بالمقابلة ، ففهمت ان فى الأمر شيئاً حال دونها رغم أهمية الموضوع الى أن علمت ان السبب فى ذلك هو انى نشرت أحاديث بأن طلب الخلافة الاسلامية يؤدى الى تنازع ملوك المسلمين عليها ، وبالتالي يؤدى الى تقاطع الشعوب الاسلامية ، وهذا ليس لصالح المسلمين .

والمعروف ان الملك فؤاد كان يرغب فى الخلافة بعد الغائها فى تركيا . اضيف الى ذلك محاربتى نظام الوقف الأهلئ وما شاع من انى قصدت بحملتى الأوقاف الملكية . وكانت النتيجة انه لم يانن بمقابلتى وبهذا تعطل مشروع المعجم . كان هذا التصرف من الملك صدمة لى . فماذا اعمل ؟

قابلت المرحوم الأمير ابراهيم حليم الحفيد المباشر لمحمد على والئ مصر ، وكان من اقرب المقربين الى الملك فؤاد وسالته عن السبب فى رفض الملك مقابلتى ، فانكر علمه بائى شئ ويعد مناقشة بيننا انتهى حديثى معه بما ياتئ « يا سمو الأمير ان لى كرامة وانئ وان كنت اعتبر سراى عابدين بيت الأمة يقابل فيه كل رجل ذئ مركز ملك البلاد لا لغرض خاص وانما لمصلحة عامة كالمعجم الذى تحتاج اليه العرب كافة وبما ان الملك رفض مقابلتى فارجوك ان تبلفه احترامئ لعرشه لأنه كملك البلاد له مكانته ورفعة شأنه لكئى كائنسان ائى كفره وهو فرد اعتبر نفسئ مثله لا فرق بينه وبينئ » . فاضطرب الرجل وحر فى امره . ومن ذاك الوقت قاطعت السراى نهائئاً ولم أقيد اسمئ فى دفتر التشريفات ، كما لم احضر حفلات اعياد او مقابلات رسمية .

ويعد تأليف وزارة اسماعيل صدقئ قابلئى صدقئ نخلة الطيمئ باشا احد الوزراء واخبرئى بأن الملك وقت ان حلقوا اليمئى امامه وبعد

ان علم برفضى الاشتراك فى الوزارة قال للوزراء انه يأسف لعدم دخولى فيها ، وامتنحنى واثنى على كفايتى ، ثم أسف لآئى عنيد • فقلت لنخلة المطيعى اننى لا اعرف العناد ، فانا رجل متى اقتنعت بفكرة ولم يقنعنى غيرى بسواها فان كرامتى تأبى على التقلب واذا اقتنعت بما يخالف رأىى كنت مستعدا للمعدل عنه • فليس الأمر عنادا وانما هو اقتناع وكرامة وله ان يخبر الملك بذلك اذ سمحت الظروف •

استمرار القطيعة مع الملك فؤاد

قلت انى رفضت الاشتراك فى وزارة اسماعيل صدقى ١٩٢٠ ، وكان من اسباب ذلك سوء التفاهم بين الملك فؤاد وبينى وما أحسسته من أن اسماعيل صدقى كان ينوى تغيير الدستور وبعد المناقشة معه فهمت انه كان على اتفاق مع الملك فؤاد على دعوتى للاشتراك معه فى الوزارة وفهمت كذلك ان سوء التفاهم قد زال ولكنى تمسكت بالرفض بسبب موضوع تغيير الدستور •

وقد استمرت على عدم دخول الوزارات لما رأيته من تبخل المراسم وتدخل الانجليز ومن تصرفات بعض الوزراء وخاصة تصرفات بعض اعضاء البرلمان فقد أسرف بعضهم فى استقلال النقوذ كما أسرف بعض الوزراء فى ذلك وفى المحاباة بجانب تقضى الضئيلة والحقد بين الأحزاب وانصرفت الى خدمة العرب والبلاد العربية وساهمت فى مؤتمرات كثيرة هنا وهناك وكل هذا مبسوط فى رسالة وضعت بعنوان « المؤتمر العالمى العربى الاسلامى » وفى كتب ظهرت فيما بعد منها كتاب « مبادئ فى السياسة المصرية » وكتاب « فلسطين وجاراتها » •

وبانهماكى فى هذه الأعمال أصبح وجودى فى حزب الأحرار وجودا غير حزبى لآئى بطبعى مصرى عربى محايد أمقت التحزب وما ينجم عنه من اضرار •

فى وزارة المعارف

وفى السنوات التى كنت فيها منهماكى فى اتجاهى الأخير وهو اتجاه يتفق مع طبيعتى خاطبته السيد على ماهر بالتليفون فى منزلى وكان رئيسا للديوان الملكى وذلك ١٩٢٦ وأخبرنى بأن الملك عهد اليه تأليف وزارة

وطلب الى أن اكون فيها - فكان جوابي أن هذا أمر لا يمكن البت فيه بالتليفون فشد كما هي عادته في ضرورة القبول بسرعة ، ولم أجبه وذهبت لمقابلته في السراى قابلته بمكتبه وكان غاصا بالمرشحين وسأله على انفراد عن سبب ترشيحي - فكان جوابه أن الملك يشدد قبولى الوزارة وأن تكون وزارة المعارف بالذات وأبان لى أن وزارة توفيق تسميم باشا قد سقطت لثورة بين طلاب الجامعة حدث منها بعض التخريب فوق المظاهرات والاضرابات ، والا سبيل لتهدئة الحال الا أن تكون وزيرا للمعارف حتى تخمد الفتنة .

أجبتة انى أقبل وزارة المعارف رغم ما هي عليه من ارتباك بشرط أن يكون عملنا إعادة دستور ١٩٢٢ ذلك الدستور الذى استبدل به صدى دستور آخر ، وأن نستقيل بعد إعادة الدستور القديم . وحسبنا المدة للانتخابات وإعادة البرلمان وفق الدستور القديم فكانت مائة يوم وقلت له انى على هذا الحساب أقبل فوافقنى على ما ارتأيت ولم يزد حديثى معه على خمس دقائق وانصرفت .

وعند انصرافى لاحظت أن شوقى باشا السكرتير الخاص للملك كان واقفا وسط الحجرة يريد معرفة ما تم الاتفاق عليه ولما لاحظ أن مدة وجودى كانت قصيرة ظهرت عليه الحيرة وقال لى أن الملك أرسله خصيصا ليعرف رأىى النهائى ، وبعد أن أخبرته بالقبول قال لا شأن لى بعد ذلك هنا وأنا أريد أن ابشر الملك . وتم تأليف الوزارة في ٢٠ يناير ١٩٣٦ .

دخلت وزارة المعارف فكانت مظاهرات في الوزارة أياما ، مظاهرات في الصباح وبعد الظهر وكانت الوزارة تكتظ بالطلبة سواء من المدارس أو الجامعة أو الأزهر ، وكلها تشع بالغبطة والسرور ولا أريد أن اتكلم هنا عن الأعمال العادية في الوزارة انما الذى يجب أن أنكره انى أكثر من الاتصال بالملك مباشرة وعرضت عليه مشاريع لم يتأخر في قبولها ومنها المشاريع الآتية :

أولا : طلبت تأليف لجنة لوضع القواميس الثلاثة للغة العربية تنفيذا لما كنت اتحدى به من قبل وكونت لجنة من رجال اللغة والأدب من وزارة المعارف ومن مجمع اللغة العربية وعرضت عليهم فكرتى . وبعد خروجى من الوزارة ألحقت اللجنة المذكورة بمجمع اللغة العربية ويظهر أن المجمع اتجه الى البدء بوضع المعجم الوسيط وسيظهر على ما علمت بعد قليل وقد بدأوا العمل في المعجم الكبير .

ثانيا : عرضت على الملك فؤاد ضرورة ترجمة القرآن الكريم فظهر عليه شيء من التردد وقال لى أن شيخ الأزهر وهو الشيخ مصطفى المراغى كان قد عرض عليه هذه الفكرة قبل ثلاثة أشهر وأنه لم يقبلها اتقاء مجاهرة بعض رجال الأزهر بمخالفة هذا العمل للدين وهو لا يريد إثارة النفوس .

لكنى أجبت به بأن الترجمة حصلت فعلا فقد ترجم القرآن الى لغات عديدة منها الانجليزية والفرنسية والروسية وهى تراجم لا يوثق بها بل يخشى أن يكون فيها تحريف مقصود أو غير مقصود يسمى الى الاسلام ، وأن امبراطورية اليابان مفتحة الأبواب ومفتحة العقول لتفهم الديانات ، والذي أعلمه أن ليس فى اليابان عدد كبير من المسلمين ، وأن كان فيها مجلة اسلامية تصدر باللغة التركمانية ويحررها مسلم تركمانى كبير السن اذا مات تعطلت وتعطلت بذلك الدعوة الى الاسلام هناك . ثم ان ارساليات التبشير تتوافد على اليابان ويجب علينا أن نكون مثلهم وأول واجب علينا أن نترجم القرآن الى اللغة الانجليزية أولا وهى لغة منتشرة هناك وأن يكون لكل آية تفسير مبسط موجز حتى يسهل فهم القرآن، وأن تكون الترجمة مصدقا عليها من الأزهر ومن الحكومة المصرية لتكون المرجع الوحيد لكل من لا يعرفون العربية مسلمين كانوا أو غير مسلمين . ثم يترجم بعد ذلك الى اللغات الفرنسية والروسية والأسبانية .

وبعد هذا النقاش ابتسم الملك وأخبرنى باقتناعه بما ارتأيت لكنه وقد رفض من قبل ما عرضه عليه الشيخ المراغى أراد أن اذهب اليه وأخبره أن الملك مستعد لقبول اقتراحه ترجمة القرآن اذا اعاد عليه عرضه حتى لا يجرح احساسه . فذهبت من قورى الى مشيخة الأزهر فى شارع الدواوين وقابلت الشيخ المراغى وذكرت له ما دار بينى وبين الملك فذهب اليه وتم الاتفاق على ترجمة معانى القرآن ويأخذوا لو نفذ هذا المشروع الخطير حتى يفهم الناس قرآننا . ونحن نعلم أن غير المسلمين يقرأون كتبهم المقدسة مترجمة عن لغاتها الأصلية ومع ذلك فهم متمسكون بدياناتهم مقدسون لكتبهم هذه المترجمة .

ثالثا : عرضت على الملك فؤاد أن العاصمة والمدن فى مصر قد شوهت لعدم وجود قوانين تنظم انشاء العمارات والمباني على طراز عربى شرقى مبسط على أن يكون عدد الطبقات واحد وارتفاع المباني كذلك فى كل شارع وقلت له أن العمارات الحديثة مقتبسة من طرز أجنبية ومن مصلحة مصر أن تتفرد بمظهر شرقى فلا يكون فيها الا الطراز الشرقى حتى اذا أتى السياح الى بلادنا أحسوا أنهم انتقلوا الى عالم جديد وراوا

أشياء جديدة ليست في بلادهم ، عوضا عن أن يروا خليطا من المياني من طرز مختلفة تتناهى مع الفن وقوضى الذوق والبصر .

لكنه والحق يقال كان في جوابه لى رجلا مطلعا حقا . فقد أجابنى بسؤال منه هو : هل يمكننى أن ألزم الناس باتخاذ طراز خاص بقوانين ، مع العلم أن الذوق لا يكون بقانون وأن الناس لا يتفنون طرازا خاصا الا اذا وافق طبايعهم وأذواقهم والأنواق لا تكون بالإكراه .

فقلت له من فورى أن الذوق حقا لا يكون بالإكراه وإنما انا معتزم أن اقيم معرضا بعد سنة للمسابقة في وضع طرز عربية ترضى الفنى ومتوسط الحال وتوافق أذواقهم على أن تتكرر هذه المسابقة كل سنة وأن تعطى مكافآت لمن ينال الجائزة الأولى والثانية والثالثة بمعرفة محكمين عالمين يفهمون أصول الفن العربى وطرائق تبسيطه وأن أجعل المسابقة عالمية وأعلنها بجميع اللغات الأجنبية . ففهم ماقصدت اليه ووافقنى عليه وشجعتنى فيما ذهبت اليه .

كان من اثر ذلك أن أعلنت عن هذه المسابقة باللغات الأجنبية من فرنسية وانجليزية وإيطالية وألمانية وتركية وقارسية وإسبانية فوق اللغة العربية . وحسبت سنة يقدم فيها الفنانون نماذج من الطرزة عربية في العمارة وأثاث البيوت وحسبت على ما أنكر هذا الميعاد في ١١ أبريل ١٩٣٧ . وقد اهتمت معاهد الفنون في مصر وفى الخارج من أساتذة وطلبة . واتصل بى بعضهم مبديا إعجابه بالفكرة وأعدا بالمساهمة فيها ولكن هذا المشروع سرعان ما دفن ، فقد جاءت وزارة أخرى عقب وفاة الملك فؤاد فألغته وحذفت الاعتماد المخصص له .

ومما يجب ذكره أيضا أن الملك فؤاد لم يتدخل في أى عمل من أعمالى في وزارة المعارف سواء ما يختص بأعمال الوزارة أو إداريات الموظفين .

ويبلغ الأمر بى مع الملك فؤاد أن اتعم على بوشاح النيل ثم أرسل الى المرحوم مراد محسن باشا ناظر خاصته يبلغنى وأنا في الوزارة تحية الملك وأنه يأسف لانقطاع الصلة بيننا وبينه مدة طويلة ويرجو أن يطيل الله في عمره عشرين سنة تتعاون فيها على خدمة البلاد .

وقد أثلج صدرى هذا الاعتراف بالجميل وقوى عزيمتى ، ولكن الله عفا عنه لجوارحه بعد بضعة أشهر .

ويعد أن أعدنا الدستور وأجرينا الانتخابات تركنا الوزارة كما
اتفقنا من قبل ، وعدت الى المحاماة وعينت عضوا بمجلس الشيوخ .

في نقابة المحامين

رشحت نفسي لأكون نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٢٨ ، وقبل إجراء
الانتخابات دعى محمد محمود باشا لتأليف وزارة دخل فيها صديقاى
لطفى السيد وعبد العزيز فهمى . ودعانى محمد محمود للاشتراك معه ،
فحضرت لمنزله وكان احمد لطفى السيد بين الحاضرين ، واعتذرت محتجا
بأنى رشحت نفسي لنقابة المحامين وأن باب الترشيح قد أقفل وليس لى
منافس سوى الأستاذ كامل صدقى المحامى الوفدى فقال لى محمد محمود أن
الوزارة أولى من نقابة المحامين ، وهى محققة الآن وليس النجاح للنقابة
بمضمون . فاجبته بأن الفوز فى النقابة غير محقق وقد أسقط فى الانتخاب
لكنى أكون قد أرضيت نفسي بالحفاظ على كلمتى وعلى ثقة من رشحونى
ولا يصح أن أخلهم بالانسحاب من الترشيح فيصبح كامل صدقى نقيبا
بالتزكية . وهنا قال لطفى السيد : أن علوية محق فيما ذهب اليه .
ولا يصح بعد الذى قاله أن نلح عليه فى قبول الوزارة .

ثم انصرفت ودخلت معركة انتخابات النقابة ، وفزت فيها بأغلبية
واصبحت نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٢٨ .

فى مجلس الشيوخ

معاهدة الشرف والإستقلال :

فاوصت وزارة مصطفى النحاس الوزارة البريطانية وكان
واجبا أن يقر البرلمان الاتفاق الذى يتم بين الحكومتين . وقد انتهى النحاس
من مفاوضاته الى مشروع معاهدة . ولم يعرقل مسعاهم أى حزب من
من الأحزاب كما حدث من قبل فى مفاوضات على وثروت ، وكما حدث
من بعد ضد النقراشى حين ذهب الى مجلس الأمن غير مفاوض وإنما
ليهاجم الاستعمار ويطالب الانجليز بالجلاء .

وكان من الواجب أن تطرح الحكومة على الأمة مشروع المعاهدة
ليناقشه الناس وأعضاء البرلمان ويبدون آراهم فيه .

ولما كنت عضوا بمجلس الشيوخ درست مشروع المعاهدة ورايت
أنه جدير بالرفض . وحرصت على كتابة بحث مستفيض فى هذه المعاهدة

قبل أن تعرض على البرلمان القية في مدينة الاسكندرية وارتأى اصدقائي ان يستاجروا لذلك دارا للسينما هناك . وتحدد لالقاء هذه المحاضرة يوم ٩ اكتوبر ١٩٣٦ . فذهبت الى هناك معتمدا على نصوص الدستور في حرية ابداء الراى وخاصة لمن هو عضو في البرلمان .

لكن الواقع كان على غير هذا ، فان حكومة مصطفى النحاس امرت محافظة الاسكندرية بمنع من القاء المحاضرة وبإغلاق محل السينما وتهديد صاحبه بسحب رخصته ان هو سمح بالقائى محاضرتى ورقص الرجل - وكان يونانيا - بحجة انه وقع عقد تأجير للحفلة . وازاء هذا ارسلت الحكومة قوة من رجال البوليس وقفت امام دار السينما وأغلقتها . ولما ذهبت في الموعد المحدد لالقاء المحاضرة رأيت الجنود وجمعا من اصدقائى . وبما لبثنا ان رأينا مظاهرة من انصار الحكومة يقودها رجل جمهورى الصوت محمول على محفة ينادى بحياة المعاهدة الانجليزية المصرية وخشيت ان يقع تصادم بين فريق اعزل وآخر يعتز بقوة الحكومة فأثرت العدول عن القاء المحاضرة والانصراف .

ومن الصدف الطريفة انى كنت قد اعطيت نسخة من المحاضرة الى جريدة الاهرام قبل سفرى فنشرت الجريدة برمتها صباح اليوم التالى اى يوم ١٠ اكتوبر ١٩٣٦ . وأخبرنى المرحوم انطون الجميل باشا رئيس تحرير الاهرام وقتئذ ان النحاس باشا اظهر له غضبه من نشر هذه المحاضرة وهالك نص خاتمتها :

« ايها الاخوان : ان اردتم منى نصحا فتمسكوا بالحق في اعمالكم ولا تليقوا لباطل وتزهدوا عن الشهوات فيما يمس شرفكم ووطنكم ، وعارضوا الفكرة الخاطئة والعمل السيئ ما استطعتم واعلموا ان المجاملة على حساب الوطن جناية لا تغتفر في الدنيا ولا في الآخرة . »

واذا قيل لكم شيء احسن من لا شيء فاجيبوا بأن المعاهدة بوضعها الحاضر اسوأ من « لا شيء » ، وبما اجاب به نابليون بعض اصدقائه في منفاه بسانت هيلين بعد ان ضاع امله في تاج فرنسا . فقد عرضوا عليه ان يهرب وان قد مهدوا له سبيل الفرار ، فأبى ، ولما حاجوه بأن حريته اجدى له من الذل الذى هو فيه قال لهم « زنوا كلامكم ، فانى لست هنا في الذل وانما انا في الأسر » .

حقا ليس الأسير بالذليل ، وانما الذليل من رضى بالذلة والمهانة . واذا اريد بالناس رغم هذا ان يرضوا بالمعاهدة فوحين مستبشرين وان

يروها بخالتها قد حققت الاستقلال الكامل والأمانى الوطنية ، فما على
التين يطبقون هذا الرأى الا ان يفتبطوا وان يقيموا اقواس النصر واعلام
الفرح ، وان يظهروا انواع السرور واقتانين المرح ، وان يرقصوا رقصة
الطير المنبجوح ورحم الله الشهداء ، •

لم اكلف بذلك بل طبعت المحاضرة في كراسة شرعت في توزيعها • واخذ
طالب بكلية الحقوق - هو الآن الدكتور مصطفى الحقاوى المحامى - نسخا
كثيرة سافر بها الى الاسكندرية ، لكن البوايس قبض عليه في محطة دمنهور
وسجنه وصادر نسخ المحاضرة في عهد الحرية الدستورية البرلمانية •

ثم نوقشت المعاهدة في مجلس الشيوخ وعندما اعطيت لى الكلمة ،
كان كلامى هينا لينا • خاطبت به ضمائى الأعضاء ومما قلت لهم : اننا
على حافة حفرة اذا نجونا منها نجونا جميعا واذا سقطنا فيها سقطنا
جميعا لا فرق بين اى واحد والآخر فى الوطنية •

وعندما ذكرت لهم ان شبه جزيرة سينا ستضيق منا بوضع يد
الانجليز عليها واجراء المناورات العسكرية فيها فى كل وقت ، نهض احد
الوفديين محتجا - وهو محمد المغازى باشا تاجر الاقطان وصاحب المزارع
الواسعة - وقال : « ماهى سينا مش شوية رمل » ثم شرع فى الانسحاب
من الجلسة غاضبا فقلت له وانا على منبر الخطابة « نعم يا باشا ليس فيها
زراعة قطن ولكنها ارض مقدسة وجزء من الوطن فيه من الخيرات ما فيه »
ولما اخذت الاصوات وافق الجميع على المعاهدة سوى عدد قليل اذكر منهم
المرحوم حافظ حسن باشا وحافظ رمضان باشا وانا •

واعتقادتى اننا لو برئت نفوسنا من الغايات الشخصية ونجا مجتمعنا
من التظاخن الحزبى لكنا حصلنا فى ١٩٢٠ على ما هو افضل مما كان فى
معاهدة ١٩٢٦ • ولوفرنا على انفسنا جهادا ضائعا وكفاحا مريرا
ومتاعب جمّة صمت مستقبل الأمة فى الصميم ، ولكن وصلنا فى ١٩٢٦ الى
الحرية والاستقلال كاملين • لكن الرغبة فى الانفراد بالسيطرة والسعى الى
المجد الزائف والتظاخن المخزى والتراشق المسف واثام العاملين وتجريح
الأبرياء وانعدام الثقة كل اولئك عرقل سير القضية المصرية واضر
بحاضرنا ومستقبلنا واسلمتنا الى التفكك الذى لاحظته ملتر قديما فتشدد
بعد لين واعقبه كيرزون فازداد تشبدا مع على • وهكذا بواليك •
فالمسنوات التى مرت بنا من بداية المفاوضات الى كارثة فلسطين كانت

سنوات عجافا لم نفقد فيها فرصة عقد معاهدة كريمة فحسب بل أضعنا فيها اخلاقنا السياسية .

تعدد الزوجات :

عارضت معاهدة ١٩٣٦ في مجلس الشيوخ كما ذكرنا ثم قدمت لهذا المجلس مشروعات اجتماعية لها اثر عميق في البيئة المصرية ولم يبت في امرها الى الآن ، وارجو الله مخلصا ان تنال عناية ولاة الامور . ومن هذه المشروعات مسألة تعدد الزوجات فالتعدد بالصورة التي نراها امر لايتفق وروح الاسلام الذي اجاز له لغرض اجتماعي سام . فان ديننا الحنيف لا يبيع للرجل ان يستسلم لنزواته وشهواته فيتزوج باكثر من واحدة بلا قيد أو شرط بل يحتم العدل الكامل بين الزوجات سواء في الناحية المادية والناحية العاطفية وهذا عسير التحقيق يؤيد ذلك قوله تعالى « فان خفتن الا تعدلوا فواحدة » وقوله تعالى « وان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » وكتب الفقه مليئة بشروحات تفنينا عن الخوض في هذا الموضوع . والذي تقدمت به لمجلس الشيوخ واريد اليوم نكر بعضه لا يخرج عما قضى به الدين وتستلزمه التطورات الاجتماعية المتعاقبة .

ان الاحصاءات العالمية تدل على أن نسبة النسل في مصر تكاد تكون اكبر نسبة في العالم وان عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة ويلاننا وان اتسعت مساحتها فان اراضيها المنزرعة ضيقة وهي تكاد تكون واحدة تحيط بها الصحراء المترامية لمساحتها بالصحارى بليون كيلو متر مربع وارضها المنزرعة لا تزيد على ٣٦ او ٣٧ الف كيلو متر مربع أى ستة ملايين فدان . اذا وزعت على الاهلين لا ينال الفرد اكثر من ربع فدان . وتوسيع الرقعة المنزرعة يحتاج الى مشروعات ضخمة تتكلف مئات الملايين من الجنيهات وعشرات السنين من الجهد المتواصل . والزيادة في السكان لا تقف والخطر يتجسم ولهذا اتجهت الحكومة المصرية الى تصنيع البلاد وتنشيط التجارة حتى تتلافى الخطر .

وعلى ذلك فالنظرة الى تحديد تعدد الزوجات فوق انه قد يخفف من خطر زيادة السكان وانخفاض مستوى المعيشة ، فانه يساعد على الحد من الشحناء والبغضاء بين الاخوة ويساعد رب العائلة على تربية ابنائه كما يساعد على حفظ ميزانية الأسرة وكما رأينا من خصومات وقضايا امام المحاكم نتيجة لتعدد الزوجات وكثرة الضفائن بين الزوجات

وبين الاخوة غير الاشقاء مما يؤدي كثيرا الى تفكك العائلة تفككا يؤثر في الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

لهذا ولغيره عرضت على مجلس الشيوخ ان الرجل اذا اراد التزوج بثنائية وجب عليه عرض الأمر على قاض مختص يبحث الضرورة التي تقضى بالسماح بعقد زواج بثنائية ، كان تكون الأولى عقيما أو مريضة وأن يكون الزوج كفه للاتفاق على اثنين وعلى نسلهما . فإذا ارتأى القاضى أن طالب الزواج على حق سمح له بعقد الزواج والا منعه . وانى اعتقد أن تحقيق هذا المشروع انما هو تحقيق لروح الدين الاسلامى الحنيف .

تقييد حق الطلاق :

كذلك قدمت لمجلس الشيوخ مشروعاً بتقييد حق الطلاق . تقييدا يتفق مع قواعد الشريعة الاسلامية . فان الناس قد عبثوا بقضية الزواج وصار بعضهم يمتد أن الزواج سلعة أو متعة حتى أصبح الرجل يطلق كما يشاء ولو كان هازلا ولو كان كلامه نتيجة انفعال وقتي . ولا يخفى أن « ابغض الحلال عند الله الطلاق » فهو حلال بغيبض يجيز للمشروع تقييده بقيود تدفع الضرر عن المجتمع الاسلامى .

فما الذى يجب عمله ؟ نحن نعرف ان ديننا اوجد منذ أربعة عشر قرنا ما يسمى الآن بقاضى المصالحات . اوجد الدين هذا حيث يقول القرآن الكريم « فاسلوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما » وعليه فانى اطالب بالا يسمح لرجل بطلاق زوجته الا بعد عرض الأمر على قاض يطلب حكما من أهل الزوج وآخر من أهل الزوجة على أن تكون المناقشة بين الجميع مناقشة سرية عائلية وعلى القاضى أن يبحث الأمر فان أمكن الصلح عادت أمور العائلة الى الهدوء والاستمرار وأن استحالة كان له أن يصدر أمرا بتموير وثيقة الطلاق .

وإذا كانت الحكومة منعا للفوضى وتنفيذا لقاعدة « لا ضرر ولا ضرار » قد حتمت اثبات الزواج بوثيقة رسمية لا يثبت بغيرها . فلم لا تفكر فى الا يثبت الطلاق الا بوثيقة رسمية ، وأن تعاقب المانون اذا اثبت الطلاق بدون انن من القاضى ، وكذا المطلق .

هذه فكرة أعرضها على رجال الشرع الحنيف وعلى ولاة أمورنا عليهم يجدون بها حلا يقينا شر الاسراف فى الطلاق .

حق المطلق في التعويض :

لاحظت في المحاكم الشرعية والأهلية أنها لا تحكم بأى تعويض للمطلقة اعتمادا على أن حق الطلاق مطلق للزوج فطلب التعويض غير جائز نظرا لأنه يمارس حقه ورأى أنه لا يصح الاكتفاء بمؤخر الصداق . وعلى قاضي المصالحات إذا أجاز اثبات الطلاق أن يثبت في قراره أن الزوجة هي المتعنتة أو أن الزوج هو المخطئ أو أن الاثنين مخطئان أو أن لا خطأ من أحدهما حتى يعتمد القضاء المدني على قراره ، فيجيز للزوجة إذا كان التعنت أو الخطأ من الزوج أن تطالب بتعويض يدفع دفعة واحدة أو بمرتب شهري يلزم به الزوج إلى أن تتزوج أو تموت .

التعويض في الخلع :

يقع الطلاق بخلع بين الزوجين فيكون بائنا ، وقد يتفق الزوجان في هذا الطلاق على مال كتعويض للخلع يتقاضاه المطلق من مطلقة وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في أمر هذا التعويض . واستقر القضاء الشرعي عندنا وتبعه القضاء المدني على أن الاتفاق على تعويض الخلع واجب تنفيذه مهما يبلغ مقداره ولو أتى على ثروة المطلقة . لاحظت بنفسى أن زوجا اعتمد في قضية له على هذا وطالب بمشترات الألوف مع الفوائد . وهذا في نظر بعض الفقهاء جائز وعليه الفتيا وكثير من الفقهاء يخالفون هذا الرأي . ولا يتسع المقام للشرح ، وإنما الذى يعنى هو أن الدين الإسلامى يقرر مسألة اساءة استعمال الحق وإن الاسراف فى استعمال الحق غير جائز ، كما أن الاضرار بالناس غير جائز ، وعلى هذا فما الذى يمنع المشرع وهو متسلح بتلك الأسلحة الشرعية بما يقوله بعض الفقهاء وما يراه الحق والعدل ، ما الذى يمنعه من أن يكون موضوع تعويض الخلع تحت نظر القضاء وتقديره وله أن يتقصه أو يرفضه بما يراه حقا وعدلا ومتفقا مع الشريعة ولا يخفى أن الخلاف بين الفقهاء يجعل للمشارع عند الضرورة أن يقرر ما يراه متفقا مع الحالة الاجتماعية والأدبية التى يجب أن تكون عليها البلاد .

قسمت هذه المشروعات الى مجلس الشيوخ بمشروع قانون واحد . ثم سافرت الى باكستان كسفير لمصر هناك وقرر مجلس الشيوخ فى غيابى ١٩٤٩ أن هذه المشروعات متعددة وهى من شأن رجال الشريعة الإسلامية . وقد طويعت هذه المشروعات الى الآن . وأنا لنرجو أن تنظر الحكومة فيها نظرة تتفق والحالة الاجتماعية والشريعة الإسلامية وتقى الأمة كثيرا من القوضى والشورور .

بعد معاهدة ١٩٣٦

قامت حكومات بعد هذه المعاهدة وكان فاروق ملكا تحت الوصاية ثم زاول سلطته بنفسه فيما بعد ولست اضع تاريخا لأيام حكمه فتلك فترة فيها مأس سياسية وخلقية قريبة عهد بالناس اترك الكلام فيها للمؤرخين .

انما الذى اريد اثباته هنا خاصا بشخصى هو انى دخلت الوزارة مرة واحدة حكمه كوزير دولة ١٩٣٩ ولم ابق فيها طويلا وبعدها قامت الحرب العالمية الثانية (٥٩) .

الرغبة فى تعيينى وزيرا

فى صباح يوم من اواخر ديسمبر ١٩٤٦ فوجئت عند قراءة الصحف بانى عينت وزيرا وظهرت صورتى مع الوزراء ثم فوجئت بوصول سيارة حكومية فيها جند للمحافظة على منزلى وعلى شخصى فطلبت الى سائق السيارة والجند ان ينصرفوا . وبعد هنيهة اتصل بى تليفونيا المرحوم محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة مهتئا . فمجيئ الامر وقلت له كيف اكون وزيرا دون اخذ رايى . ثم ارتأيت الذهاب اليه فى دار الرئاسة وعاقبته على ما عمل . فاجابنى بأنه يعلم انى غير راغب فى الوزارة ولهذا السبب لم يضع اسمى ضمن المرشحين لها وأن الملك فاروقا هو الذى شطب اسم المرشح لوزارة الأوقاف ووضع اسمى بدله بيده . فقلت له كيف يصدر المرسوم ليلا ولا تنتظرون الى الغد لأخذ رايى ، وهل هوجمت البلائ هجوما خاطفا اضطرركم الى الاسراع فى اصدار المرسوم ؟ فاجابنى بأن المرسوم قد صدر فى الساعة الواحدة بعد نصف الليل وانهم لم يريدوا اطلاقى وقت نومي معتمدين على ائى سائق للوزارة مقابل هذه اللقطة الكريمة من الملك وكانت رغبة خاصة منه .

وامام هذه الحالة لم اجد بدا من الذهاب الى الصرائ لمقابلة رئيس الديوان الملكى بالنيابة والتحدث اليه فى هذا الشأن وذهبت فعلا وقابلت هناك السيد محسن يوسف باشا رئيس الديوان بالنيابة - وكان متصبرا رئيس الديوان شاعرا - وكان معه المرحوم انطون الجميل (باشا) رئيس تحرير جريدة الاهرام ولا ادري ان كان حضوره مصادفة او كان لمساعدته فى اقناعى

(٥٩) حين محمد على طوبة وزير دولة للشئون البرلمانية من ١٨ اغسطس ١٩٣٩

الى ٢٧ يونية ١٩٤٠ . (النظارات والوزارات ، ص ٥٩٩) .

بقبول الوزارة ، وقد لاحظت فعلا انها كانا متضامنين في الفكرة . وأخذ يشرح لى ما سبق ان أخبرنى به المرحوم فهمى النقراشى وان ثقة الملك بى كبيرة ومكثت معه ساعة كاملة أجابله وكانت خلاصة قولى انى لست من أولئك الذين يوضعون في الوزارة ويعينون دون أخذ رأيهم وبعد ان سمع منى اصبرارى على الرفض طلب اكراما لرغبة الملك ان أحلف اليمين مع الوزراء ثم استقيل ولو بعد اسبوع بأية حجة اختارها قابليت ان أحلف اليمين وذهب الوزراء في عصر ذلك اليوم وحلفوا اليمين ورعاية لرغبته قدمت استقالتى كما طلبوا محتجا بأن صحتى لا تساعدنى على الدخول في الوزارة حتى لا تكون هناك صدمة ضد شخص الملك . وكان ذلك يوم ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ وجاءنى الرد بقبول الاستقالة في اليوم الثالث والعشرين من ديسمبر .

سفير مصر الأول في الباكستان

فترت علاقتى بالسراى ورجحت ان فاروقا غضب لرفضى الوزارة وشاءت الظروف ان أتكلم مع حسن يوسف في شأن من شأن « الباكستان » الدولة الحديثة، لكنه ترك الموضوع الذى حدثته عنه وسألنى ان كنت وقد رفضت الوزارة اقبل انشاء السفارة المصرية في الباكستان . فطلبت اليه ان يمهلىنى اسبوعا وقبل نهايته أخطرته بقبول مركز السفارة لأداء رسالة أراها واجبة على . فسر الرجل وربما كان على اتفاق في ذلك مع الملك فاروق وعينت فعلا أول سفير لمصر في الباكستان في اواخر ١٩٤٨ وسافرت اليها وكانت سفارة لها مركز ملحوظ في الباكستان وتقدير كامل عند الباكستانيين وتوطدت الصداقة بينى وبين رئيس الوزارة المرحوم لياقت على خان ، واصبح اسم مصر هناك مرموقا .

وتحدثت مع السيد لياقت على خان في الأمر الذى دفعنى الى قبول السفارة وهو نشر اللغة العربية في الباكستان وانتهت المحادثات بيننا بتقارير قدمتها الى وزارة الخارجية المصرية وخالفت فيها المألوف فكتت أقدم صورة منها الى السراى حتى أضمن وصول تقاريرى الى الملك وكانت فكرتى تنحصر في البدء بافتتاح ثلاث مدارس ابتدائية يكون بعض مدرسيها من المصريين والبعض من الباكستانيين الذين يلمعون باللغة العربية ويقدرنون على تدريسها ، وأن تكون هذه المدارس في «كراتشى» و «لاهور» و «كاه» عاصمة باكستان الشرقية . وحتى تم انشاء هذه المدارس وكملت سنواتها الدراسية أمكن انشاء مدرسة ثانوية ، ثم يكون لهذه المجموعة مجلس ادارة يشرف عليها .

أبنت في تقاريرى أن انشاء هذه المدارس لا يكلف الحكومة المصرية كثيرا ، لأنها ستكون بمصاريف ولأن المدرسين الباكستانيين لا يطمعون في مرتبات كبيرة ، ولأن هذه المدارس سيؤمها كثير من التلاميذ بعد أن يوضع نظام يقضى بالا يقبل في مدارس مصر ولا في كلياتها ولا في معاهد الأزهر الا خريجو هذه المدارس ، وبذلك نتخلص من نظام الطلبة الغرباء في مصر ونضمن ارتفاع مستوى التعليم بين الباكستانيين الراغبين في التعليم في مصر .

ومما شجعنى على الالحاح فيما طلبت ما رأيته من لهفة الباكستانيين على انشاء هذه المدارس وشدة رغبتهم في دراسة اللغة العربية ليتمكنوا من التعمق في علومهم الدينية من مصادرها الأصلية في العربية ، واستعداد حكومة باكستان في أن تهبنا الأراضى اللازمة لانشاء المدارس .

ولما لم تجبني وزارة الخارجية قال لى المرحوم ولياقت على خان، ان بلاده مستعدة للمساهمة بنصف نفقات انشاء هذه المدارس ونفقات التعليم فيها . ولا أنكر انى لم استرح لهذا الراى ، لأنى كنت أريد أن تفرد مصر بشرف القيام وحدها بهذا العمل العظيم .

وبعد مدة طويلة وصلنى خطاب من وزارة الخارجية المصرية بتقدير هذه الفكرة وبإنها أرسلت تقاريرى الى وزارة المعارف وأن هذه بدورها حولتها الى الأزهر الشريف وأن مشيخة الأزهر اجابت بانها مستعدة لارسال مدرسين أزهريين بعد الاتفاق بين الباكستان والأزهر على قيمة مرتباتهم مضافا إليها بدل الاغتراب .

ومن هذا يتضح أن فكرتى لم تقهم على حقيقتها في الدوائر المصرية أو أن وزارة الخارجية ووزارة المعارف أرادتا التخلص من الاتفاق على هذه المدارس من ميزانيتها . ولم أصارح رئيس وزارة باكستان بما وصل اليه أمر هذا المشروع .

ولقد آلتنى أن يضع املى طبعاً في نشر اللغة العربية في بلاد الشرق الاسلامى . كما انهشنى أن تفتتح حكومة مصر في ذلك الوقت معاهد في اثينا ومريد وغيرهما تكلفت نفقات كانت تكفى لانشاء مدارس الباكستان . فصممت بعد ذلك على الاستقالة وعدت الى مصر وقدمت استقالتى . وبعد قبولها قابلت الملك فاروقاً فآلتنى على تقاريرى وقال أن هذا المشروع عمل عظيم ومنحنى وشاح اسماعيل . وأشهد الله انى لم اغتبط بهذا الاتمام بعد خيبة الأمل في مشروع مدارس الباكستان .

ومن هذا التاريخ اى من اوائل ١٩٥٠ انقطعت صلتى باى عمل
حكومى ، كما انقطعت صلتى من قبل باى حزب من الاحزاب .

من عظات الذكريات

عندما الفنا الوفد وذهبنا الى باريس ١٩١٩ بعد انتصار الحلفاء في
الحرب العالمية الاولى ، كنا نرى في الأعياد العامة واطصها عيد ١٤ يوليو
في فرنسا حفلات ورقصا وخطبا وغير ذلك مما يبهج النفوس . وكانت
معاهدة الصلح قد أبرمت في «فرساي» ونال بها الحلفاء مايتفنون ، وجعلت
رئاسة مؤتمر الصلح لمسيو «كليمنصو» رئيس للوزارة الفرنسية . فكان
بذلك يرأس رئيس جمهورية الولايات المتحدة الدكتور «ولسن» كما يرأس
«لويد جورج» رئيس وزارة انجلترا وكانت شهرة كليمنصو قد طبقت
الخافقين وكان يشاد باسمه وباسم الماريشال فوش قائد جيوش الحلفاء
وقتنذ وباسم القائد جوفر الفرنسي بطل واقعة «المارن» .

ولقد ادهشنى ملاحظته من أن كليمنصو هذا وهو العالم المؤلف
والسياسى الخطير عندما رشح نفسه لرئاسة جمهورية فرنسا فيما بعد
لم يثقلها ذلك بأن الفرنسيين مع تقديرهم له كرئيس وزارة ، راوا أن هذا
الشيخ القوى الارادة العميق التفكير الغيور على وطنه الذى اجهد نفسه
أيام الحرب ونال النصر لبلاده ، راوا أن هذا الرجل مع الاعتراف بفضله
لا يصلح لرئاسة الجمهورية لأنه كان في رئاسته للوزارة يجنح الى
الديكتاتورية ، فخشوا أن يستأثر بالسلطة ولا يكون ديموقراطيا بالمعنى
الصحيح . والفرنسيون وان احيوه ورفعوه الى السماكين فأنهم اثبتوا
بما عملوا أنهم أكثر حبا للحرية وحرصا على الديموقراطية .

كنت وأنا في باريس أيام الوفد اختلف الى مطعم قريب من مسكنى
لم يكن من مطاعم الدرجة الاولى . وذات يوم وأنا اتناول الغذاء فيه
نخل رجل عسكرى مع زوجته وعلى صدره نجوم كثيرة تدل على رفعة رتبته
العسكرية . جلس قريبا منى فتنقرست فيه ورجعت أنه الماريشال «بيتان»
البطل المشهور والذى انقذ فرنسا بانتصاره على الألمان في موقعة فردون
الشهيرة ، والذى تكثر الصحف من نشر صورهِ . فصالت عنه خادم المطعم
فاجابنى بأنه الماريشال بيتان . وعرتنى دهشة فلم ار اناسا يصفقون له .

ولم أر رجلا أو صبية يحتشدون أمام المطعم يهتفون ويصفقون ، ولم أجد من واد المطعم أية حركة غير عادية . ولاحظ الخادم اعجابى بالمارشال فقال لى « هذا جندى عظيم أدى الواجب نحو الوطن » ولم يزد على ذلك شيئا ، وكانت لكلماته هذه أعمق الأثر فى نفسى ، ثم أنه كان يخدمنى كما يخدم المارشال دون أى تمييز . ولم ألاحظ من الحاضرين جميعا فى المطعم سوى بعض نظرات اعجاب وتقدير لهذا الرجل الذى كان له أثر كبير فى انقاذ فرنسا .

وفى المساء أتى المارشال وزوجته لتناول العشاء . فسألت الخادم عن أسباب تردده على المطعم وهو يقيم فى باريس وفى غير حاجة الى تناول العشاء خارج البيت فى مثل هذا المساء الماطر فأجابنى الخادم بقوله « يجوز أن الطاهية تركته ولم يجد بعد طاهية أخرى ، فاضطر الى تناول الطعام هنا » .

كذلك رأيت القائد الأعلى المارشال «فوش» قائد جيوش الحلفاء يسير على قدميه فى شوارع الشانزليزيه وكان الناس يرمقونه بنظرات الحب والاحترام ، ولم يضايقه أحد ولم يهتف له أحد ، بل كان يسير بحرية كاملة كأنه فرد عادى ، وهو الرجل الذى نصبت له التماثيل فى فرنسا وفى لندره نفسها .



ورأيت مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية الرجل الكبير الذى يرأس ممثلى بريطانيا العظمى فى مؤتمر فرساي ، رأيت ليلة عيد الميلاد فى حفلة ساهرة بفندق « كلاريدج » يضحك ويمزح . وكان الناس يتراشقون بالكرات القطنية وشرائط الورق الملون وكان كفيره هدفا لهذا التراشق المزوج بالحب والتقدير ، وهو كما نعلم فى الخالدين من رجال الانجليز .



ومن هنا نرى أن الأمم الراقية التى انتشرت فيها العلم والفن وسادت بها التربية الصحيحة ليس فيها مجال للديماغوجية وهى انسياق الجماهير المغتونة لزعيم دعى لأن الطبقات فيها قد تقاربت والراى العام فيها قد نضج وأصبح رأى الفرد فيها خال من شوائب الجهل والهوى ومثل هذه الأمم لا يصعب على الزعيم الكفء اقناعها بالحقائق فأنها تأبى بطبيعتها أن تكون مطية لتهريج أو ضحية لخداع .

وإذا فرض وكان للخداع اثر ما ، فانه سرعان ما يتكشف ويكون وبالا على الخادعين . ويوم يكون هذا شأن افراد الشعب فانهم لا شك يحسنون اختيار الوزراء والحاكمين كما يحسنون مراقبة اعمال الحكومات فاذا ظهر من القادة انحراف عن المبادئ التي يوبعوا عليها انصرف عنهم افراد الشعب ومنحوا ثقتهم لغيرهم . فعملية الانتخاب عندهم مثلها كمثّل المد والجزر ولكنها تتاثر بالأعمال لا بالأشخاص . ولا يجزؤ حزبي هناك مهما يكون نفوذه أن ينصح الناخبين بأن « فلانا لو رشع حجرا وجب عليهم انتخابه » أو « أن الحماية على يد فلان خير من الاستقلال على يد فلان » . فهذه تعتبر هناك سبه تمس كرامة الناخب وتسقط من يروج لها وقد تسقط حزبه نفسه فالمعبرة هناك للمبادئ لا للأشخاص .



من هذا نفهم أن أولى صفات القادة والحاكمين وطنية صادقة ونزاهة كاملة والتزام لمنهج واضحة وكفاية ونشاط وأن يبذل المسئول وقته وجهوده وتفكيره في سبيل أداء واجبه نحو وطنه لا يفكر في جاء أو مجد ذاتي فانما يعمل لمجد الوطن وعزته . وإذا أصاب العاملين مجد أو جاء كان ذلك عرضا غير مقصود لذاته وانما يكون نتيجة لما يقومون به لوطنهم من أعمال .



هكذا الشأن في الأمم الراقية ، وقد برز فيها كثير من العظماء والخالدين الذين ساروا على هذا النهج وأقرت لهم أممهم كما أقر لهم التاريخ بالخلود . وقد يكون العظيم مجاهدا ذا مبدأ سام يفتى فيه جهوده وحياته . ومن هؤلاء كثير يحفظ التاريخ ذكراهم من مثل واشنطن ولنكلن في أمريكا وماتزيني وكافور في إيطاليا وغيرهم .

وإذا كان هذا واجب القادة والزعماء في البلاد التي لا يثمر فيها التهريج والخداع ، فهو أولى لمن تصدى لزعمامة الأمم الأقل شأنا والتي يكون فيها للتهريج والخداع اثرهما لأنها أمم تتأثر بما يثير المواطنين ويصعب على كثيرين فيها ادراك الحقائق .



ويحضرني في هذا المقام سيرة رجل ملأ السمع والبصر هو « المهاتما غاندي » نصب نفسه للدفاع عن مواطنيه كما دافع عن الملوتين في جنوب أفريقيا . وهجر الحماة مع ما كانت تدبر عليه من مال وغير . بل هجر الدنيا وهو العالم المفكر والفيلسوف الكبير . . . ووجه أمته الى خير

ما توجه اليه أمة مغلوبية على أمرها ووضع مبدأ ساميا هو الكفاح المتواصل بلا عنف . وقد جرد نفسه من متاع الدنيا وزينتها ، وأصبح هذا الرجل العظيم يسير نصف عار لا يرتدى سوى قطعة من قماش رخيص ويتغذى بلبن الماعز وسواء ذهب الى خارج بلاده أو قبع في صومعته ، فقد كانت حياته حياة زهد وتكشف وتفكير . وكان فريدا في تضحياته ومثلا أعلى في وطنيته ، فتعلقت به قلوب مواطنيه من هندوس ومسلمين ، والقوا بزمائمهم اليه ، فأحصن قيادهم ووجههم الى سبيل الحرية وتحمل في سبيل وطنه كل ضيم وسجن وعذاب . وكان شديد العطف على جميع مواطنيه خصوصا له أو مريدين هندوسا كانوا أو مسلمين .

فلما انتجت جهوده واثمرت ثمارها بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن أصبح من مواطنيه نحو مليونين من المحاربين اشتتركوا في الحرب ورجعوا من ساحات الوغى ، لم تجد انجلترا بدا من الجلاء .

ولما رأى في بعض الهندوس تعصبا أدى بالمسلمين الى المطالبة ببقاع يختصون بها ويعيشون فيها بحرية واطمئنان ، اقتنع بوجاهة مطلبهم ورأى أنه الحق ، فرضى بتقسيم الهند ، ولم يبال بتعصب المتعصبين من أبناء دينه . وأصبحت بذلك شبه القارة قسامين ، أحدهما الهند وثانيهما الباكستان وكان تمسكه بهذا الحق لمصلحة بلاده ومصلحة العدالة سببا في قتله لكن اسمه سطر في سجل زعماء الحرية والسلام وأصبح من أبطال الوطنية والانسانية الخالدين .

ومما يجب ذكره أنه لم يقبل أن يكون حاكما للهند ولا رئيس وزارة فيها وعف عن هذا كله ، ورضى بعد استقلال بلاده أن يكون رجل انجليزى أول حاكم عام لبلاده . كما عهد الى تلميذه نهرو برياسة الوزارة . وقد التزم نهرو نهج استأذنه ومسلكه . يدل على ذلك أنه لم يستقل نفوذه ، ولم يغيره الحكم فيجئ الى الديكتاتورية ، وقد خدم بلاده خدمات نرى آثارها بأعيننا . وهذا الرجل الذى ذاع صيته وأصبح الداعية الأول للسلام العام ونبذ الحروب والعنف ، لو أنهى بحكمته أسباب النزاع بين الهند والباكستان بما يقتضيه الحق والعدل لحقق رسالة السلام كاملة . ولو نفذ قرارات هيئة الأمم المتحدة - تلك القرارات التى وافق عليها - الخاصة بالنزاع القائم بين البلدين الكبيرين وخاصة ما يتعلق منها بكشمير ، لعاشت الهند

والباكستان في أمن وسلام ، وتعاونتا في رفع شأنهما السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، ولأصبح لشبه القارة الهندية شأن عالمى ملحوظ .



وإذا كان لنا عظات من ذكريات وجب علينا الا ننسى القائد الأعظم محمد على جناح ، فقد قاد المسلمين حتى وصل بهم الى أن تكون لهم دولة هي الباكستان . كان محاميا كبيرا وذا ثروة ضخمة نزل عن أغلبها لوطنه وجاهد حتى أفنى صحته في سبيل الباكستان ولا يمكن أن ينسى التاريخ جهوده .

وكما ترك غاندى تلميذه جواهر لال نهرو على رأس الهند فقد ترك القائد الأعظم محمد على جناح تلميذه المرحوم « لياقت على خان » على رأس بلاده الباكستان .

ترك لياقت على خان مسقط رأسه في الهند ، وهجر ثروته وأعماله وشاعت الظروف أن أكون سفيراً لبلادى في الباكستان وتوثقت بينه وبينى أوامر الصداقة ، وقد تعجلنى كثيرا لتنفيذ مشروعى لنشر اللغة العربية هناك . وكنا صديقين لا يخفى عنى أمور بلاده واعتبرنى كواحد منهم إذا دعى اجنبيا اختصنى بالدعوة معه . الى أن سمعت على الاستقالة دون أن أخبره بعزمى وشاعت السياسة أن أقول له عندما كتبت أودعه في منزله أنى راجع بعد شهرين فاستكثر هذه المدة وطلب الى المسارعة بالعودة في أقرب وقت .

وقد أتت زوجته الينا في مقر السفارة ترد الزيارة لحرمنى وكنت حاضرا مجلسهما . ولأن انسى حديثها معنا إذ ذاك فقد قالت فيما قالت انها حضرت الينا في سيارة حكومية بصفتها قرينة رئيس الوزراء ، وأن زوجها لو ترك الحكم لأصبحت هى وزوجها وولداها لا يجنون مسكنا ولا مأوى ولا ما يقتاتون به . وشاء الحظ العاثر أن أسمع هنا في مصر بعد استقالتي مقتل هذا الرجل العظيم وهو يخطب في الجماهير . وقد أقامت الحكومة وصيا على ولديه وجرت تركته فاذا قيمتها كلها لا تزيد على خمسة وستين جنيا هي ما بقى من مرتبه لينفق منه الى آخر الشهر الذى قتل فيه .

ولقد أتت حكومة الباكستان واجبها نمو الرجل بتربية ولديه على نفقتها كما ارتأت فيما بعد أن زوجته على درجة عالية من الثقافة فاخترتها سفيرة لبلادها في هولندا .

ومما يجدر ذكره ان كانت ثروة لياقت على خان لا تزيد على خمسة وستين جنيها وليس له عقار او اطيان ، كما ان زوجته أصبحت خالية الوفاض ولم تستقل نفوذ زوجها وصنفت فيما كانت أخبرتنا به ، فلم تملك ضيعة او قصرا او منزلا متواضعا ، وأصبحت لا تملك في الدنيا سوى سمعة زوجها ولقد أكرمها الله وأكرمها الوطن .

هكذا تكون سيرة زعماء البلاد وهكذا يكون عمل العاملين لخير اوطانهم .



وانا اذ نذكر بعض زعماء الوطنية وجب علينا الا ننسى زعيمين كان لهما اثر ملحوظ في مصر وهما مصطفى كامل ومحمد فريد .

فمصطفى كامل كان شعلة وطنية لا يجهل تاريخه احد . قام بجهود كثيرة سواء في مصر او الخارج بل وفي انجلترا نفسها . وائف الحزب الوطنى . كما انشأ ثلاث صحف بالعربية والفرنسية والانجليزية وظل يدافع ويكافح عن بلاده ويطالب بجلاء الانجليز ووصل بجهوده الى اقضاء اللورد كرومر عن مصر بسبب حادثة انتهزها وهى حادثة نيشواى وهى الرأى العام العالمى والبريطانى . وظل هذا الشاب المتقد حماسة ووطنية - وكان كاتباً وخطيباً مقوها - ظل يكافح مضحيا بصحته في سبيل وطنه الى ان اضناه المرض ومات شهيدا في سبيل مصر وكان يوصى وهو في سرير موته بالكفاح وقدمات فقيرا معهما لم يقتن من متاع الدنيا شيئا سوى اعتراف المصريين بزعامته وتقديرهم لجهاده .

لم اكن في حياة مصطفى كامل من رجال الحزب الوطنى بصفة رسمية وان كان المصريون جميعا يلهجون بذكر اسمه ويعتقدون مبادئ مثقفين او غير مثقفين . كان جريئا في الحق لا يقبل التهاون في حقوق بلاده وكرامة مواطنيه . وكان همه الوحيد جلاء المحتلين . وكان شابا تعتز به مصر وتثق به الثقة الكاملة . ولم يكن يفكر في ان يكون من رجال الحكم ، بل ان بعضهم يقول انه رفض ان يكون وزيرا معتبرا خسة بلاده اجدى من اى مركز فكان بذلك نموذجا طاهرا وزعيما حقا يطمئن اليه كل رجل في مصر وخارج مصر .

وقد اراد بعضهم ان ينتقد سياسة هذا الشاب العظيم بعد ان ظهرت الاحزاب بتطاحتها واريد الصامس يخطته السياسية واهدافه الوطنية ، فلم يروا لهم تكاه سوى القول بان مصطفى كامل الذى كان يطالب بالاستقلال

ويسمى اليه كان يريد استقلال مصر تحت سيادة الباب العالي أى تركيا وفات هؤلاء الناقدين أن هذه السياسة التى اخطتها مصطفى كامل فى ذلك الوقت كانت أحكم سياسة تتبع . ذلك بأن رأى العام فى مصر فى تلك الأوقات كان يقدس الخلافة وكان سلطان تركيا خليفة للمسلمين . فكان مصطفى كامل مضطرا فى تلك الأوقات الى قبول استمرار سيادة تركيا حتى لا يعارضه أغلبية المصريين وحتى لا يقال عنه أنه جاحد بخلافة المسلمين وخليفة المسلمين وفى ذلك تعطيل لرسائله الوطنية التى كان يسعى فى بثها بين الناس . هذا مع العلم بأن سيادة تركيا كانت اسمية فقط وأن مصر قبيل الاحتلال الانجليزى كانت فى استقلال يكاد يكون كاملا من جميع الوجوه . ولم يكن بينها وبين تركيا سوى رباط رمزى هو جزية تدفعها سنويا الى تركيا .

وسبب آخر هو أنه لو طلب نيل السيادة التركية اتخذتها انجلترا نريعة للإيقاع بين مصر وتركيا وأعلنت عصيان مصر للخليفة الشرعى وضمت بذلك تركيا الى جانبها فيضعف مركز مصر ويصبح أمامها عدوان عوضا عن عدو واحد ، وقد لا تعطف أوروبا على مصر اذا هى اتخذت هذه الخطوة ، وفى ذلك كله تعطيل لجهاد مصر فى سبيل الوصول الى الجلاء .

والذين ينتقون سياسة مصطفى كامل إنما فعلوا ذلك بعد إلغاء الخلافة فى تركيا ، وبعد تنازل تركيا عن حقوقها الى مصر ، وبعد إلغاء الحماية فى مصر .

مات مصطفى كامل وخلفه صديقه وزميله فى الجهاد المرحوم محمد فريد . وإذا كان مصطفى كامل قد مات فقيرا معدما مريضا ، فقد مات محمد فريد أيضا فقيرا معدما مريضا ، وأنه وإن لم يكن خطيبا ببلاغة مصطفى كامل فقد كان من أثرياء القوم ، ترك الوظيفة لسبب وطنى وأفنى ثروته لسبب وطنى . وأصبح رئيسا للحزب الوطنى فجاهد وكافح . وقد اتصلت به ، وأصبحت عضوا فى مجلس إدارة الحزب الوطنى مساهما فى جرائده ، وأصبحت صديقا له وثيق الاتصال به ، وسافرت معه الى الاستانة ١٩٠٩ مع وفد من المصريين لتهنئة تركيا بدستورها الذى صدر ١٩٠٨ بعد تنحية السلطان عبد الحميد وتولية السلطان محمد رشاد الخامس .

كان هذا الرجل فوق توفد الوطنية في قلبه متواضعا جذابا لا يحس بفارق بينه وبين أعضاء الحزب كما كان مثل مصطفى كامل متمغفا عن الحكم .

وكيف لا يتضامن المصري مع مصطفى أو مع محمد فريد ومبدؤهما صريح شريف ، وغايتهما صريحة شريفة ، وهما لا يتقلبان في المبادئ ولا يجرحان من يصادقهما أو يتصل بهما ويتفق معهما في المبدأ المقدس وهو جلاء المحتل عن البلاد . ولم يقتصر جهاد فريد وسلفه على العمل في سبيل الجلاء ، بل اتجها الى الأسس التي من شأنها تكون الحرية ويكون الجلاء ، وأهم هذه الأسس التعليم والدستور . ولقد قلت وأكرر ان استقلالاً بلا تعليم هو استقلال غير مستقر ، وبلا دستور وتحت حكم الفرد مهما يكن شأنه نقص في أسس الحكم قد يعرض البلاد لطفتين الفرد وفساد حاشيته .

لهذا فطن مصطفى كامل ومحمد فريد الى بث الدعوة لنشر التعليم وافتتاح المدارس وصيانة الجامعة الأهلية الأولى ، كما فطنا الى ضرورة اقامة الدستور ، وكنت أشهد بنفسى مظاهرات يقوم بها الشباب للمطالبة بالدستور .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قامت الدعاية القوية لتكوين النقابات وكان من أبرز المروجين لها المرحوم عمر لطفى بك وكيل مدرسة الحقوق وشقيق المرحوم أحمد لطفى المحامى الذى كان من أبرز أعضاء الحزب الوطنى .

كل هذا وغيره قام به مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد ذلك الذى انتهى أمره بالمحاكمة والسجن والتشريد الى أن لقي ربه فقيرا مريضاً غريباً في أوروبا . وقد طلب بعض أعضاء الوفد ونحن في باريس نقل جثمانه الطاهر الى مصر على نفقة الوفد ، فعارض سعد في ذلك بشدة وأيد فريق من اللاصقين به . وحرّم الوفد بذلك من شرف نقل جثمانه تقديراً لجهاده واعتراقاً بفضله . وانتهى الأمر بأن نقله أحد التجار المصريين وهو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بالقازيق على نفقته الخاصة .



مات مصطفى كامل ومحمد فريد ، فلم يملأ مكانهما في الحزب الوطنى بشخصية تماثلهما . فضعف شأن الحزب وأخذ يتقلص ظله واحتجبت بعض صفته ثم انقسم أعضاؤه على أنفسهم ولم يبق للحزب بعد ذلك لسان

يروج لبادئته سوى جريدة الأخبار وصاحبها الرجل الوطني المرحوم أمين بك الرافعي وقد اختفت الجريدة اثر موته .

لا انكر اجماع المصريين على المطالبة بالجلاء والاستقلال فذاك امر لا يحتاج الى دليل .

انما الذي اريد ان اذكره هنا ما اعلنه الحزب الوطني فيما بعد من التكرار لمبدأ المفاوضة ومن اعلانه بان لا مفاوضة الا بعد الجلاء - واستبيح لنفسى ان اقول ان هذا المبدأ لم اعرفه من مصطفى كامل ولا عن فريد من بعد وقد كنت عضوا عاملا معه في الحزب ورفيقا له وصديقا .

ولا يخفى ان اجلاء الغاصب عن ارض الوطن يكون باحدى وسيلتين اما الثورة عليه ومحاربهه واما مفاوضته . والمفاوضة في امة عزلاء لم تستكمل امكانياتها من قوة علم امام - عدو قوى قادر ظفر في الحرب العالمية ويتضامن الأقوياء معه وهو منجج بانواع الأسلحة - ان المفاوضة مع خصم كهذا عند وجود امل انما هي نوع من الكفاح والجهاد . ومن يقول بغير ذلك فانما يتخذ موقفا سلبيا لا يليق بمن يريد الخلاص من الغاصبين ، ويفير هذا نكون قد تركنا فرصة من فرص الكفاح ، ورضينا بان نقبع في دورنا قانعين بالبقاء خطية او نشر كلمة في الصحف بين حين وآخر ثم نسكت على ما نحن فيه والغاصب يتصرف في امورنا كما يشاء . ولا يخفى ان بقاء الغاصب في اى بلد يعطيه فرصة ابتزاز خيرات الشعب واضعاف معنوياته وترويضه على استمرار معانى الذل والنفاق والمهانة .

وانى لا افهم معنى للمفاوضة بعد الجلاء فقيم تكون المفاوضة ولم يجلو الغاصب وهو القوى القادر .

ان سنة الطبيعة تتناوب مع تحرير المفاوضة قبل الجلاء ، والتاريخ اكبر شاهد على ذلك . فهاكم « ايرلندا » قد فاوضت حرارا ولم تصل للآن الى تحقيق كل آمالها وقد كنا مع مندوبيها في باريس ولم تهدد شكواهم هناك شيئا . الى ان كانت المفاوضة بينها وبين انجلترا رأسا واضطر الزعيم ديفاليرا للرضوخ امام القوة الغاشمة . ومازال الايرلنديون الى الآن يجاهدون ويكافحون املا في ضم شمال ايرلندا اليهم ، وهو جزء من وطنهم .

وماك للهند والباكستان وقد عاد اليهما بعد الحرب العالمية الثانية مليونان من الجند ورغم هذا فاوضتنا الانجليز ووراءهما تلك القوة

الحرية الهائلة والامكانيات المتسعة وانتهى الأمر بأن دخلت الهند والباكستان في الكومنولث وعين بريطاني حاكما اول للهند .

وما هي أم عريقة امامنا كالمانيا واليابان وغيرهما ، حين سلبت هريتها ، لم تخرج من برنامجها وسيلة المفاوضة وهي تتدرج بها حتى تستخلص كل حقوقها وقد ظفرت المانيا من قبل بحقوقها بفضل جهادها حتى أصبحت من أقوى أمم الأرض . ثم انهزمت في الحرب الثانية ، وهامى تفاوض مقتنعة انها ستنال حقوقها كاملة ولو لم يرضها الاتفاق الاخير ارضاء تاما . فالحرية ثمرة كفاح وتضحية والاستقلال وليد جهاد مستمر . اما الوقوف عند شقشقة اللسان ومهاجمة العاملين فليس بكفاح ولا بجهاد .

والأمثلة على التجاء الضعفاء للمفاوضات كثيرة سواء في أوروبا أو أمريكا وغيرهما وما هي المفاوضات تجري الآن بين الدول المحتلة وغاصبيها ، بل بين الدول المستقلة وبعضها . فتحريم المفاوضة انن تقصير وتهاون واضاعة فرص قد لا تعود . ولا ضير على المجاهدين اذا انتهت مفاوضاتهم بالفشل فهم ادرا واجيبهم وانكروا بذلك روح الوطنية بين مواطنهم .

اما اذا كان من ينادون بتحريم المفاوضات يرون ان مواطنهم جميعا جهلاء أو خونة لا يؤمنون على اجراء مفاوضات يكون فيها نفع لبلادهم فهذا هو البلاد بعينه .



وللأسباب التي ذكرناها القنا الوفد المصري ١٩١٨ للمطالبة بالحقوق الوطنية والمفاوضة مع الانجليز بشأنها والعدول عن هذا الواجب تقصير فاحش في حق الوطن وخاصة بعد ان أعلن الدكتور ولسن على العالم حق الأمم في تقرير مصيرها ، وبعد ان قبلت الدول هذا المبدأ وفي مقدمتها انجلترا . وكان هذا المبدأ من أهم الأسباب التي انتهت الحرب العالمية الأولى ، فكان على المصريين الذين يغارون على مستقبل بلادهم ان يطالبوا انجلترا ومؤتمر السلام بتنفيذ هذا العهد كما فعلت أمم أخرى مثل ايرلندا وغيرها .

لهذا سمعنا في تكوين وفد مصر . ومما يدل على سداد هذا الرأي ضرورة الأخذ به انه نال تأييد الأمة وتأييد الأحزاب وقد ظهرت التوكيلات من طبقات الأمة على اختلاف درجاتها واندفع الى تأييد هذا الوفد مستقلون وحزبيون شيئا وشبابا ولم يعد للأحزاب وجود بعد تكوينه . فان الشعب كان يحس بضرورة توحيد جهته في معركة الاستقلال .

ومما يدل - فوق ما سبق - على ما ذكرنا ان سعد زغلول اخبرني في الايام الاولى من تكوين الوفد ان المرحوم على فهمي كامل شقيق المرحوم مصطفى كامل - وكان وقتئذ وكيل الحزب الوطنى - حضر اليه في منزله وباركه تكوين الوفد واطهر استعداداه لمساهمة الحزب الوطنى في مساعدة الوفد ماديا ، واخبرنى سعد انه شكر على فهمي كامل واطهر له عدم الحاجة الى عون مادى .

ولا يضيرنا بعد تكوين الوفد والسفر الى اورپيا اننا صودمنا باعلان الدكتور وامنن قبول حماية انجلترا على مصر ، فلم تكن تلك الصدمة لتصرفنا عما انتويناه من كفاح فى سبيل بلادنا ، وهو كفاح امضينا فى سبيله نحو السنتين بعيدين عن بلادنا تاركين ابناءنا واهلينا واعمالنا التى نعيش منها . ولا اخفى ان بعضنا كان يعيش من عمله وكانت مدخراته فى المال رقيقة وقد رجع بعد هذا الكفاح مثقلا بالديون واملاكه مهددة بالضياح .

واكثر من ذلك ان من الفوا الوفد كانوا يتوقعون الوانا من العصف والبطش من الانجليز تصيبهم فى اموالهم وانفسهم يدل على ذلك ما قام به على شعراوى من وقف املاكه حتى لا تتعرض - فى نظره - للمصادرة .

وقد حدث شىء مما كنا نتوقعه ، فان قائد السلطة العسكرية طلبنا نحن السبعة الى مقر قيادته كما قلنا وانذرنا بالكف عما نقوم به والا عوقبنا اشد العقاب ورحم هذا فاننا لم تكف عن العمل .

الملاحق

ملحق رقم (١) (٢)

خطاب مصطفى كامل للخديوى عباس عن قطع صلته به

ارسل الخطاب عقب عودة مصطفى كامل من أوروبا ١٩٠٤

« مولاي »

تشرفت في ديفون بالثول بين يدي سموكم يوم ٢٧ أغسطس الماضي ١٩٠٤ وزفعت الي مقامكم الساعي ان الحالة السياسية الحاضرة تقضى على بان اكون بعيدا عن فخاستكم ، وان اتحمل وحدي مسئولية الخطة التي اتبناها نحو الاحتلال والمحتلين ، متعا لتكدير خاطركم الشريف ودفعنا لما عصاه يقع من الخلاف والنزاع .

وقد رايت يامولاي بعد التفكير انه صار من المحتم على القيام بهذا الواجب ، وانه اول عمل يلزمني تأديته عقب عودتي الى الوطن العزيز لان الانجليز اظهروا في خلال السنوات الاخيرة من التضييق على جنابكم العالي ما يجعل وجود رجل لينتقد سياستهم في الصباح والمساء بجانب سموكم داعيا لاعتدائهم على حقوق ذاتكم السنوية وحجة لتدخل جديد غير محمود .

وانى يعد ان رايت احتجاجهم على جنابكم الرفيع بمناسبة المقابلة التي تفضلت جلالة ملكة البرتغال بمضى اياها ومعارضتهم العنيفة لفخامتكم بسبب الاستقبال الودى الذى نالته مدام جوليت آنم من لندنك ، وتصريحهم

(*) الملاحق من قبل الباحثين الذين قاموا بتحقيق هذه المذكرات .

بان انجلترا لا تسمح لجنايبكم العالى باكرام من يعاديه ، وادعاءهم بان كل ما يكتب او يقال ضدكم موعز به من سموكم ، اعد نفسى مقصرا تقصيرا حقيقيا في تأدية الواجب نحو مقامكم الرفيع اذا ابقيت صلتى بسموكم على حالها وقضلت نعمة التقرب منكم على القيام بواجب تدعو اليه الوطنية والسياسة .

وانى ارجو ان يعتقد مولاي حفظه الله انى لم اقصدا الا محض خدمته بما قلته لسموه بشأن اولئك المفسدين الذين يلتصقون بالمعية ويضرون بها اكثر من اعدائها الظاهرين ، ويدخلون اسمكم الكريم في كل حادث . غير حاميين للرأى العام حساسا وغير ذاكرين ان عرش الخديوية هو البقية العزيزة لاستقلال البلاد ، وانه يجب ان يكون على الدوام محاطا بالاحترام التام والاجلال العام ، ليقاوم القوتين المحاربتين له الا وهما الاحتلال والزمان .

وانه ليحلو لى ان ابقى الى آخر لحظة من حياتى خادما لتلك المبادئ الوطنية العالية التى كنتم سموكم اول الداعين اليها والمنادين بها ، وان تزداد كل يوم اتساعا الهوة التى بينى وبين الذين ادعوا خدمة الوطن ليخدموا مصالحهم ثم انقلبوا بلا خجل ولا حياء

وانى اتشرف يا مولاي بان ارفع الى سندكم العلية واجبات الشكر ان على جليل التفاتكم وسامى رعايتكم ، واقدم الى المقام الرفيع اسمى ما يليق من التجلة والاعظام .

مصر في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٤

مصطفى كامل

ملحق رقم (٢)

أمر عال

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار
أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

ابتداء من صدور أمرنا هذا بتحصيل على الخيوط والمنسوجات
القطنية المشغولة في القطر المصري رسم بحسب قيمتها يعادل رسم الجمرك
والجارى تحصيله على المصنوعات الماثلة لها الواردة من الخارج .

(المادة الثانية)

يستحق الرسم المذكور بمجرد خروج المصنوعات من العمل وما يوجد
منها خارجا عن العمل ولم يدفع عنه الرسم يعتبر موزيا ويضبط لجانب
الميرى .

(المادة الثالثة)

يخصم من رسم المصنوعات المذكورة اذا اقتضى الحال ذلك قيمة
عوايد الذخولية التي يكون سبق تحصيلها على القطن المستعمل في
تشغيلها .

(المادة الرابعة)

تعفى من الرسم المقرر في المادة الأولى من أمرنا هذا جميع
المصنوعات المبينة في المادة المذكورة الصادرة من المعامل المحلية الصغيرة
التي تشتغل فقط على أنوال تدار باليد .

(المادة الخامسة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا ونشر جميع اللوائح اللازمة لذلك

عباس حلمي

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

صدر بمرأى عابدين في ١٢ أبريل ١٩٠١

ناظر المالية

(أحمد مظلوم)

الوقائع المصرية (نمرة الجريدة ٢٨)

١٧ أبريل ١٩٠١ - ٢٨ ذي الحجة ١٣١٨ هـ

ص ٥٨٠

ملحق رقم (٢)

قداء الوفد لمعتمدى الدول الأجنبية بمصر

« ايماننا بالتصريحات المؤكدة التى اعلنتها سياسة الحلفاء عند نشوب الحرب ولازلوا يجاهدون بها من انتصارهم للحرية والحق » .

واعتمادا على تلك الروح الجديدة التى تدفع امم العالم وديموقراطياته نحو ذلك المثل الأعلى مثل الحياة المطمئنة فى كتف العدل وبحبوة السلام » .

« وثقة على الأخص بأن دخول جمهورية الولايات المتحدة الفاصل فى المعترك العالمى لم يكن لها فيه من قصد سوى صيانة حقوق الأمم الضعيفة واستنتاج عصر عدل مجرد عن الهوى تبور فيه الى الأبد صفقة من لا ينظر الا الى ارضاء مطامعه الشخصية ولا يهمه غير بسط سلطته على بنى الانسان اعتمادا على القوة والجنروت » .

« فمصر التى تعرف واجباتها وتهتم بمصالح نفسها - وقد دخل ذلك الايمان قلبها وجعلت ذلك الاعتماد وهذه الثقة سندها - رأت بمجرد عقد الهدنة الأخيرة أنها بعد أن لبثت طول مدة الحرب على اكمل حال من السكينة وحسن الوفاء قد آن الأوان لتجهر ، على هذا المنوال من السكينة والوفاء ، بمآلها من الحق فى أن تحيى حياة جرة خالصة من القيود والأغلال » .

« كل مصرى يمازج فؤاده هذا الشعور وكل مصرى كان يضبط شعوره حتى وافقت هذه الفرصة فلتفتحت افئدة الأمة جمعاء واندفعت من

ذاتها تطلب لمصر الاستقلال الذي كان دائما ضالتها المنشودة والذي من أجله سفكت تارة دم ابنائها في ميادين القتال وتارة كانت تهب للمعارضة بغاية الشدة كلما عرض من الحوادث ما من شأنه اقصاصها عنه .

« مصداق هذا الشعور الراسخ أن الوفد الذي تألف من الموقعين عليه للقيام بمطالب البلاد الحقّة والدفاع عنها في الخارج لم يكّد يتم تأليفه حتى تقبلت الأمة مهمته بالارتياح وأيسته فيها بالاجماع . ولقد كان هذا الوفد الذي من بين رجاله كثير من أعضاء الجمعية التشريعية أن يستغنى عن أي توكيل خاص لأداء مهمته هي من بديهيات الحق الطبيعي للحكومات فكر في أنه لو حصل على رأى الأمة في صورة توكيل يمضيه أفرادها وخصوصا من يكونون منهم قائمين بوظائف نيابية لكان ذلك أبلى في الدلالة على مشيئة البلاد واقوم في البيان عن كنه شعورها ، لدى من ليسوا عالمين بحقيقة حالها .

« لم تك هذه الفكرة تظهر حتى أخذ الجمهور على نفسه أمر تحقيقها ولم تكن إلا برهة من الزمان يسيرة حتى امتلأت التوكيلات بالوفد الأمضاءات من بينها عدد عظيم للمعلية من أفراد الأمة كأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديرية والمجالس البلدية وغيرهم . ومما لا ريب فيه أن هذه الحركة لو تركت وشأنها لأجمعت الأمة بهذا الشكل على مطابقة ما موريتنا لما يخامر كل فؤاد من أفئدة ابنائها .

« ولكن مبادئ الحق والعدل التي انتشرت في العالم انتشارا لا يقاوم بدليل ما يرن في آذاننا من أصواتها الواصلة إلينا من أوروبا وأمريكا وما نقرأ عنها في تصريحات كبار الرجال أولى الشأن في التعبير عن آراء أممهم — هذه المبادئ يظهر أن امتنا بالفت في الاعتقاد بها .

« نقول هذا لأنه كانت تصدم أفكارنا التي تتوارد علينا تباعا من الإجراءات التي تباشرها السلطة لمنع تداول التوكيلات ثم مصادرة ما تم التوقيع عليها فعلا .

« تظلم وفدنا لدولة رئيس الوزراء من هذه الإجراءات فكان جوابه :

« أن الأوامر الخاصة بذلك قد كان صدورها من جناب مستشار الداخلية ، وأن التوكيلات التي تداولت اعتبرت مما يدعو للاخلال بالنظام العام » .

« الله شهيد ان البلاد لم تكن قط أكثر منها سكينه ورزانه عندما اهاب بها الداعى واسترقفها لتجهر برأيها في هذا المشهد الرهيب .
فالمصريون شبابا وشيوخا ، سكان مدن وقرى ، اغنياء وفقراء ، كلهم قد نسوا ما بينهم من الفوارق الطائفية والمذهبية والحزبية وقاموا جميعا بدافع الاخلاص والوطنية قومة رجل واحد ملبيين دعوة الداعى يزينهم الاعتدال والتعقل في القول والفعل .

« ولقد كنا نعتقد ان تداخل السلطات في هذا الشأن لا يتجاوز حد عمل احتياطي من أعمال رجال الضبط وان ما فيها من التعسف ليس منبعثا الا عن افراط في الغيرة ، ولم يدر بخلدنا ان استتكار السلطات لمهمتنا يبلغ بها الى المعاملات الجديدة التى عاملتنا بها وهى منعنا عن السفر لأوروبا لأداء موجب التوكيل الذى اخذناه على عاتقنا ، ذلك اننا قدمنا طلبا كتابيا لفخامة مندوب السامى البريطانى نرجوه فيه ان يتوسط لدى السلطة العسكرية لمنحنا جوازات السفر فورد الينا الجواب في أول ديسمبر سنة ١٩١٨ من السكرتير الخصوصى بيلفنا ان فخامته بعد ان استشار حكومة جلالة ملك بريطانيا لا يستطيع التوسط المطلوب .

« فنظرا لأن تلك الاجراءات يصعب التوفيق بينها وبين الروح السائدة في الأمم والحكومات التى سياخذ مندوبيها مجالسهم في مؤتمر الصلح ، ونظرا لأن هذه الاجراءات مناقضة على خط مستقيم للتأكيدات المتكررة على رؤوس الملامن أن صوت الشعوب وافصاحها بالحرية عن ميولها القومية سيكون لها الأثر الفاضل في تقرير مستقبلها .

« ونظرا لتلك المعاملات الاستثنائية التى عوملت بها الأمة المصرية حتى لم يعلم منها الوزراء المصريون انفسهم من الاستهتار بمبدأ الحرية الشخصية ومن غمط مبدأ الحق الطبيعى لكل أمة في أن تسمع قبل من عاداها صوتها بالنسبة للمسائل الجوهرية الخاصة بها ، تلك المسائل التى لا يمكن الوقوف عليها الا بعد اعطاء الأمة كامل الحرية في التعيين عن رأيها .

نظرا لكل ما تقدم

« اتينا بهذا محتجين لدى حضرات نواب الدول الصديقة التى يهمها أمر مصر على الخطة التى صار اتخاذها معنا وعلى كل قرار يتخذ بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأى الأمة المصرية فيه ،
القاهرة في ٦ ديسمبر ١٩١٨ .

امضاءات أعضاء الوفد المصرى

مذكرات عبد الرحمن فهمي : المجلد الاول ، ص ٢٩ ، دار الوثائق القومية
بالقاهرة .

ملحق رقم (٤)

بيان من سعد باشا زغلول الى الأمة المصرية

فيثى في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

أخواننا الكرام :

نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم واجتمع اقطاب السياسة لتقرير السلام ومصير الأقوام على حسب ما تتعلق به أرايتهم ويقتضيه اختيارهم لا بحسب ما تقتضيه مصلحة الأقوياء . ونديت من أبنائها أعضاء الوفد المصري ليعبروا عن رأيها ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها حيثما وجدوا للسعى سبيلا . فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها . وبنلوا في سبيلها من الجهودات ما تعلمون وما لا تعلمون وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة ففضبت له الغضبية العظمى . ولقد أمدهم ابتائوها على اختلاف أديانهم وتباين أهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم وضحووا في سبيل نصرتهم كل مرتخص وغال عندهم . وكان أول ما وجه الوفد اليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه إذ وصنوا أبوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده . وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر . فلم يكن منه الا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الأقيام . وعرفت لها الكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل حتى استقر بيانه الكثير

من الأحرار في البلاد المتعدنة الى الانتصار لها. والدعوة لاجراء العدل فيها . قرأت الحكومة الانجليزية ان تعين لجنة لتحقيق امرها والوقوف على اسباب الاضطرابات التي عمت بسببها فاتفقت كلمة الأمة ان تقاطعها لعلها بان الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها . وأبت ان تقف منها موقف المسئول من المسائل واحالت امر المفاوضة الى عهدة وقدما . فالتزمت اللجنة ان تعود الى حيث انت . ثم دعته للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انجلترا فيها .

فأبى ان يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد وارسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من اعضائه الى لندره فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم بانه ليس في مصالح انجلترا ما يعارض استقلالها ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لندره للدخول في المفاوضة ولقد باشرناها منذ وصلنا هنا وعكنا نزاولها الى ١٦ اغسطس وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك والثالث منها وهو الأخير قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه انه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها وانه يلزم اما اخذه كله او تركه لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه بل زاد ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً بتنفيذه على غير ارائتنا وغير واف بمطالبنا فلم يسعنا قبله لخروجه عن حدود توكيلنا وظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به غير انه نظرا لاشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التي بينه وبين امانيتها رأى اخواننا معنا خروجاً من كل عهده وحرصاً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبتوا فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الأمة المسئولين واصحاب الرأي فيها . وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكياتي ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفي ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية . وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي تدور الوقوف عليها لازماً لتكوين اعتقادكم حتى تبنوا بعد استشارة ضامركم والتامل في حاضركم وقابلكم رأيكم فيه بالرفض او القبول . فاذا

رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها
النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة
النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد .

ارجو الله سبحانه وتعالى ان يلهمكم الصواب في ترويكم وان يكلل
بالنجاح مساعيكم امين .

(جريدة الوطن ٦ سبتمبر ١٩٢٠)

ملحق رقم (٥)

برقية من سعد الى جريدة الاخبار

باريس في ٢٢ يناير

لما أبت لجنة ملنر ان تبحث معنا التحفظات التي أبدتها الأمة في مشروعها وأشارت الى امكان بحثها في المفاوضة الرسمية التي ستكون على أساس هذا المشروع صرحنا لها انه لا يمكن لنا ولا لأى انسان يكون للأمة أقل ثقة فيه ان يدخل في هذه المفاوضة على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات المذكورة .

ولقد استحسنت الأمة هذه الخطة واقترنا عليها وجددت بنا ثقتها كما جددنا عهدنا لها بالمثابرة عليها .

غير ان فكرة نبتت الآن في بعض النفوس ترمى الى ان الوفد مع تمسكه بهذه الخطة في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه ان يأيده ويعلن ثقته فيه متى كان من اصنقائه .

ومى فكرة أقل ما فيها انها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه لأن تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول في المفاوضات اما ان يكون في اشتراطه أولا فان كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد من يخالفه وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه كما لا معنى ان يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى انه يسعى لتأييد خطة مناقضة لخطة وان يتحمل مسئولية امام الأمة عن عمل لا نخل له فيه ولا هو متفق مع مباشرة .

لهذا أظهرت لجميع أبناء وطني أنني لا أوافق على هذه الفكرة أصلاً واحذرهم منها ومن تصديق أي قول لم يصدر مني بقبولها أو بتعديل الخطبة التي كررت بيانها للأمة وهي أنني لا أدخل في أية مفاوضات على أساس مشروع ملتر قبل تعديله بالتحفظات ولا أزيد من يدخل فيها بدون هذا الشرط مهما كانت علاقته بشخصي ومهما كانت ثقتي به .

(وأمل في وطنية كل مصري أن يفهم المركز الدقيق الذي نحن فيه وأن يحافظ على الاتحاد الذي هو عماد قوتنا والمعول عليه في نجاح قضيتنا ورجائي في الله قوى أنه مادام هذا الاتحاد متيناً فلا بد أن نصل إلى تحقيق الآمال) .

سعد زغلول

الأخبار ٢٥ يناير ١٩٢١ العدد ٢٨٢ ، ص ٢ .

ملحق رقم (٦)

مضبطة الجلسة ١٧ لمجلس النواب

١٢ أبريل ١٩٢٤

سنة أسئلة موجهة الى وزارة الاشغال العمومية من النائب
هبد الرحمن الراقى بخصوص مشروعات السودان .

السؤال الأول : هن ١٨٦

« ما هو رأى وزارة الاشغال فى مشروعات الرى فى السودان وعلى
الأخص مشروع سد النيل الأبيض ومشروع رى الجزيرة الجارى العمل
فيه الآن وذلك بالنسبة لتأثيرها فى مصالح مصر الحيوية وهل يرى معالى
الوزير بعد ما قطع كثير من المهندسين الاخصائيين بضرر هذه المشروعات
لمصر ان تؤلف الوزارة لجنة من الفنيين لبحث هذه المشروعات وبيان أوجه
نفعها أو ضررها لمصر واختيار احسن المشروعات التى عرضت الى الآن
لزيادة المياه لمصر مع توسيع الرى فى السودان بحيث لا يضر ذلك بمصلحة
مصر » .

والرد عليه هو :

« ان هذه المسألة هى من أهم المسائل التى تعنى بها الحكومة وهى
موضع اهتمام وبحث وزارة الاشغال العمومية فإذا تبين من البحث ضرورة
تعيين لجنة فنية فهى ان تتأخر عن تشكيلها ومتى تم البحث أمكن للوزارة
ان تبدي رأيها » .

السؤال الثالث : من ١٨٦

« هل يتفضل معالي الوزير بأن ينشر بياناً بمقدار المياه التي اخذتها مصر فعلاً سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ في الري الحوضي والمستديم والملاحة مقدرة عند أسوان كل عشرة أيام وكذلك تصرفات النيل سنة ١٩١٢ - ١٩١٤ مقدره عند أسوان كل عشرة أيام لما في هذا البيان من المعلومات الأساسية اللازمة للحكم على تأثير مشروعات الري في السودان بالنسبة لمصر » .

والرد عليه هو :

« ان الوزارة تتقبل هذا الطلب بكل سرور ومن الآن اتشرف بأن اقدم للمجلس الموقر كاشفين^(١) مستخرجين من البيانات الموجودة بالوزارة وهما كشف ببيان مقدار المياه التي اخذتها مصر فعلاً لسنة ١٩١٦ - ١٩١٧ في الري الحوضي والمستديم والملاحة مقدرة عند أسوان كل شهر وكشف ببيان تصرفات النيل لسنة ١٩١٢ - ١٩١٤ مقدره عند أسوان كل شهر وسيتم بعد قليل تحرير هذه البيانات مقدرة عند أسوان كل عشرة أيام كطلب حضرة النائب المحترم وحينئذ اتشرف بتقديمها لمكتب المجلس » .

السؤال الثالث : من ١٨٧

« هل يتفضل معالي الوزير بنشر تقرير دييوى عن مشروع سد جبل الأولياء وهل أثبت في تقريره عدم فائدة انشاء هذا السد لمصر بالشكل المقترح في كتاب « ضبط النيل » الذي وضعت وزارة الاشغال » .

والرد عليه هو :

« عملاً برغبة حضرة النائب المحترم مستقيم الوزارة لمكتب الرياسة تقرير المستر دييوى عن مشروع سد جبل الأولياء من نسخة أو عدة نسخ ومنه يتبين حضرة النائب المحترم ، رأى المستر دييوى ، وسيرى حضرة النائب أن المستر دييوى أشار ببعض تعديلات في تنفيذ هذا المشروع ، كتقليص ارتفاع السد ، وحجم البناء ، ومقدار المساحة التي تفرمها المياه المخزونة .. الخ وكل هذه التعديلات ترمى الى مجرد تقليص كمية المخزون من المياه ، وتخليص تكاليف السد » .

(*) راجع نص الكاشفين صفحة ٢٨٦ ، ٢٨٧ من مطبوعة مجلس النواب .

السؤال الرابع :

« اذا تم مشروع سد النيل الأبيض ، ومشروع رى الجزيرة ، وروى بالجزيرة ٢٠٠٠٠٠ فدان فقط كما هو المقدر لها ، منها ١٠٠ الف فدان تزرع قطناً سنوياً ، و ١٠٠ الف أخرى لوبيا ، والباقي يبقى بوراً ، وذلك على حسب نظام الزراعة الدورية بالسودان ، وجاءت سنة كسنة ١٩١٢ - ١٩١٤ فهل يقع تأثير بالعجز فى كمية المياه اللازمة لمصر ، وان وقع فما مقداره فى كل شهر من الأشهر التى تسحب منها المياه للسدين ، ولرى الزراعة بالجزيرة ، وما هى نتائج هذا العجز على خزان اسوان ، وعلى الزراعة بمصر ؟ »

وقبل الجواب على هذا اسمحوا لى ان اضم الى هذا السؤال :

السؤال الخامس ونصه :

« اليس من الخطر على مصر اقتصاديا وسياسيا وحربيا اقامة سدى مكرار وجبل الارباء فى مجتمع كل مياه مصر الصيفية ، وعلى الأخص اذا لاحظنا ان المشروعين وضعا بكيفية يمكن بها قطع المياه عن مصر كلية كل ثمانية اشهر من السنة كما قرر ذلك المستر كورى فى تقريره الذى قدمه لوزارة الأشغال سنة ١٩٢٠ ضمن تقرير لجنة مشروعات النيل صفحة ٨٦ ، ؟ »

والرد عليهما هو :

« ان الجواب على هذين السؤالين يتوقف على معرفة نتيجة المباحث المشار اليها فى الجواب على السؤال الأول ، والتى أشار حضرة النائب المحترم الى وجوب اجرائها ، وستبادر الوزارة باطلاع المجلس على نتيجة هذه المباحث متى تمت »

السؤال السادس :

« اليس من مصلحة مصر الحيوية إيقاف العمل فى مشروعات رى الجزيرة بالسودان الى ان تعرض هذه المشروعات على البرلمان بعد فحصها بمعرفة لجنة من الفنيين لمعرفة مبلغ تأثيرها على مصالح مصر الكبرى ؟ »

وتفضلوا يا معالى الوزير فى الختام بقبول فائق احترامى

٧ ابريل ١٩٢٤

عبد الرحمن الراغبى

نائب مركز المنصورة

والرد على السؤال السادس هو : من ١٨٧ ، ١٨٨

« ان مشروع سد مكار قد بدىء في تنفيذه في سنة ١٩١٤ ، واستمر العمل فيه الى الآن على مصاريف السودان ، وقد عرض هذا الأمر في سنة ١٩٢١ على مجلس الوزراء ، فأصدر بشأنه قرارا هذا نصه :

١ - « بما انه يتضح من منكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية ان اتمام خزان جبل الأولياء ، وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الري اللازم عملها في مصر يقتضى من المال مبلغ اثني عشر مليون جنيه .

٢ - وبما ان الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ الا اذا التجأت الى الاقتراض الذي لا ترغب فيه الآن ، ونظرا الى ان الحكومة السودانية قد أخذت على عاتقها نفقات أعمال خزان مكار وترعة الجزيرة ، وقدمت لهذا الغرض مبلغ أربعة ملايين وتسعمائة ألف جنيه من جملة القرض المعقود في سنة ١٩١٩ والبالغ قدره ستة ملايين جنيه .

٣ - وبما انه سواء فيما يختص بخزان جبل الأولياء ، أو بخزان مكار وترعة الجزيرة ، لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر قرارا حاسما بشأن هذه الأعمال قبل الوقوف على نتيجة المفاوضات المزمع إجراؤها بين مصر وبريطانيا العظمى ، »

لهذه الأسباب

فمجلس الوزراء يقرر : من ١٨٨

١ - إيقاف الأعمال الجارية في جبل الأولياء ، مع المحافظة على ما تم فيها حتى الآن .

٢ - يرى إيقاف أعمال خزان مكار وترعة الجزيرة ، غير انه اذا رأت حكومة السودان مواصلة هذه الأعمال على مسئولياتها الخاصة فليكن من المعلوم :

(١) ان هذه الأعمال لا يجوز الانتفاع بها لرى أكثر من ٢٠٠ ألف فدان حسب الاتفاق السابق في هذا الشأن .

(ب) ان الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحرية في تقرير ما تراه ازاء هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات .

٢٥ مايو ١٩٢١

أعضاء :

رئيس مجلس الوزراء
عبدالله حسن

ملحق رقم (٧)

مجلس النواب

دور الانعقاد الثانى - الجلسة ٤٧ - ١٨/٤/١٩٢٧

من ٧٨٥ ، من ٧٨٦

اقتراح برفض اقتراح لشكر الوزارة لمساعدتها بنك مصر

الاقتراح ومقدم من خمسة عشر عضواً وتصله :

يقدم المجلس شكره للحكومة الحاضرة على ماقدمته من التعضيد لبنك مصر منذ توليها الحكم ويرجو أن يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه فتوكل الى البنك بعض الأعمال التي يمكن أن يقوم بها والتي في قيامه بها مصلحة للحكومة وللبنك معا كشرء الأوراق المالية والتحاويل على الخارج وايداع جانب من أموالها مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصاً فيما يختص بالتسليف على القطن وكايداع مال البديل الذي لدى الأوقاف فيه .

امضاءات :

عبد الحميد ابراهيم - محمد خليل العبد - سيد خشبة - عبدالعزيز سيف النصر - على محمود - يونس أحمد سليم - حفيى محمود - عبدالله بركات - شاكر غزالى - ابراهيم راتب - أحمد قرشى - عبد الله عبدالفتاح الروبى - عبدالهادى عبدالرحيم - عطا عفيى - عبد الحميد البنان .

وقد كانت هناك معارضة لاحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية ولكن الاقتراح رفض اصلا وذلك بناء على اقتراح من النائب عبد السلام فهمي جمعة بك ونصه : « انى اقترح رفض هذا الاقتراح لأنه بدأ أولا بشكر الحكومة اذ لا ارى معنى لشكرها على تنفيذها لقرار صدر من المجلس خصوصا ونحن ننتقدها الآن وسننتقدها انتقادات مرة اثناء نظر الميزانية على عدم تنفيذها بعض قرارات المجلس - فكيف نوفق بين شكرها اليوم وانتقادها غدا ؟ »

وقد اخذت الأصوات على رفض الاقتراح فنال اغلبيه .

فهرس لأبرز موضوعات الذكريات

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٢ | تصدير |
| ٨ | تقديم الذكريات |
| ٢٤ | نشأتى |
| ٤٩ | فى الحمامة |
| ٥٤ | الزواج |
| ٦٠ | تكوين أحزاب سياسية بمصر |
| ٦٢ | سفرى الى الأمستانة |
| ٦٤ | فى الجمعية التشريعية |
| ٦٩ | أحداث سنة ١٩١٤ |
| ٧٠ | عصر الخديو عباس الثانى |
| ٨١ | تأليف الوفد المصرى |
| ١٠٥ | ثورة ٩ مارس ١٩١٩ |
| ١١٩ | أعمال الوفد فى أوروبا |
| ١٢٤ | لجنة ملئر |
| ١٣٠ | المفاوضة الأولى فى لندره / بدء انشقاق الوفد |
| ١٧٣ | تأليف وزارة عدلى |
| ١٧٦ | عودة سعد من أوروبا |
| ١٨٥ | مسفر وفد عدلى |

| | | |
|-----|-----------|---|
| ٢٠٣ | • • • • • | تصريح لمصر (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) |
| ٢٠٧ | • • • • • | وضع الدستور |
| ٢٠٩ | • • • • • | تأسيس حزب الأحرار الدستوريين |
| ٢١٦ | • • • • • | مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق |
| ٢١٩ | • • • • • | خطبة الاتهام |
| ٢٤٧ | • • • • • | رد سعد على خطبة الاتهام |
| ٢٥٢ | • • • • • | بعد صدور الدستور |
| ٢٥٧ | • • • • • | مفاوضات سعد مكشوف |
| ٢٥٩ | • • • • • | مقتل السردار |
| ١٦٣ | • • • • • | تأليف وزارة زيور |
| ٢٦٨ | • • • • • | في وزارة الأوقاف |
| ٢٧١ | • • • • • | نتائج انفراد حزب الاتحاد بالحكم |
| ٢٧٣ | • • • • • | ائتلاف الأحزاب |
| ٢٧٦ | • • • • • | وفاة سعد |
| ٢٧٧ | • • • • • | أهم الأعمال القومية في عشر سنوات بعد الثورة |
| ٢٨١ | • • • • • | الوزارات بعد وفاة سعد |
| ٢٨٨ | • • • • • | في مجلس الشيوخ / معاهدة الشرف والاستقلال |
| ٢٩١ | • • • • • | تعدد الزوجات |
| ٢٩٤ | • • • • • | الرغبة في تعييني وزيراً |
| ٢٩٥ | • • • • • | سفير مصر الأول في الباكستان |
| ٢٩٧ | • • • • • | من عظات الذكريات |
| ٣٠٨ | • • • • • | الملاحق |

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب: ٢٢٥ الرقم البريدي: ١١٧٩٤ رمسيس

www.maktabetelosra.org

E-mail: info@egyptianbook.org

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠١٤٩ / ٢٠٠٥

LSB.N. 977 - 01 - 9609 - 6



إن القراءة كانت ولا تزال وسوف تبقى، سيادة
مصادر المعرفة، ومبعث الإلهام والرؤية
الواضحة.. وعلى الرغم من ظهور مصادر
جديدة للمعرفة، وبرغم جاذبيتها ومناقشتها
القوية للقراءة، فإننى مؤمنة بأن الكلمة
المكتوبة تظل هى مفتاح التنمية البشرية،
والأسلوب الأمثل للتعليم، فهى وعاء القيم
وحافظة التراث، وحاملة المبادئ الكبرى
فى تاريخ الجنس البشرى كله.

سوزله مبارز

